

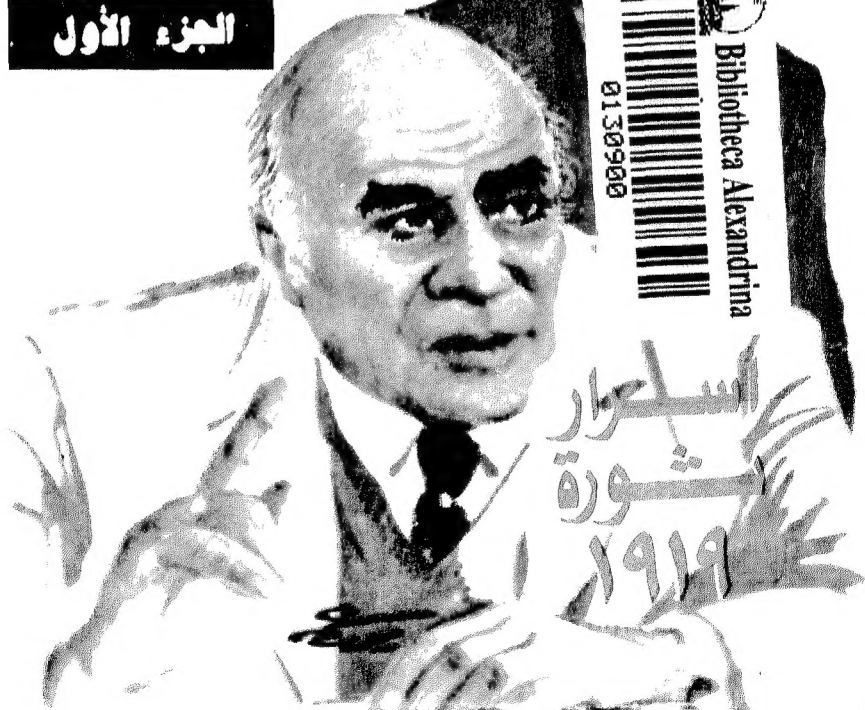
مصطفى أمين

مطبوعات
كتاب اليوم

يصدر عن مؤسسة اخبار اليوم

الكتاب
المنوع

الجزء الأول



مصطفى أمين

الكتاب المنوع

أسرار ثورة ١٩١٩

الجزء الأول

■ المشرف على التحرير : جمال الفيصلاني

● العدد ٤ ● ١٥ يناير ١٩٩١ ●



مطبوعات

كتاب اليوم

انتسمة

مصطفى أمين وعلى أمين

سلسلة الشوامخ

رئيس مجلس الإدارة

سعيد سنابل

العدد جمادى الآخر ١٤١١ هـ
٤٠ ١٥ يناير ١٩٩١ م

كانون الثاني

المحظة ت ٧٥٨٨٨ عشرة خطوط

تلكس بولي ٩٢٢١٥ - مجل ٩٢٢٨٢

● الغلاف : محمد عمر

● الملكية : محمد عفت



الكتاب المتنوع !

في عام ١٩٦٣ قمت ببحث عن ثورة ١٩١٩ وأسرار الجهاز السري للثورة ،
من مذكرات أعضاء الجهاز السري أنفسهم ومذكرات زعيم الثورة سعد زغلول .
وبدأت نشر التحقيق الواسع في جريدة « الأخبار » .
وكنت استأذنت الرئيس جمال عبد الناصر في النشر ، وأذن . . .
ثم قال لي الرئيس جمال عبد الناصر إنه تلقى تقارير من الأجهزة المختلفة يقول
بعضها إن الغرض من هذا التحقيق الكبير هو التقليل من قيمة ثورة ٢٣ يوليو ١ . .
وأضاف الرئيس أنه لا يعتمد صحة ذلك ، وطلب مني أن أستمّر في النشر . .
ثم اتصل بي الرئيس وقال لي أن بعض الأجهزة تؤكد أن الغرض من هذا
التحقيق إثبات أن في قدرة الشعب الأعزل أن يثور على الجيش المسلح . . . لكن
الرئيس طلب مني أن أستمّر - مع ذلك - في النشر . . .

وفجأة قامت قيادة مراكز القوى ، وادعت أن الغرض من هذا التحقيق هو
تحرير الشعب على الانتفاض على الثورة . . . وصدر الأمر بوقف النشر في
صحيفة « الأخبار » !

وتوقفت عن النشر . . .

واتفقت مع الدكتور السيد أبو النجا ، (المشرف العام على دار المعارف)
على نشر هذا التحقيق في كتاب . . .

وتم ذلك الاتفاق في شهر يوليو سنة ١٩٦٣

وفجأة صدر أمر بعدم طبع الكتاب . . .

واستمر المنع ١١ عاماً !

دخل الكتاب إلى السجن في عام ١٩٦٣

دخلت أنا إلى السجن في عام ١٩٦٥

ثم جاء عصر العبور . . .

وتم الإفراج عني . . .

وكان لا بد أن يتم الإفراج عن الكتاب الممنوع !

مصطفى أمين

كلمة لا بد منها . .

كان موضوع رسالتى فى الماجستير فى جامعة (جورج تاون) بالولايات المتحدة هو «سعد زغلول وثورة ١٩١٩» . وكانت الرسالة باللغة الإنجليزية ، وتبلغ مع ملحقاتها حوالى الألف صفحة . . .

ومع ذلك أحسست دائماً أن ثورة ١٩١٩ فى حلجة إلى أن تشرح فى عدة كتب وعلة مجلدات !

وكان الدافع إلى اهتمامى بثورة ١٩١٩ أننى ولدت فى بيت الأمة ، بيت سعد زغلول ، وكان هذا البيت هو مركز قيادة الثورة ، وأننى عشت مع قائد الثورة ١٣ سنة فى بيت واحد . فقد كان سعد زغلول خال أبى ، وكان قد تبناها بعد وفاة أبيها . وكنت أنادى سعد زغلول : « يا جدى » ، وأناذى زوجته أم المصريين صفية زغلول : « يا سنى » . . . وعشت أحداث الثورة يوماً بيوم : حضرت مواكبها وجنازات شهدائها ، عاصرت انتصاراتها وهزائمها ، رأيت المعارك بين الإنجليز المسلحين بالمدافع وبين المصريين المسلحين بالطوب ! .

ثم اطلعت على مذكريات سعد زغلول ، ومذكرات قادة الثورة .

وأذكر أننى رأيت فى أوراق سعد زغلول الخاصة أوراقاً فهمت منها أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى كان عضواً فى المجلس الأعلى للاغتيالات أثناء ثورة ١٩١٩ ! ودخلت ! .

فإننى قرأت كل الكتب التى ألفها المؤرخ الكبير ، ولم أجد إشارة واحدة إلى هذا

الموضوع . وكنت أعرف عبد الرحمن الرافعي معرفة عائلية ، فقد كان شريكاً لوالدى فى مكتب للمحاماة فى المنصورة ودمياط ، وكانت تربطنا صداقة عائلية ، وكثيراً ما حضرته وهو يتبادل ذكرياته ، ولم يذكر مرة واحدة أنه كان عضواً هاماً فى الجهاز السرى للثورة ا .

وذهبت إليه وسألته : هل كان حقيقة عضواً فى المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ قال : نعم . قلت : لماذا لم تذكر هذا فى كتبك ومذكراتك ؟ . قال : لأننى أقسمت اليمين ألا أفتتح فى ما دمت حيّاً ا قلت : لماذا لا تكتب هذه الأسرار وتطلب ألا تنشر إلا بعد موتك ؟ . قال ضاحكاً : لو كتبت ذلك أكون قد حدثت فى اليمين ا .

وقد استطعت أن أحصل على مذكرات كثير من أعضاء الجهاز السرى ، وهى شهادات هامة للتاريخ . . .

إن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة شعبية أصيلة . خرجت من القرى والكفور ، قبل تخرج من المدن والبنادر . انطلقت من الأزقة والحوارى قبل أن تنطلق من الشوارع المفتوحة والميادين الواسعة . كانت ثورة شعب بأكمله لا ثورة فريق دون فريق . جمعت فقراء والأغنياء . الأميين والمتقنين . الرجال والنساء . الباشوات والفلاحين . الموظفين والعمال .

إن قيمة هذه الثورة فى أنها قامت بعد أيام من خروج بريطانيا من الحرب العالمية الأولى ، وهى أقوى إمبراطورية فى العالم ، الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس .. فلم ينقض الشعب المصرى على مهزوم ، وإنما انتفض على أعظم دولة منتصرة فى تاريخ العالم !

وسبقت مصر في ثورتها الهند وسوريا ومراكش وليبيا ، وجميع الدول العربية ،
وأستطاعت أن تؤثر في كل ثورات المنطقة . . .

وأحب أن أوضح أنني لم أكتب عن هذه الثورة بالأسلوب التقليدي ، بل تركت
الوقائع حية تتكلم ، وتحكى ، وتروى ، وتكتب . . .

غير أن كتابة تاريخ الثورة بهذا الأسلوب المتحرك قد حثمت تداخل الوقائع في
بعضها البعض ، وتشابك الأحداث في تتبعها وتربطها ، لأن الثورة كانت مشوبة
متدفقة على أوسع نطاق وفي أكثر من مكان . وهذا هو السبب في أنك تجد
شيئاً من التكرار في عرض بعض الوقائع التي تضمنتها الوثائق والتقارير .

ولعل أكون قد أدبت بعض الواجب الذي في عني نحو ثورة ١٩١٩ .

الفصل الأول

■ حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩
فلقوا النعيم الشورة بعرش مصر
■ سعد زغلول يعمل لإعلان الجمهورية

هل
حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩ بتعيين زعيم الثورة ملكاً على مصر ؟ . وهل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟
هذا سؤال لم يجب عنه التاريخ بعد ، ومن واجبنا ونحن نحقق ثورة سنة ١٩١٩ أن نكشف الستار عن هذا السر !

في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣١ زار مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية السابق مدينة القاهرة . وفي يوم الأحد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ أقام عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية مأدبة غداء كبرى في فندق هليوبوليس بالاس لتكريم الضيف الكبير . وحضر المأدبة سير برسي لورين المندوب السامي البريطاني ، والوزراء ، وكبار رجال قاهر الملك فؤاد ، وكبار رجال دار المندوب السامي البريطاني . وفي أثناء الغداء تبسط لويد جورج في الحديث والتفت إلى الوزراء وقال لهم :

« إن هندي سراً كبيراً عن مصر لا تعرفونه ! لقد كنت رئيس وزراء بريطانيا أثناء ثورة مصر ، وذات يوم جاءني لورد كيرزون وزير الخارجية وبعده مجموعة برقيات من لورد ألنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وإذا بلورد ألنبي يقول إن سعد زغلول يريد أن يقوم باقتلاب في مصر كإقتلاب هراي باشا ، وبعد ذلك

جاء تلغراف بأن ثورة دموية هائلة ستحدث إذا بقي سعد زغلول في مصر . وأن هذه الثورة ستنتهى في خلال ٢٤ ساعة إذا نفينا من مصر ، ووافقنا على نفيه إلى جزيرة سيلان . . . وقد كنت أظن أنها جزيرة تشبه جهنم إلى أن زرتها قبل أن أحضر إلى القاهرة ووجدت أنها جميلة جداً ١١

وما كدنا نوافق على نفي سعد زغلول حتى جاءت البرقيات متتابعة : كل يوم يقتل الإنجليز في القاهرة في رابعة النهار ولا يعثر على القتلة ! وخشيت أن يثور الرأي العام البريطاني بعد أن كذبت نبوءة لورد ألبني بانتهاء الثورة بعد ٢٤ ساعة من نفي سعد زغلول . ورأيت أن أظن " ثورة مصر بطريقة حاسمة - كما استطعت في تلك الأيام نفسها أن أظن " ثورة أيرلندا بعمل اتفاق مع زعماء الثورة - فوضحنا خطلة بأن نرسل أحد ضباط المخابرات الذين يخدمون العريية إلى عدن ، بعد أن نعطيهم تعليمات بأن يعرض على سعد زغلول أن يكون ملكاً على مصر ، على أن يقبل بقاء الحماية البريطانية ، ويقبل فصل السودان عن مصر !

وأبرقنا إلى حاكم عدن بأن يبقى سعد زغلول معتقلاً عنده ، ولا يرسله إلى (سيلان) إلى أن يصل ضابط المخابرات من لندن إلى عدن ومعه التعليمات اللازمة . وذهب ضابط المخابرات إلى عدن ، واجتمع بسعد زغلول وعرض عليه أن يتولى عرش مصر ، ورفض سعد زغلول . وأبرق ضابط المخابرات بنتيجة مسعاه ، وعندما علمت بذلك أمرت بأن ينقل سعد زغلول فوراً إلى سيلان ، بل إلى جزيرة أسوأ منها في المحيط الهندي هي جزيرة (سيشل) ، وقد اخترتها لأن أحد أصدقائي مات فيها !

ثم ضحك لويد جورج وقال : « وأنا مندهش لأنني لا أرى تمثالا لزغلول هنا .. لولاه لما كنتم هنا أيها السادة ! »

ونزل هذا الكلام كالصاعقة على الوزراء الموجودين ، وكثير رجال قصر الملك

خزاد . . . وأراد سفير برسي لورين — المتعوب السامى — أن يقبل الموقف ، فهمس
في أذن لويد جورج بأن هؤلاء خصوم سعد زغلول ، وأنهم هم الذين رفضوا أن
يقيموا له مثالا !

وخضحك لويد جورج ، وأراد أن يتصل من المخرج فقال : « على كل حال
لو قبل زغلول هذا العرض لما كان هناك أى خطر عليكم ! فقد حدث في
ديسمبر سنة ١٩٢١ — قبل حكاية زغلول بثلاثة أشهر — أن وقعت اتفاقاً مشابهاً
مع زعماء ثورة أيرلندا الأربعة : وإذا بواحد منهم يمس له الناس السم ويموت ، والثاني
يضطر إلى الحرب إلى روما ، والثالث يقتله الشعب ردياً بالرصاص ، والرابع يقتله
أنصاره بملغم رشاش ! »

ويومها لم يستطع واحد من الوزراء وكبار رجال القصر الحاضرين أن يضحك
من النكتة ، فقد كان معنى ذلك أن يشته الملك خزاد !
وكاتب هذه التصريحات يومها ملحة . . . وقال الوزراء وكبار رجال القصر في
تبريرها إن مستر لويد جورج شرب قبل الغداء وأثناءه ، كمية كبيرة من الخمر ،
ولأنه كان غموراً وهو يتكلم ، وإن الذى قاله كلام غرغ ، وفي الوقت نفسه توأص
الوزراء بالكتمان !

ولكن توفيق دوس باشا وزير المواصلات ، وكان وزيراً جريئاً وصديقاً حميماً
للويد جورج ، روى لى القصة ، وقد كان حاضراً هذا الغداء ، وكانت ابنته الآتسة
ليلي دوس حاضرة في أثناء روايته هذه القصة الملحة !

هذه القصة كانت تتناقلها الأفواه في تلك الأيام ، ولكن لا يمكن للتورخ أن
يحمد عليها لأنها قصة بلا مستندات .

عراي رقم ٢

وقد حدث بعد ذلك أن سمحت الحكومة البريطانية للمؤرخين بالاطلاع على بعض — لا كل — البرقيات السرية التي تبادلها لورد أُللني مع لورد كيرزون وزير الخارجية أثناء الثورة . . فإِذا في بعض هذه البرقيات ما يؤيد الرواية التي رواها مستر لويد جورج في القاهرة .
مثلا برقية هذا نصها :
دار الحماية — القاهرة

١٨ أبريل سنة ١٩٢١

من لورد أُللني المندوب السامي
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية
لأنني أعتقد أن سعد زغلول في حالة من الزهو والرفع حتى إنه لا يستبعد أن يقوم بانقلاب كاتقلاب عراي باشا .

أُللني

ثم أرسل لورد أُللني برقية أخرى :
دار الحماية — القاهرة

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد أُللني المندوب السامي
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

أهلب سعد زغلول الموقف في مصر . وصل إلى درجة الغليان . أطلب تفويضاً
بإذاره هو وثمانية من أنصاره ، بمنعه من الخطابة ، ومن شهود أى اجتماع عام ، ومن
استقبال الوفود ، أو أن يكتب في الصحف ، أو أن يقوم بأى عمل من الأعمال
السياسية ، وأن يغادر القاهرة فوراً ، ويقيم في منزله في الريف تحت رقابة البوليس !
أللنبي

ثم أرسل لورد اللنبي برقية ثلاثة :
دار الحماية - القاهرة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد اللنبي المندوب السامى
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية
وجهت اليوم إلى سعد زغلول إنذاراً نهائياً . . إذا لم يخضع هو وثمانية من زملائه
فوراً فسأقبض عليهم وأنفيهم في الحال خارج مصر !

أللنبي

وفي اليوم التالى أبرق لورد اللنبي :

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

تم القبض على سعد زغلول . الحالة هادئة جداً .
إن سيلان أوفق مكان ، لأنها مقرونة في الأذهان باعتقال عرابى باشا ، واسمها
سيحدث في الشعب تأثيراً عظيماً .

أللنو،

وبعد يومين أبرق لورد ألتني بريقة جديدة :
دار الحماية — القاهرة .

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد ألتني المتدوب السامى
إلى لورد كيرزون، وزير الخارجية
هذا بيان الأمكنة الموجود بها التسعة الأشخاص الذين أمرتهم بالكف عن
الأعمال السياسية . . . ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الإبحار من السويس
على باخرة تطل في ٢٨ ديسمبر . . وثلاثة أطلعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس .
عيد ميلاد سعيد .

ألتني

هذه البرقيات المستيرية كلها تؤيد رواية لويد جوزج عن الحالة التي كان فيها
اللورد ألتني المتدوب السامى البريطانى في مصر !
وهذا جزء من الرواية . . ولكن ما هو نصيب بقية الأجزاء من الصفحة ٢
إن مستر سيلفستر — السكرتير الخاص للويد جوزج — ألف كتاباً بعنوان « لويد
جوزج الحقيقى » جاء في صفحة ٦٦ منه عن زعماء ثورة أيرلندا الذين وقعوا الاتفاق . .
اللى أشار إليه لويد جوزج — قوله بالحرف الواحد :
« إنهم وقعوا للمعاملة . ولكن ماذا حدث ؟ . . » جريفت « مات مسموماً ،
و » كولتز « ضرب بالرصاص : و » دافى « فر إلى روما ، و » بارتون « قتل ،
و » تشيلنز « قتل أيضاً » .
ولكن أين هى الوثيقة التى تدل على أن العرش عرض على سعد زغلول ؟ إن

الصحف والمجلات بقيت صامتة لا تستطيع أن تفتح فيها . فتذكر أو تشير إلى السر الخفي !

ومات الملك فؤاد . .

وبعد وفاته خرجت مجلة (آخر ساعة) في يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٣٦ . وألقت القنبلة ! . . . فقد كتبت تقول بالحرف الواحد : « هناك صفحة من تاريخ مصر الحديث ضائعة . أو حلقة مفقودة في التاريخ السري للثورة المصرية الأخيرة . ولا نعرف هل آن أوان نشر هذه الصفحة أم لا ، ولا نعرف كيف ستقابل هذه المعلومات من حضرات الزعماء ومن رجال السراى . ولكنها خدمة نقدمها لأولادنا الذين سيكتبون غداً تاريخ مصر كما يجب أن يكون !

والسؤال هو : « هل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟ »

والجواب : « نعم ! » . وهناك شهود أحياء ووثائق تاريخية لهذا العرض الذى تم في عام ١٩٢٢ : فعندما نفت السلطة العسكرية سعداً إلى سيشل ، تقدم إليه في مدينة عدن مندوب رسمى من حاكم عدن ، وطلب مقابلته مقابلة خاصة .

وكان أن أبلغ مندوب الحاكم العام سعد زغلول أن الحكومة البريطانية تعرض عليه أن يختار نفسه أمراً من اثنين : أن يصير على الاشتغال بقضية الاستقلال . وسوف تكون نتيجة هذا الإصرار نفيه إلى سيشل ليبقى بها مدى حياته . (وذكر له المندوب مدى الأحوال التى سوف يصادفها !) . . . أو أن تنصبه الحكومة البريطانية سلطاناً على مصر تحت الحماية البريطانية ، وتضمن له استقلالاً ذاتياً فى حدود هذه الحماية ! .

وأجاب سعد زغلول بلا تردد : « إننى أفضل أن أكون خادماً فى بلادى المستقلة ، على أن أكون سلطاناً فى بلادى المستعبدة المختلة ! »

وسأله مندوب الحاكم : « هل هذا هو الرد الأخير ؟ »

فأجاب سعد : « إنه كذلك »

ومكثا انتهت المقابلة الخطيرة .

ولقد دون سعد هذه المقابلة في مذكراته بتفصيل دقيق ، ومعهها أنا شخصياً من المغفور له فتح الله باشا بركات ، وأنا أعرف أنه دونها في مذكراته ، للوجود الآن عند الدكتور بهي الدين بك بركات .

وأعرف أن أم المصريين تعرف هذه القصة بالتفصيل من سعد زغلول . وأعرف أن عدداً من أعضاء الوفد وعلى رأسهم الرئيس الجليل ، ومعالى مكرم عبيد باشا يعرفون القصة (وهما الوحيدان على قيد الحياة من زملاء سعد في سيشل)

انتهت الكلمة التي نشرتها مجلة (آخر ساعة) في العدد ١٠١ الصادر يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ في الصفحة ١٢ ، منذ ٣٨ عاماً ! .

أزمة في القصر !!

وقيمة هذه الرواية في أنها نشرت والمملك السابق فاروق ، ابن الملك فؤاد ، لا يزال ملكاً ! . . وأن الشهود الذين تحدثت عنهم آخر ساعة كانوا موجودين : فإن صفية زغلول كانت على قيد الحياة . - ومصطفى النحاس كان رئيساً للوزارة . . ومكرم عبيد كان وزيراً للمالية . .

ولكن الذي حدث يومها أن الأمير محمد علي رئيس مجلس الوصاية احتج على هذا النشر ، وتحدث في ذلك إلى عبد الفتاح الطويل الوكيل البرلماني لوزارة القصر ، وتحدث أيضاً إلى مكرم عبيد باشا ، فقال له مكرم : « إن الرواية صحيحة مائة

في المائة ! » وقال الأمير محمد علي يومها إنه لا يعترض على صحة الرواية، ولكن نشرها فيه إساءة للأسيرة المالكة !

ولم ينشر تكذيب لهذه القصة !

وما كاد الأمير محمد علي يتنفس الصعداء ، حتى ظهر كتاب « سعد زغلول » للأستاذ عباس العقاد ، وقد جاء في صفحة ٤٠٥ منه ما يأتي :

« نزل سعد وأصحابه في قلعة عدن ، فلم يلبثوا قليلا حتى جاءهم رسول من مصر هو موظف سوري كبير كان يعمل في دار الحماية ، فاستأذن في لقاء سعد على انفراد وخرج معه في ركبه الرياضي ، وافتتح معه حديثا وجيزا عن المفاوضات والحلول المعروضة . . ثم فاجأه بكلمة مقتضية لا علاقة لها بمحديثه السابق ، قائلا : « ستكون ملكا على مصر ! . . . »

فدهش سعد لهذه المفاجأة ، وأجاب في حلة واستغراب : « مالنا ولهذا ؟ وما شأنى أنا والملك ، ولست إلا واحداً من الرعايا ؟ » فعاد الرجل إلى الكلمة يكررها وأضاف إليها : « إنك زعيم الأمة الذى لا ترتضى سواه ، ولو قبلت ما يعرضه الإنجليز عليك وعلى الأمة لما خالفك أحد » . فاحتصر سعد هذه المخادعة ، وقال للرجل : « إننى أفضل أن أكون فردا في أمة مستقلة على أن أكون ملكا لبلاد مستعبدة في ظل حماية أجنبية ! » ولزم الصمت في عودته إلى القلعة ، بعد أن قال له — على ما أذكر — : « إننى أحب لو أننى لم أسمع شيئا مما تقول ، ولا أود أن أسمع مرة أخرى ، منك أو من سواك » .

هذا هو ما كتبه الأستاذ العقاد . والعقاد حجة في تاريخ سعد زغلول . : « ولكن المؤرخ يبحث دائما عن مستند مكتوب . . فإن أحدا من أبطال القصة لم يتكلم . . ويزيد في أهمية هذا التحقيق أن سعد زغلول لم يكن قبل الثورة . :

هو بعد الثورة . . كان قبل الثورة فرداً ، وبعد الثورة زعيماً وقائداً ! . . كان يقف وحده ، ثم أصبح يقف معه الملايين . : ومن هنا يتغير الرجل ، فإن ثقة الشعب وإيمانه يرفعان الرجل من الأرض ، ويجعلانه فوق الرؤوس . .

فقد كان سعد زغلول قبل الثورة يطمح في أن يكون وزيراً للأوقاف في وزارة حسين رشدي ! . . وقد رشحه رئيس الوزراء للسلطان فؤاد ، ووافق السلطان وبقي سعد زغلول ينتظر ، بل إنه اعترف بأنه كان لا ينام الليل وهو يفكر في هذا المنصب : يتولاه أو لا يتولاه . .

ثم جاء الرد من نائب ملك إنجلترا برفض ترشيح سعد زغلول وزيراً . . ونزل النبا كالصاعقة على سعد زغلول ، واعترف بأنه تضايق لأنه لم يصبح وزيراً للأوقاف ! وكان هذا قبل الثورة بشهور . .

وقبل ذلك رشح وزيراً للزراعة في عهد السلطان حسين . . فقد حدث أن انتحرت إحدى السيدات ، وظهر أن لها علاقة بوزير الزراعة في تلك الأيام . . وكانت السيدة ابنة أحد زملاء وزير الزراعة وزوجة لأحد كبار الموظفين . . ثم ضبظت السيدة مع وزير الزراعة . . واضطر وزير الزراعة أن يعتقل من الوزارة استقالة مشهورة . .

ورشح سعد زغلول وزيراً للزراعة خلفاً للوزير المستقيل . . ورفض لورد كتنشر - نائب الملك في ذلك الحين - تعيين سعد زغلول وزيراً للزراعة ! . . واعترف سعد زغلول بأنه كان يأمل أن يكون وزيراً للزراعة . . وأنه أصيب بخيبة أمل عندما رفض لورد كتنشر تعيينه في هذا المنصب . . بل إن لورد جورج لويد ، المندوب السامي البريطاني ، قال في صفحة ١٨١ من مذكراته التي نشرها بعنوان : « مصر منذ عهد كرومر » :

« إن سعد زغلول في أثناء الحرب طمع في أن يعين مديراً لمكتب البعثات في باريس خلفاً ليعقوب أرنتين باشا . . وإن لورد كتشنر المندوب السامي البريطاني يومها رفض أيضاً تعيينه في هذا المنصب . . وإن السر هو أن سعد زغلول كان يهاجم لورد كتشنر ولا يحترمه ! »

سعد فكر في أن يهاجر من مصر

ولقد اعترف سعد زغلول مرة بأنه فكر في أن يهاجر من مصر — في أثناء الحرب العالمية الأولى — بعد أن أقفلت جميع الأبواب في وجهه ! . . كانت الأحكام العرفية معلنة ، ولا يستطيع أحد أن يفتح فيه ! وكان السلطان معيناً بقرار أصدره وزير الخارجية البريطانية ! كانت الرقابة مفروضة على الصحافة . . كان القصر يكرمه ، وكان الإنجليز يمحنتونه . . وكان يشعر أنه أصبح متعطلاً بلا عمل ! ومن هنا كان يطمع في أن يكون وزيراً !

فكيف أصبح هذا الرجل — بعد عامين اثنين من هذه الرغبة في الحصول على منصب وزير الأوقاف — يرفض أن يكون ملكاً على مصر ! . . ؟ إن هذه الرواية لا تزال في حاجة إلى مستند .

إن رواية لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا هي أنه عرض العرش على سعد في عدن . . ولقد بقي سعد زغلول في عدن من أوائل يناير إلى ٢٨ فبراير — وهذا يؤيد رواية لويد جورج بأن أمراً صدر إلى حاكم عدن باستبقاء سعد زغلول فيها — فلو أنه تقرر سفره إلى سيلان أو سيشل كما أعلن أولاً ، فلماذا يبقى في عدن طوال

هذه المنة ، إلا إذا كان هناك حقيقة سبب لهذا الاستبقاء ١٩
إذن فالسبب في بقاءه هو أن يستطيع «الرسول» أن يسافر من لندن إلى عدن
ويجتمع بسعد زغلول ، كما ورد فيما ذكر عن هذا الاجتماع الخطير !

مذكرات فتح الله بركات

ولنبحث عن مذكرات الذين كانوا متقين مع سعد زغلول في عدن . . لقد
حصلنا على مذكرات فتح الله بركات باشا السرية ، وفيها يقول في صفحة ٦ تحت
عنوان «تابع يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢» ما يأتي :

«تم حضر (جاسوا) الكابتن استيل مرة ثانية . . وسأل الرئيس إذا كان
يريد الريض اليوم أو غداً . فقال الرئيس : أريد اليوم . وتعينت الساعة الرابعة
بعد الظهر موعداً له . وفي الموعد عاد الكابتن وجزل مع الرئيس . وفي أثناء نزولهما
قابلهما رجل طويل القامة ، عليه بذلة ملكية وبرنيطة عسكرية ، أشقر اللون
مع ميل إلى الصفرة ، تناهز سنه الستين ، فحسبه الرئيس أولاً صاعداً عند
الفرقة العسكرية النازلة معنا . ولكنه بعد أن قدمه الكابتن استيل للرئيس عاد
غزول معهما ، وتكلم بعربية فصيحة عن اللواء والصناعة ، حتى وصلوا إلى السيارة
فركب مع الرئيس ، وانصرف استيل بدون كلام . .

«وأخذ الرجل يتكلم بالعربية كما ابتداءً ، وليس من المتيسر إثبات ما دار
من الكلام حسب ترتيبه ، ولكن يمكن تلخيص أهم نقطته بأن الرجل أخذ بسعد
الكلام عن اللواء والصحة - يسأل عن راحتنا ، وما إذا كان الرئيس ورفاقه
يخرجون الرياضة ويقروءون الجرائد . فأجابه الرئيس بأنه لم يحصل الإذن له بالرياضة

إلا هذه المرة : بأنه لم يخرج من السجن من بعد دخوله إلا مرتين فقط لزيارة أحد رفاقه في الاستبالية التي كان قد نقل إليها . فقال الرجل : « إنكم تكبرون الإنجليز ! » . فجاوبه الرئيس : « إن الأمة المصرية لا تكبر أمة من الأمم إلا من يريد التغلب عليها وحكمها . وهي بالعكس تريد محالفة الإنجليز ومصادقتهم ، ولكنهم هم يريدون حكمها » .

وقال الرجل : « إن المصريين يسبون الإنجليز ! » . فأجابه الرئيس : « إنهم ليسوا بسباين . ولكنهم يفضون لإرادة التسلط عليهم » . قال الرجل : « إن الإنجليز أمة ظلمة ! » . فأجابه الرئيس : « أنظن ؟ » . قال الرجل : « نعم ، وإنى أحب الترك والعرب . وكنت منع الجيش التركي ، وإنى هنا مدة ست عشرة سنة وفى مصر ثلاث سنين » . فقال الرئيس : « إن المصريين لا يحبون الترك ، ولا يحبون أحداً يتسلط عليهم لا من الترك ولا من الإنجليز » . قال الرجل : « إن هناك قلقاً عظيماً فى الهند . وإن الهند تطلب الاستقلال » . قال الرئيس : « هل هذا حقيقى ؟ » . فأجابه : « نعم » ، وأضاف أنه كان فى الهند وعاد منها منذ خمسة أيام فقط ، وأن ما تطلبه هو حقها . فلم يجبه الرئيس عن ذلك بشئ .

وسأل عن السلطان الخالى وعن اسمه . فلم يحضر الرئيس اسمه (اسم السلطان) وأخذ يتذكره ، وبعد قليل - بعد التذكر - أورده . فقال الرجل : « نعم » . إنه فؤاد . ماذا تقول فيه ؟ . فأجابه سعد : « من أى جهة ؟ » . قال : « هل هو محبوب وله نفوذ ؟ » . فأجابه الرئيس : « إن الناس لا يفكرون فى شأنه ، وليس له نفوذ ولا أهمية » . ثم سأل عن عدلى باشا . فأجابته بأنه لا أهمية له ، وليس رئيساً للحزب .

فسأله إذا كان متفقاً الآن مع الرئيس ؟ فأجاب بأن لا أهمية لاتفاقه أو خلافه ما دام لا حزب له ، والبلد كله كتلة واحدة ، لا اختلاف فيه ويريد الاستقلال ، أى أن يحكم نفسه بنفسه ، مع محالفة الإنجليز ومصادقتهم . قال الرجل : « لا أظنك تحب أن تبقى بعيداً عن بلادك ، لا بد من العودة عاجلاً أو آجلاً » . ثم قال فى موضع آخر : « لا بد أن تصبح ملكاً » . فأجابه الرئيس : « إني لا أبحث عن ذلك ، ولكن الذى أبحث عنه هو استقلال بلادى » فكرر الرجل ذلك مراراً ، فلم يظهر الرئيس اهتماماً . . وجاء فى كلامه أنه موظف فى الأمور السياسية ، وأن له ابناً ضابطاً فى الجيش المقيم بعدن . وجاء فى كلامه أنه يعرف اللورد اللنبي ، وامتلحه .

انتهى نص ما كتبه فتح الله بركات عن مقابلة سعد زغلول مع الرسول الذى أرسلته إليه حكومة لندن . .

ولكن فتح الله بركات لم يحضر المحادثة الخطيرة .

ولا بد أن يعتمد المؤرخ على رواية أحد الشخصين اللذين حضرا هذا الاجتماع . إنهما الرسول الإنجليزى ، وسعد زغلول ! .

ولكن هل كتب سعد زغلول فى مذكراته عن عدن قصة هذا الاتصال ؟

إن سعد زغلول دون فى مذكراته عند نفيه إلى مالطة كل التفاصيل الدقيقة . .

فلا بد أنه فعل ذلك عندما كتب عن قصة نفيه إلى عدن ، ثم إلى سيشل . .

الملك مرقى النختر !!

وهنا تظهر مفاجأة مذهلة . .

إن الكراسى التى فيها مذكرات سعد عن القبض عليه فى مصر ، ونفيه من مصر ،

وسجنه في عدن .. مخفية !.. ولقد قيل هذا يوم تسلم الدكتور بهي الدين بركات - باسم ورثة سعد زغلول - هذه المذكرات من خزانة بنك مصر التي أودعها فيها الرئيس السابق مصطفى النحاس . وكانت محكمة مصر قد حكمت بهذا التسليم .

قبل إن الدكتور بهي الدين بركات سجل في محضر الاستلام أن هناك مائتي صفحة اختفت ! . . وأثبت الدكتور بهي الدين بركات في المحضر أن سجلات البنك لا تقول إن الخزنة الخاصة المودعة فيها المذكرات قد فتحت منذ أودعت فيها المذكرات عام ١٩٢٧ . . في حين ثبت أن هذه المذكرات فتحتها الرئيس السابق مصطفى النحاس أكثر من مرة . .

فهل فتح مجبول هذه الخزانة وأخذ منها جزءاً من المذكرات وهو الخاص بعرض العرش على سعد زغلول ؟ .

إن الرئيس السابق مصطفى النحاس ليس صاحب مصلحة في إخفاء هذه الحقيقة ..
فمن هو صاحب المصلحة فيها ؟ .. من هو الذي يعرف أن هذا الجزء بالذات يحرق
مسألة خفيفة جداً هي عرض العرش على سعد زغلول ؟ .. ألا يجوز أن يكون
صاحب المصلحة في ذلك هو القصر الملكي ؟ ! .. وألا يجوز أن يكون أحد كبار
رجال قصر الملك فؤاد الذين كانوا موجودين في الحفلة التي أقيمت للعيد جورج
في ديسمبر سنة ١٩٣٠ قد أسرع وأبلغ الملك فؤاد ما قاله لويد جورج عن عرض
العرش على سعد زغلول في عدن ؟ !

والأبعد أن يكون الملك فؤاد قد استطاع بوسائله الخاصة أن يفتح خزانة بنك مصر المودعة فيها مذكرات سعد زغلول ، وأن أحد رجاله انتزع الكراسة التي بها الجزء الخاص بنبي سعد زغلول إلى عدن ، وعرض العرش عليه ، وبذلك يستطيع أن يخفى إلى الأبد أن فلاحاً أبى أن يجلس على عرش مصر في ظل حراب الانجليز ؟ !

إن الثابت أن كراسة تبدأ صفحاتها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢
قد اختفت من خزانة بنك مصر ! . . إن هذا أكثر من مجرد استنتاج .. إنه
حقيقة ، لأنه لا يوجد سبب وجيه لأن يحتفى من مذكرات سعد زغلول الجزء الخاص
بنفيه في عدن ؛ إلا أن يكون الملك فؤاد أو أحد رجال القصر أراد أن يخفى عن
التاريخ إلى الأبد هذا الجزء الخطير من تاريخ مصر ! . . إن هذه الست والخمسين
صفحة المختفية يمكن أن تكون هي الحاوية لهذا الحدث الخطير المجهول ! .

ولكن هناك مفاجأة أكبر !

إن الذى سرق هذا الجزء من المذكرات لم يخطر بباله قط أن سعد زغلول قد دون
القصة في جزء آخر ! إنه لم يتكلم أثناء حديثه عن نفيه إلى سيشل ، وعرض
العرش عليه ، مجرد حديث شفوى . . ولكننا عثرنا على القصة الكاملة « بخط سعد
زغلول نفسه » ! . . إنه كتبها وهو منفى في جبل طارق ، بعد ذلك بأشهر . . كتب
سعد زغلول بالحرف الواحد في صفحة ٢٥٠٤ من المذكرات :

جبل طارق

يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢

« ذكرت اليوم أمام حرمي وصاحبتها فهيمة « ثابت » قصة « يعقوب » الذى
قابلنا في عدن ، وركب معى فى الأنوميل ، وتكلم فى شئون مصر ، ولىح لى بقرب العودة
وزوال الشدة ، وأنى أصبح ملك مصر ، فقلت له إنى لا أبحث عن « وظيفة » ،
ولا أبنى إلا استقلال بلادى ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء
عنه !

فقلت فهيمة إن اللورد أألني أشار في كلامه مع وفد السيدات إلى هذه المقابلة ،
بقوله إننا رغبتا في الاتفاق معه هنا وفي غدن فلم يقبل . وقالت حرمى إنه قال لهذا
الوفد : إننا لا نعرف ماذا يريد ، وهو لم يقبل الاتفاق معنا .

« فتأكدت من ذلك أن ما ظننته وأصحابى عن هذه المقابلة كان صحيحاً ، وأن
يعقوب هذا كان رسولا ، وأن حضوره بعد ذلك في الباخرة الحربية لم يكن إلا سترأ
لتلك المقابلة ، مع إثباتها بالإمضاء الذى رجائى في توقيعه على الدفتر ، وكل الدلائل
تدل على صحة هذا الظن ، لأنه لم يكن يؤذن لى في الخروج للترزة مع شدة إلحاحى
في طلبه ، ولكن في يوم تلك المقابلة عرض على الضابط استيل المكلف بشئوننا أن
نخرج في ذلك اليوم أو غده . فاخترت ذلك اليوم في الساعة الرابعة بعد الظهر ،
وفي هذه الساعة نزلت معه إلى أسفل المكان أو « القلعة » التى كنا سجناء فيها . وفي
أثناء ذلك قابلنا يعقوب هذا صاعداً ، فلما قابلنا عاد معنا ، وسبقنا الضابط استيل
نازلاً . فتكلم معى بالعربية . . . ولا وصلنا إلى الأوتومبيل انصرف الضابط استيل ،
وذهبتنا بالأوتومبيل إلى التترزة ، وفي أثناء ذلك حدثت تلك المحادثة .

« ولا عدت في الساعة الخامسة انصرف هو ، وصحبنى الضابط النوبتى
الذى كان في انتظارى ، ولا وصلت إلى إخوانى قصصت القصة عليهم فأعجبوا كل
الإعجاب بكلامى فيها ، وقد أملتيتها على مصطفى بك النحاس فأثبتها عنده ، كما
كتبها فتح الله باشا ، ولا أذكر تاريخ اليوم بالضبط ، وربما كان في أوائل
فبراير .

« وقد صرح لى الرجل بأنه كان ضابطاً في الجيش ، ثم خرج منه ، والتحق
بالوظائف السياسية ، وأن له ابناً ضابطاً في الجيش ، ومع ذلك فإن قومندان الباخرة
أنكر أنه موظف ، وقال إنه انفصل من الخدمة منذ زمان طويل .

« ولا أنعمت القصة لحرى وحدهما قبلتى ، وأبدت إعجابها بتعفى وزهادتى ،
وقالت : الآن أفهم أن الإنجليز لا يسمحون بعودتك ، لأنهم اعتقدوا أن إرضاءك
ليس فى مقدورهم ، ما داموا لا يفرطون فى مصر ، وهذا هو الرأى الراجح ، فقلت
لها : إنه لا بنية لى فى هذه الحياة إلا أن أرى يلاذى مستقلة ، وكل ما دون هذه
الغاية ضئيل فى عيني ، مهما علا شأنه وعظم قدره ، وإن تلك القصة على أهمية
ما عرض فيها وتخللاته ، لم يؤثر على شىء ، بل كنت قد نسيت أمرها كل النسيان ،
وما تذكرته إلا لأجاعت مناسبة للملك .

قلت لها : « وإنى إذا مات الآن أموت مستريحاً من جهتك ، فقد عرفك الناس ،
ولخلت بينهم مكانة عليا ، فلست كغيرك من السيدات : شخصيتك منطوية فى
شخصية زوجك ، وتندجج فيها ، بل إن لك شخصية قائمة بذاتها ، وصفات عالية
عرفها الناس ذيك ، فلا ضمير عليك بعدى . . »

هذا هو ما دونه سعد زغلول بالحرف الواحد فى مذكراته .

ولكن ، هل انتهت القصة ؟

لا تقبل هذا السلطان !

صفحات ممزقة من مذكرات سعد

في

٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تناولت الغداء مع أحمد باشا الباسل وكيل الوفد المصري على مائدة الأستاذ محمد عبد الرحمن الجليلي مدير إدارة المساجد

بوزارة الأوقاف في تلك الأيام . وكان معنا المرحوم الأستاذ توفيق صليب ، والمرحوم كامل الشناوي ، وعلى أمين .

وبعد الغداء جلس حمد باشا يروي ذكرياته السياسية الممتعة . قال إنه كان مع الوفد المصري في باريس سنة ١٩٢٠ . ولاحظ أن نفوس الأعضاء لم تكن متألّفة . كان الأعيان من الأعضاء يقولون إن سعد زغلول يريد إعلان الجمهورية في مصر ، ويعتقدون أنه بذلك سيخرب البلد ، ولم يكن سعد زغلول في أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها . والسبب أننا كنا منفيين في مالطة وجاءت بركة تقول إن إحدى المديريات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية .

واهتم سعد زغلول بهذا النبأ ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح . وكنت أنا مع إسماعيل صدقي في غرفة واحدة . وقلت له إنني شعرت أن رأس سعد زغلول دار بفكرة الجمهورية ، وكان من رأي صدقي أن إعلان الجمهورية كارثة . وعندما ذهبنا إلى باريس كان سعد يلمح إلى ذلك ، وقد رفض يوماً اقتراحاً بأن يتكون برلمان يعيد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً . وقال إن البلد هو الذي يختار نوع الحكم بعد الاستقلال . وكان أعضاء الوفد - وخصوصاً الأعيان منهم - يرون أن هذا اتجاه جنوني . وأنه سيؤدي

إلى انفضاض الأعيان عن الثورة وإلى قيام البلشفية ، وقال عبد العزيز فهمي :
« إذا كنا لا نستطيع أن نحمل سعد زغلول كرئيس وقد فكيف نحتمله لو أصبح
رئيس جمهورية ؟ »

وكان سعد يسمى المعارضين في خلع السلطان : « جمعية عبيد السلطان ! »
وقال حمد باشا : « ذهبت إلى سعد باشا وقابلته منفرداً ، ونصحتة بأن يعمل
على تصفية القلوب ، وأن الأعضاء يشكون في نواياه ، وأنه يحسن أن يهبط البحر
قبل سفر الوفد المصري إلى لندن للمفاوضة مع ملتر ، ويضمد الجروح . ولكن
سعداً لم يهتم كثيراً برأيي ، ولم يكن يعتقد أن الأمر سيؤدي إلى انشقاق . . وسافر
لوفد إلى لندن ، وفي أحد الاجتماعات اختلف الأعضاء على من يتولى مفاوضة اللورد
ملتر ، فقد خشينا أن يثير سعد زغلول مسألة الجمهورية — مخالفاً أغلبية الوفد —
وكان على قد قال إن سعداً أثارها في مقابلته مع اللورد ملتر ، بغير اتفاق معنا :
وقال سعد إن من رؤية أن الاستقلال هو أن يختار الشعب بنفسه النظام الذي يراه ،
جمهورياً أو ملكياً ، ويجب أن ينص على هذا في المعاملة . وقال إن من رأيه عزل
السلطان باعتباره أثراً من آثار الحماية ، وأن الشعب ينتخب حاكمه بعد الاستقلال :
واشتدت المناقشة بيننا . . واتهمنا سعد بأننا نعارض في خلع السلطان وإعلان
الجمهورية ، من أجل مصالحنا الشخصية !

قلت : « أنا طلبت من سعد باشا في باريس أن يفتش عن الشيوخ ويلحمها
قبل سفرنا إلى لندن ! »

قال سعد باشا متضامياً : « شيوخ إنه ؟ »

قلت : « الشيوخ التي في الوفد يجب أن تفتش عنها . »

قال سعد باشا : « أنا يا سيدي عملت أنت الفتش . »

وأجاب حمد باشا : « إذن أنا أقبل الوظيفة . لكن أول من سأقشحه هو أنت ! »

فتضايق سعد باشا وقال : « أنت لا تفهم ما تقول . . . قُرت في وجهه ، وقامت مناقشة عنيفة بيننا اشترك فيها سينوت حنا بك . وقلت لسعد باشا : « إن رأينا فيك أنك مجنون ، وأنتك تريد أن تخرب الحركة بإثارة هذه المسألة ، وإن عطل باشا قال إن الإنجليز مصممون ألا يعقدوا محالفة إلا مع السلطان ! » .. وقال سعد زغلول إنه لا يعترف بالسلطان ، وإن السلطان موظف إنجليزي ، وإنه يجب أن يخرج بخروج الموظفين الإنجليز ، وإن السلطان غوذاً مجرد جندي في جيش الاحتلال ، ويجب أن يخرج مع جيش الاحتلال ! .. وثار واصل غالى ضلبي ، وثار على ماهر ضلبي :

« وخرجت من هذا الاجتماع وأنا متصمم على السفر في اليوم التالي إلى مصر . ولكن حمد محمود باشا والمرحوم عبد اللطيف للكباتي بك أقنعاني بأنني على خطأ في توجيه هذه العبارات العنيفة إلى سعد زغلول ، وأن الواجب أن أعتذر لسعد . وقال لي باقي أعضاء الوفد نفس هذا الكلام ، ونزلت على رأي الأغلبية :

وفي اليوم التالي دخلت اجتماع الوفد فوجدت جميع الأعضاء موجودين فقلت : « سلامو عليكم ! » . فقال الأعضاء : « عليكم السلام ! » . . . فقلت : « يظهر أنني كدلت صفوفكم أمس ، وأنا أعتذر لكم عما بدر من جانبي ! » . . . فقال سعد باشا : « هذا الكلام ما ينفعش . تعال هنا ! » . . . قلت له : « أنا لا أوجه الكلام لمعاليك ، وإنما أوجهه للجميع ! » . . . فقال سعد باشا : « تعال اقعد بجانبني ! » . .

ثم وقف سعد وقال : « ليس حمد باشا هو الذي يجب أن يعتذر ، بل أنا الذي يجب أن أعتذر ، فأنا الذي بدأت بالعنوان ، ولهذا أقدم لصديق حمد أسنى واعتذارى ، وأنا متمسك برأى ، ولكني أحترم رأيه ولا أقره . »

هذا ما قاله حمد الباسل باشا يومئذ : ولكن هل يمكن للمؤرخين أن يكفوا بشهادة الذين حضروا هذه الرواية ، للتليل على أن سعد زغلول كان فعلا يريد إعلان الجمهورية ؟ . . ذلك أنه ليس في أقوال سعد المنشورة أى كلام عن إعلان الجمهورية ، أو ما يوحى بأن ثورة سنة ١٩١٩ كانت متجهة إلى الجمهورية ، وأنه لولا الأعيان وكبار الإقطاعيين من أعضاء الوفد لانتجعت ثورة سنة ١٩١٩ إلى الجمهورية !

ترى هل كانت مصالح الإقطاعيين هى التى منعت الثورة من هذا الاتجاه الثورى ؟ وهل معنى هذا أن ثورة ٢٣ يوليو كانت على حق عندما بدأت أولا بتصفية الإقطاع ، ثم أعلنت الجمهورية بعد ذلك ، وأنها لو لم تفعل ذلك لما استطاعت أن تعلن الجمهورية ؟ وهل كان الشعب المصرى فى تلك الأيام مستعداً لإسقاط الحكم الملكى ، والاتجاه إلى النظام الجمهورى ؟

إن الرد على هذه الأسئلة الخطيرة لا يكتفى فيه برواية منقولة غير مكتوبة ، وخاصة أن هذه الواقعة بالذات - برغم تأكيد حمد الباسل باشا لها - لم تذكرها أو تشر إليها أى جريدة من الجرائد . صحيح أن شركة روتر وزعت برفقة فى أوائل يناير سنة ١٩٢٠ على جميع صحف العالم هذا نصها : « صرحت جريدة "التيمس" بأن لديها وثائق تثبت أن قلب السلطة المصرية سيكون من أولى نتائج انتصار المتطرفين فى مصر » . . ولكن جريدة "التيمس" يومها لم تنشر هذه الوثائق ، وقيل إنها أرادت بذلك إيقاع الخلاف بين الأمراء وبين سعد زغلول الذى كانت تسميه جريدة للتيمس «زعيم المتطرفين» ! .

إذن لابد من مستند لترتكز عليه هذه الواقعة التاريخية . فهل هناك مستند ؟ نعم .. إن بين يديّ مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل باشا عندما

كان رئيساً لتحرير السياسة . إنه يتحدث عن المعركة الانتخابية لانتخاب أول مجلس نواب بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وكيف حاول الأحرار الدستوريون وقف سعد زغلول ، وإذا به يكتسحهم اكتساحاً لم يسبق له مثيل في التاريخ . . حتى بعد أن اتهموه بأنه يريد خلع الملك فؤاد !

كتب الدكتور هيكل في مذكراته يقول : « لست أقف عند ما قيل في هذه الخطب ، اللهم إلا خطاباً ألقاه محمد علي علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد في باريس . فلما ألقى خطابه وجه إلى سعد باشا شخصياً تهماً اهتز الحاضرون لسماها ، وكانت عبارته ” إني أتهم سعد زغلول باشا علناً . . “ ، وهو يلقيها بصوته الجمهوري ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره ” نبي الوطنية “ . . فقد أتهم سعداً بعدة تهم ، منها أنه استول لنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفاً من الجنيهات ، ومنها أنه أثناء محادثات ملز طاب عزل السلطان فؤاد ، بحجة أنه أثر من آثار الحماية !

ونخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهايمون : ” بماذا عسى أن يواجه سعد هذه التهم ؟ “ . سألتني الدكتور حافظ عفيفي إذا كنت سأنشر هذا الخطاب كما هو في جريدة السياسة التي تصدر صباح السبت - فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة - وأجبت بكل بساطة أنني سأنشر الخطاب كما هو ، فحمد علي علوبة عام كبير ، وكان عضواً في الجمعية التشريعية ، وعضواً بالوفد ، وعضواً بالجنة الدستور . ثم إنه السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز ألا ينشر خطابه كما هو . فقال الدكتور حافظ : ” يحسن أن تقابل عدلي باشا ، وتحدث إليه في هذا الأمر “ . قلت : ” فليكن “ . . وعلمت في الصباح أن عدلي باشا

يتظرني بمنزله في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

وقابلت علي باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفي ، فطلب إلى أن أتلو عليه فقرات الاتهام . فتلوتها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث . فقلت : ” لعل الفقرة الوحيدة التي يصح حذفها هي المتعلقة بحديث سعد مع ملتر حول السلطان فؤاد ، وذلك احتراماً لمقام المجلس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية “ .

ولم تنته إلى رأى فيما ينشر أو لا ينشر ، واستصحبني علي باشا إلى ” كلوب محمد علي “ ، وسأل عن ثروت باشا وصدق باشا ، وتقدمنى إلى غرفة خاصة . وجاء صدق باشا ونحننا إلى الحديث في خطاب محمد بك على علوبة ، فأبدى صدق باشا تردده في صواب النشر ، وفيما قد يترتب عليه من مسئولية . أما ثروت باشا فقبل إنه ترك منزله ذاهباً إلى ” الكلوب “ . .

وبينا أنا أحاول إقناع صدق باشا برأى دخل ثروت باشا ، واشترك معنا في الحديث ، ثم تناول الخطاب وتلا فقرات الاتهام فقرة بعد فقرة ، فكان إذا فرغ من إحداها قال : إنه لا بأس مطلقاً من نشرها . فلما وصل إلى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : ” أنا أشارك الدكتور هيكل في أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالإشارة إلى هذه الفقرة . أما سواها فالدكتور هيكل على حق في وجوب نشرها “

واقنع علي باشا وصدق باشا برأى ثروت باشا .

وخرجت وذهبت إلى (السياسة) ، ودفعت بالخطاب إلى المطبعة ، بعد أن وضعت بين أقواس ، في مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها ” تأديباً وبجاملة “ !

هذا ما كتبه الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته بالحرف الواحد ! : ٥

فهل يمكن الاكتفاء بهذا كاستند عن اتجاه سعد زغلول في شأن الجمهورية ؟ . .
إن المؤرخ لا يستطيع أن يقبل أى شئ على عواهنه ، بل قد يسأل : « ألا يكون
كلام الدكتور هيكل هو كلام خصم عن خصم ؟ ألا يحتمل أن يكون هذا الاتهام
ملفقا ، وأن الأحرار الدستوريين تصوروا أنه يسىء إلى سعد زغلول أمام الشعب ،
ففوجئوا بالشعب يسقطهم جميعاً في الانتخابات ، بعد أن ظنوا أنهم يوجهون لسعد
زغلول تهمة الحياة العظمى عندما يقولون إنه طالب بخلع السلطان فؤاد باعتباره أثراً
من آثار الحماية ؟ . . صحيح أن رواية الدكتور هيكل تؤيد رواية حمد الباسل
باشا . . ولكن هل يمكن أن يكون هذا دليلاً على أن سعد زغلول كان يفكر في أن
تتجه الثورة نحو الجمهورية ؟ . . صحيح أن سعد زغلول طالب بخلع السلطان . .
ولكن ربما لأنه كان يريد أميراً آخر ليتولى العرش بدلاً من الملك فؤاد . .

ربما كان يريد الأمير عمر طوسون مثلاً !

ربما كان يريد الحديو عباس .

فما هو الدليل على أنه كان ضد الأسرة المالكة كلها ؟

وما هو الدليل على أنه كان يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، كما
يقضى النظام الجمهورى ؟

الرسائل السرية

لقد حصلنا على نص الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وبين عبد الرحمن بك
فهيمى الذى كان يرأس الجهاز السرى للثورة ، (فقد كان سعد فى باريس يحاول عرض
قضية مصر على مؤتمر الصلح ، وكان يدير الثورة من باريس)
وقصة هذه الرسائل مثيرة : كان سعد زغلول يكتبها بالخبر السرى فى باريس

فوق مجلات فرنسية : . وكان يحملها رسول من باريس إلى القاهرة . . وكان الدكتور أحمد ماهر هو المسئول عن عملية حل الشفرة . وكانت طريقة حل الشفرة عجيبة : وهي أن يمرر الدكتور ماهر مكواة ساخنة على الورق ، فتظهر رسالة سعد زغلول على الفور . ولكن العين المجردة ما كانت تستطيع أن ترى الخبر السرى ، بل إنك تقلب المجلة فتجد صفحاتها عادية لا كتابة فيها !

إن هذه الرسائل السرية تدل على أن سعد زغلول كان يرى أن يكون رئيس الدولة في مصر بالانتخاب ، لا بالتعيين ، ولا بالوراثة ، وهذا هو النظام الجمهورى . أو كما يقول في إحدى هذه الرسائل السرية بالحرف الواحد : « يجب التحذير من الاقتراب من هذا المركز — مركز رئيس الدولة — إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام . وإن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه السلطة يعد " حماية " : أو " مخالفة " . . يعد خيانة للأمة ! »

ولكن نصوص الرسائل السرية أقوى من هذا التلخيص . . إنها تدل على أن سعد زغلول كان يعطى من باريس تعليمات لجهاز الثورة في القاهرة : بأن يحاربوا السلطان فؤاد . وأن يحاربوا الخديو عباس ، وأن يحاربوا الأمراء جميعاً . . وهذه نصوص الرسائل السرية الخطيرة :

لا نريد أن نخرج من رق الممالك إلى رق الأمراء !

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

سرى

١ من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى في القاهرة .
« سرنا أن ظهر الآن بعض من أعلیاء الشأن — الأمراء — في الميدان ، بعد أن

لبثوا في الخفاء كثيراً من الزمان ، بل بعد أن عاكس بعضهم الحركة بأقواله وأمواله .
أظهرنا سرورنا بلخولهم فيما أرسلناه لكم ونشرتموه في الجرائد ، ولكننا وجلنا بتصريحهم
خالياً من ذكر الوفد ، ولم يتصل بنا أنهم تمكروا عليه بشيء من أموالهم . وبلغنا أنه
انفقد اجتماع عند بعضهم في الإسكندرية تقرر فيه إسناد الزعامة إليه — عمر طوسون .
إن الأمة أجمعت أمرها قبل دخولهم على طلب الاستقلال التام ، وسارت في الطريق
شوطاً بعيداً بدونهم ، كأنهم لم يكونوا موجودين ، فدخلهم في الحركة بعد ذلك إن لم
يكن لصالح يملونه ، أو توكيل يعطونه ، فما ذا تكون الفائدة من انضمامهم الآن ؟
وهل يستتبع من ذلك أنهم أرادوا المنازعة في الزعامة لتكون الرئاسة لهم ؟ . . وهل يكون
دخولهم على هذه النية في صالح القضية ؟ أم يكون يعلم عنها أفيد لها ؟ ؟
ربما كان محمد سعيد باشا يد في هذه الحركة ، كما يشرع لذلك ، بما تكتبه
جريدة « الأهالي » لسان حاله يوماً فيوماً عن الوفد وموقفه والأمراء ودخولهم في الحركة ،
فهل أنتم مترقبون لهذه الأحوال وواقفون على أسرارها ، وعاملون على اتخاذ الوسائل
لمنع أضرارها ؟ . . إن الرئاسة لا تنهض في شيء ، ولكن يهبط أن تبقى في الأمة هذه
الروح التي أدهشت العالم بجلالها وكلمها . . وأن تبقى الحركة قومية ، ترى إلى تحرير
البلاد من ربق الاستعباد ، وأن تتمتع بالحرية الحقيقية لا أن نخرج من رقب للماليك
إلى رقب الأمراء ! »

سعد زغلول

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
« إن الأمراء بعد صلور يباينهم لم تبد منهم أي حركة يفهم منها انضمامهم إلى

القائمين بالحركة . وهذا هو السر في عدم نشر صورة جوابكم الذى أرسلتموه إلى
الأمراء لغاية الآن . إننا تأكدنا من أن الأمير عمر طوسون مشايخ محمد سعيد باشا .
ونحن نرى أن تؤثر عليه أقوال سعيد فيصدمنا بجواب ينشره في الجرائد بعد نشر جوابكم
ولا يكون في مصلحتنا ، ولذا تريثنا حتى يعود الأمير يوسف كمال من الوجه القبلى .
وننتقم معه على نشر الجواب !

عبد الرحمن فهمى

احذروا الأمير عمر طوسون !

پاریس فی ۱۱ أبريل سنة ۱۹۲۰

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى في القاهرة
: : : هل للأمير عمر طوسون غاية تعلمونها ؟ أو يمكنكم أن تعرفوها ؟ إلى
أشكركم كثيراً إذا كلتم أنفسكم أن تحيطوني علماً بالحقيقة !

سعد زغلول

۱۴ أبريل سنة ۱۹۲۰

سرى

من عبد الرحمن فهمى في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
« حامت الظنون حول مسلك الأمير عمر طوسون نحو الوفد وخطته » أردت أن

أقف على الحقيقة تماماً . طلبت من إخواني الذين توجهوا إلى (الرحمانية) أن يضعوا
في برنامجهم موعداً لزيارة الأمير ويتكلموا معه في المسائل الهامة ، فإن وجدوه مؤمناً
بأعمال الوفد يطلبون منه مساعدته المالية ، وبذلك يقضى على كل ظن سيئ نحوه . .
وبالفعل زاروه ، وتكلموا معه طويلاً ، فقال لهم الأمير بصريح العبارة إنه ليس
لديه ثقة في نتيجة أعمال الوفد . وبذلك ترون أن الرأي القائل باشتراكه مع محمد
سعيد باشا ، وبأنه المورد الثاني الذي يدور عليه المال ، فكر صائب .
عبد الرحمن فهمي

العتاف للخذيو في الثورة !

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
ظهرت في الأيام الأخيرة حركة غريبة جداً ، وهي العتاف للخذيو « عباس
حلمى » . . . وبالبحث علمنا أن من بين المشجعين عليها الحزب الوطنى ، ولا أعلم
إن كانت يد الإنجليز هي المحركة من بعيد لهذه الحركة أم أن سخافة أعضاء الحزب
الوطنى هي التي دفعت بعض القوم إلى ذلك ، وهكذا تتنوع الحركة المضادة لمصلحتنا
العامة ، وتليس كل يوم ثوباً جديداً . . نحن نخشى اتساع هذه الخروق التي
تعملها يد الدسائس ، ونقود الأعداء ا نرجو التعجيل بتوفير المبالغ اللازمة للأعمال
السرية حتى يمكن مكافحة هذه الحركات الجديدة ، والقضاء عليها .

عبد الرحمن فهمي

١١ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
أرجو أن تكونوا وقّمت على مصدر الحركة الموالية للخديو عباس ، وعلى القائمين
بها ، وأمل أن تبدلوا همّتكم في القضاء عليها ، لأنه لا شيء ينهض حركتنا ، ويعمل
سير قضيتنا أكثر من أن تنسب إلى عامل أجنبي . أو عامل ذي سلطان سابق .
أو طامع في سلطان لاحق !

سعد زغلول

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
... بحثت عن سبب المناداة بحياة الخديو عباس ، فوجدت أنها ذريعة
آتية من محمد سعيد باشا ، باتفاقه مع أعضاء الحزب الوطنى - العرفاني -
فحاربتهم بحاربة شديدة إلى أن زال أثرها والحمد لله .

عبد الرحمن فهمي

الشعب يهتف بسقوط السلطان !

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
أعدت السراى صورة خطبة ، وأرسلتها إلى وزارة الأوقاف ليختبئ بها -

المساجد يوم الجمعة ٢٦ مارس ، وهو عيد ميلاد السلطان . كانت وزارة الأوقاف طبعت الخطبة ووزعتها على خطباء مساجدها . ولكن ياليتها ما فعلت ! النتيجة أتت بعكس ما كان يأمله واضع الخطبة على خط مستقيم : حيث حصل في جميع المساجد مظاهرة ضد السلطان ، وقادى الجمع المحتشد في معظمها بسقوطه ! وفي بعضها أنزل الخطيب قهراً من فوق المنبر الذي علاه غيره وخطب خطبة اعتيادية — وذلك بمسجدي الأزهر والسيدة زينب — أما في باقي المساجد فالخطباء لم يترددوا في إطاعة نداء الجمهور وطويت خطبة وزارة الأوقاف ، وخطبت خطبة اعتيادية ، بعد أن زلزل الجمع جوانب الجامع بصوته العالي منادياً بسقوط السلطان !

عبد الرحمن فهمي

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
إن السخط الذي قام به المصلون لتغيير خطبة الجمعة . وما ترتب عليه ،
أوجب كل ارتياح لدينا ، لدلالته على شدة تغيظ الأمة ، وتمكن روح التضامن
فيها . ندعو الله أن تبقى هذه الروح وأن يبعد عنها إفساد المفسدين المضللين .

سعد زغلول

تشريقات السلطان !

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
لم نخبرونا عن سبب تشريقات « السلطان » التي دعا الناس إليها في الإسكندرية
خلافاً لما وعدتم . أرجو أن توافونا بما وصل إليه علمكم في هذا الموضوع .

سعد زغلول

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول
أعلن عن تشريفات عامة لتقديم التهنئة والتبريك للسلطان يوم الجمعة ٢٦ مارس
وهو عيد ميلاده ، ولكن لم يحضرها إلا النزر القليل جدا ، لأن أقاليم برمتها لم يحضر
منها إلا مديريها ، وأقاليم لم يحضر مع مديريها إلا ما يعد على أصابع اليد الواحدة
أو اليدين ! ولم يحضر التشريفات من رجال الجمعية التشريعية إلا أربعة مع مظلوم باشا
وهم : مرقس سمبكة باشا ، ويوسف قطاوى باشا ، وخالد لطفى باشا ، وحسن باشا
توفيق ، وكلهم من المعينين من قبل الحكومة . قامت مظاهرات كثيرة حول السراى
تنادى بسقوط السلطان تارة وبسقوط الوزارة تارة أخرى !

عبد الرحمن فهمى

أصابع الأمراء !

١٣ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى في القاهرة
... علمنا من بعض الجرائد الإنجليزية أن حركة قامت في الإسكندرية ضد
محمد سعيد باشا لأنه يلبس النقاب للوفد ويسمى لسوى سمعته ، فلعلكم تكتبون
إلينا بتفصيل عن هذه الحركة ، وما زلنا نتظر رأيكم فيما يختص بالأمراء وانضمامهم
للحركة ؟

سعد زغلول

أول مارس سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زعول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
أشركم في رسالتكم إلى عودة محمد سعيد باشا إلى بث بذور الفتنة ، ودس
دسائس الشقاق ، وأنكم مجتهدون في إحباط عمله وتخريب أمله : وقد شعرنا من زمن
بأن لبعض الأمراء يداً معه في هذه الدسائس ، أو أنه هو يدهم .
وفي الإعلان الذي صدر منهم ، ما كان جوابنا لكل منهم إلا جساً لبضهم ،
وطلباً للوقوف على حقيقة أمرهم ، حتى إذا نشره علمنا أن ذلك وهم منا ، وإذا
طوره وكنموه تحقق لدينا ما فهمنا . ولكن إبراهيم سعيد باشا كتب إلى بأن هذا
الجواب لم يصلهم ، مع أنه أرسل إلى كل منهم مؤمناً عليه ، فإذا كانوا مستمرين
في كتمانهم ، فما ذلك إلا لما أشرنا إليه . وعلى كل حال نرجو أن تجلوا لنا الحقيقة
يتفاصيلها .

سعد زغلول

الشعب ينتخب حاكمه

١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
... إن الأفكار الإنجليزية لا يبعد أن تكون متجهة إلى تعيين الأمير عمر
طوسون خلفاً للسلطان فؤاد ، وهماً منهم بأنه بواسطة ميل الأمة إليه ونفوذه فيها ،
وما له من الأعوان بين رجالها ، يمكن أن يجعل الأمة تقبل النظام الذي يريدون
وضعه لمصر ، على مبادئ بعيدة عن الاستقلال التام في الباطن . وقرينة منه في
الظاهر . وأن يكون انضمام الأمير للأمة إنما هو تمهيد لهذا التعيين . فهل عندكم
شعور بشيء من هذا ؟ إلى أخشى كثيراً أن يكون هناك سعي في هذا الموضوع ،
لأنه إذا تحقق ترتب عليه على الأقل انقسام في الأمة ، وكل انقسام مضر بالقضية
المصرية ضرراً كبيراً ، لأنه ليس لها من معين غير الاتحاد والتضامن بين أفرادها ،
فأي انقسام يطرأ عليها يؤثر تأثيراً كبيراً فيها .

وفي ظني أنه يمكن محاربة هذا المشروع بالتشرات السرية التي تحت على التحذير
من الاقتراب من هذا المركز إلا بإرادة الأمة وبناء على انتخابها بعد الحصول على
استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه
السلطة - « حماية » أو « محالفة » - يعد خيانة للأمة . .

أرجو ألا تعلموا أحداً بهذه الفكرة ، وأن يكون ما تفعلونه أمام غيركم ممن تثقون
به ، كأنه صادر منكم أنتم ، لا بناء على رأينا .
أرجو أن تفيدوني بكل ما يتعلق بهذا الموضوع سريعاً .

سعد زغلول

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس
لم يهنا لى نوم قبل أن أقف على الرسالة الأخيرة . وبالفعل حالت رموزها ليلا .
ستبقى التعليلات محفوظة لا تتعدى ذاكرتى . سأنفذها بتمام الدقة والعناية .

عبد الرحمن فهمى

• • •

ولكن هل كان سعد زغلول عندما قاد الثورة يفكر فى أنه سينادى فيها بالجمهورية؟
إن سعد زغلول فى مذكراته كان يهاجم الخديو عباس ، وكان يهاجم السلطان
حسين ، وكان يهاجم الملك فؤاد ، ولكنه لم يتحدث قبل الثورة عن الجمهورية . .
لأنه لم يكن يتصور أن الثورة ستكون بهذه القوة ! . . فلقد كتب فى مذكراته
، أثناء نفيه فى مالطة يعلق على ما سمعه لأول مرة عن انفجار الثورة فيقول :

بالطة فى ٢ أبريل سنة ١٩١٩

« أنخبار ما حصل من المظاهرات عقب قيامنا ، ومن أجل إبعادنا ،
ملأت قلوبنا سرورا وابتهاجا ، حتى كادت تحجب السجن إلينا ، وأفعمتنا شكرا
لأمتنا ، وهانت علينا نفوسنا ، نفدى بها هذه البلاد .
نعم ، مازج هذا السرور كثير من الأسف على النفوس التى أزهقت ،
والم مدن التى أحرقت ، ولكن أى مجد قام بغير هذه الضحايا ، وأى أمة بلغت
منها ، بغير أن يخاطر أبناؤها بأعز ما لديهم ؟ . . لقد ساءنا أن تدخل بعض
الأشرار فى الحركة وارتكبوا جرائم فظيمة ، ولكن متى هاجت الأمم فلا يعلم
إلا الله مقدار هيجانها ! ولكن المسئول عن هذا الاختلال هم الذين أساءوا
إليها من قبل .

زعم بعض رجال السياسة في مجلس العموم أننا هددنا السلطان ، وعطلنا تشكيل الوزارة ، ولكن سياستهم الخرقاء هي التي ترتب عليها هذا التعطيل ، لأنهم منعونا من السفر لإبداء مطالب قومنا ، واستغفرت الوزارة الرشدية بسبب هذا المنع . ولم يكن في مصر بعد هذا الاستغفاء ، لهذا السبب ، من جرف على قبول الوزارة : لا خوفاً منا . بل خشية أن تخترق أمته ، التي سودرت في إرادتها . والسبب الذي حمل رشدي باشا على الاستغفاء هو الذي منع غيره من أن يخل محله !

والكتاب الذي أرسلته للسلطان لا شيء فيه من التهديد ، بل هو مملوء من الأدب معه والاحترام لشخصه والحرص على مقامه ، وإيقاظه على ما في نفوس أمته . فإن كان يعد رفع رغبات الأمة إلى سلطانها تهديداً له ، فنعم هذا التهديد . ومن الفخر الكبير أن نتحمل مسئوليتنا أمام أية سلطة شرعية . ولقد توهم حزب الاستعمار أن يتلع مصر بمجرد أن يبعد بعض أبنائها عن بلادهم . ولكن ساء فألهم فإن البلاد من أقصاها إلى أقصاها تطلب الاستقلال . ولا تحمل للظالمين فيها إلا كل حقد وضغينة . وهما كانت طبيعة الحوادث التي حصلت في مصر بعد قيامها فإنها جاءت قارعة وشديدة ، فوق ما كان يقدر المقادرون ، وعكست المقصد على حزب الاستعمار ، فألثنت أذنهم كله إلى أن هناك أمة مظلومة تطلب الإنصاف .

هذا هو ما كتبه سعد زغلول عن أثر انفجار الثورة في نفسه . وفي نفس . وم كتب سعد . . عن فكرة الجمهورية لأول مرة فقال :

« وما يدعش القارئ ما روته جريدة " التيمس " من أنه نودي في الزقازيق بأنها جمهورية ! فهل تبدلت الأمة المصرية في هذه البرهة

الوجيزة التي مضت منذ سفرنا من البلاد ؟ أو أن القوم يكبرون في الحوادث
وإبالغون في شأنها بغية الوصول إلى غرض يرمون إليه ؟ »

(انتهى بالنص ما كتبه سعد زغلول)

إن هذه الفقرة من كلام سعد زغلول تؤيد ما قاله حمد الباسل باشا بعد ذلك
بعشرين سنة :

« لم يكن سعد زغلول في أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن
بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها ، والسبب أننا كنا منفين في مالطة وجاءت
برقية تقول إن إحدى المديریات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية ،
وأنهم سعد زغلول بهذا النبأ . ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح ، وكنت أنا مع
إسماعيل صدق في غرفة واحدة وقلت له إن رأس سعد زغلول دار بفكرة
الجمهورية . وكان من رأى صدق أن إعلان الجمهورية كارثة » .

ولكن هناك جزءاً هاماً لم يثبت بعد من رواية حمد الباسل باشا ، وهو : هل آثار
سعد زغلول وهو في أوروبا مسألة حتى مصر في أن تعلن نفسها جمهورية ؟ وهل ما قاله
محمد علي علوبة صحيح من أن سعد زغلول طالب بعزل السلطان ، بحجة أنه أثر
من آثار الحماية ؟ أو كما قال لحمد الباسل أنه « موظف إنجليزي يجب أن يخرج
من مصر مع الموظفين الإنجليز . وجندى في جيش الاحتلال يجب أن يخرج مع
جيش الاحتلال ؟ ! »

ان في مذكرات سعد زغلول مفاجأة في هذا الموضوع :

لولا الإقطاعيون لأعلنت ثورة ١٩١٩ الجمهورية ! رسائل سرية تداع لأول مرة

فتح مجهول الكراسه التي فيها مذكرات سعد زغلول ، عن أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ، واخترق بأصبعه إحدى الصفحات ، وقطع بيده هذا الجزء من وسط الصفحة . وجزءاً صغيراً في أعلى الصفحة نفسها ، وقطع بيده الصفحتين التاليتين في الكراسه !

إنه فعل ذلك على عجل ، لأنه لو كان لديه وقت لهذه العملية البسيطة لقطع هذا الجزء بموسى ، أو بمقص . أو على الأقل شطب بالحبر على هذه الكلمات التي يريد أن يخفيها من المذكرات ، ولكن يبدو بوضوح أنه فعل ذلك متعجلاً ، كأنه يخشى خطراً داهماً . أو كأنه يتوقع أن أحداً سيفتح عليه الباب وبراء يرتكب هذه الجريمة !

ذلك لأن الجزء المقطوع والصفحات المنزوعة هي أخطر ما في مذكرات سعد زغلول عن ثورة سنة ١٩١٩ !

إنه الجزء الخالص بيوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٠ - ويسميه سعد زغلول في المذكرات (٨ منه) - إنه الجزء الذي كان يتكلم فيه سعد زغلول في مفاوضات ملتر عن حق مصر في أن تكون جمهورية ، وعن طلب الأمة عزل السلطان فؤاد . إنها الحملة التي أشار إليها حمد الباسل عندما قال إن سعداً كان يقول إن السلطان فؤاداً جندي بريطاني وأنه يجب أن يخرج مع جيوش الاحتلال ، وهي الحملة التي أشار إليها خصومه باعتبارها جريمة الخيانة العظمى ، عندما وقف محمد على علوية باشا بعد ذلك بأربع

سنوات يقول : « إني أتهم علناً سعد زغلول باشا بأنه في أثناء محادثات ملنر طلب عزل السلطان فؤاد لأنه أثر من آثار الحماية ! »
إن معنى هذا أن شخصاً مجهولاً أراد أن يخفي هذا السر الخطير الكبير من أسرار ثورة سنة ١٩١٩ .

ولا يمكن أن يكون هذا المجهول فأراً ، لأن الدائرة المتروعة قطعت بالأصبع ، وليس فيها أثر أسنان فأر . وليس من المعقول أن فأراً يأكل الصفحتين التاليتين ، ولا يترك فيهما أثراً .

وأول ما يتبادر إلى الذهن أن موظف القصر الذي فتح خزانة بنك مصر الخاصة بعد وفاة سعد زغلول . وانتزع منها الكراسة التي تحوى قصة عرض العرش عليه ، والتي تبدأ أرقامها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢ هو نفسه الذي قام بعملية حذف الصفحة الخطيرة . ونزع الصفحتين التاليتين !

ولكن المفاجأة الثانية أن هذا الحادث الخطير لم يقع بعد وفاة سعد زغلول ، وبعد تسليم المذكرات للرئيس السابق مصطفى النحاس وإيداعها في بنك مصر . . . فبعد وفاة سعد زغلول مباشرة تسلمت صنية زغلول المذكرات . وتولت الآنسة « فريدا » وصيفة سعد زغلول ترقيمها باللغة العربية في وجود صفية زغلول . فالأرقام التي وضعها الوصيفة متتابعة : إن اجتماع سعد زغلول مع ملنر في صفحة ٢٢٥٢ بخط الآنسة فريدا ، والصفحة التالية هي صفحة ٢٢٥٣ . ومعنى ذلك أنه لم تنتزع أى صفحة من المذكرات بعد أن تولت الآنسة فريدا ترقيمها ! . . ولكن الأرقام التي وضعها سعد زغلول بخط يده هي غير المتتابعة ! فإن القصة تبدأ في صفحة ٥٩ ، وفجأة تجد نفسك في صفحة ٦٢ ! و صفحة ٥٩ هي التي فيها الجزء المتروك !

ولكن صفحة ٦٠ غير موجودة ، و صفحة ٦١ غير موجودة أيضاً ! . . ومعنى

هذا أن عملية اختفاء وتشويه هذه الصفحات تمت في حياة سعد زغلول .
فهل هو الذى انتزع هذه الصفحات ، وهل هو الذى أراد أن يطمس معالمها ؟
هل ندم على أنه طالب بخلع السلطان ، وإعطاء مصر الحق في إعلان الجمهورية
فبادر وخرق بأصبعه هذه الصفحة ، ومزق الصفحتين ؟ إنه لو أراد ذلك لاستطاع أن
يصل إلى النتيجة نفسها ، لو أنه أحسك قلمه وشطب بالحبر على الأجزاء التى يريد
أن يخفيها . . ولاستعمل مقصاً أو موسى ، ولا ترك هذا الأثر الذى يدل على أن
شيئاً غير عادى حدث في هذه المذكرات !
أم أنه خشى أن يعثر السلطان على هذه الوثيقة فيعلم أنه طالب بخلعه ونادى
بالجمهورية . . ويرد على ذلك بأن سعد زغلول لم يقل ما قاله سرّاً ، وإنما قاله أمام
شهود ، فإنه ذكره أمام أعضاء الوفد ، وذكره أمام عدلى يكن ، وذكره أمام لورد
ملر ، وكل هؤلاء شهود عدول عليه !

فتشه ١٣ مرة !

إذن لا بد أن سعد زغلول خشى أن تفتش السلطة البريطانية داره ، وتحصل
على المذكرات ، وفيها يخط يده أنه طالب بخلع السلطان ! . . فالثابت التاريخي
أن بيت سعد زغلول فتشه الإنجليز ١٣ مرة في أثناء الثورة . وكان الجنود الإنجليز
لا يكتفون بالتفتيش العادى ، والاستيلاء على الأوراق الموجبة . بل إنهم كانوا
يفتشون جسم الموجودين في البيت . وكانت سيدة إنجليزية تحضر معهم لتتولى التفتيش
الذائق للسيدات ، للبحث عن وثائق سرية مخبئة ! . . فهل خشى سعد زغلول أن
يقع هذا الجزء في يد السلطات البريطانية . أو السلطات المصرية التى تقوم بالتفتيش .

أو السلطان . . فتولى نزع الصفحات الخطيرة التي تؤكد أنه من أنصار الجمهورية ، وأنه يطالب بخلع السلطان ؟

وقد يقال هنا إنه بعد هذه المفاوضات التي طالب فيها بخلع السلطان عاد إلى مصر وقبض عليه الإنجليز بعد عودته ، فقد تكون مخبرات الثورة علمت بأن الإنجليز سيقبضون عليه ، أو أنها حصلت على البرقية السرية التي أرسلها لورد ألنبي المنسوب السامي البريطاني في ٨ أبريل ١٩٢١ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ، والتي قال فيها إن سعد زغلول سيقوم بانقلاب في مصر كاتقلاب عرابي باشا . . ولهذا السبب أسرع ونزع هذه الصفحات ، وقطع بيده الجزء الذي يتحدث فيه عن خلع السلطان ، وعن الخلاف الذي حدث في الوفد بشأن الجمهورية ؟ . . وربما نسى سعد زغلول في عجلته أن يقطع الورقة الثالثة التي تحوى قصة الخلاف في الوفد بشأن خلع السلطان ، والتي رواها حمد الباسل وقال فيها . إن سعد زغلول كان يسمى المعارضين في خلع السلطان أعضاء جمعية « عميد السلطان » . . وأنه عندما شتم حمد الباسل سعد زغلول غضب على ماهر وغضب محمد محمود ، وتدخل واصف غالى ، وأن لطفى السيد اعترض على تصرف سعد زغلول ، وأن سعد زغلول اتهمهم بأنهم يخشون على مصالحهم الشخصية إذا تم خلع السلطان !

حديث مع « ملتر »

ذلك أنه في صفحة ٥٩ التي فيها حديث سعد زغلول مع ملتر عن السلطان ، وقول ملتر إنه لا يستطيع تحمل مسئولية البحث في خلع السلطان ٤ نجد أن الصفحة تنتهى بكلمة على لسان ملتر ، يقول فيها « فكذلك أقول لك » . . وفجأة يتقطع كلام ملتر ، وينتقل إلى الخلاف الذي حدث في الوفد ، فيقول سعد زغلول بالحرف الواحد :

وقلت ذلك استمراراً في الفكر من غير التفات إلى ما أضمره السائل ،
وإلى ما أستحسنه ، وبلغت بعد ذلك أن هذا الرأي أثار في غير أعضاء
الجمعية منهم ثائرة الغضب ، واتخذ لطفى السيد وسيلة للتديد في ، ويظهر أن
"على ماهر" اشتد في القول معهم، كما اشتد محمد محمود، ودخل فيها واصف
غالى . ولما بلغنى هذا الاضطراب أخذ منى الاستغراب من قوم يغضبون ممن لم
يرد إغضابهم ، وينظرون لصوالجهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة .

ولكن هذا الاستنتاج أيضاً لم يثبت أمام البحث والفحص . . فإن المفروض
أن سعد زغلول — وهو كاتب المذكرات — يعرف أين هى الأمكنة التى دون فيها هذه
الآراء الخطيرة فيحذفها . . ولكن الصفحات التالية بعد ذلك تشير إلى رأى سعد
زغلول في خلع السلطان ، ولو أن سعد زغلول هو الذى حذفها لحذف بطبيعة الحال
ما جاء في الصفحات التالية عن هذا الموضوع الدقيق ! . . ثم إن سعد زغلول ما كان
في حاجة إلى أن يقوم بهذه العملية لو أنه أراد أن يخفى المذكرات . . كان يستطيع
أن يخفيها عند أحد أصدقائه ، أو عند شخص فوق الشبهات . . والثورة التى استطاعت
إخفاء القنابل والمسدسات والمنشورات ، والتعليقات السرية ، وأسماء أعضاء الجهاز
السرى ، لا تعلم وسيلة لإخفاء كراسة فيها مذكرات سعد زغلول !

ولكن المفاجأة الكبرى أن سعد زغلول ليس هو الذى قام بهذه العملية ، بدليل
أن هذا الجزء المحذوف كله موجود بكامله في كراسة أخرى من مذكرات سعد زغلول
عن مفاوضات ملر ، ولو أنه أراد أن يحذف هذا الموضوع ، لحذفه من الكراستين
ملاً : : فى يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب سعد زغلول يصف جلسة المفاوضات في
وزارة المستعمرات — وكان الحاضرون : سعد زغلول ، وعلى يكن ، ومحمد محمود ،

ولطفي السيد ، من المصريين : « ولورد ملتر وزير المستعمرات ، سير رونيل رود —
كتب سعد زغلول يقول ، في صفحة ٢٠٢٣ من المذكرات :

« قال لورد ملتر : « لا نريد أن نتدخل في النظام الدستوري ، ولكن
في مبادئه الأولى » : قلنا : « إنه لا مانع أن تشمل المعاهدة على التصريح
بأن مصر دولة حرة مستقلة ، دستورية ، جمهورية أو ملكية . لا مانع من
اشتمال المعاهدة على هذا » .

وكان هذا الذي قاله سعد زغلول في المفاوضات قبله ا : : إنها أول مرة يطالب
فيها سعد زغلول بحق مصر في أن تكون جمهورية أو ملكية ا : : بل إنها أول مرة
ذكر فيها احتمال أن تصبح مصر جمهورية ا

وأثار هذا الرأي دويما . . ويبدو ان أحداً من المفاوضين لم يتوقع هذا من سعد
زغلول ، لأن أعضاء الوفد دهشوا أن يتكلم سعد زغلول عن الجمهورية ، في مفاوضات
رسمية مع لورد ملتر ا : : وفي هذا يقول حمد الباسل : « إن الأعيان من أعضاء
الوفد غضبوا لأن سعد زغلول يثير مسألة الجمهورية ضد رأيهم ، ومن غير استشارتهم ،
وأنه اتهم المعارضين للجمهورية بأنهم يعارضونها لمصالحهم الشخصية ، أو كما قال
في مذكراته :

« أخلق الاستغراب من قوم يغضبون ممن لم يرد إغضابهم ، وينظرون
لمصالحهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة » ا

وكان سعد زغلول قد تحدث في هذا مع لطفي السيد في باريس ، فقد كان
سعد يرى أن من الديمقراطية أن يختار الشعب حاكمه ، وإذا بلطفي السيد يجد حلاً

للخلاف بين سعد وزملائه . وفي مذكرات سعد زغلول قصة هذا الخلاف قبل ذلك بشهور :

إن سعد زغلول يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، وعدد من أعضاء الوفد يعارض في أن يمس العرش بسوء ! ووجد لطفي السيد حلاً وسطاً : وهو أن تؤلف هيئة شعبية من العلماء ورجال الدين وأعضاء الهيئات النيابية ، وهؤلاء يجتمعون ويقررون تأييد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً .. وبذلك نكون أرضينا «مالك وابن حنبل» أي جعلنا اختيار رئيس الدولة بالانتخاب ، وفي الوقت نفسه احتفظنا بالسلطان ورفض سعد هذا الحل !

وهذا هو ما كتبه سعد زغلول عن هذا الحل الوسط الذي اقترحه لطفي السيد . فقد جاء في مذكرات سعد زغلول في ٥ يناير سنة ١٩٢٠ (صفحة ١٩٧٣) ما يأتي بالحرف الواحد : «قرأ لطفي السيد على مشروعي ، وضعه بغية النظر فيه ، عرض تأييد انتخاب السلطان ، من العلماء والرؤوس الروحانيين وأعضاء الهيئات النيابية ، ثم انتخاب وزارة ، وهيئة تشريعية ، وعندئذ تحصل المفاوضات بالطريقة الشرعية . فلاحظت له على القضية الأولى وتأييد انتخاب السلطان « فقبل حذفها . . . » :

موقف «الأرستقراطيين»

ولقد كان واضحاً منذ كان الوفد في باريس أن عدداً من أعضاء الوفد لا يتصور أن تمس الثورة السلطان ، أو أن تجعل من أهدافها أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب :: فلم يكن من المعقول مثلاً أن يقبل على يكن باشا - وهو من أصحاب الأسرة المالكة ، ويمثل أرستقراطية الأسرة الحاكمة - أو يتصور أن يخرج حكم مصر من يد هذه الأسرة !

لم يكن من المعقول كذلك أن يتصور مليونير من أعضاء الوفد — هو على شعراوى باشا الذى يملك أكثر من عشرين ألف فدان — أن من الممكن التخليص من الأسرة المالكة والسلطان . . . وهنا يبرز السر فى أن ثورة سنة ١٩١٩ فشلت فى تحقيق هذا الهدف . فلولا أن أغلبية أعضاء الوفد كانوا من طبقة ملاك الأراضى ، لما ترددوا فى الإقدام على المطالبة بالجمهورية . . . ولو أن سعد زغلول ، عزله هؤلاء فى الحال عن قيادة الثورة واعتمد على المحرومين الذين كانوا وقود الثورة وضحاياها ، لفضت الثورة فى تحقيق هذا الانتصار الشعبى العظيم . .

ومن أخطاء ثورة سنة ١٩١٩ أنها لم تكشف عن هدفها هذا ، وأخفته ! : « صحيح أن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى أوضحت اتجاه سعد زغلول ، ولكن الثورة نفسها لم تعلن هذا الاتجاه ، اللهم إلا بعد ذلك بخمس سنوات عندما استقال سعد زغلول من رئاسة الوزارة احتجاجاً على اعتداء الملك فؤاد على الدستور ، وخرجت جماهير الشعب تحاصر قصر عابدين وتهتف : « سعد أو الثورة » بصوت كالرعد ، حتى اضطر الملك إلى الخضوع ورفض استقالة سعد زغلول ، وأجاب كل مطالبه !

جورج الخامس يفاوض جورج الخامس !

ولقد كان واضحاً أن الخلاف بين زعماء الثورة كان على مسألة واحدة : « هل الشعب هو الذى يختار حاكمه ويمثله ، أو هو السلطان ؟ » . كان سعد يقول إن السلطان معين بقرار من وزير خارجية إنجلترا ، فكيف يفاوض الموظف رئيسه ، وإلا فيكون جورج الخامس هو الذى يفاوض جورج الخامس !

وقد اعترف عبد العزيز فهمي باشا في مذكراته بهذا فقال بالحرف الواحد :
« استقبل الشعب سعد زغلول استقبال الفاتحين . أى أنه لم يبق في البلد أمير ولا وزير
ولاحقير إلا هرع للملاقاة ، بل حتى إخوانه الذين هدمهم من قبل كانوا في الإسكندرية أول
المستقبلين له عند رسو الباخرة . رؤوس عالية تنحني ، وزينات تقام ، فزاد ذلك من
اعتداد سعد . . فلما جاء دور الكلام عن وفد المفاوضات تشبث سعد بأنه رئيس
الامة ، فله رئاسة الوفد ، فنبه عدلى إلى أن دعواه خطيرة ، لأن للامة رئيساً واحداً ،
وهو إذ ذاك عظمة السلطان قواد ، وإلى أن التقاليد توجب أن يكون رئيس الحكومة
هو رئيس الوفد في الخارج !

وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرئاسة ، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة ،
يأبأها كل نظام ، فقد رفضها عدلى ، عندئذ قامت القيامة . . وأخذ سعد يخطب
قائلاً عبارته المشهورة : « إن حورج الخامس يفاوض جورج الخامس ! »

هذا ما قاله عبد العزيز فهمي . . وهو كلام صريح لا يحتاج إلى إيضاح .
ولقد أخطأت ثورة سنة ١٩١٩ عندما لم تكشف الحقيقة للشعب ، وهو أن
الخلاف لم يكن بين سعد وعدلى ، وإنما كان بين حق الشعب وحق السلطان .
ولو أن سعد زغلول يومها أعلن هذه الحقيقة بصراحة لوقف الشعب معه ، ولو أنه
قرن هذه المطالبة بمطالب التغيير الاجتماعي ، وبالمطالبة بالقضاء على الإقطاع ،
لكانت ثورة ١٩١٩ أذى مما كانت . . فلقد كان واضحاً من اليوم الأول أن الشعب
في معسكر ، والسلطان والإقطاعيين في معسكر آخر . . وأنهم لم يتصوروا يوم
قيام الثورة أنها ستطور إلى موجة ثورية ، ويقوم فيها هذا النضال الشعبي العنيد .
ولكن سعد زغلول لم يفعل ذلك ، ولعله لم يتصور أن الشعب كان مستعداً أن
يقف معه . ! والأسرار التي عرفت بعد ذلك كشفت أن طبقة الإقطاعيين فرغت
من تطور الثورة . .

العرش والإنجليز !

فقد كان السلطان في قلق من الأتخبار التي يتلقاها عن اتجاه الثورة — أو على الأصح عن اتجاه سعد زغلول والمتطرفين من أعضاء الوفد ! . ولا بد أن أحداث سعد زغلول في باريس قد وصلت إليه . . . ففي صفحة ٥٩ من مذكرات الدكتور « يوسف نحاس » بعنوان « ذكريات سعد وعبد العزيز » ماهر ورفاقه في ثورة سنة ١٩١٩ . قال بالحرف الواحد : « لما تبعت الوفد إلى باريس ، عقب إطلاق سراح المعتقلين في مالطة ، لقيني « حسن نشأت » ، وطلب إلى ملحقاً أن أكتب له من باريس ، لإطلاعه على ما هو جارئ الوفد ، ودفع إلى ما يسميه الإفرنج « مقتاحاً » ، أفضى طريقة كتابية يمكن بها رسم كلام ظاهر مفهوم ، وفيه رمز سرى يمر به الرقيب فلا يلاحظه !

وفي يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد ألابي إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغني السيو هنرى جايار المتولى أعمال فرنسا أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، فأظهر السلطان انزعاجه الشديد لما علمه من أن زغلول يريد إثارة مسألة العرش ، وأن السلطان يخشى تسليم رأسه للمتطرفين ، وأن الممالين الأجانب في قلق على أموالهم ، وكبار أصحاب الأملاك في خوف على أرضهم إذا حدث مثل هذا ، وهم يرون جميعاً أن بقاء العرش ضرورى لمصالحهم ولصالح إنجلترا ، وأنه إذا تغير نظام مصر فجأة فستحدث اضطرابات ، ويشجع هذا على اعتداء الغير عليها مثل إيطاليا واليونان » .

ولقد تأثر لورد ملتر بهذه الرسالة التي أرسلها المندوب السامى البريطانى : .

فبعد ذلك بخمسة أيام أثار لورد ملتر هذا الموضوع فى المفاوضات مع سعد زغلول .

ففى صفحة ٢٠١٥ من مذكرات سعد زغلول يقول سعد زغلول بعنوان (٧ يونيو) :

« في هذا اليوم حصلت هذه الزيارة الخصوصية فاستقبلنا اللورد استقبالا حسناً ، وبعد تبادل الكلام في السفر وما فيه من راحة ومشقة دار الكلام في موضوع المسألة المصرية . . . وخلاصته أن في مصر نظاماً موحداً ، وأنتم تريدون أن تغيروه فجأة ، فما هو النظام الذي تريدون أن تضعوه مكانه ؟ » . . . قلت : « أنا أريد نظاماً دستورياً تكون فيه الحكومة مصرية صرفة ، مؤلفة من برلمان ، ووزارة مسئولة ، وحاكم » : « فقال : « وهذا يخشى من حصول اضطرابات إذا حصل هذا التغيير فجأة ، ويحدث في مصر ما حدث في غيرها من البلاد الشرقية كالترك مثلاً ؟ » .

وفي صفحة ٢٠١٦ كتب سعد زغلول يقول إن لورد ملر قال له : « يهنا جداً أن تكون مصر هادئة منتظمة متقدمة ، حتى لا يحدث في مملكتنا أقل اضطراب منها ، وإنا نخشى كثيراً من حدوث الاضطراب فيها عند تغيير نظاماتها فجأة ، وكذلك نخشى أن يعتدى الغير عليها كالتاليان واليونان وغيرهم . . . »

وفي ١٤ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد أللني إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغني المسيو جاك سوارس قنصل البرتغال أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، وأن السلطان قال له إن الإنجليز يفاوضون زغلول من وراء ظهري ، وإن معنى ذلك أنني أصبحت كية مهملة ، وأنتى إذا ذهبت فلن يستطيع الإنجليز البقاء بعدى ، وأنه يجب أن يكون للسلطان ممثلون في المفاوضات » .

السلطان ، وفصالح ذوى الأملاك !

وفي يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب أللني إلى وزير الخارجية البريطانية يقول : « زارني مسيو خاليه معتمد إسبانيا في القاهرة ، وذكر أنه في مقابلته مع السلطان شعر منه أنه قلق جداً بسبب ما يتلقاه من أنباء عن نوايا المصريين في لندن نحو

العرش ، وأنه سيمع أن زغلول سيثير مسألة العرش والوراثة على العرش ، وأن السلطان يرى أن أى تغيير فى الحالة الراهنة للعرش يعرض مصالح الأجانب ومصالح ذوى الأملاك للخطر . وأبدى كبار رجال الجالية البريطانية فى القاهرة والإسكندرية أنهم - مع كراهيتهم للسلطان ومعرفتهم بأغلاطه - يرون أن بقاءه على العرش هو الضمانة للمصالح البريطانية . وأن تسليم الحكم للوطنيين بغير بقاء العرش بصفة (فرامل) سيؤدى إلى أسوأ النتائج ، وطلبوا ضرورة بقاء الموظفين الإنجليز فى الحكومة ، وبقاء موظف إنجليزى فى الداخلية ووزارة الخزانة ليكون فى ذلك ضمان للأمن والعدالة بالنسبة للأجانب ، وبالنسبة لكبار أصحاب الأملاك الذين سوف يتعرضون للخطر فى حالة تولي الوطنيين الحكم .

وفى يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب لورد ألننى إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إن الكولونيل « دى ستر يورك » ياور جلالة الملك - ملك إنجلترا - قابل السلطان ، وأن السلطان قال له إن بريطانيا أخذت كالبقرة كالموتى ، ثم تريد أن ترمى ، وإن السلطان يشكو أنه بعد أن وقف مع بريطانيا منذ قيام الحرب ، وكسب كراهية المصريين لهذا السبب ، وعداوتهم لعدم تشجيعه الثورة ، أصبح الآن يشعر أنه أصبح صفراً على الشمال ، وأن المفاوضات تجري مع من ليس لهم صفة ، وأنه كان يتوقع أن تجعل الحكومة الإنجليزية وجوده على العرش شرطاً للاتفاق مع مصر ، وأنه يهجم أن يتولى لورد ملتر لفهام زغلول صراحة أن بريطانيا متمسكة بالسلطان . وذكر السلطان أنه خسر كثيراً جداً بسبب التضحية التى قدمها بوقوفه مع الخلفاء من اليوم الأول ومقاومته سياسة الخديو المشايعة للألمان ، وأن الموقف الراهن أضعفه كثيراً . وإنى أؤيد وجهة نظر السلطان تمام التأييد ، وأعتقد أن التخلي عنه معناه التخلي عن جميع مراكزنا ، وخاصة أن الوطنيين غير موثوق بهم ، ولا تطمئن

الجناليات الأجنبية إلى نواياهم بالنسبة لأموال الأجانب ومصالحهم ، بل لأموال كبار المصريين أنفسهم . وقد علمت أن الأمير عمر طوسون نفسه يرى أن تسليم الأمور لزغلول وشيعته عمل جنونى ، وقد أبدى هذا رأى عدد من الأمراء الذين اجتمعت بهم .

ولم تكن هذه الأنباء غريبة عن سعد ، ولا مفاجئة له ، فقد كان سعد يعتقد أن السلطان لا يريد استقلال مصر . وأنه مستعد أن يقبل أنصاف الحلول ، بشرط أن يبقى على العرش ! وكان يستند فى رأيه هذا إلى معرفته الشخصية بالسلطان فؤاد . وكان يستند إلى المقابلة الباردة التى فاعله بها السلطان بعد أن تقدم فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ بمطابق مصر . وكان يستند إلى الأخبار التى يتلقاها من الجهاز السرى للثورة فى القاهرة . .

فى أثناء وجوده فى باريس تلقى سعد الرسالة التالية :

١٧ مارس ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس . . قال السلطان فؤاد لمحمود بك فايد من الوفد : دول طالين الاستقلال التام ، والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ إحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا أو حتى ٤٥ فى المائة : : : .
خرج محمود بك فايد من عند السلطان وأتى لنا ليلا وقص علينا كل هذه الحكاية .

عبد الرحمن فهمى

سرى

مايو سنة ١٩٢٠ (ليس في الرسالة تحديد اليوم) :

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

السلطان يتميز غيظاً من اتجاه مفاوضة الإنجليز للوفد ، بدون أن يلتفت أحد إليه ، وهو يعمل على السعى فى إيجاد حزب بالبلد ينادى بتوكيله ، وإنابته فى المفاوضة . . هذه الفكرة هى التى دعت إلى تغيير الوزارة . يقولون إن نسيم باشا تعهد للسلطان ببذل الجهد لتحقيق هذه الغاية . . نحن لا نخشى نتيجة هذه الدسيسة الجديدة . الحكومة مهما تدرعت بوسائل الوعود والوعيد فلن يمكنها أن تصل إلى نتيجة تفخر بها ، ولكن على كل حال لاشك أن هذا المظهر الجديد — إذا قدر ووصل إلى شىء ولو تأفه من النجاح — فإنه يظهر الأمة بمظهر الانقسام :
لذلك ستتخذ احتياطات فوق العادة لإخفاق هذه الدسيسة الجديدة ، وإلحاقها بغيرها من الدسائس السابقة .

عبد الرحمن فهمى

وفى أثناء المفاوضات وصل إلى لندن فجأة واصف غالى عضو الوفد . . وكتب سعد زغلول فى ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ فى صفحة ٢٠٢ :

« حضر أمس واصف بك غالى ، وأكد بأن الحالة حسنة فى مصر ، ولكن هناك دسائس تبث من ناحية السراى وغيرها لمرقلة أعمال الوفد ، وبلغه أنهم يسعون فى (تخنيم) الناس على أوراق ضد (الوفد) وأنه ثقة أخيره عن زيور باشا أن المفاوضات لا يمكن أن تتم بدون أن يحضرها بعض الوزراء الحاليين » .
ولكن ماذا فى الصفحتين المختفيتين من مذكرات سعد زغلول ؟

١ إن كل ما ذكرناه موجود في المذكرات وليس في الصفحات المتروكة ! ولكن كل هذا ليس أخطر ما في المذكرات . . ففي صفحة ٢٠٤٨ كتب سعد زغلول يقول تحت عنوان (٧ منه) ، أى ٧ يوليو :

« حضر مستر ولرنند (مندوب اللورد ملتر) الساعة السادسة مساء ، وأخبرنى بأن اللورد ملتر كان أرسل تلغرافاً إلى اللورد ألابي (المندوب السامى البريطانى فى مصر) فى ٣٠ يونيو ، جواباً على أسئلته المتكررة عن سير المفاوضات . وأطلعنى على هذا التلغراف بالإنجليزية ، وترجمه هو بمساعدة محمد محمود باشا . وجاء فى التلغراف : « الغرض الذى نرى إليه هو عقد محالفة بين بريطانيا ومصر تضمن إنجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيائها بصفة كونها مملكة ملكية ودستورية »

وجاء فى التلغراف : « كل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان ، ويصير من الضرورى تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلول وزملاءه يؤيدون هذه المعاهدة ، ولم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت عن مركز السلطان ولا عن قانون الوراثة . وكان المتفق عليه فى أول الأمر أن هذه المحادثات لا تكون إلا جسماً للنقض ، ثم إذا أخذت شكلاً مرضياً — كما هو المنتظر — يكون من الضرورى تجاوز هذا الدور إلى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية . ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحتل المكان الأول فى المفاوضات . ومن البلىبى أن « زغلول » وواحداً أو اثنين من زملائه ، وعلى يكن باشا — الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل — يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا تشك فى أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مقام باشا . ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطفون على السياسة المتبعة الآن :

فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ، ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ،
ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل إلى حل من
وراء ظهره ، وهناك بالطبع تفاصيل كثيرة يمكن حلها عند الوصول إلى وضع المعاهدة .
ملنر

وكتب سعد زغلول فى صفحة ٢٠٥١ يقول بالحرف الواحد : « فاعترضت
اعتراضاً شديداً على ما تضمنه هذا التلغراف . وقلت لمستر ولرند : " إذا كان اللورد
ملنر أطلعنى عليه قبل إرساله لكان غير مضمونه . وإذا لم يكن أطلعنى عليه ، فلم
يكن لى من حق فى نقده . أما وقد أرسله لى . فقد حق لى الاعتراض عليه بأننا
لم نقبل ولن نقبل أية تسوية تقتضى أية مراقبة لإنجلترا على مصر . لا باطنة ولا ظاهرة .
ونعتبر الشعور الذى قام باللورد ملنر مجرداً عن كل أساس . ثم إننا لا نقبل بأى حال
من الأحوال بقاء عسكري واحد من جيش الاحتلال ، كما لا نقبل وضع نظام
خاص للبوليس . . وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى
إنسان كان . بل لا نقبل هذا السلطان " .

ثم استطرد سعد فى مذكراته : « وأنصرف (مستر ولرند) مندوب اللورد ملنر)
بعد أن أبدى من الأحوال ما لا يضبط . ولا يمكن حصر معناه ، ثم بلغت إخوانى
الخبر فاستاءوا له . إلا لطفى السيد فإنه قال إنه فى مجمله حسن ، ولا شىء فيه يستغرب .
حكى ذلك على طريقته من الاستخفاف . فأثر ذلك فى نفسى أسوأ أثر ، ثم طلب
عندى أن يحضر للعشاء عندى . وهو ما لم يسبق له به عادة ، يعنى أنه لم يدع نفسه
لدى إلا هذه الدفعة : ففهمت أنه يريد الوصول بهذه الملاطفة إلى غاية ، وكنيت
دعائى إلى العشاء سينوت حنا . فلما علم بأمر هذه الدعوة . وأن القصد منها حناوة ،
تنحى .

واختلينا ، وفهمت . منه أن التلغراف عرض عليه قبل يوم . وأنه لم يفانحنى فيه ، لأنه لم يخلنى وحدى ! . ولكنه اعتذار غير وجيه . وقد أخبرته بما دار بينى وبين ولرند (مندوب التورد ملتر) فأعطانى فيه حقاً . ولكنه كان يحاول من بعد تلصيف الأمر . وانتهى الأمر بأن طلبنا مقابلة مانر ، فقابلناه فى الساعة السادسة فى وزارة المستعمرات فى يوم ٨ منه (يوليو ١٩٢٠) . فقالت له (مانر) : « إن مستر ولرند أطلعنى على تلغراف منكم للورد ألنبي ، وهو على قسمين : الأول لا يحق لى أن أتدخل فيه . لأنه كلام بيتك وبين زميلك ، والعبرة فيه عدى هو ما يتم بيننا ويقع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير أحدنا . وأما القسم الثانى فهو المتعلق بالانتداب مع بعض زملائى من السلطان للمفاوضة الرسمية ، لأننى لا أقبل هذا الانتداب بل لأقبل أن أتعين مكان السلطان » : فقال ملتر : « إن السلطان يلزم أن يكون فى المفاوضة ، وليس إبعاده فى إمكانى . بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت لخرجت من حدود وظيفتى ، والتزمت أن أتحنى عن المفاوضة لغيرى » . قالت : « لا أريد أن تصل الحال إلى هذا الحد » . قال : « إن السلطان ينبغي أن يسند أديباً ، ولا يمكن التعدى عليه ، إلا إذا تعدى على النظام ، إذ لا تسمح إنجلترا له بذلك ، وهى ضامنة استقلال مصر » . قلنا : « لم تقبل هذا الضمان ، ولم نتناقش فيه .. » قال : « حقيقة .. »

ثم طلبنا أن تعين وزارة موثوق بها غير الوزارة الحالية . فاستصعب ذلك الآن . وحصلت المذاكرة فيما إذا كا ينبغي أن يشتمل الاتفاق على مبادئ فى النظام المصرى ، فعارضت فى ذلك ، « لكونه مسألة داخلية ، ولا ينبغي التعرض لها » .

وكان هذا الذى قاله سعد لمندوب ملتر ، وملتر نفسه ، مفاجأة لمدلى يكن والمفاوضين . فقد كانوا لا يريدون إثارة هذه المسألة . وكانوا يرون أن سعد زغلول لا يتوهم رأيهم فى المناوشات : بل حدث أن عرض ملتر مشروعاً . قبله كل أعضاء

الوفد ورفضه سعد ! .. وأبلغ سعد ملتر أنه يرفض هذا المشروع لأنه « حماية » ، لأنه لا يوافق على بقاء قوة عسكرية ولا على وجود موظف إنجليزي في وزارة الداخلية ووزارة الحفائية ، وأنه متمسك بإعلان إلغاء الحماية . فإذا وافقت إنجلترا على ذلك أصبح المشروع قابلاً للعرض .

وهنا ندع سعد زغلول يروي ما حدث له في صفحة ٢٢٨٩ من المذكرات :
« وحضر عبد اللطيف المكباتي وسألني سؤال السيد للعبد . والحاكم للمحكوم : كيف أتى أبديت تلك الملاحظات للأعرج (مندوب لورد ملتر) من غير علم الوفد ؟ قلت : « إنها ملاحظات قررها الوفد » . قال : « ولكنك إذا أخذ الأعضاء قال شيئاً من غير اطلاعك تنضب » . قلت : « نعم ، ما قاته هو باطلاع الوفد ، ومع ذلك ماذا تريد ؟ » . قال : « هذا لا يصح ! » قلت : « قد أخطأت وأعتذر عن خطئي » . قال : « ولكن يا باشا لم يكن يصح .. » قلت : « وماذا تريد بعد ذلك ؟ إن كان ذلك لا يوافقكم فافعلوا ما تريدون ! » .

فانصرف .. وقال واصف غالى : « إن الأمر ليس ما قاله المكباتي ، بل الأمر هو أنك قلت للمندوب ملتر إن المشروع بعد قبول هذه الملاحظات يعد قابلاً للعرض من الوفد ، وبدونها غير قابل للعرض ، لأنهم يقولون إن ما بها مقبول وهم يعضونه ، وبغيرها يكون قابلاً للعرض » . قلت : « لا خطر ، فلم أفوت عابهم نفعاً ، فما على الذين يريدون قبوله إلا أن يقبلوه . والقوم يتقبأون منهم ذلك بالأحضان ، وما فعلت إلا ما يوافق الكرامة » .

واستغربت جدا من هذه الحركة ! .. ثم حضروا (أعضاء الوفد) وكان في مقدمتهم حمد الباسل (باشا) ، فقلت : « ما الخبر ؟ » . قال : « الخبر كثير » . قلت : « ماذا ؟ » . فأعاد ما رواه واصف غالى . قلت : « الأمر سهل هين . إن

كنتم مع قبول تلك الملاحظات تمضون ، فهذا شأنكم ولا حرج على حرييتكم ! .
قل قائل منهم : « ورايك أنت ؟ » . قلت : « إني لا أقبله ولا أمضيه » . قالوا :
« كيف تحالف الإجماع ؟ » . قلت : « أخائف كل إجماع في مسألة أساسية .
وهذه من أخص المسائل الأساسية ، فلا أطيع فيها غير صوت ضميري » . قالوا :
« ولكن مبدأ التضامن ؟ ماذا تقول فيه ؟ » . قلت : « لاتضامن مطلقاً في مخالفة الأساس ،
ولا اتضامن مطلقاً في هذا . وما تقدروا عليه فلکم فعله ، من محاكمة فحاكموا ،
أو تأديب فأدبوا ، أو رفت فارفتوا ! ولكن شيئاً واحداً لا يمكنكم ، وهو أن تقهروني
على الإمضاء ، فإن هذا ليس في استطاعتكم ، وما أقيد حرية أحد منكم . ولا أسمح
لواحد من خلق الله أن يعتدى على حريتي في اعتقادي . وافعلوا ما شئتم ، وقولوا
ما شئتم ! » .

• • •

هذه صورة للصراع الذي كان موجوداً في داخل قيادة ثورة سنة ١٩١٩ . كانت
أغلبية أعضاء الوفد من طبقة كبار الملاك في ناحية . وكان سعد والجهاز السري
للثورة في ناحية أخرى . ولعل قصة الجهاز السري هذه تعتبر من أخطر أجهزة
ثورة ١٩١٩ وأقواها ! : إنه الجهاز الذي كان لا يعلم أعضاء الوفد عنه أى شيء ! . .
في حين كان الجهاز هو الذي لعب الدور الأول في الثورة ! .
ولعله الجهاز الذي أخفى المذكرات طوال مدة الثورة !

الجهاز السري لشورة ١٩١٩ كيف تم تكوينه وما هي أعماله ؟

كان ذلك في يوم الخميس ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ .
وكنتم أقيم في بيت سعد زغلول .

وكان مكتب سعد زغلول مزدحماً بكبار الزائرين . مفاجأة دخل إلى البيت شيخ وقور في الستين من عمره ، له لحية بيضاء طويلة جداً ، يرتدى الملابس البلدية ، وتقدم إلى الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص ويمس في أذنه بيبضع كلمات ! وسمعت الحاج أحمد عثمان يقول : " الباشا مشغول جداً " . وإذا بالشيخ الوقور يهمس في أذن الحاج أحمد عثمان مرة أخرى ، فيصيح الحاج أحمد عثمان بصوت عال : " ١٣ يوليو إيه ! ، ، وإذا بالرجل الوقور يهمس في أذن الحاج بهدوء وبخزم . .

ويهرج الحاج أحمد رأسه في ذهول ، ويضرب كفّاً بكف ، ثم يدخل مكتب سعد زغلول ويسر إليه ما قاله الشيخ هازناً ، وإذا بسعد يقوم من مكتبه ، ويدخل الغرفة الجانبية للمكتبة ، ويهرول الحاج أحمد عثمان ويستدعي الشيخ إلى الدخول ، وبعد خمس دقائق يخرج الشيخ الوقور وفي يده لفافة ، ويمشي بخطوات سريعة في الظلام ! .

ويقول لنا الحاج أحمد عثمان إن الرجل قال له : « قل للباشا : (الشيخ ١٣ يوليو يريد أن يقابلك) » . وأنه ما كاد سعد يسمع هذا حتى هرع إلى مقابلته : وعلق الحاج أحمد عثمان على ذلك بأن هذا الشيخ لابد من أولياء الله الصالحين ، وأن الباشا استقبله ليتبرك به ، يتلقى الدعوات الصالحات !

كان عمرى يومها ثمانى سنوات ، وبقي اسم « الشيخ ١٣ يوليو » في ذاكرتى . . . وفي اليوم التالى قبض الإنجليز على سعد زغلول ونفوه إلى سيشل . ولم يظهر الشيخ ١٣ يوليو مرة أخرى !

ولكنه ظهر بعد ذلك بأكثر من عامين . حضر الشيخ في أحد أيام شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ — عقب عودة سعد زغلول من منفاه في جبل طارق — وكان معه لفافة أيضاً ، وقابل سعد زغلول في غرفة المكتبة ، ثم انصرف . . ولم نر الرجل بعد ذلك إلا في شهر مايو سنة ١٩٢٦ ، فقد جاء الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والمتهمون الذين حكم لهم بالبراءة في قضية الاغتيالات . . وكان بينهم هذا الشيخ الوفور . . وما كاد يراه سعد زغلول حتى دهش وصافحه ، ولكن الشيخ اكتفى برديد آيات من كتاب الله ، ولم يقل أى كلمة . .

وعرفنا بعد ذلك أن هذا الشيخ هو « الحاج أحمد جاد الله » الذى كان متهماً بأنه أحد زعماء حركة الاغتيالات السياسية ! . . وعرفنا أن سعد زغلول لم يكن يعرفه ، ولم يكن يعرف أنه متهم في قضية الاغتيالات السياسية ، وأنه عندما قابله في ديسمبر سنة ١٩٢١ أبلغ سعداً أنه سيقبض عليه ، وسأله عما إذا كان يريد أن ينقل ورقاً معيناً من بيت الأمة لأنه سيفتش في اليوم التالى ، فسلمه سعد بعض الأوراق ، ثم أعادها إليه بعد الإفراج عنه . .

وعند مراجعة أوراق سعد زغلول الخاصة ، ظهر أن كلمة (١٣ يوليو) هى

كلمة السر بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ! . . ولكن عبد الرحمن فهمي كان مقبوضاً عليه في ديسمبر سنة ١٩٢١ ، فمن الذي أرسل الحاج أحمد جاد الله إلى سعد زغلول ؟ إنه ليس عبد الرحمن فهمي قطعاً ! لابد أنه جاء بأمر رئيس الجهاز السري الذي خلف عبد الرحمن فهمي بعد القبض عليه !

ولكن ما هي الأوراق التي تسلمها ، ثم سلمها بعد ذلك !

إنني أستنتج الآن أنها مذكرات سعد زغلول السرية . .

ولكن كيف اتّمن سعد زغلول الحاج أحمد جاد الله — العامل بالعنابر — على هذه الأوراق الخطيرة ، ولم يأتّم عليها أعضاء الوفد ؟

أعتقد أن سعد زغلول كان يرى أن كل أصدقائه عرضة للتفتيش . وأن هذا العامل الشيخ ليس محل شبهة . . ولو أنه كان يعلم من هو هذا العامل ، بما هو دوره الخطير في الجهاز السري ، لتردد في أن يسلمه هذه الأوراق الخطيرة . . فإن الحاج أحمد جاد الله كان هو الذي يتولى اختيار العمال الذين يشتركون في عمليات إطلاق الرصاص على الإنجليز ، وكان هو الذي يتولى صنع القنابل التي يلقونها على الوزراء !

ولقد بقيت هذه المقابلة العجيبة تثير الشكوك في نفسي ، هل كان سعد يعلم أو لا يعلم ؟ . . هل كان يعلم أن مذكراته مخفية في بيت صغير في شبرا مجاور لبيت الشيخ أحمد جاد الله ، الذي تعرض لتفتيش دقيق في أيام الثورة ، ولم يعثر عنده على شيء ، سوى مسابيح وسجاجيد للصلاة والقرآن الكريم ! . . والشيء الذي لم يعرفه سعد زغلول في ذلك الوقت أن الشيخ أحمد جاد الله زار بيت الأمة بعد أن قام بعمل هام . . ففي نفس اليوم أشرف على عملية اغتيال جنديين إنجليزيين في السبئية ، بجوار بيته في شبرا ، ونجا جميع المعتدين ، ثم ذهب الشيخ أحمد جاد الله

إلى بيته وتوضاً وصلى . ثم حضر إلى بيت سعد زغلول . .
فهل يتكهن أن نستج من ذلك أن سعد زغلول كان يعلم ببرائهم الاغتيال
السياسي : أو كان يقرها !
إن التاريخ يقف هنا حائراً .

ونضطر أن نفتح قوساً كبيراً ! لأننا يجب أن ندرس أولاً وثائق التاريخ ، بغیر
أن نعتمد على رواية تختل الصدق والكذب ، وإذا كان القاضي لا يحكم بعلمه ،
فإن المؤرخ أيضاً يردد قبل أن يقرأ المستندات التاريخية ، ويبحثها . . والتاريخ
لا يتكلم بالألسنة ، وإنما يتكلم بالورق المكتوب !

اغتيال الوزراء !

وهنا يبرز السؤال الحائر : ما هو رأى سعد زغلول في الاغتيالات ؟
حدث في صيف عام ١٩٢٠ أن كان سعد زغلول يفاوض ملتر ، وكان الإنجليز
غاضبين للاعتمادات على الإنجليز وعلى الوزراء المصريين الذين قبلوا الاشتراك في
الحكم ورغم أن قيادة الثورة حذرتهم من الاشتراك في الحكم قبل إلغاء الحماية :
ففي ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على إسماعيل سرى باشا وزير
الأشغال . وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على محمد شفيق باشا
وزير الزراعة . وفي ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على حسين درويش
باشا وزير الأوقاف . وفي صفحة ٢٠١٩ من مذكرات سعد زغلول يكتب سعد
ويقول إنه كان مجتمعاً مع لورد ملتر في يوم ٧ يونيو ، « وقال لورد ملتر : ” إن
صحافة مصر سيئة » . قلت : ” وما الذي ترتب على سؤنها ؟ ” . قال : « التعدي

على الوزراء وقتل الأبرياء !” قلت : « إن هذا ليس نتيجة الصحافة . ولكن في كل بلد يوجد متحمسون متهورون ، كما وجد في فرنسا ، وكما وجد في إنجلترا حيث حصل الاعتداء على لويد جورج رئيس الوزراء) ، وفي غيرهما من البلاد حصل الاعتداء على كثير من أكابر الرجال ، فلا يعيب مصر أن يوجد فيها أمثال أولئك المعتدين ، وإن الاضطرابات التي حدثت في مصر والدماء التي أريقتم لم تحصل إلا في المظاهرات التي تدخل البوليس فيها ، أما غيرها فلم يحدث فيه شيء من المكدرات ! ” . قال : “ هكذا يزعم بعض الناس في روسيا ، وفي غيرها من البلاد التي اختل النظام فيها ! ” . قلت : “ لا أعرف ما جرى في روسيا ، ولكن ما حدث في مصر كان كما ذكرته ، حيث قتل الآلاف من النساء والرجال والأطفال أثناء المظاهرات بيد البوليس ، وعجيب أن تهتم بحياة أفراد ، ولا تهتم بحياة شعب بتمامه إن الصحافة المصرية كان يمكن أن يقال إنها كونت شعوراً مضرراً ، ولكن من أي جهة ضرر هذا الشعور ؟ من جهة المناذاة بالاستقلال ؟ إنى لا أرى في هذا ضرراً . بل أراه واجباً ولازماً ، وأما القوة فترى هذا مضرراً بها ” .

وعند ذلك تغير الحديث !

وفي صفحة ٢٠٣٢ كتب سعد زغلول يقول في مذكراته : « تقابل عدلى باشا مع لورد ملتر قبل الظهر ، وكلمه في التعديلات التي تصيب وزراء مصر ، وعما إذا كان من الممكن أن أصدر أنا بلاغا بعدم استحسانها واستهجانى لما ؟ ، فقال عدلى لورد ملتر : “ إن سعد يستهجن هذه الحطة ويستنكرها ، ولكن بلاغا مثل هذا يعرضه لظمن المتحمسين المتهورين ، ويساعد على رواج دساتهم ضده ” .

و بعد خمسة أيام من هذا الحديث ألقى قنبلة في يوم ١٢ يونية سنة ١٩٢٠ على توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء !

وكل هذه الحوادث التي أشار إليها اللورد ملزر في حديثه مع سعد زغلول كانت من عمل الجهاز السرى للثورة !

فهل كان سعد يعرف ما يفعله جهاز الثورة السرى ؟ هل هو الذى كان يصدر إليه التعليمات والأوامر ؟ أو أن الجهاز السرى كان يتصرف كما يشاء ؟ هنا يحسن أن تبحث الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وهو جهاز خطير . فقد كان عبد الرحمن فهمى بك هو رئيس الجهاز ، وكان هذا الجهاز ينقسم إلى عدة فروع : كان فى هذا الجهاز إدارة مخابرات الثورة ، وقد كان للثورة عملاء فى كل مكان . كانت لها عيون فى قصر السلطان ، وعيون فى دار الحماية ، وعيون فى قيادة جيش الاحتلال ، وعيون على الوزراء ، وكبار السياسيين !

وكان فى هذا الجهاز إدارة للاتصالات الخارجية ، لها عيون فى إنجلترا ، وفى سويسرا ، وفى إيطاليا ، وفى باريس . . وكان فى هذا الجهاز إدارة لتحريك المظاهرات والاضطرابات ، وقطع السكك الحديدية والمواصلات ، وعمليات التخريب ، وكان فى الجهاز أيضا إدارة للدعاية تشرف على توجيه الصحف وتزويدها بالأخبار . . . ثم هناك إدارة للاغتيالات !

. . وكان الذين يعملون فى كل إدارة من هذه الإدارات لا يعرفون شيئا عن باقى الإدارات . لا يعرفون أسماءهم ، بل لا يعرفون أن هناك إدارات بهذا الاسم . . وفى أثناء محاكمة عبد الرحمن فهمى أمام المحكمة العسكرية البريطانية ، وقف المستر مكسويل المدعى العام البريطانى يطلب الحكم بإعدام عبد الرحمن فهمى ! وقال فى جلسة يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ : إن الجهاز الذى يشرف عليه عبد الرحمن فهمى مكون من ثلاثة أقسام ، قسم خاص بالمشورات ، وقسم للقنابل والقتل ، وقسم لشراء الأسلحة ، وقال إن السلطة العسكرية البريطانية صُفرت

في الأوراق المضبوطة عند المتهمين على مستندات تثبت أن الجهاز له عيون في كل مكان . وأن له اتصالات في أفريقيا، ودمشق، وتركستان، والعراق . وسويسرا . واليابان ، وإيطاليا ، وتركيا ، والسودان ، وإنجلترا ، والهند . وأن الجهاز له فروع في جميع المديريات ، وله عيون في كل الأحزاب ، وفي كل قسم في الجيش والإدارة والمخافطات . . حتى في مكتب المفتي ! وذكر أن الجهاز له فروع تصدر المنشورات باسم اللجنة المستعجلة ، والشعلة ، والمصري الحر ، واليد السوداء !

وكان عبد الرحمن فهمي يشرف على هذا الجهاز الخطير ، وكان الجهاز له صيغة عسكرية ، أعضاؤه لا يعرفون بعضهم بعضاً ، ولكل منهم مهمة لا يتعداها ، ولا يتصل بأحد من أعضاء الوفد !

لماذا عبد الرحمن فهمي ؟

ولكن لماذا اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمي لهذا العمل ؟ إن قصة حياته ترد على هذا السؤال : كان عبد الرحمن فهمي في ذلك الوقت يبلغ من العمر ٤٩ سنة ، ومكث ضابطاً في الجيش مدة ثمان سنوات ، وخرج منه في عام ١٨٩٨ برتبة يوزباشي ، وحصل في تلك الأثناء على الوسام الميخدي وهو ملازم ثان ، وعلى النجمة المصرية ، وميدالية الحرب المصرية ، ونيشان الامتياز من تركيا ووسام السيف السويدي - تقديراً لبطولته في حروب السودان - ثم عين مأموراً لمركز سمالوط ، ثم وكيلاً لمديرية القليوبية ، ثم الدقهلية ، ومكث ١٨ سنة وكيلاً للمديريات . ثم عين مديراً في عام ١٩٠٦ ، وأصبح مديراً لبنى سويف ، ثم الجيزة ، ثم عين وكيلاً للأوقاف ، ثم أراد الخديو أن يشتري من ديوان الأوقاف صيغة ٢٣٠٠ فدان في المطاعنة ، ورفض عبد الرحمن فهمي المواقعة على الصيغة ، وكان للخديو مصلحة

فيها ، وقابله الخديو وحاول أن يقنعه بالموافقة ، فأصر على الرفض ، فرفته الخديو ! . . . وهكذا رأى سعد أن هذا الرجل هو أصلح شخص لتولى هذه المهمة : إنه رجل عسكري منظم ، درس المديرية دراسة كاملة ، عرف الشخصيات الموجودة في كل إقليم ، وضع إصبعه على نقاط الضعف والقوة في كل مكان : في الجيش ، في البوليس ، في الإدارة ، ثم إن صلابته تجعل له سيطرة كاملة على الجهاز ! . . . وكانت هناك شفرة خاصة بين القيادة -- في المنزل رقم ١٥٠ شارع قصر العيني ، حيث يسكن عبد الرحمن فهمي -- وبين فروع الجهاز في كل مكان ! . . . وكان بين سعد وعبد الرحمن فهمي عدة شفرات : شفرة بالخبر السري ، وشفرة بالحروف ، وشفرة بالأرقام !

ولعل أغرب شيء في الجهاز أن أغلب أعضائه لم يضبطوا مطلقاً ! وقد قبض على عدد منهم ، ولكن كانت التهمة التي وجهت إليهم بشأن أشياء بعيدة عن العمل الذي يقومون به فعلاً ! . . . فهل كان سعد زغلول يعرف بهذا الجهاز ، وبتفاصيله ، وبدقائقه ؟ الثابت أن أعضاء الوفد كانوا لا يعرفون شيئاً عن هذا الجهاز ، على الرغم من أنهم قادة الثورة . ولكن هل كان يعرف زعيم ثورة سنة ١٩١٩ ما يحدث في هذا الجهاز ؟

إن رسائل سعد زغلول السرية تروى أشياء غريبة عن هذا الجهاز العجيب !

حامى مقصر !!

ولنبداً بالصحافة : إن ثورة ١٩١٩ لم تستطع في أول قيامها أن تعتمد على الصحافة ، فاعتمدت على المنشورات . إن الثورة قامت فعلاً يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . حينما ذهب سعد إلى دار الحماية وطلب الاستقلال . وكانت الصحافة يومها

تحت الرقابة ! ومنعت الرقابة نشر أنباء الثورة ، بل إنه بعد حوالى شهر من قيام الثورة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فتفتح أكبر مجلة أسبوعية في مصر ، فتجد عنواناً ضخماً : عرض صفحتها الأولى : (استقبال عاصمة البلاد لحامى مصر وفتح الشام) .

فلن عدد مجلة (اللطائف المصورة) الصادر في يوم الاثنين ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ ينشر صورة ضخمة لوصول اللورد ألنبي إلى القاهرة . وكانت حكومة إنجلترا أرسلت اللورد ألنبي ليقضى على الثورة : فإذا قالت أكبر مجلة في مصر يومها ؟ إنها كتبت في الصفحة الأولى تقول بالحرف الواحد :

« من أجمل المشاهد التي شهدناها سكان القاهرة ، وأبهجها منظرًا ، دخول فخامة الجنرال ألنبي في يوم الأحد ٢٤ نوفمبر إلى مدينة القاهرة ، عائداً من ميدان الحرب في سوزيا وفلسطين ، بعد أن أنهى مهمته العظيمة الشأن ، وختم فعاله الباهرة التي كللت بالنصر التام . ولقد شاءت حكومتنا السنية ، والسلطة الحربية البريطانية ، أن يكون دخول فخامته العاصمة بهيئة رسمية ، فدعت كبار رجالها وأعيان مصر ، من وطنيين وأجانب . لاستقبال فخامته على رصيف المحطة ، عند وصوله بالسلامة ، فلبوا الدعوة . وهب أهل العاصمة على بكرة أبيهم للاشتراك في استقباله ، فاحتشدوا على جانبي الطريق المؤدية من المحطة إلى سرايه في الجزيرة ، ووقفوا على الشرفات والنوافذ والسطوح في البنايات التي تطل على الطريق . وكانت الأعلام تنحني فوق الدور والمنازل والمخازن ، وهي أعلام مصر والدول المتحالفة ، فكان منها منظر مهرجان عظيم . والحق يقال إنه كان يوم عيد كبير ، واصطف جنود الجيش البريطاني على جانبي الطريق الذي اجتازه المركب . . ووصل القطار قبل الساعة الواحدة ، فنزل القائد العظيم ، وصافح فخامته نائب الملك ، وصاحب السعادة المندوب

السلطاني ، وكبار المستقبليين . ثم فتش قرة قول الشرف من الحرس السلطاني ، وخرج من المحطة : وركب أوتومبيلا جميلا ، وحف به الحرس على موتوسكلاتهم . وتبعه في أركان حربه سبعة أوتومبيلات ، وكانت الطيارات البريطانية حائمة فوق العاصمة ، مشتركة بالاحتفال . وخرج الموكب من المحطة سائرا الموبنا ، والناس تهتف وتصفق للقائد العظيم ، ولما بلغ شارع كامل (نوبار الآن) نثرت عليه السيدات الأزهار . وإجمال القول أن العاصمة استقبلت فخامة الجنرال الاستقبال اللائق بالملك الكبار ، والقواد العظام القاعحين ، ولا غرو فضخامته حامى الديار ، وفانح الأقطار والأمصار .

وقد صور مصور اللطائف فخامة الجنرال في موكبه ، وتعلف فخامته فأدار وجهه الكريم إلى جهة المصور ، كما ترى في الصورة .

هذا هو نص ما قالته مجلة اللطائف المصورة ، أكبر مجلة في مصر يومئذ ، بعد أن تحرك الشعب المصرى في ١٣ نوفمبر يطالب باستقلاله التام . . ولهذا كان من الطبيعى أن يتجه الجهاز السرى للثورة إلى الصحافة . والرسائل السرية التى أرسلها عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول تكشف عما كان يفعله جهاز الثورة في مجال الصحافة :

سرى

٢٢ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
أمكننا الآن أن نضم إلينا ثلاث جرائد وهى : جريدة مصر ، وجريدة

وادی النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد . . الحمة بمذولة لضم غيرها .
عبد الرحمن فهمى

سرى

١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
المرائد تطورت حركتها تطوراً وطنياً خالصاً ، وتطورنا نحن معها في المعاملة
أيضاً ، وأصبحت تأتمر بما نبيته لها ، مما ينفع الحركة ، والابتعاد عما يضرها .
كنت أصبو كثيراً إلى هذه النتيجة ، وكنت أظن أنني لا أبلغها إلا بئس آلاف
الغنيهاً . ولكن ضيق ذات اليد اضطرني إلى البحث عن طرق أخرى غير طريق
المال ، وقد الحمد نجحت فيها ، وأصبحت قابضاً تقريباً على ناصية الصحافة .
عبد الرحمن فهمى

احترسوا . . من « صلق » !

سرى

أول أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول ياريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
إسماعيل باشا صلق وعمود أبو الفتح مكاتب جريدة وادی النيل وشخص
ثالث يدعى أحمد السيد ، يصلون مصر في نفس المركب التي يسافر عليها بلربك .
نرجو ألا تنقوا بما يمكن أن يقوله أى واحد منهم ، ولا بما يكتبه محمود بك
أبو النصر . لأن الحلة التي اتبعوها جعلتهم على الأقل محلاً للشك ، وعلى الخصوص

أحمد السيد الذى بالرغم من أنه يكتب أحياناً فى الجرائد مقالات فى مصلحة مصر ،
يقوم شخصياً بأعمال ضد هذه المصلحة !

سعد زغلول

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بياريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
لم ندر سبب كتمان أمر (محمود أبو الفتح) مكاتب جريدة وادى النيل ، مع أنه أخذ
يكتب لجريدته بما يفيد التحريض بالوفد ، ولا بد أن تكونوا اطلعت على شيء من ذلك ،
وهو من أذئاب محمود أبو النصر ، وأصدقاء أحمد السيد اللذين اشتغلا كثيراً ضد
الوفد ، فلا ينبغي كتمان أمر هؤلاء عن الأمة ، بل يجب كشف الستار عن حقيقة
أمرهم ، حتى تحذرهم الأمة ، ولا تغتر بأضاليلهم ، التى عقدوا النية على بثها عند
عودتهم !

سعد زغلول

. راقبوا الأمراء . . وسعيد باشا .

كانت مهمة الجهاز السرى للثورة أن يحرس الثورة من الذين يخرجون عليها ،
أو يحطمون صفوفها ، أو يشككون فى قيادتها ، كما يبدو من هذه الرسائل
السرية :

سرى

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بپاريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
ألفت نظركم إلى محاولة الأمراء الوصول إلى قيادة الحركة . ربما كان
لمحمد سعيد باشا يد في هذه الحركة . كما يرشح لذلك ، بما تكتبه جريدة الأهالى
لسان حاله يوماً فيوماً ، عن الوفد وموقفه ، والأمراء ودخولهم في الحركة . هل أنتم
مترقبون لهذه الأحوال ؟ واقفون على أسرارها ؟ عاملون على اتخاذ الوسائل لمنع
أضرارها ؟

سعد زغلول

سرى

١٨ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات محمد سعيد باشا . أعددتا له العدة ،
منتظرين أن يبدأ بحملاته التى رتبها فى طى الخفاء . . مجرد أن ظهر بجريدة
الأهالى مبدأ هذه الحملة أرسلت جنودنا إلى مدينة الإسكندرية ، بعد أن سهل لنا
الطريق ، وحملت عليه حملة صادقة عقب صلاة الجمعة ، بجميع مساجد الإسكندرية
الشهيرة . بدأ الخطباء قولهم بفهمم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت إليه القضية
بفضل مجهوداته ، وما يريده الأفاكون الآن من الخط من قيمة هذه المجهودات ،
والخطر الذى يتناول القضية برمتها إذا أصغت الأمة لأقوال هؤلاء الأفاكين ،
ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأثيمة هى يد « محمد باشا سعيد » ، ولسانه الذى ينطق به

هو جريدة الأهالى . واستنزوا اللعنات عليه ، وعلى من يحلو حذوه ، وأسقطوه من كل مقام ومقال . ثم خرجت المظاهرات من الجوامع القريبة إلى إدارة جريدة الأهالى ، ونادت عليها بالسقوط والموت ! واقعد عاهد الخطباء كل الموجودين فى الجوامع بالألى يقرءوا جريدة الأهالى . ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الأهالى إلى رشدها ، وانقطعت عن الغمز واللمز ، الذى اعتادته دائماً ، عندما تشير إلى عمل يتعلق بالوفد ! وكنا نظن أن الحالة تحتاج إلى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد فقد أماتتهم الحملة الأولى ،

عبد الرحمن فهمى

وكان الإنجليز فى حيرة من قوة الجهاز السرى للثورة ، وخبرته ، وكفايته . وكانوا فى ذهول من سيطرته الخطيرة على الثورة ، وقيادته لها ، وكانوا يسألون : من الذى يقود هذا الجهاز ؟ من الذى يصدر إليه التعليمات ؟ وكانت المخابرات البريطانية تراقب سعد زغلول فى باريس فلا تعلم إلا أن أعضاء الوفد مختلفون ! وكانت المخابرات تراقب عبد الرحمن فهمى فى القاهرة فلا تجد دليلاً على أنه على اتصال مع سعد زغلول ! وكان ينهلهم قدرة الجهاز على الاتصال بفروعه فى الأقاليم ، على الرغم من أن السكك الحديدية مقطوعة ، والتليفونات مراقبة ، والبريد مراقب ، ورجال الثورة مراقبون . . ولعل هذه الرسالة السرية تحكى بعض هذه القصة :

سرى

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بلندن

أستلفت نظركم إلى ما بعث به مكاتب رويتر في القاهرة إلى الصحف
الأوربية تلغرافيا حيث جاء في آخر التلغراف المذكور ما يأتى : « إن تشكيل
الوفد وهيئته التنفيذية - الطلبة - بحالة من الضبط بحيث إن كل الأوامر
والتعليقات يمكن توزيعها وتنفيذها في جميع أنحاء مصر في ٢٤ ساعة ! » .

وهذه أعظم شهادة تدل على كفاءة المصرى ، وأحقته فيما يطلب من الاستقلال
والحرية ، ما دام أنه رغم القيود المقيّد بها ، ورغم القوانين الاستثنائية ، ورغم سلطة
جيوش الاحتلال المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، متمسك لهيئة الوفد التنفيذية أن
تبلغ أوامرها وتعليقاتها في جميع أنحاء القطر في أربع وعشرين ساعة !

عبد الرحمن فهمى

ولقد كانت قيمة هذا الجهاز فعلا أن كل من فيه من المصريين ، ليس
فيهم أجنبي واحد ، وليس فيهم أحد تدرب على هذا النوع من العمل . ولم يكشف
التاريخ حتى الآن كيف اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمى بالذات لرأس هذا
الجهاز . إن المعروف أن سعداً كان يثق به ، وبكفايته في التنظيم أيام كان موظفاً ،
وأنه استدعاه في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلب منه أن يشرف على العملية وينظمها ،
ولا يتصل بأحد سواه ، وألا يعرف أحد ما يقوم به . وكانت ميزة عبد الرحمن فهمى
الكبرى أنه كتم ، وأنه قادر على ضبط عواطفه ، وبدأ عمله بالإشراف على

عملية جمع التوكيلات من الشعب لسعد زغلول . ثم كلفه سعد زغلول بطبع المنشورات الأولى للثورة ، ثم كلفه بمراقبة الوزراء والكبراء الذين يقاومون الحركة ، وفكر في أن يختاره عضواً في الوفد ، ثم عدل عن ذلك ، وقال إن المصلحة أن يبقى رئيس الجهاز السرى في الظلام ، وأن يكون بعيداً عن الأضواء ، حتى إذا اعتقل قادة الثورة بقيت الثورة تعمل . وكان سعد يجتمع بعبد الرحمن فهمى يومياً على انفراد قبل نفيه إلى مالطة ، ولم يترك سعد في مذكراته شيئاً عن هذه الاجتماعات ، ولم يترك عبد الرحمن فهمى شيئاً عن اللحظة التي اتفق عليها ، ولكن ظهر أن عبد الرحمن فهمى عندما كان يقوم بعملية جمع التوكيلات في الأقاليم - وهي عملية بريئة - كان يكون في أثناءها أجهزة سرية تتصل به مباشرة ، وعند نفي سعد زغلول إلى مالطة ، انقطع الاتصال بين عبد الرحمن فهمى وسعد . واستمر هذا الانقطاع لمدة شهر ، ثم استؤنف بعد ذلك بانتظام عجيب مثير . . وكان من أقوى صفات عبد الرحمن فهمى أنه يشك في كل شخص ، ويراقب كل شخص ، الأصدقاء والأعداء ، وكان لهذا يستطيع أن يتغلب بخصوم الثورة قبل أن يتعبشوا به ! وكانت مخابرات الثورة أكثفاً من المخابرات البريطانية ، بالرغم من جيش الاحتلال ، بقيادة هذا الجيش ، وطار الحماية ، وسيطرة الإنجليز على الوزارات ! وليس أدل على ذلك من أن لندن فوجئت بالثورة .

ان البرقيات الرسمية البريطانية تفصح هذه الحقيقة :

سرى

١٦ فبراير سنة ١٩١٩

من سبر ميلين شيتهم نائب المندوب السامى بالقاهرة

إلى لود كيرزون وزير الخارجية بلندن

« يسرني أن أخبرك أن سعد زغلول لم يعد موضع ثقة أحد . إن التهمج الذي نظموه يلفظ أنفاسه ، أو أنه أحمد على أية حال في البلاد بصفة عامة . من الأمور الجديدة بالملاحظة أن هذا التهمج كان منذ البداية ذا طابع سلمى كلية »

ولا يزال علينا ولا شك أن نحسب حساب عدم الرضا بين الطبقات العالية ، وأصحاب الأراضي ، وأرباب المهن ، وأغلب هؤلاء الناس يرغبون بصورة مبهمه في شكل ما من الحكم الذاتي ، مما يجعلهم أكثر أهمية كأفراد ، ولكن يبدو لي أن الموقف يختلف مادياً عنه عام ١٩١٤ عندما رفض الأمير حسين كامل وكبار الوزراء فترة طويلة أن يقبلوا حماية ، دون امتيازات لم يكن في استطاعتنا تقديمها . . . ومع ذلك فالحركة الحاضرة لا يمكن أن تقارن في أهميتها بحركة مصطفى كامل ، ولا يبدو أن هناك أى سبب يجعلها تؤثر على قرارات حكومة صاحب الجلالة الملك حول الشكل المناسب الذى يعطى للحماية . »

شيتهم

وأصدرت الحكومة البريطانية بعد ذلك بثلاثة أسابيع الأمر بالقبض على سعد زغلول ونقله إلى مالطة ، وهى تظن أن شيتاً لن يحدث على الإطلاق . »

وفجأة انفجرت الثورة في كل مكان ، بينما كان نائب المندوب السامى البريطانى
نائماً على (معدة) من ريش النعام !
وإذا به يرسل نص هذه البرقية العجيبة :

سرى جدا

٩ مارس سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهم نائب المندوب السامى . القاهرة
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية — لندن

« الحركة معادية لبريطانيا ، ومعادية للسلطات ، ومعادية للأجانب ، وهى
ذات ميل بلشفية (شيوعية) وتستهدف تدمير الممتلكات والمواصلات أيضا
وهى منظمة ، ولا بد من: أنه ينفق عليها . وهناك شكوك قوية حول نفوذ أجنبي
فيها . ويميل المسئولون البريطانيون إلى الظن أنه مهما كان هناك تحريض وطنى فى
الشهور القلائل الماضية ، فإن الشعور الذى ظهر الآن لابد أنه كان ينمو خلال
سنوات عديدة ، وأن وقوع انفجار فى وقت ما كان أمرا لا مناص منه . »

شيتهم

وتصور أن نائب المندوب السامى فى القاهرة اعترف بعد أسبوعين اثنين أنه
كان مغفلا ! . . ولكن البرقية السرية التالية أعجب :

سرى جداً

٩ أبريل سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهم نائب المندوب السامى . القاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية - لندن

« سرعان ما سيظهر الدليل على أن خطة الثورة قد دبرت وتطلعت من قبل بعناية ، ويجدر بنا أن نلاحظ أن الخطة التي تقلدت تطابق البرنامج الذى رموه الألمان وحزب « تركيا الفتاة » لشن هجوم حربي في جريف سنة ١٩١٤ والذي كشف عنه السلطات المصرية الجاسوس الألماني « مورس » الذى اعتقل في الإسكندرية أثناء الحرب . وعندما درسنا الحالة الفنية ، والشعور بالقلم بين الفلاحين فإن هذه الأشياء لا تكفى لتعليل انفجار الثورة الحالية الخطيرة المنظمة ، التي يمكن أن يشاهد فيها بوضوح يد تركيا الفتاة ، بل والعملاء الألمان » .

شيتهم

ويظهر أن وزير خارجية بريطانيا ، ومجلس الوزراء البريطانى اكتشفا بعد فوات الوقت سذاجة نائب المندوب السامى ، وجهل قلم المخابرات البريطانى ، لأنهما أرسلتا له البرقية السرية التالية في نفس اليوم :

سرى جداً جداً

٩ أبريل سنة ١٩١٩

من لورد كيرزون وزير الخارجية . لندن

إلى سير ميلين شيتهم نائب المندوب السامى . القاهرة

« إن السلطات الإنجليزية المصرية أثبتت أنها يعلتجداً عن إدراك الشعور الوطنى .

أظهرت جميع السلطات افتقاراً تاماً للمعرفة و جهلاً بالموقف . وهذا هو السبب الذى جعلنا نقرر الإفراج عن سعد زغلول باشا وزملائه فى مالمطة .

كيرزون

ولكن الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ لم تكن مهمته الأولى أن يعرف ما كان يدور فى دارالحماية ، وفى قيادة الجيش البريطانى ، بل كانت له مهام أخطر من
هذه !

■ الرَسُولُ الخَفِيُّ بين القاهرة وباريس !

■ الثورة تترد على الارهاب الانجليزى

ولإذا كان الجهاز السرى لقيادة ثورة ١٩١٩ حيرَ المخابرات البريطانية فى القاهرة ، وحير المخابرات الفرنسية التى كانت تتعاون فى باريس مع المخابرات البريطانية لمراقبة قادة الثورة أثناء وجودهم فى فرنسا لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فإن هذا الجهاز حير أعضاء الوفد أنفسهم ! كانوا لا يعلمون شيئاً عنه . بل إن قيادة الثورة فى القاهرة لم تكن تعرف شيئاً عن طبيعة أعمال الجهاز السرى للثورة ، ولا عن حقيقة التعليقات السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة !

وأتعبت هذه التعليقات عبد الرحمن فهمى ، فقد كان تنفيذها يتطلب مالا للقيام بها وهو لم يكن غنيا ، ويتطلب من لجنة الوفد المركزية فى القاهرة اعتمادات مالية لهذه الأعمال ، وتسأله اللجنة ما هى أعماله ، فيرفض الإجابة ! وكانت الرسائل السرية تنتقل بين القاهرة وباريس بعدة طرق ، ولعل أغربها أن عبد الرحمن فهمى اختار شاباً لم يكن له أى نشاط سياسى ، وغير مشتبهِ فيه ، وطلب إليه أن يتظاهر بأنه من « أولاد الحظ » الذين يحبون السهرات ويجلسون مع الغانيات ويهون الرقص !

وانختاره عبد الرحمن فهمى ليكون الوسيط السرى بينه وبين سعد زغلول وينتقل بين القاهرة وباريس موهباً أصدقائه أنه يجب فتاة باريسية لا يستطيع

أنا يتحمل فراقها ! ولا يكاد يصل إلى باريس حتى يذهب إلى الفتاة التي يحبها ، ويمضي معها إلى المطاعم والملاهي ، ثم تنفذ تقوده فيعود إلى القاهرة من جديد . ويكون في هذه الفترة قد اتصل بسعد زغلول ، وسلمه رسالة عبد الرحمن فهمى السرية ، وتسلم رسالة سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى !

ولا يعرف أحد من أعضاء الوفد المقيمين مع سعد زغلول في باريس بما يحدث ، ولا يتصور واحد منهم أن سعد زغلول الرجل الوقور ، وعبد الرحمن فهمى المدير السابق ، قد اشتركا في وضع خطط جاسوسية ، واتفقا على طريقة شفرة ، ووضعها هذه الطريقة العجيبة للاتصال !

وكان سعد زغلول يكتب تعليماته السرية على ورق عجيب لا يخطر ببال ! إنه يكتبها بالحبر السرى ، في داخل صفحات مضبطة مجلس العموم البريطاني . وعندما يفتش الإنجليز الرسول السرى ، ويفحصون ما معه من أوراق ، لا يخطر ببالهم أن مضبطة مجلس العموم البريطاني تحوى تعليمات سرية إلى ثورة مصر . فإحدى هذه الرسائل السرية ، المؤرخة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ ، مكتوبة بالحبر السرى فوق صفحات مضبطة مجلس العموم البريطاني المنعقد في يوم الأربعاء ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ .

وتقلب صفحات المضبطة فلا تجد فيها شيئاً . إلى أن تصل إلى صفحة ١٧٧١ وهنا تجد الصفحة الخامسة من تعليمات سعد زغلول السرية ، مكتوبة بالحبر السرى ، الذى لا يظهر إلا إذا مرت فوقه مكواة ساخنة . ثم لا تجد شيئاً في الصفحة التالية ولا التى بعدها ؟ ولا التى بعدها ، ولكن في صفحة ١٧٨٠ من المضبطة تجد الصفحة الرابعة من تعليمات سعد زغلول السرية . ثم لا تجد شيئاً في الصفحة التالية ، ولا التى بعدها ، ولكن في صفحة ١٧٨٧ تجد الصفحة الثالثة من التعليمات السرية .. وهكذا !

وتستغرق التعليقات في هذه المصبغة ٥ صفحات ، ولكن العين المجردة أو النظارات
المكبرة لا تستطيع أن تلاحظ شيئاً مكتوباً فوق مناقشات أعضاء مجلس العموم البريطاني
المكتوبة باللغة الإنجليزية . . . ولكن إذا مرت عليها المكواة الساخنة ظهرت فجأة
تعليقات سعد زغلول ، مكتوبة باللغة العربية !

وبلغ من حرص سعد زغلول أنه كان معه في باريس بعد بداية الثورة بشهر
سكرتير خاص يثق به كل الثقة هو المرحوم محمد بدر بك ، وبقي هذا السكرتير يعمل
مع سعد زغلول ليل نهار عدة شهور . ثم عاد السكرتير إلى القاهرة ، وقابل عبد الرحمن
فهوى بك . . . وترك الرسائل السرية تروى ما حدث - (ونحب أن نقول إن النقط
الموضوعة بين قوسين هي اسم الرسول السرى !)

سرى

٢٣ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهوى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
زارنى أمس محمد بدر بك - (سكرتير سعد الخاص) - ودار بينى وبينه
الحديث الآتى :

بدر : أرجو أن تبلغوا الرئيس أن يحرص من (. . .)

أنا : لماذا ؟

بدر : لأن كثيرين أخبرونى أنه جاسوس .

أنا : وما دليلهم على ذلك ؟

بدر : الدليل هو أن (. . .) لا قدرة له على المعيشة بفرنسا الآن .

أنا : هل لاحظت وأنت بأوروبا أنه يصرف بغير حساب كما هي عادة

الجواسيس ؟

بدر : لا . . . ولكن هذا لا يمنع أنه يتظاهر بالصرف الضيق نى لا يلاحظ
أحد شيئاً عليه .
أنا : سأكتب ذلك للرئيس .
وأنا مسرور جداً لأن مأمورية (. . .) لم تتجاوزكم ، وهذا يجب أن
يكون .

عبد الرحمن فهمى

مبنى

٣ سبتمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى : القاهرة
عجبت من حديث محمد بدر عن (. . .) لأنى لم أشعر منه مدة وجوده
هنا بشيء من ذلك^٢ . ومرسل لكم جواب خصوصه في هذا الموضوع .
سعد زغلول

نحن هو ؟

ولكن من هو هذا الرسول الخفى المجهول ؟ من هو ؟ الثلاث فقط : الموضوع
بين قوسين في الرسائل السرية ؟ إننا نكشف اسمه لأول مرة في التاريخ !
إن اسمه : محمد وجيه . . . وكان في ذلك الوقت موظفاً صغيراً مجهولاً معدوماً ،
كان معروفاً بين أصدقائه بأنه لا يعرف شيئاً في السياسة ، ولا يهتم بها ، ولا يخالط
السياسيين ، وكان يقوم بهذه المهمة الخطيرة التى لو علم بها الإنجليز لحكروا حلب
بالإعدام ، وتقدوا الحكم على القور ، والعجيب أنه بقى بعد ذلك ، وبعد أن

انتهت الثورة ، وبعد أن بدأ الذين لم يشاركوا في الثورة يفاخرون بما عملوا ، بقي صامتاً ، لا يتكلم ولا يفتح فاه ، فعل ذلك لمدة ٣٧ سنة ، حتى مات عام ١٩٥٦ ، ورأى الناس يتكالبون على غنائم الثورة ، فلم يقدم كشف الحساب ، ولم يطالب بعلاوة أو مكافأة ولا بمنصب كبير ، حتى بعد أن أصبح رجال الثورة وزراء ورؤساء وزارات ! لقد فضل أن يكون متروياً ، متسيا ، قائماً بأنه قام بدور خطير ومجهول ، وأسأى في هذه الثورة !

هذا الرسول الخفي المجهول شاب عصامي ، بدأ حياته في مدينة الإسكندرية في وظيفة صغيرة في مصلحة البريد بمرتب قدره جنيهان في الشهر وراح يعلم نفسه ويجاهد حتى عين سكرتيراً للجامعة الأهلية سنة ١٩١٧ ، وهناك توقفت العلاقة بينه وبين سعد زغلول ، كان هذا من بين الأسباب التي جعلت الاختيار يقع عليه لهذه المهمة الخطيرة . واستمر يقوم بهذه العملية الخطيرة دون أن يعلم أحد بما يفعل . واستطاع الجهاز السري بعد ذلك أن يضع محمد وجيه في منصب خطير بطريقة لم يكشف الستار عنها حتى الآن ، وهو منصب السكرتير الخاص لرئيس الوزراء محمد الحافظ ثروت باشا أكبر أعداء سعد زغلول خلال الثورة — واستمر الاتصال مستمراً بين وجيه والجهاز السري ، ولم يعرف ثروت أن سكرتيه هو تلك الشخصية الخطيرة . ولكن « وجيه » استطاع أن يقدم خدمات ضخمة للثورة وهو في هذا المنصب .
الدقيق !

وفي نهاية الثورة نقل إلى وزارة الخارجية ، ووصل إلى منصب مدير الإدارة السياسية ، ثم نقل إلى مصلحة البريد وعين وكيلاً لهذه المصلحة ، ثم عين مديراً للسياسة في وزارة الخارجية ، وعند إنشاء الجامعة العربية عين مديراً للإدارة العامة بها بمرتب ٨٣ جنيهاً في الشهر ، وذلك في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٥ ، وظل بها إلى عام

١٩٥٢ إلى أن وصل راتبه إلى ١١٥ جنيهها . ثم وقع خلاف بينه وبين مجلس الجامعة فاستقال ، وتوفي عام ١٩٥٦ ، وكان عمره وقتئذ ٧٠ سنة . وفي كل هذه الأثناء لم يقل كلمة واحدة عن دوره الخطير !

ولكن كيف اختير محمد وجيه لهذا الدور الضخم ، ومن الذى اختاره ؟ إن الدكتور أحمد ماهر كان مساعد عبد الرحمن فهمى فى إدارة الجهاز السرى ، وهو أول من فكر فى اسمه . وتولى تزكيته الأستاذ محمد صادق فهمى أستاذ الحقوق فى الجامعة المصرية القديمة وقتئذ - والذى أصبح فيما بعد مستشاراً بمحكمة النقض والإبرام - وكان محمد وجيه يومها سكرتير الجامعة ، ومشرفاً على مكتبها . وبطريقة عجيبة منحت الجامعة محمد وجيه إجازة ثلاثة أشهر ، ثم مدت الإجازة . .

وكانت الثورة لا تكتفى برحلات هذا الرسول الخفى ، بل كانت تستعمل البوستة العادية . كانت تعليقات سعد زغلول تكتب من باريس بالجبر السرى ، وترسل بعنوان مكتبة الجامعة المصرية القديمة داخل كتب علمية ، وكان يتسلمها الأستاذ محمد صادق فهمى الأستاذ بالجامعة الذى كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوروبا . ثم يحمل الرسالة السرية إلى بيت عبد الرحمن فهمى ويجلس أحمد ماهر ومحمد صادق فهمى يملآن الشفرة . ثم سافر إلى باريس بعد عدة شهور من الثورة الأستاذ محمد كامل سليم ، وتولى هو كتابة تعليقات سعد زغلول السرية . وكانت الشفرة التى يقيم فيها بباريس هى العنوان الذى تصل إليه رسائل عبد الرحمن فهمى المكتوبة بالجبر السرى .

وكانت الثورة تستعمل أنواعاً مختلفة من الشفرة ، يحملها الرسل المجهولون ،

ويهربونها تحت أنظار رقابة السلطة العسكرية البريطانية ، وكانوا يخاطرون
بحياتهم ، متحدين رقابة المخابرات البريطانية الشديدة !

امراة تحمل الرسالة السرية !

واستعملت الثورة مرة سيدة لتقوم بهذه المهمة الخطيرة ، وهى قرينة الدكتور
محمود عزى الذى أصبح صحفياً كبيراً ، ومات وهو ممثل مصر فى الأمم المتحدة ،
وقد ورد اسمها فى الرسالة التالية :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة
مدام عزى وصلت . نقلت إلينا ما كلفت بتبليغه بخصوص الحوادث الجارية
عندكم .

سعد زغلول

واستعملت الثورة أشخاصاً مجهولين ، كانت تطلق عليهم أسماء مستعارة ، لم
نستطع حل رموزها ، كاسم « مسيو سيمون » الذى لم نستدل من الأوراق على
شخصيته الحقيقية !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة
مسيو سيمون أوصل المستندات وغيرها مما سلم له . وصل متأخراً . اعتذر

عن سبب ذلك باضطرابه للاعتذار في بور سعيد أكثر من ٤٠ يوماً قبل أن يجد له خلافاً للركب .

سعد زغلول .

أزمة . . في القاهرة !

وكان مركز عبد الرحمن فهمي حرجياً . المفروض أن قيادة الثورة تتولاها في مصر لجنة الوفد المركزية . وتتولى رئاستها بالنيابة إبراهيم باشا سعيد . وهو أمين الصندوق الذي يصرف أموال الوفد . ويتسلم إليه رئيس الجهاز السري يطلب أموالاً . ويسأل إبراهيم سعيد باشا : لماذا ؟ .. ويجب عبد الرحمن فهمي إنها عمليات سرية ! ويأني إبراهيم سعيد باشا أن يدفع أموالاً لشيء لا يعرفه ! ويصر على أن يعرف ، ويصر رئيس الجهاز السري على الرضا ! ويقول نائب رئيس لجنة الوفد : « أريد أن أرى خط سعد باشا ! » ، ويرفض عبد الرحمن فهمي أن يطلع على التمليات ، لأنه لا يريد أن يكشف سرها . . . قديماً سلسلة من المراسلات :

سري

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
اشد الخلاف بيني وبين إبراهيم سعيد باشا ، إنه يريد معرفة الطريقة التي أناطبكم بها . يريد معرفة تفاصيل المصروفات التي أمصقها . لا يخفى على سعادتكم ما في ذلك من الخطر على القضية ، وعلى الأشخاص الذين عاونوني للحصول على

كل المستندات والأوراق التي أرسلها لكم ، رجوته أن يوجّل هذا إلى وقت آخر أرى
إلى عودة سعادتك . لم يفتنح . وهو يظهر لزاريه وجلسائه عدم ثقته بالأخبار التي
أقدمها له ، ورجته الوحيدة أنها ليست بخطكم ولا بمضاه منكم ، ويعتقد أنه بذلك
يسىء إلى ، والله يعلم أنه يسىء إلى الأمة بأسرها .

ولما لم أنجح معه في أخذ النقود اللازمة للصرف توجه إليه أئمن سعادة محمود باشا
سليمان مع أمين الرافعي بك ، تكلموا معه طويلاً في ذلك ، لم يقبل ، وقال إنه لا يعطى
شيئاً إلا بأمر من الوفد بإمضاء سعادتك . تأكدوا أنه لولا أن الظروف خدمتني ،
بل خلعت القضية — لأن شخصاً أحضر لي ألفاً وخمسمائة جنيه يوم سفر الوفد من
هنا ، باشرت بها العمل — لما كنا نحصلنا على شيء مما أرسلناه لكم ، وما كان يتيسر لي
إرسال المندوب القائم بتوصيل الأخبار بيننا !

وأشياء أخرى عملت هنا لصالح القضية لا يصح ذكرها ، بل إنني سأوضحها
لكم بالتفصيل عندما تعودون إن شاء الله . وما أنا وطدت العزم للاستمرار على
صرف الضروري للحصول على كل ما يفيد قضيتنا ، فإن كنتم سعادتك راضين
عن الأعمال التي قمت بها لغاية الآن فأرجو إجراء ما من شأنه كف إبراهيم باشا
سعيد عن التنديد بها ، وتفهمه بأن عدم ثقته بالتقارير الواردة بواسطة مندوبنا
بالطريقة الرمزية يضر بالقضية ، قبل أن يضر بي !

أرسلوا لي مبلغاً من المال أسدد منه الألف وخمسمائة جنيه لإبراهيم باشا سعيد ،
وأصرف الباقي ، وعند عودتكم إن شاء الله أقدم لكم حساباً دقيقاً عن كل قرش ،
بحيث أن أى مبلغ ترون أنه صرف في غير محله أو أنه أكثر مما كان يجب ، أكون
ملتزماً بدفعه .

عبد الرحمن فهمي

ويتلقى سعد زغلول هذه الرسالة فلا يعرف ماذا يفعل .. إنه أعطى تعليمات إلى إبراهيم سعيد باشا أمين الصندوق بأن يدفع لعبد الرحمن فهمي المبالغ التي يطلبها ، ولكنه لم يشرح له ماذا يعمل عبد الرحمن فهمي ، ولا ماذا يكلف به . إن هذه المسائل تتطلب السرية التامة ! لا يستطيع مثلا أن يقول إن الثورة لها عملاء في قصر السلطان : أحدهم واحد من خلعاه المخصوصين ، والثاني موظف في سكرتارية السلطان ، ولا يستطيع أن يقول إن الثورة تشتري مستندات خطيرة هي أوراق سرية في قيادة الجيش البريطاني . إنها تحاول أن تعرف التعليمات والأوامر . إنها تحصل على نبض التحقيقات السرية . إنها تقوم بعمليات تخريب في المعسكرات . إنها تدفع مبالغ لأسر للشهداء ، إنها تدفع ثمن الطعام الذي يقدم للمسجونين داخل المعتقلات . وهناك عمليات أخطر من هذه يقوم بها الجهاز السري ، وليس من المصلحة أن يعرفها أحد من خارج الجهاز السري ، حتى لو كان هذا الشخص نائب رئيس لجنة الوفد وأمين صندوق اللجنة !

ويتذكر سعد أن هناك كلمة سر بينه وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة ، وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس ، فيرسل إلى القاهرة الرسالة التالية :

سري

٢٥ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول يباريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
يمكنكم أن تخبروا سعادة إبراهيم باشا سعيد وسعادة محمود باشا سليمان بعبارة
(١٣ يوليو) ويلزم إبداء ذلك لهما لأنه برهان على صدق المراسلات بيننا .

سعد زغلول

ويتصور سعد أن رئيس لجنة الوفد وأمين الصندوق سيفهمان الغرض من كلمة السر . فهو لا يريد أن يكتب بخط يده أن هناك أعمالاً سرية ، وأن هناك أموالاً تنفق ! إن الشعب كله راح يتبرع للثورة . حتى نساء الفلاحين بمن حليهن الذهبية وتبرعن بها للثورة . العمال دفعوا يوماً من أجرم الأسبوعي . إن الدعاية للقضية المصرية في الخارج تحتاج إلى أموال طائلة ، ولكن الجهاز السري في الداخل لا يستطيع أن يعمل بغير وقود !

ولو اطلعنا على مصاريف هذا الجهاز لوجدنا أنها ملائم بالنسبة للعمل الضخم الخطير الذي كان يقوم به ! والسر في هذا أن روح التضحية كانت تسود كل من يعمل في هذا الجهاز ! كان خصوم الثورة ينفقون الملايين لوقفها والقضاء عليها . . وكان الثوار ينفقون قروشاً يهزمون بها هذه الملايين !

وكانت المخابرات البريطانية مهتمة بمعرفة من يقوم بعملية التمويل ! وكانت تبحث هنا وهناك عن مصادر أجنبية تعين الثورة ! ولكن الثورة كانت مصرية مائة في المائة ، ولم تطلب أى مساعدات من أى بلد أجنبي ! وكانت كل بلاد العالم في تلك الأيام ترتعد من اسم بريطانيا العظمى ، التي كسبت الحرب والتي قهرت أكبر إمبراطورية .

سرى :

٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بإريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
« نأسف على وقوع الخلاف بينكم وبين سعادة إبراهيم باشا سعيد ، ولكن نتعشم أنه بعد ١٣ يوليو يعدل عن خلافه معكم ، ويتق بما تروونه له عن الوفد . كتبنا له اليوم كتاباً خصوصياً بالبوستة تضمن العبارة الآتية (ومصادقة الصديق على

ما يتم عمله من جانب صديقه ، ومساعدته عند الحاجة) ، والمقصود بها أن يصدق
لكم على حساب ما صرفتم للآن ، وأن يصرف لكم ما يلزم .

سعد زغلول

ووصلت رسالة سعد زغلول السرية إلى عبد الرحمن فهمى ، ووصلت رسالة
سعد زغلول التحريرية إلى إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق الثورة . . واطمأن
سعد زغلول إلى أن التعليقات التي أرسلها وصلت إلى أصحابها !
وبعد ذلك فوجيء سعد بالرسالة التالية :

سرى

١٠ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
... قلت لمحمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد كلمة السر (١٣ يوليو)
وقلت إنها رمز من الوفد يبرهن لكم على صدق المكاتبه بيى وبينه ، فبعد أن تفكر
كل منهما كثيراً أجابا بأنهما لا يذكران شيئاً من هذا . . فالرجاء إرسال جواب
رأساً لكل منهما بما ترونه ، حفظاً لمركز الوفد ، وعدم زعزعة اللجنة ، وبقاء الثقة
قائمة عند الناس فيما أنشره عليهم من أخبار !

عبد الرحمن فهمى

ويجلس سعد زغلول يبحث عن طريقة تفهم منها لجنة الوفد المركزية في القاهرة
أنه يجب أن تضع تحت تصرف الجهاز السرى ما يريد من مال . . . إنه
لا يستطيع أن يرسل برقية ، لأن البرقيات مراقبة ، ولا يستطيع أن يرسل خطاباً ، لأن

البريد مراقب ، ولجنة الوفد المركزية تفتش كل يوم ، وليس من مصلحة الثورة أن يقع في يد الإنجليز ما يدل على أن هناك جهازاً سرياً يعمل في الخفاء ! وهو لا يستطيع أن يرسل رسولا شفويا إلى أمين الصندوق ، لأن أمين الصندوق يصبر على أنه لابد أن يتلقى شيئاً مكتوباً ويخط سعد زغلول ، ليصرف ! ثم يتلقى سعد الرسالة التالية :

مصرى

٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بإبريس
كنت أظن ألا أجد صعوبة عند إبراهيم سعيد باشا في الحصول على ما يلزم للعمل من النقود ، بعد أن اطلع على نص الحملة الواردة بجوابي ، وبالجواب الوارد لسعادته ، خصوصاً أنه وقت وصول الجواب ، ومراجعة ما به على ما جاء بجوابه ، أظهر استعداداه لدفع المطلوب .

ومررت عليه مراراً بعد ذلك ، وكررت الطلب ، فكان جوابه في كل مرة لا يخرج عن : « حاضر ، لا تجبني فلوس » أو « لما ييجي ابني مصطفى من الإسكندرية لأن النقود مودعة باسمه في البنك » أو « النهارده رجلى وجعته موش قادر أمشي » ! . وهكذا حتى مضت ١٧ يوما بدون أن يعطيني شيئاً ، وأخيراً قال لي أمس إنه لا يمكن أن يدفع لي إلا ما أحتاج إليه شهراً بشهر ! أما ما صرفته من عندي بعدئذ فقاد الـ ١٥٠٠ جنيه فلا يمكن دفعه ! ففضبت جداً من هذه المعاملة السيئة ، البعيدة عن كل مجاملة وأمانة ، وعزمت على ألا أطالبه بشيء قط ، وأن أستر في الصرف على المسائل الهامة الضرورية من عندي ، إلى أن ترسلوا له جواباً تعلنونه فيه

بتسليمى مبلغاً ما على الحساب . (مع العلم بأنى صرفت من عندى للآن نحو ٣٣٠ جنيهاً)

أماى أشياء هامة جداً سأجتهد فى الحصول عليها . وهى صور محاضر المجالس العسكرية برمتها ، لإرسالها لكم ، لأن بها من المستندات والبراهين ما يظهر المظالم البريطانية بأجلى معانيها . وفى العثم الحصول عليها إن شاء الله مهما كلفنا ذلك .

عبد الرحمن فهمى

وإذا بسعد زغلول يتلقى خطابى احتجاج من القاهرة . . خطاباً من محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية يشكو من عبد الرحمن فهمى ، إنه لا يريد أن يخبره عن الأعمال التى يقوم بها . أليس هو رئيس اللجنة : ونائب زعيم الثورة فى القاهرة ؟ فكيف لا يأتمنه عبد الرحمن فهمى ، ولا يثق به . فإذا لم يكن موضع ثقة فهو مضطر إلى الاستقالة من منصبه ليتولى رئاسة اللجنة من يكون موضع ثقة !

ويتلقى سعد زغلول فى الوقت نفسه خطاباً من إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق اللجنة . إنه يرى فى تصرف عبد الرحمن فهمى بك إهانة له ، ومساساً بكرامته ، فهو يعرض حياته للخطر ، وهو يعتقل كل يوم من السلطات الإنجليزية . وهو مهدد فى ماله وأسرته ، فكيف لا يوثق به ، ولا يؤتمن على الأسرار ! وما هى هذه الأسرار ؟ وكيف يجوز أن يقوم عبد الرحمن بك فهمى بأعمال لا تعرض على اللجنة المركزية للوفد ، ولا يناقش فيها ، ولا يصدر قرارات فيها تسجل فى المحاضر !

ويكتب سعد الرسالة التالية :

سرى

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

تأسفنا على وقوع الخلاف بينك وبين إبراهيم باشا سعيد ، وكنا نظن بأنه انحسم بما كتبناه لكم ولسعادتكم . لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه وعلى سعادة محمود سليمان باشا الأعمال التي تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ؛ لأن كتابتها في الحقيقة عنهما يوجب استياءهما . ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمال ؛ إن كان في إفشائها ما يضر بإتمامها . وأرجو أن تفهمهما أن الطريقة التي نراسل بها طريقة لا يمكن معها الإمضاء ، وأن إخفاءها كان بناء على اتفاق بيني وبينك ، وأنى لم أخبر إخواني بها خوفا على ذلك الاتفاق . وكنت كتبت لسعادتكما إشارة إلى ذلك ، وهذا نص العبارة التي كتبتها إلى إبراهيم باشا سعيد : « وقد كتبت إليه أن يعرض عليكم السبب في عدم إطلاعكم على أصول ما أكتبه إليه ، فأرجو أن تصدقوه ، وأن تصرفوا له المبالغ التي صرفها ويحتاج إلى صرفها في أعمال الوفد » .

سعد زغلول

وفهم عبد الرحمن فهمى « إشارة » سعد زغلول . . أنه فهم منها أن المطلوب . أن يطلعهما على بعض الأشياء بغير المهمة !
ويبدأ يطلعهما على بعض الأشياء . ولكن إبراهيم سعيد باشا لا يقتنع بهذه الأشياء . ، ويمتنع عن الدفع ! . . ويعود عبد الرحمن فهمى يكتب لسعد زغلول :

سرى

٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
لغاية اليوم لم يقم إبراهيم سعيد باشا بدفع المبلغ الذى طلبناه . آخر عذر
اعتلر به أنه ينتظر أن يتفاوض مع شعراوى باشا ، لا أعرف نتيجة مفاوضاتهما ،
بلغ ماصرفته ن عندى للآن فوق الأربعمئة جنيه .

عبد الرحمن فهمى

ويشور سعد زغلول من باريس . . ويرسل إلى القاهرة أحد أعضاء الوفد ، ومعه
تعليمات مشددة لإبراهيم سعيد باشا بأن يدفع هذا المبلغ فوراً لأنه دين شخصى على
سعد زغلول ! ويعد سعد زغلول بأن يرد الدين لإبراهيم سعيد باشا عند عودته إلى
مصر !

ويقتنع إبراهيم سعيد باشا ، ويصرف المبلغ المطلوب !

سرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
لإبراهيم باشا سعيد دفع الحساب لغاية ٢٥ أكتوبر ، وانتهى الإشكال ، وأحوال
اللجنة سائرة الآن على ما يرام والحمد لله .

عبد الرحمن فهمى

حرب ضد الإنجليز !

وفي الوقت الذي كان فيه الجهاز السرى في هذه الحالة من الضنك ، كان يعمل ليلا ونهارا ، وكان قد جعل حياة الإنجليز في مصر لا تحتمل ! . . وفي يوم ٢٠ نوفمبر يكتب اللورد أَلنبي البرقية التالية :

سرى

من لورد أَلنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن
اليوم أصدرت أمراً بالقبض على محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس وعبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة بسبب الاضطرابات التى تتفاقم يوما بعد يوم . وقد حذرتهم قبل ذلك فلم يحدث تغير في الموقف . وأعتقد أنه بعد القبض عليهم سيهدأ الموقف .

أَلنبي

سرى

٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩

من لورد أَلنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن
قتل اليوم الكابتن كوهين من ضباط الجيش بوحدة العمال بجوار مستشفى شبرا . هرب الفاعلون وبدأت عمليات إرهاب .

أَلنبي

مصرى

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩

من لورد ألنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

أطلق الرصاص اليوم على خمسة جنود بريطانيين بمحور مصباحة السكك الحديدية بالقاهرة . أصيب أحد الجنود إصابة خطيرة ، فر الفاعلون . في نفس اليوم قتل ثلاثة ضباط بريطانيين بمحور قشلاق العباسية ، اعتداءات مستمرة على رجالنا .

ألنبي

مصرى

٢ ديسمبر سنة ١٩١٩

من لورد ألنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

قتل ضابطان بريطانيان بمحور محطة كوبرى اليمون بالقاهرة . وهرب الفاعلون بدأت حرب الاغتيالات تتطور تطوراً خطيراً .

ألنبي

وهكذا تضاعفت الحوادث بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى ، ولم يبق عبد الرحمن فهمى في السجن سوى بضعة أيام ، وخرج ليستأنف نشاطه !

سرى

٢٦ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بپارىس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

حضر سينوت بك حنا (عضو الوفد) واستلمنا ما معه من الأوراق . علمنا منها شفها أنه يلزمكم تقود للصرف منها على الضروريات ، فيمكنكم أن تأخذوا ما يلزمكم من إبراهيم باشا سعيد بإيصال ، أو إيصالات تكتبون فيها أنكم استلمتموها لإرسالها إلى الوفد ، بطريقة غير طريقة البنوك ، وحينئذ يسهل العمل من غير أن يكون عليكم مسئولية .

سعد زغلول

ولكن هذه الرسالة تتأخر فى الوصول إلى عبد الرحمن فهمى الذى كان أرسل لسعد الرسالة التالية :

سرى

٤ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپارىس

يسوفنى جدا أن أعرف سعادتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذى يرضيكم ، ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصوصنا السياسيين يشتغلون بجذ ، ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون ، يبعثرون المال ، ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدموا كثيرين ممن كانوا من العاملين المخلصين للتجسس ،

والإيقاع بغيرهم . كل هذا يحصل حولنا ، وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لقلة المال .

عبدالرحمن فهمى

وعلم عبد الرحمن فهمى بأن بعض الكلمات بدأت تتناثر عن مهمة الجهاز
السرى .

واشتدت الرقابة عليه فجأة !

وأرسل إلى سعد زغلول يبلغه أنه قرر ألا يتقاضى أى مبلغ من أحد من أعضاء
الوفد فى القاهرة ، ويبادر سعد ويرد عليه :

سرى

١١ أبريل سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بهاريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

« أحييتكم فى إعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شىء من النقود من إبراهيم
باشا سعيد ، ولكنى سأرسل إليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التى كنتم أوضحتوها ،
وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ، ممن تشبهون فيهم ،
ولا تودون أن يعلموا شيئاً من حركاتكم .

وعند استلام النقود من الذى سيعطيها لكم ، نهوا عليه بأن يكون أمرها
بينه وبينكم ، وأن يرسل إلى فوراً الإيصال الذى تكتبونه له باستلامها .

سعد زغلول

وتقابل هذه الرسالة في الطريق ، برسالة من عبد الرحمن فهمى : إنه خطره
ببالة أنه إذا كان الرجال الكبار يثرون فيمكن الاعتماد على شاب كمحمد محمود
باشا . . فيكتب إلى سعد :

مصرى

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس :
علمنا أن محمد باشا محمود سيحضر لمصر لتمضية مدة بها . أطلب بإلحاح
أن تعطوه التفويض الكافى لإنهاء المسألة المالية ، وما نحتاج إليه من الصرف . مع
العلم أننا اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية ، التى كانت مكلفة
بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف عليها من
جيبنا الخاص . كما كان الحال قبل أن تنفذ نفود الوفد ، وكذلك قللنا شيئا ليس
بالقليل من الأعمال الأخرى .

عبد الرحمن فهمى

ولكن سعد زغلول لم يقبل أن يكلف محمد محمود باشا بهذه المهمة !
لماذا ؟

إن سعد زغلول لم تكن علاقته طيبة بمحمد محمود في باريس ، وهذا يفسر ما
كتبه سعد زغلول في مذكراته في يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ : « قال لى محمد
محمود : « إذن كنت تحمل المسافرين (يعنى ويصا واصف وحافظ عفيف) رسالة
إلى القاهرة على أن يمتهدوا فى الإكتار من القنايل ! » . قلت له : « إن هذه السياسة

أمفتها، ولا أرجو إلا الشيء المشروع فقط ، وكل ما أطلب أن يتحد الناس على
 محبة الاستقلال ، وأعلم أن طريقة الإرهاب إذا نفعت مرة فإنها تفسر مرات ،
 وإذا كانت اليوم لك ، فإنها تتقلب عليك غدا ، والملاك يجب التحذير منها ،
 والبعد عنها . فسكت ، ولونه أصفر .

فهل كان سعد زغلول ينفذ سياسة العنف ؟

وهل كانت عمليات الجهاز السرى تدور بغير علمه ؟

هنا هو السؤال الذى لم نجيب عليه بعد !

■ حرب القنابل والاعتقالات!

ذهب سير شيتام «المنسوب السامى البريطانى إلى فراشه، وتعدد في سريره هائثاً قريراً سعيداً! إنه قضى على ثورة مصر وانتهى منها! إنه قبض في ذلك اليوم على سعد زغلول وزملائه الثلاثة، وهم الآن في طريقهم إلى الماطة. . . التقارير وردت من أنحاء القطر بأن كل شيء هادئ تماماً. وكان المنسوب السامى قد أقام ليلتها حفلة في قصر الدوبارة (جاردن سيتى)، حضرها القواد وكبار رجال دار الحماية. وتبادلوا الأتخاب احتفالاً بقتل الثورة في مهدها!

وكتب اللورد جورج لويد - المنسوب السامى البريطانى - في مذكراته «مصر منذ كرومر» صفحة ٢٨٩ من الجزء الأول يقول: «لا يمكن إنكار أن المسئولين البريطانيين في مصر يستحقون اللوم. إنهم حتى اللحظة الأخيرة لم يروا الخطر الذى يهددهم. لم يخطر المنسوب السامى وزارة الخارجية البريطانية بأن الموقف يتطور تطوراً يهدد بكارثة. والواقع أنه لا البريطانيون المدنيون ولا العسكريون البريطانيون عرفوا هذه الحقيقة! حتى اللحظة الأخيرة كانوا يؤكدون في تقاريرهم أنه ليس هناك أى خطر!»

وهكذا نام سير شيتام المنسوب السامى في ليلة ٨ مارس سنة ١٩١٩ مقتبلاً..
«ضربة المعلم» التى قضى بها على أحلام شعب!
ولكنه استيقظ في صباح يوم ٩ مارس ليجد مصر أخرى، غير مصر التى تركها في الليلة الماضية!

وندع اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني يصف ما حدث ، مستنداً إلى الوثائق والتقارير التي وجدها في الأرشيف السري لدار المندوب السامي ، عندما تولى منصبه بعد قيام الثورة بست سنوات . . كتب لورد لويد في مذكراته صفحة ٢٩٧ من الجزء الأول يقول : « أشعل اعتقال هؤلاء الرجال الأربعة النيران . . ففى صباح يوم ٩ مارس هجر الطلبة دروسهم . تفرقوا فى الشوارع يحملون مشعل الاضطراب فى كل مكان . . وفى المساء بدأت أعمال التخريب . وفى صباح يوم ١٠ مارس هاجمت جماهير غير منظمة الممتلكات والمباني . كان لا بد من استدعاء الجيش البريطانى لمساعدة البوليس . وفى يوم ١١ مارس تحول الموقف إلى أسوأ . أضرب المحامون . ترك الموظفون أعمالهم . تكررت الاضطرابات بين الجماهير النائرة والجيش البريطانى والبوليس . . وفى يوم ١٢ مارس اضطربت الأقاليم بالثورة : وقعت اضطرابات فى طنطا . اضطرت قوات الجيش البريطانى إلى إطلاق النار لصء هجوم على محطة السكك الحديدية . . واضطرابات فى الزقازيق . . واضطرابات فى دمنهور . واضطرابات فى المنصورة . انتشرت الاضطرابات بسرعة فى جميع أنحاء الدلتا ، كما انتشرت الاضطرابات فى الصعيد !

« وفى ١٧ مارس عزلت القاهرة عن بقية أنحاء مصر . دمرت الخطوط الحديدية . قطعت أسلاك التلغراف والتليفون . . اضطرابات مستمرة فى الإسكندرية . . اضطرابات فى جميع المدن الهامة بين قوات الجيش البريطانى والشعب . قوات الجيش البريطانى لا تستطيع أن تفعل شيئاً للسيطرة على بعض المناطق . القوضى تسود مدن الدلتا : الموقف فى الصعيد خطير بنفس الدرجة . حوصرت وحداتنا العسكرية . انتهت كل سلطة للحكومة !

وفى نفس اليوم — ١٧ مارس — وصل الجنرال « بولفين » لتولى القيادة . شكل

طواير متحركة من قوات الجيش . الثورة تحكم مصر . الممتلكات مهددة . خسائر ضخمة في الأرواح ! . . وفي يوم ١٨ مارس ، نشبت ثورة في أسبوط . . قتلت الجماهير الثائرة ثمانية من الإنجليز . الشعب شرس . ٣ ضباط و ٥ من صف ضباط الإنجليز كانوا مسافرين بالقطار من الأقصر . الجماهير في كل محطة تهددهم ، وتبيدهم في ديروط . تعرض القطار المسلح للهجوم . اقتحم الشعب العربية . فتك الشعب بالإنجليز العسكريين الثمانية . في (دير مواس) هجمت الجماهير ومزقتهن إرباً . تركت جثثهم المشوهة تستقبل في كل محطة يمر بها القطار . وصل القطار إلى المنيا . أخذت الجثث ودفنت !

« الصعيد يلتهب بقوة أكثر عنفاً . البدو من الغرب يتقدمون بأعداد كبيرة نحو المدن . السكان الإنجليز في المنيا محاصرون ومعرضون لخطر عاجل . لجأ جميع الرعايا الأجانب في أسبوط إلى مبنى واحد تدافع عنه فصيلة من جنود (البنجاب) . . لم يستطع الطابور البريطاني أن يصل إلى أسبوط لتعزيز هذه الفصيلة إلا يوم ٢٥ مارس ! » .

هذا ما دونه لورد لويد في مذكراته ، نقلا عن الوثائق الرسمية في دار الحماية !

وأسرعت بريطانيا ترسل قوات من جميع أنحاء العالم إلى مصر : من الهند . من عدن . من سنغافورة . . وأرسل الجيش البريطاني يستنجد بأكبر عدد من رجال المخابرات البريطانية . . ولكن الثورة استمرت ، واستمر الجهاز السري للثورة يعمل ، ويفسد جميع المحاولات التي تبذل لإخماد الثورة ! . . وكانت الاتصالات والتعليقات مستمرة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي منذ أبريل سنة ١٩١٩ ، وعندما اضطرت

الإنجليز للإفراج عنه ، وسافر إلى باريس ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح
المنعقد في قصر فرساي . .
وهذه الرسائل السرية المتبادلة تحكى قصة الثورة :

انتحار وكيل مديرية !

مصرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .
بلغنا من بعض المصريين أنهم (الإنجليز) بدأوا يجلدون النساء . وأنهم قتلوا بعض
القضاة والمحامين ضرباً بالرصاص . إذا كان هذا الخبر صادقاً — وهو مالا نعتقد —
نرجوكم أن ترسلوا لنا كل التفاصيل المحلية .

سعد زغلول

مصرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
لا محالة بلغكم بخصوص جلد النساء ، وكذلك قتل القضاة والمحامين ، غير أنه
حصل احتمال كثير من القضاة وأعضاء النيابة وغيرهم ، وكذلك وكلاء المديريات
بمأمورى المراكز . . وبينهم من أهين إهانة زائدة حتى آل الأمر معه إلى الانتحار ،

الكوكيل مديرية النيابة (محمد حمدي بك) : ، أو إلى الاستقالة بعد الإفراج عنه ككتاب
نيابة النيابة .

عبد الرحمن فهمي |

قتل فلاح ، لأنه سرق برسيا !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي بالقاهرة .
بلغنا أن « أرمينيا » مرتديا ثياب ضابط بريطاني عين في وظيفة في مركز من
مراكز مديرية الجيزة ، وأنه مطلق التصرف هناك ، وأنه قتل بمسدسه شخصاً أهم
بسرقه قليل من البرسم . هل هذا صحيح ؟

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
الأرميني المرتدي ثياب ضابط إنجليزي هو شخص اسمه « حكيمة » عين بصفة
ضابط قضائي بمركز العياط ، وله مسائل عديدة جداً . أرسلنا من يلزم لتحريها وجمع
أدلتها بدقة . وسنرسل لسعادتكم تقريراً وافياً عنها . أما مسألة البرسم الواردة في رسالتكم
فهي حقيقة .

عبد الرحمن فهمي

أحزاب إنجليزية . . بأسماء مصرية !

وبدأ الإنجليز يحاولون ضرب الثورة . اتصلوا بعدد من الأعيان والإقطاعيين ، محاولين إقناعهم بأن يخرجوا على الثورة ، ويطالبوا بالاستقلال الذاتي بدلا من الاستقلال التام . . . وبدأت هذه المراسلات :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول إلى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة :
ما مبلغ صحة ما يقال من أن فكرة الاستقلال الذاتي تحت الحماية (البريطانية) بدأت تنتشر في بعض الأندية ؟ ومن هم مروجو هذه الفكرة ؟ نرجو إفادتنا عن تفصيلات ذلك .

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
فكرة الاستقلال الذاتي لم يروجها إلا الأخوة الأندال والمأجورون . ولكنها على كل حال لم تلق قبولا . السواد الأعظم جدا من الأمة لا يريد غير الاستقلال !
عبد الرحمن فهمى

وقررت إنجلترا إرسال لجنة تحقيق برئاسة لورد ملتر لسؤال المصريين عما يريدون .
وطلب سعد زغلول من الشعب أن يقاطع لجنة ملتر ، وأن يطلب من هذه اللجنة أن
تتحدث إلى سعد زغلول لأنه يمثل الشعب المصرى الوحيد :

سرى

٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس :
حيا الله الأمة المصرية . نفذت إرادتها التى أعجبت الوفد . أحكمت مقاطعة
لجنة ملتر إحكاماً شديداً جداً . راقبت مراقبة شديدة ذوى النفوس الصغيرة الذين كان
يظن أنهم سيتقدمون للتكلم مع اللجنة مخالفين قرار المقاطعة :
حلت أعصاب الحزب المستقل الحز الذى كونه يد العاصب وأمواله لهذه الغاية :
لم يجرؤ أحد من هذا الحزب الضئيل الحقيق أن يتقدم لهذه اللجنة . ليس هذا فقط ،
بل إن رجال الأمة العاملين اتخذوا من الطرق والأساليب ما جعل معظم أعضاء هذا
الحزب ينفضون من حول مؤسسه الخوثة . اضطرب الحزب أخيراً أن يعلن فى جريدته
الساقطة (المنبر) الانضمام فى آرائه إلى وفدنا المحبوب . .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :
بعد أن أراحنا الله من نادى الأعيان أولاً ، ثم من حزب الأحرار ثانياً . عاد
محمد إبراهيم هلال إلى عمل جمعية سماها « جمعية الاتحاد الوطنية » ، « ظاهرة حلوا

وهو الدعوة إلى الاتحاد والوثام والسعى في استقلال مصر بالطرق المشروعة * ولكن باطنها السم الزعاف . حيث أن أساس عملها الداخلي هو الطعن على الوفد ، والتشهير به لإسقاطه ، وتوكيل وفد آخر برئاسة محمد سعيد باشا . ومن معه من أقطاب الدسائس . ولقد أدخلت في الجمعية أكثر من شخص لإمكان الوقوف على أسرارها ، وأعمالها ، حتى تأتينا التقدود . والحمد لله ، ها هي وصلت فسنحاربها بحاربة تلحقها بالحزب الحر المستقل . إن لم يكن بأكثر من هذا . فاطمئنا . ولا تشغلوا بالكم بداخلكم . وللوقوف على شيء من أعمال هذه الجمعية : أرسل لكم تقريراً مقلماً ممن اتدبناهم للانحراف في سلك الجمعية : للوقوف على ما يلور فيها من الأسرار والدسائس « السعيدية » !

عبدالرحمن فهمي

سرى

٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
يسرني أن أعلن سعادتك أن كل الإجراءات التي اتخذت للقضاء على الحزب
الحر المستقل نجحت نجاحاً باهراً . تفكك أعضاؤه . أصبح أثراً بعد عين . لا يزال
العمل جارياً لهدم ما بقي من اسمه وجدرائه !

عبدالرحمن فهمي

نقابات العمال

وفي أواخر سبتمبر سنة ١٩١٩ . أرسل سعد زغلول إلى عبدالرحمن فهمي توجيهاً
سرياً بعمل تنظيم للنقابات ، ويسأله رأيه في ذلك ، واستطاع عبدالرحمن فهمي أن
ينجح في هذه العملية نجاحاً ضخماً :

مصرى

١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
عممنا إنشاء النقابات بطول البلاد وعرضها . أثمرت المجهودات التى بذلناها فى
سبيل ذلك والحمد لله . تشكلت لكل حرفة نقابة . لم يبق فى مصر حرفة أو صناعة
إلا ولها نقابة . لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن . ليس منظوراً أن تعترف
بها فى الظروف الحاضرة . نقابات العمال مفيدة جداً للحركة الوطنية وهى سلاح قوى
لا يستهان به فى الملمات . يجب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن .

عبد الرحمن فهمى

منشورات تهديد بالشيوعية !

وبدا الجهاز السرى يصدر منشورات مختلفة الاتجاهات ليثير الرعب فى قلوب
الاحتلال : فيظهر فيها أن الألمان يؤيدون الثورة ، أو أن الشيوعيين يؤيدون الثورة ،
ولكن سعد زغلول اعترض على هذا الاتجاه فكتب يقول :

مصرى

٢٣ يونيو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .
الوقد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان ، وتتضمن

انتصاراً للشيوعية ، فإن هذه المنشورات يستفد منها أعداؤنا ، للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية . وهذا يضر بقضيتنا .

سعد زغلول

لا أمل في الاستقلال !

ومع الإرهاب ، واعتراف الدول بالحماية على مصر ، بدأ بعض أعضاء الوفد المؤيدين لسعد زغلول يقولون إنه لا فائدة من المطالبة بالاستقلال !

سرى

٢٣ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
سبق أن ذكرت لسعادتكم ، أكثر من مرة ، أن روح الخطابات التي ترد من بعض أعضاء الوفد لا تتفق مع روح الكتابات التي ترد لنا من الوفد . ولم أذكر أسماء مرسلها ، تفادياً من وقوع أى خلاف . أما الآن وقد أتى مكتوب أنخيراً بصفة لا يمكن السكوت عليها ، إذ به الجملة الآتية « الآن لا أمل ولا عمل ، فيا ليتنا نسعى للمفاوضة في الاستقلال الداخلي » . هذا المكتوب ورد للدكتور محمود عزى من صديقه على حافظ رمضان بك . ويقول عزى إنه ورد مكتوب مثله لمحمد حافظ رمضان بك . نعم إن على بك حافظ ليس من أعضاء الوفد . ولكنه بعد أن قرر الوفد ضمه لسكرتاريته ، وسافر معه بالفعل ، أصبح منسوباً إليه . ولا يخفى على سعادتكم ما يحده مثل هذا الكلام من الأثر السيئ في النفوس وخصوصاً أن الحقنة ورئيسهم

الأكبر (الاسم الذى كان يطلق على السلطان فؤاد) لا سلاح لهم الآن إلا مثل هذه الجوابات !

أرجو العمل على ملافاة ذلك حرصاً على النفوس ، ومنعاً لتسليح الخونة .

عبدالرحمن فهمى

أخفينا أعمالنا عن صدق باشا ! _

وبعد ذلك مباشرة بدأ الانقسام فى الوفد ، وفصل سعد زغلول إسماعيل صدق باشا !

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول باريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

يحسن أن نخبركم أن رجلاً يدعى « صباغ » ، كان موظفاً عند المرحوم البرنس حسين ، ويظهر أنه مخبر للإنجليز فى باريس ، عرض وساطته بيننا وبين المستر بلفور (وزير خارجية بريطانيا) ورغب أن أزور هذا الأخير ، وبأن أترك له ورقة زيارة وأطلب فى الوقت نفسه بواسطة سكرتير الوفد مقابله . وذلك عقب أن قرر المؤتمر شروط الصلح التى تضمنت ما تعلمونه عن مسألة مصر (الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر) . وكان هذا بالاتفاق بينه وبين إسماعيل صدق باشا وحسين واصف باشا على غير علم منا ، فلعدم الثقة بهذا الرجل من جهة ولا رتيابنا فى هذا الاتفاق : وعدم الوقوف على السبب فيه ، ولأن طلب مقابلة مثل هذا الوزير عقب قرار مؤتمر الصلح لا يتفق مع طلب الاستقلال التام ، وحفظاً لمبدأ الوفد وكرامة الأمة- قرر الوفد رد هذه الوساطة ؟

من هذا الحين غضب إسماعيل باشا صدق ، وصار يبذل جهده في عرقلة مساعي الوفد ، حتى اضطر الوفد أن يخفى عليه أكثر أعماله ، خشية أن تداع بمعرفته معرفة محمود بك أبو النصر الذي كان شريكاً له في جميع التصرفات .

سعد زغلول

الوساطة المرفوضة !

وبدأ خصوم الثورة يهاجمون سعداً ، ويلومونه لأن « فيتريلوس » رئيس وزراء اليونان أبدى استعداداً للوساطة بين الثورة والإنجليز ، فرفض سعد زغلول !

سرى

٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول يباريس إلى عبدالرحمن فهمي بالقاهرة .

قرأنا في بعض الجرائد أنه حصلت مناقشة بشأن توسط المسيو فيتريلوس (رئيس وزراء اليونان) بين الوفد ووزير خارجية إنجلترا . حقيقة هذه المسألة هي أن بعض كبار اليونانيين عرض أن المسيو فيتريلوس يتوسط عند الحكومة الإنجليزية في إعطاء مصر حقوقها . فطلب مسيو فيتريلوس أن أكتب له خطاباً أتمس وساطته لإعطاء مصر نظاماً موافقاً تحت الحماية ، ولا كان هذا مخالفاً لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التي يمثلها الوفد ، ولا يتفق مع الإجابة التي أجبناها للسير ونجت (نائب ملك إنجلترا) عندما طلب منا أن نقدم طلباتنا بالكتابة في دائرة الحماية كما تعلمون — لم نر بداً من الامتناع عن الدخول في مثل هذه المفاوضات .

سعد زغلول

الاغتيالات السياسية !

واستمر الإرهاب البريطاني ضد الثورة . حكمت المحكمة العسكرية بإعدام ٥١ مصرياً اشتركوا في ثورة (ديرمواس) . ثم عدلت عقوبة الإعدام بالنسبة لـ ١٦٦ منهم ، بينما نفذ حكم الإعدام في ٤٣ منهم من بينهم البكباشي محمد كامل مأمور أسبوط الذي قاد ثورة أسبوط . . كما نفذ حكم الإعدام في ثلاثة مصريين قادوا ثورة الواسطي . مئات من المصريين حكم عليهم الإنجليز بالإعدام ، وبالأشغال الشاقة المؤبدة ، وجلدوا ألوف المصريين ، وملأوا السجون بالوف الوطنيين . . وبدأ بعض السياسيين يدعون للتسليم !!

وبدأت الثورة تتجه إلى الاغتيالات السياسية ، وليس في الخطابات السرية ولا في مذكرات سعد زغلول ، بما يدل على أن سعد زغلول هو الموعز بهذه الاغتيالات ! . ولكن في الوقت نفسه لم نجد في تعليمات سعد زغلول السرية كلمة واحدة عن أنه لا يوافق على هذه الاغتيالات . . بل إن صحيفة الرسائل السرية التي يرسلها عبدالرحمن فهمي تدل على أنه يحمل بشري إلى قائد ثورة ١٩١٩ ، وأنه يطلق على الذي حاول اغتيال رئيس الوزراء بأنه « يتقد حمية ووطنية » . . وأنه في « غاية الجرأة » . و « لا تسألوا عن ثباته وشجاعته » وأنه « الجريء » . ونحن لم نستطع في تحقيقاتنا أن نجزم برأى سعد زغلول في هذه الاغتيالات ، وإن كنا نميل إلى أنه كان يرحب بها في تلك الأيام . فلم يكن في استطاعة الشعب أن يقاوم الطغيان وأحكام الإعدام بالجملة إلا بهذه الطريقة . خاصة أن سعد زغلول أعلن أن كل مصري يتولى رئاسة الوزارة في ظل الحماية البريطانية هو خائن لبلاده . . وأدى هذا الإعلان إلى

قرار الحكومة البريطانية بنفيه إلى مالطة ! . . وهذا هو السبب في أن الجهاز السرى
حاول اغتيال كل رئيس و زارة تولى الحكم بعد هذا الإعلان !
ويحسن هنا أن نترك الوثائق تتكلم :

قنبلة على سعيد باشا !

سرى

أول سبتمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالةاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
علمت الساعة أن بعضهم ألقى قنبلة على محمد سعيد باشا صباح اليوم أثناء
خروجه من منزله ، فلم تصبه .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول پياريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .
أعجبت كل الإعجاب بما قام به الأقباط من المظاهرات ، والتبرؤ من رئيس
الوزراء (يوسف وهبه باشا) وما كتبه « ويصا واصف بك » في جريدة (الحورنال
ديجيت) من الاعتراض الشديد عليه . أرجوك أن تلغ شكرى لكل من تقابله من
هؤلاء الأقباط عموماً ، ولخضرة ويصا واصف بك خصوصاً .

سعد زغلول

سرى

١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
ألقى طالب قبلى من كلية الطب قنبلتين على رئيس الوزراء (يوسف وهبه باشا)
ولكنه أخطأه ، وضبط ذلك الشاب ، وهو يبلغ نحو عشرين سنة ، يتقد حمية
وطنية . من عائلة كبيرة بجهة ميت غمر . اسمه « عريان يوسف سعد » - ابن سعد بك
وهبه . الشاب المذكور فى غاية الجرأة . اعترف بجريمته وبسببها بلا مبالاة ، ولا يزال
مصرًا على أقواله .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
أبلغت ممنونة سعادتك لويصا واصف بك ولكل من قابلته من إخواننا الأقباط ،
وطلبت منهم تليته للآخرين .

عبدالرحمن فهمى

سرى

١٤ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
حددت السلطة العسكرية البريطانية يوم ١٦ يناير لمحاكمة عريان أفندى يوسف
سعد الجريء أمام مجلس عسكرى . قيل لنا إن يوسف باشا وهبه (رئيس الوزراء)

سعى سعيًا حثيثاً لدى السلطات لمحاكمة المذكور أمام المحاكم الأهلية فلم يفلح . وكان ذلك تحت تأثير شديد من كتب التهديد التي وصلته .

عبد الرحمن فهمي

سرى .

١٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
حُكِمَ الشَّهْمُ الشَّجَاعَ عريان أفندى يوسف سعد أمس بوزارة الحقائقية . من الغريب أن المحاكمة تمت في يوم واحد . لا تسألوا عن ثبات جأش هذا الشاب ، وشجاعته التي أظهرها أثناء المحاكمة ، فكلها مما يفخر بها المصري . أينما كان وخيمًا كان . أسأل الله السميع القدير ألا يجعل هذه الحادثة خاتمة أعماله لبلده .

عبد الرحمن فهمي

سر الجريمة ١٩

وننتقل إلى ما بعد ذلك بعامين ..

حدث في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أن أطلق مجهولون الرصاص على حسن عبدالرازق باشا واسمه اصيل زهدى بك في أثناء خروجهما من جريدة السياسة بشارع البتديان ، عقب اجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ..
وتوفي الاثنان على الأثر ..

ودعش الناس يومها لهذا الحادث ، فإن الرجلين اللذين اغتيلتا ليس لهما نشاط

كبير في السياسة . ومن غير المعقول أن يفكر إنسان في اغتيال رجل طيب كريم مثل حسن عبدالرازق باشا أو رجل ممتاز مثل إسماعيل زهدى بك . وقيل إن جهاز الاغتيال قرر اغتيال عدلى يكن وحسين رشدى باشا ، وأخطأ نظراً للشبه بينهما وبين حسن عبدالرازق باشا واسم اصيل زهدى بك فأطلق عليهما الرصاص !

وتواترت هذه الرواية . . ولكن أحداً لم يسأل نفسه هذا السؤال : كيف أن تنظيمًا سريًا خطيرًا كالذى كشفت عنه تحقيقات الاغتيالات يخطئ في معرفة عدلى يكن ورشدى ؟ . . لقد كان عدلى يكن رئيساً للوزارة . وكان حسين رشدى رئيساً للوزارة قبل ذلك ! . . وكان بين أعضاء الجهاز عدد من طلبة المدارس العليا والمدارس الثانوية والعمال المثقفين . فهل هؤلاء لا يستطيعون أن يعرفوا ملامح عدلى يكن أو رشدى ؟ إن صورهما كانت تظهر في كل الصحف والمجلات ! فهل من الممكن لأشخاص يشتغلون بالسياسة ألا يعرفوهما !

ثم إن هناك مفاجأة أخرى : إن حسين رشدى باشا لم يكن عضواً في حزب الأحرار الدستوريين . ولم يكن يتردد على جريدة السياسة ، مركز حزب الأحرار ! فهل لا يعرف الجهاز المنظم هذه الحقيقة ؟ وهل كان من الممكن للجهاز الذى كان له عيون في القصر الملكى ، وفي دار الحماية ، وفي قيادة الاحتلال ، ألا يعرف أن رشدى مثلاً لا يزور جريدة السياسة ؟ !

وهل إذا ثبت أنه في يوم ارتكاب الجريمة كانت أنوار جريدة السياسة مضاءة ، وأن ملامح حسن عبدالرازق تخالف ملامح عدلى يكن ، ولامح إسماعيل زهدى تخالف ملامح حسين رشدى . . هل يمكن القول إنه حدث خطأ !

ولكن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى قد تفسر لأول مرة هذه الجريمة الغامضة : فقد حدثت في يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ مظاهرة

ضخمة في الإسكندرية . وجاءت فرقة من الجيش البريطاني وأطلقت الرصاص على المتظاهرين فقتلت خمسة وجرح ٤٠ . وانفجرت مدينة الإسكندرية ، وهاجم الشعب في اليوم التالي سيارة بريطانية مسلحة ، وأطلق الإنجليز رصاصهم على الجماهير فأصابوا عشرة ، وقعت معركة بين الشعب والجنود الإنجليز سقط فيها عدد كبير من القتلى . .

وهنا تبدأ القصة :

سرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پارييس .

إن المظاهرات التي حصلت أمس بالإسكندرية ، قوبات بعنف وشدة متناهية . الأخبار متناقضة عن عدد القتلى والجرحى . لم تتمكن من ذكرها بالتلغراف الذي أرسلناه لسعادتكم اليوم : أهم شيء في الموضوع هو نص استقالة حسن عبد الرازق باشا محافظ الإسكندرية التي يقول فيها حرفياً : « إن الرصاص يطلق في شوارع المدينة من غير داع . وقد ارتكب أحد المفتشين الإنجليز خطأ لا مبرر له . ولم أبلغ شيئاً من الحوادث . ولهذا أقدم استقالتي » .

وحقيقة الحال أن المفتش الإنجليزى المذكور أمر أحد صف الضباط بأن يطلق الرصاص على المتظاهرين ، فأبى ذلك ، فما كان منه ألا أن قتله بمسدسه ! . . . والأبناء مختلفة عن ضحايا هائلة من القتلى والجرحى ، وسنفيدكم بها متى وقفنا على حقيقتها . والشعب متهمج جداً ، لما رآه من تعسف الإنجليز واستهتارهم : والجيش

الإنجليزية تطلق الرصاص بلا حساب ولا مبالاة !
لا يعلم إلا الله نتيجة هذه المأساة ، فنسأل الله الخلاص .

عبدالرحمن فهمي

سرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول يباريس إلى عبد الرحمن فهمي بالقاهرة .
استغربنا جدا للمحادثة التي جرت بين محافظ الإسكندرية حسن باشا عبدالرازق
ومكاتب جريدة « الريفورم » وخصوصاً أننا كنا استندنا على استعفائه (من منصب
محافظ الإسكندرية) فيما قدمناه من الاحتجاجات على الفظائع التي ارتكبها العساكر
الإنجليز في الإسكندرية . . فجاءت هذه المحادثة بكذبة لهذا السند . ومثبتة بأشنع
صورة تعدى المصريين . وأحقية الإنجليز فيما استعملوه معهم : وزادت بأن نسبت
للمصريين التعدى على حياة الإسرائيليين وأموالهم . ولم نر مصرياً طعن أمته بمثل هذه
الطعنة التي أصاب بها حسن عبد الرازق كبد أمته . سامحه الله .

سعد زغلول

سرى

٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس .
حقاً إن حسن عبدالرازق أتى أمراً إدّاءاً ، وطعن أمته طعنة الخائن الأثيم ، ولولا
ما أعرفه عنه من العبط . وقصر النظر : لكان في نظري من أكبر الخائنين . والكل
هنا ساخط عليه .

عبدالرحمن فهمي

فهل هذا هو السبب في اغتيال حسن عبد الرازق باشا ؟ وهل هو السبب في هذه الجريمة الغامضة . . وهل ذهب إسماعيل زهدى ضحية أنه كان مرافقاً لحسن عبد الرازق باشا المقصود بالاغتيال ؟

ويرد على ذلك بأن هذه البرقيات تبودلت في نوفمبر عام ١٩١٩ ، والاغتيال وقع في نوفمبر عام ١٩٢٢ . أى بعد ذلك بثلاث سنوات تماماً : وأن عبد الرحمن فهمي كان في ذلك الوقت في السجن ، منذ أول يوليو سنة ١٩٢٠ . وأن الجهاز السري بقى يعمل بعد اعتقاله . . . وكل ذلك يضعف هذا الشك . .
ولكن مع ذلك - تبقى هذه الجريمة تستحق التساؤل !

كيف كان الجهاز السري يعمل ؟

وهنا سؤال لا بد أنه ألح على الأذهان كثيراً : إنه السؤال الذى عجزت المخابرات البريطانية ، وعجزت سلطات الأمن البريطانية والمصرية - عن الوصول إلى الجواب عليه ، على الرغم مما أنفق من ألوف الجنيهات : وما ارتكب من الشنائع ، واتخذ من الأساليب الماكرة والغادرة ، وهو : كيف كان الجهاز السري لثورة ١٩١٩ يعمل ؟ وكيف كان يدبر خططه ، ويختار أعضائه ، وينفذ هذه الخطط والاغتيالات ضد « الخونة والكفار » ؟ . . لقد كان من الممكن أن يبقى الجواب عن هذه الأسئلة من أسرار التاريخ التى تذهب بها الأيام ، وأن يبقى هذا العمل الثورى الوطنى مجهولاً في كثير من نواحيه ، لولا أنى تمكنت من الاتصال بعدد من أعضاء هذا الجهاز الذين اشتركوا في تدبير خططهم وتنفيذها ، وكانوا من الأبطال الرئيسيين في حروب القنابل والاغتيالات . وقد قدموا إلى مذكراتهم ورسائلهم ، وما لديهم من وثائق ، لتكون شهادة حق وصدق للتاريخ والوطن . وحتى يعرف الأبناء ما قدمه الآباء !

وأول المتكلمين هو « محمد صادق فهمى » الذى ورد اسمه فى أوراق سعد زغلول الخاصة بأنه كان يشترك فى حل رموز تعليقات الثورة السرية مع الدكتور أحمد ماهر . وهو قد بعث إلى برسالة بأقواله :

الرجل الذى كان يفك رموز الثورة

وهذه هى رسالة الدكتور محمد صادق فهمى المستشار بمحكمة النقض سابقاً :

« لم أفتح فى المدة ٤٤ سنة ، ولكن اضطررت أن أفتح فى ، لأول مرة ، بعد أن ورد اسمى فى أوراق سعد زغلول السرية ، التى ينشرها السيد الأستاذ مصطفى أمين فى « أنخبار اليوم » . ولهذا قبلت مضطراً أن أذكر لأول مرة فى حياتى قصة التعليقات السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى قيادة الثورة بالقاهرة . . وهذه هى قصة تلك التعليقات السرية التى كان يرسلها إلى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ : بدأت القصة بأن سعد زغلول أراد أن تكون بينه فى باريس ، وبين عبدالرحمن فهمى المشرف على العمليات فى القاهرة حلقة اتصال ، وكانت الرقابة شديدة جداً على الرسائل والبرقيات . وكان لا بد من إيجاد وسيلة للاتصال . . فاجتمع ثلاثة منا ، هم « الدكتور أحمد ماهر » ، المدرس بمدرسة التجارة العليا ، و « محمد وجيه » ، وكانت وظيفته سكرتيراً للجامعة المصرية ولم تكن حكومية ، وأنا ، وقد كنت مدرس القانون الدستورى والقانون المدنى فى قسم الحقوق بالجامعة ، وكنت صديقاً لأحمد ماهر ، وكان أحمد ماهر هو العقل المدبر فى تلك الحركة السرية .

وكان البحث يدور حول " كيف يمكن ألا تصل السلطة العسكرية إلينا ، وإذا وصلت إلى الرسائل السرية فلا يمكن أن تفهم شيئاً . : ولو قبض علينا وعثرت السلطة البريطانية على أوراقنا لا نستطيع أن نعرف تعليقات سعد زغلول ولا التقارير السرية

وكنّا نعلم أنه لو ضبطنا الإنجليز لحكموا علينا نحن الثلاثة بالإعدام ، وأعدموا أيضاً .
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي !
وأخذنا عهداً نحن الثلاثة ألا نفشى سراً .

وطالت اجتماعاتنا . . وأخيراً توصلنا إلى استعمال ماء البصل بدل الخبز السرى ،
وأقلام رفيعة جداً ، وتأخذ كتاباً مطبوعاً لا تزال أوراقه مجموعة في فرخ الطبع ، حتى
لا يشك أحد أنه فتح ، وكانت هذه فكرة أحمد ماهر ، ثم وضعنا مفتاحاً عبارة عن
عمل خط على الحرف المطلوب قراءته ، وعمل نظام في تحديد الحروف التي تجمع وتكوّن
الكلمة ، وهذه الحروف كانت تؤخذ بطريقة معينة ، مثال ذلك أن تترك أول تأشيرة
على الحرف ، وتتخذ الثانية ثم بعد ذلك تؤخذ التالية ، وتترك التي بعدها ، وهكذا .
وكان نظاماً دقيقاً يصعب الوصول إلى حله .

وكان أحمد ماهر هو الذى اكتشف استعمال ماء البصل بدلا من الخبز السرى .
وكانت الكتب التي نختارها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية . وكان سعد زغلول يرسل هذه
الرسائل بواسطة محمد وجيه ، الذى اشترك في وضع المفاتيح ، والذى لعب دوراً خطيراً
في تضليل المخابرات البريطانية ، وكان سعد يرسلها من باريس أحياناً بالبريد إلى
سكرتير الجامعة المصرية في القاهرة . . وكانت إدارتها أيام الثورة بشارع الفلكي وتطل
على ميدان الأزهار . . واتفقنا على أن يكون محمد وجيه هو الرسول الأول إلى باريس ،
واستطعنا بحيلة أن يصدر قرار من مدير الجامعة الأستاذ علي بهجت بأن يمنحه إجازة
خارج القطر ! وأمكنا بنفس الحيلة أن نستصدر قراراً بمن يحمل محل « وجيه » ، وهو
أن أنتدب أنا سكرتيراً للجامعة فأتولى أعمال محمد وجيه أثناء غيابه .

ولم يعرف مدير الجامعة شيئاً مما يحدث ، وتصور أنى تبرعت بالقيام بأعمال
صديقي الغائب ، ولم يتصور مدير الجامعة ما يدور في الغرفة المجاورة له ، وأن سراً

خطيراً يحدث فيها . ، وأن الجامعة هي التي تتلقى تعليمات الثورة السرية ، في غفلة من الحكومة والسلطة البريطانية والمخابرات البريطانية !

وبدأت تصل التعليمات السرية من سعد زغلول بهذه الطريقة العجيبة التي لم تكتشف طوال الثورة ، ولم يتكلم عنها أحد إلى يومنا هذا . . . وكنت أستلم الكتب التي تصل إلى مكتبة الجامعة ، وأحتفظ بكل كتاب صادر من باريس . وكانت مكتبة الجامعة مشتركة في عدد كبير من الكتب والمجلات الفرنسية .

وكنت أعرّ على الكتاب السري ، وأتصل على الفور بأحمد ماهر بطريقة شفوية ، وبعبارات عادية أقولها بالتليفون يفهم منها تحديد المقابلة في مكان معروف وهو منزل عبدالرحمن فهمي بشارع القصر العيني . هذا دون أن تذكر في التليفون اسم عبدالرحمن فهمي ، أو الموعد ، أو ما يستطيع أن يفهم منه رقيب التليفونات أي شيء . . . وملتقى في غرفة خاصة في الدور الأول بمنزل عبدالرحمن فهمي ، لا يدخلها الزوار ، ولا أفراد العائلة ، فنجد مائدة وعليها مكواة ، ووايوز سبرتو لتسخين المكواة ! — فقد كانت الغرفة مخصصة لكي الملابس ! — ونجىء بالمكواة ، ونكبوي صفحات الكتاب كلها ، فتظهر التأشيرات على الأحرف في صفحات معينة ، ومتتابعة ، ونطبق المفتاح بأخذ بعض الأحرف ونترك البعض الآخر ، فتكون الكلمات المطلوبة . ولا أذكر مطلقاً أننا أخطأنا ، ويمكن بمراجعة الورق الذي اطلعت عليه عندكم ، والورق الموجود عند الأستاذ مراد فهمي نجمل عبدالرحمن فهمي بك ، أن تجدوا أن الرسائل التي كتبناها مطابقة للرسائل التي تسلمها سعد زغلول !

وكانت تعليمات سعد زغلول من باريس إلى جهاز الثورة لا تنتهي . إنها تعليمات متتابعة ، تشبه تعليمات قائد جرحى إلى أركان حربه وإلى قواده في مختلف الأسلحة . . . وكانت عملية فك الرموز مرهقة وشاقة ومضنية ، ولكننا لم نعب . . . كنا نجد هناك

وسعادة في هذا العمل . وبعد ذلك تبينت لنا صعوبة الطريقة ، والوقت الطويل الذي كنا نصرفه ، فقد كنا في بعض الأحيان نغضى سبع ساعات لمدة يومين لقراءة رسالة سرية واحدة ، لصعوبة مفاتيح الشفرة ودقتها . وكنا نرغب أن تكون عملية حل التعليلات سريعة ، ليكون التنفيذ سريعاً . وكانت تعليلات الثورة في أول الأمر باللغة الفرنسية ، وكنت أقوم بترجمتها للغة العربية . . ورأينا لعدم ضياع الوقت ، ولأن عمليات الثورة تتطلب السرعة ، أنه بعد أن أحكمنا طريقة الاتصال بالكتاب والمجلات والرسول السرى ، لم يكن هناك مانع من الكتابة باللغة العربية بماء البصل .

وبدأنا بهذه الطريقة الجديدة بعد أن مكثنا شهوراً نتبع الطريقة الأولى منذ قيام محمد وجيه بهذه المهمة . وسهلت الطريقة الجديدة العمل علينا ، وبذلك أمكن إبلاغ تعليلات سعد زغلول بسرعة منذ عدولنا عن استعمال طريقة الشفرة المعقدة . . واستمر العمل بهذه الطريقة إلى أن قبض على عبدالرحمن فهمى ، وكنت إذ ذاك مريضاً ، ثم شفيت وأصبحت محامياً عن عبدالحليم عابدين أحد زملاء عبدالرحمن فهمى في القضية . وفي أثناء محاكمة عبدالرحمن فهمى وقف المدعى العسكرى العام يوجه تهماً خطيرة جداً إلى عبدالرحمن فهمى . ولكنه لم يجد مستنداً واحداً ، أو وثيقة واحدة تؤيد هذه الاتهامات الخطيرة . ولم تظهر تعليلات سعد زغلول السرية في القضية ، ولم يستطع أحد أن يعرف أن الجهاز كان يعمل بتعليلات مباشرة من سعد زغلول ! ولو كانت هذه التعليلات السرية الخطيرة وقعت في يد العدو لكانت كارثة . وبينما كان المدعى العام يوجه تهمه الخطيرة ، ولا يجد دليلاً واحداً على الإثبات ، كنت أنا جالساً في مقعد المحامين . . وكان الدكتور أحمد ماهر جالساً ورأى في مقاعد المتفرجين : وكان الدكتور أحمد ماهر يضحك ، ويزغولنى أثناء تلاوة الاتهامات ! !

الرجل الثاني : عريان يوسف سعد

وهذه هي رسالة الأستاذ عريان يوسف سعد ، عن الجهاز السرى الذى ألقى قبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا عام ١٩١٩ :

كان ذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩١٩. واجتمع ٤٠ طالباً من طلبة كلية الطب فى منزل الطالب محمد حلمى الجيار ، وأقسموا البين على كتمان سر الاجتماع ، وبحثوا فى كيفية استمرار إضراب الطلبة . ووقفت وقت : لا بد من القتل ! قتل الخونة وقتل الإنجليز . هذا هو السلاح الوحيد الذى يؤدى لإخراج الإنجليز من بلادنا . وإذا بطالب يقاطعنى : « هذا كلام لا يقال ! مفيش كلام زى ده ؟ نحن نؤمن بالأعمال السلمية فقط ! » . وصاح طالب آخر : « هذا كلام فارغ ! نحن ضد القتل السياسى ! » :

واضطرت إلى السكوت وأنا فى الاجتماع ، وإذا بالطالب الذى قاطعنى واسمه محمد حفى يحيى إلى ويقول لى : « هل أنت جاد فيما تقول ؟ » وأخذ يناقشنى فى عدة مسائل . ثم عاد محمد حفى بعد يومين وقال لى إلى أصبحت عضواً فى جمعية اليد السوداء . وطلب منى أن أولف خلية سرية أخرى ، واستمرت اجتماعاتنا ، فى انتظار تعليمات . وقد اكتشفت بعد ذلك أن الطالبين اللذين قاطعانى فى أثناء اجتماع الطلبة ، وهما محمد حفى وهما محمد حلمى الجيار الطالبان بـ مدرسة الطب — كانا فى الواقع عضوين فى الجهاز السرى للثورة ، وفى شعبة الاغتيالات بالذات .

ثم ألف يوسف وهبه باشا الوزارة ، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى

أن يؤلف الوزارة في ظل الحماية ، وشعرنا أن تعيين قبلي رئيساً للوزارة هو لإيقاع الاختلاف بين المسلمين والأقباط ، وإثارة فتنة تقضى على وحدة الأمة في ثورة ١٩١٩ . وقلت لزيملي محمد حفي : إني مستعد لاغتيال يوسف وهبه . وذهب محمد حفي إلى قيادة الجهاز السري ، ثم عاد وقال : إن هذه العملية ستقوم بها خلية أخرى . قلت : إن مصلحة الثورة أن قبلياً هو الذي يقتل رئيس الوزراء القبلي ، حتى لا تتكرر الفتنة التي حدثت بين المسلمين والأقباط بعد أن اغتال إبراهيم الورداني رئيس الوزراء القبلي بطرس باشا غالي .

وفي اليوم التالي عاد محمد حفي وأبلغني أن جهاز الثورة اختارني للقيام بالحماية ، وأحضر لي قبلة يلوية سرقها الجهاز السري من الجيش البريطاني ، وأحضر غلاف قبلة من صنع الجهاز ، وفصلت الثانية لأنها أكبر ، وطلبت قبيلتين .. ولم يكن هناك جهاز للتدوين وقتها ، وتولى محمد حفي لإطلاعني على كيفية استعمال القبلة : ثم عاد في يوم آخر وأخبرني أن فرعاً آخر في الجهاز حصل على جميع المعلومات عن المواعيد التي يخرج فيها رئيس الوزراء من داره ، والشوارع التي يمر بها .

وتم اختيار ميدان سليمان باشا (طلعت حرب الآن) لإلقاء القبلة . وتحدد يوم ١٤ ديسمبر لاغتيال رئيس الوزراء . . وذهبت ، ولكن لم يحضر رئيس الوزراء ! . وفي اليوم التالي - ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ - ذهبت وجلست في حديقة كافيه ريش بشارع سليمان باشا ، أمام الميدان ، ومعى قبيلتان ومسدسات ، أخفيتهما في جيوب الجاكتة تحت المعطف . وجلس زميلي محمد حفي الطالب بكلية الطلب على مقعد زخامي كان يحيط بتمثال سليمان باشا ، في مواجهة شارع قصر النيل ، لكي يرى سيطرة رئيس الوزراء عند خروجها من شارع شواربي إلى شارع قصر النيل . وكانت الإشارة المتفق عليها عند ظهور السيارة أن يقف صاحبي على قدميه ، وينصرف ،

بدون إعطاء أى إشارة حتى لا يلتفت النظر ! - ومن الطريف أن مخبراً سرياً كان يجلس بجواره فى ذلك الوقت ! - وعندما قدمت السيارة ، ورأيت الإشارة ، تقدمت إلى منتصف الشارع ، وألقيت القنبلتين على رئيس الوزراء !

وقبض علىّ فى الحال ، ثم أخذونى إلى مكتب رئيس الوزراء ، وكان مضطرباً ، وجلس بجواره يحيى باشا إبراهيم وزير المعارف ، وعمود فخرى باشا محافظ القاهرة . وقال لى رئيس الوزراء : « ليه يا شاطر بتعمل كده ! » . قلت : « أنت خرجت على إجماع الأمة ، لأن البطريرك طلب منك عدم تأليف الوزارة ، وجاء لك وفد من الأقباط وطلب منك أن ترفض تأليف الوزارة ، فرفضت مقابلته ، وأرسلت لك برقيات من جميع الشعب ألا تؤلف الوزارة ، وأنا أرسلت لك برقية باسم طلبة كلية الطب ، ولكنك تحديث كل هؤلاء وألفت الوزارة ! » .

قال يوسف وهبه باشا : « وكيف عرفت أننى لا أعمل لمصلحة البلد ؟ » . قلت : « قرأت فى الأهرام برقية من روتر أن جريدة التيمس ذكرت أن الوزارة المصرية الجديدة ستعمل على تحقيق الأمانى البريطانية فى مصر . والأمانى البريطانية فى مصر ليست هى الأمانى المصرية ! » . قال يوسف وهبه باشا : « لو كنت أنا مت . . ألم يكن غيرى سيؤلف الوزارة ؟ » . قلت : « كنا نقتله . . كما حاولنا قتلك ! » . قال رئيس الوزراء : « ما اسمك ؟ » . قلت : « عريان يوسف سعد . قبطى ! » قال : « طيب . . اتفضل ! » .

وأخذنى البوليس ، وبدأ التحقيق ، وحاول المحققون أن يعرفوا شركائى ، ولكنى رفضت أن أفتح فىا وحكم علىّ بالسجن عشر سنوات ! وبعد أن أفرج عنى سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، قابلت زميلى محمد حفىم وإذا به قد سافر بعد الحادث إلى ألمانيا ، وحصل على دبلوم الطب ، وعين طبيباً فى

الجيش المصرى برتبة ملازم أول . وقابت شفيق منصور ، حيث كان يجتمع جميع
الفدائيين بعد الإفراج عنهم ، وقابت محمد جلال الموظف فى وزارة الزراعة ، فروى
لى أنه اشترك فى صناعة القنبلتين ، وأن الدكتور ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة الشحنة
الكاملة من المفرعات ، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء، وإنما الاكتفاء
بإرهابه !

وهنا لا بد من الإشارة إلى الدقة التى كان يتوخاها الجهاز السرى فى اختيار
الأشخاص لإلقاء القنابل والقيام بمهمة الاغتيال . . لقد كان الجهاز يراعى الاعتبارات
السياسية والوطنية حتى لا يضر بالوحدة الوطنية العظيمة التى أقام دعائمها سعد زغلول ،
فاختار عريان يوسف سعد لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا ،
لأنه مجرّد شاب وطنى شجاع ، بل لأنه بالدرجة الأولى شاب قبطى ، ولأن رئيس
الوزراء قبطى ، خوفاً من أن يستغل الاستعمار الموقف (لو أن الجهاز السرى اختار
شاباً مسلماً لهذه المهمة) فى إثارة روح التعصب ، مثل استغلاله لحادث اغتيال
إبراهيم الوردانى لبطرس غالى باشا ، ولهذا كان عريان يوسف سعد حريصاً على أن
يرد على رئيس الوزراء حين سأله عن اسمه ، قائلاً : « أنا عريان يوسف سعد . قبطى » .

الطالب الأزهرى الفقير ، الذى رفض ألوف الجنيّات !

ولكنّى نعرف كيف كان يعمل الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ، لا يصح أن
نعمد على الرواية وحدها ، وإنما يجب أن نستند إلى الوثائق المكتوبة . إن أبطال
الجهاز السرى لم يكتبوا مذكراتهم ، ولم يتركوا مستندات عن أدوارهم يستطيع التاريخ أن
يعرف منها كيف كان يتم تنفيذ عمليات هذا الجهاز . . ومن بين الرّسائل السرية
رسالة من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩١٩ إلى سعد زغلول
فى باريس يقول فيها : « علمت الساعة أن بعضهم أتى قنبلة على محمد سعيد باشا

صباح اليوم أثناء خروجه من المنزل ، فلم تصبه .
إنه أول حادث محاولة اغتيال رئيس الوزارة في ثورة سنة ١٩١٩ . فمن هو
بعضهم ؟ الذى لم يرد اسمه فى البرقية السرية ؟ وكيف تم ترتيب هذا الحادث ؟
إن بين يدي وثيقة تاريخية . إنها مذكرات المرحوم سيد على محمد التى أودعها عندي
وهي مكتوبة بخط يده ، وهي تروى بتفصيل كامل كيف كان الجهاز السرى للثورة
يعمل ، ويدبر ، وينفذ . . إن هذه المذكرات مودعة عندي ، وقد اطلع عليها
المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا ، وقال إنها صحيحة ، ولكنه طلب ألا تنشر وهو
على قيد الحياة ، ولا تنشر إلا بعد وفاته بخمسة عشر عاماً — ولست أعرف لماذا
حدد هذه المدة بالذات ! — وقد استجبت لرجائه ، والآن أرى من واجبي ، وأنا
أسجل أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ، أن أذيع لأول مرة قصة أول حادث محاولة لقتل
رئيس الوزراء في عهد الثورة ، بخط الرجل الذى أتى القنبلة ! !

ولقد وضعت هذه المذكرات الخطيرة ، بأصولها ، تحت تصرف اللجنة التى
تألفت لإعادة كتاب تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ . كتب الأستاذ سيد على محمد
يقول :

« نادى الثورة بأنه لا يجوز لمصرى أن يقبل رئاسة الوزارة في ظل الحماية
البريطانية . وظلت الوزارة المصرية شاخرة . وإذا بمحمد سعيد باشا يؤلف الوزارة في
٢١ مايو سنة ١٩١٩ . وكان في كثر الزيات تاجر ، كان مدرساً قبل ذلك ، فاقترحنا
— أنا وأصدقائى الطلبة — عليه أن يكون مندوباً عن كثر الزيات ليصل ما بيننا
وبين القيادة المصرية العامة للثورة في مصر . وكان الاتصال تاماً وحقيقياً . كل يوم
تصلنا أنباء الحركات القومية في القاهرة ، الحفية والظاهرة ، وأعداد جريدة (المصرى
الحرة) ، وهي منشورات ملتبهة تكتب بقلم من نار . وفي أحد الأيام جاء

المتدرب متلهلاً مبشراً بأنه انضم إلى جمعية سرية قوية ، وأنه أدرج أسماءنا فيها . وفي أحد الأيام قال لي إن الجمعية السرية التي ينتمى إليها في حاجة إلى شاب جرىء فعدائي لينغال رئيس الوزراء ، لأن الحركات التي قامت لاغتياله فشلت . قلت : « وهل أصلح أنا لهذه الأمور ؟ » . قال : « سأعرض الأمر على الجمعية في مصر ، وستقوم بعمل قبرة ، وصاحب النصيب تصيبه القرعة » .

وتملكنتي فكرة التضحية ، فكرة إلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، فلم أفكر ماذا يصيبني من هذا العمل الجريء . كانت عاقبة أمرى أن أموت من القنابل ، أو شتقاً . ما هو الموت ؟ أليس هو انتقالاً من حال إلى حال ؟ ثم ماذا . . أليست شهيداً من شهداء الوطن . أليس يموت كل يوم برصاص الإنجليز ، في الشوارع والطرقات ، مئات ومئات من الطلبة والعمال ؟ . . ووطدت النفس أن أقوم بإلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، وحصلت عاقبة أمرى الموت ، ولم أحفل لما دونه . فأنا ميت منذ اليوم . وقال مراسل الأهرام في طنطا بعد وقوع الحادثة : « إنه ليس للمتهم ولا لأهله شأن في كسر الزيات ، وهم من عامة الشعب » . صدق مراسل الأهرام ، فأنا من عامة الشعب ، ودماؤهم حلال تافهة !

وتوالت الرسائل بين الجمعية في القاهرة وبينى في كسر الزيات . وتم اختياري لهذه المؤامرة ، يا اختياري . . وأخذت الجمعية في تجهيز القنابل اللازمة لتنفيذ المؤامرة . فكيف صنعت القنابل ؟ . وما هي أجزاؤها ؟ : هذه القنابل تسمى قنابل الشعلة ، وتتكون من أقسام ثلاثة : الجزء العلوي وبه أنبوبة لاصقة بجوار القنبلة ، والأوسط وبه حامض الكبريتيك وحامض البكريك ، والأسفل به الديناميت وبعض القطع الحديدية . فإذا وضعت أجزاؤها وتم تركيبها ، وضعت أنبوبة زجاجية في الأنبوبة العليا ، بها حامض البكريك ، وبذلك تكون القنبلة مستعدة للانفجار بمجرد الاهتزاز .

وتردد المندوب بين القاهرة وكفر الزيات مرات . وجاء بعض أعضاء الجمعية إلى كفر الزيات لمقابلي ، والتأكد مما أنتويه ، وكانوا يخفون عن أسماعهم . ولكن المندوب كان يهمس إلى بها ، وفيهم بعض الشخصيات الكبيرة في ذلك الوقت . وفي الواقع لم أكن أهتم بمعرفة أحد ، سوى ذلك الذى يوصلنى إلى إتمام المؤامرة . ملكت الفكرة على مشاعرى ، ولأث جوانحى ، فكنت لا أعيش إلا لها وبها ، ولو أنى منعت من القيام بهذا العمل لانتحرت فوراً ! . لم أشترط شرطاً ، ولم أقترح رأياً ، وتركت أصحاب الشأن ينظمون الأمور كما يشتهون . وفي بعض المصانع البسيطة في كفر الزيات صنعنا غطاء القنبلة الحديدى ، وغلافها الزنك ، وسافر بها المندوب إلى القاهرة .

مرت الأيام ثقيلة مملة ، وأنا أستعجل الأمور ، وانتقلت الوزارة إلى الإسكندرية فانتقل النشاط إليها . وبعد انتظار طويل جاء اليوم الموعد ، وحضر إلى كفر الزيات أحد أعضاء الجمعية الذى كلف بمرافقتى إلى الإسكندرية لإتمام هذا العمل ، وهو الأستاذ محمد شكرى الكرداوى . وبات ليلة في كفر الزيات ، وفي صباح يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ أفهمت أهلى أنى مسافر إلى دسوق ، وركبنا القطار من كفر الزيات حتى وصلنا سيدى جابر . وكان رئيس الوزراء يقيم بمقره في محطة جناكليس ، فقال لى صاحبي : « سأتركك الآن تزور منطقة منزل رئيس الوزراء ، وتتعرف طرقها ودروبها ، على أن تكون المقابلة بـقهوة الإسكندرية » . وركبت الترام إلى محطة جناكليس . . فنزلت ، وسرت أتحمس الشارع والدار ، وإذا بها تقع على مرتفع يقابل سكة حديد ترام الرمل ، فإذا أراد رئيس الوزراء المرور ، فلا بد له من اختراق بوابة محطة الترام بجناكليس ، فاخترت هذا الموقع ، ورأيت أنه خير مكان ألقى فيه القنابل على رئيس الوزراء ، وحين اختراق سيارته للبوابة فإن السائق سيتمهل .

ولا شك ، حين ينطلق من منزل رئيس الوزراء إلى شارع جناكليس ، ماراً
بالبوابة .

ولكنى لا أعرف سيارة رئيس الوزراء ! ولا يمكن أن أقف بجوار المنزل حتى
أراه وهو يركب سيارته — فهذه مخاطرة جنونية ! — إذن كيف أستطيع التعرف على
السيارة دون أن ألفت الأنظار ؟ . . وأجلت بعمرى فإذا بيأتع ثلج وكازوزة ،
بصندوقه الذى يبعد عن البوابة بضعة أمتار . ذهبت إليه . كان شكلى العام لا يلفت
الأنظار . أنا طالب أزهرى .. ألبس عمامة وجلابيا أصفر اللون من التيل الرخيص ،
وأنتحل حذاء . أنا صغير السن ، عمرى ١٧ سنة ، نحيف . . . فقدت إحدى
عمى .

وجلست عند بائع الكازوزة أستفسر منه عن سيارة الرئيس دون أن أثير شك .
وعدت إلى الإسكندرية فى الترام . وفى المساء قابلت زميلى ، فأوصاني ألا أحتك
بإنيان فى هذه المنطقة ، لأنها مليئة بالحواسيس . ونزلت الليلة الأولى فى لوكاندا
« المدينة المنورة » ، وهى لوكاندا من الدرجة التاسعة . وأحب أن أقرر هنا مسألة
هامة هى أن التعليقات كانت أن القنبلة التى سألقيها على رئيس الوزراء ستكون مهمتها
نسف سيارة رئيس الوزراء ، ومن فيها ، ونسفى أنا أيضاً ، بحيث لا يبقى أحد منا
على قيد الحياة . وقد سافرت مع زميلى من كفر الزيات على هذا الاتفاق ، ولم يكن
مخافتا بل ، أو رسائل أو شىء مما يشبه فيه . كانت القنابل أسترسل لنا من القاهرة
إلى الإسكندرية مع مخصص . وكنت أنير فى شوارع الإسكندرية ذهاباً وإياباً ،
لم يبق لى فى الحياة إلا يوم أو يومان . كنت أستعجل النهاية مشتاقاً إلى لقاء الموت .
ما أجمل الشعور الوطنى فى عام ١٩١٩ . ولست أدعى أنى كنت أقدر بهالة
الشعور .

كان كل مصري يود أن يبذل حياته من أجل خلاص الشعب من الاحتلال
البيغض . لم أكن أنتظر أن أرى حولى محامياً يدافع عني ، أو حزبياً يناصري .
كنت أشعر أنني جندي من جنود مصر يؤدى واجبه ، ويموت كما يموت أى جندي .
ربما مجهولاً ، مغموراً ، في زوايا النسيان !

في الصباح توكلت على الله ، وذهبت لأستقل الترام خلال شارع جناكليس ،
لأعابن المكان من جديد . وذهبت إلى بائع الثلج ، فسلمت عليه ، وطلبت منه
زجاجة كازوزة ، وشربتها وأنا أجلس يجواره على كرسي معطم ، ثم طلبت أخرى ،
وأخذنا نتجاذب الحديث . سألته ببلاهة أهل الريف : « أظن ناظر النظار اسمه
محمد رشدي باشا ! » ، فضحك بائع الثلج النوبي طويلاً ، وقال مزهواً بمعلوماته
القيمة : « ناظر النظار هو محمد سعيد باشا يا شيخ » . قلت : « ولكن محمد سعيد
باشا ده رئيس الوفد ، موجود في بلاد بره ! » . فضحك النوبي مرة أخرى وقال :
« لا يا شيخ .. محمد سعيد باشا هو ناظر النظار ! » وأضاف النوبي : « إن منزله
قريب من هنا ! » . قلت : « أظن أن ناظر النظار شخص طويل ، أطول من هذا
العمود (مشيراً إلى عمود النور) » . فتعجب بائع الكازوزة النوبي لشدة بلاهتي
وقال : « إنه سيمر الآن من هنا في سيارة حمراء ، وسترى أنه قصير القامة ! » .
وبعد ربع ساعة مرت سيارة رئيس الوزراء ، ورأيت جالساً فيها ، وهنت من
بائع الكازوزة أنه يمر من هنا المكان كل صباح ، في الساعة الحادية عشرة والنصف .
واستقر رأيي أن ألقى على رئيس الوزراء القنابل من جوار بائع الثلج ، لأنه يقع على
مفترق ثلاثة شوارع ، تضرع إلى محطة الترام ، وإلى كازينو سان استيفانو ، وإلى
شارع آخر . ثم إن المكان يكاد يكون خالياً من السكان في مثل هذه الساعة ، لأن
الجميع يكونون في نزهتهم على شاطئ البحر .

وعدت ثانية إلى الإسكندرية . وقابلت زميلي ، وأخبرته باكتشافي . قال :
« يجب أن تلزم جانب الحذر في أحاديثك مع الناس ، لأن كثيراً من المارة بهذه
المنطقة من البوليس السري ! » .

ومرّ يوم آخر لم يتم فيه شيء . . . ولم تحضر القنابل من مصر . وكنت أعيش
حياة عادية ، أجلس في المقاهي ، وأدخل السينما ، وأقضي نهارى متنزهاً ، خالى
البال ، كأننى لست على موعد مع الموت ! . لم أفكر مرة واحدة في النكوص والإحجام ،
لقد تعهدت للجمعية السرية باغتيال رئيس الوزراء ، وهذه كلمة الشرف التى لرتبطت
بها مع أشخاص مجهولين لا أعرفهم ، ولم أر كثيراً منهم ، ولكننى عاهدتهم
على أن أقوم بهذا العمل الوطنى المقدس ، فأنا أسير إلى حتى ، هادئ النفس ،
رابط الجأش ، مطمئن الخاطر ، أحمل روجى على كفى ! . . . وقابلت صاحبنى
فسألته : « ألم تصل القنابل بعد ؟ » . قال : « إنها ستصل حالا . . . فهل ضجرت ؟ »
قلت : « إننى أريد أن أنتهى من هذه المأمرية ، خوفاً من أن يعثر بى أحد من
أهلى أو أصدقائى ، فلا يمكننى الفرار منهم ! » .

ولا أذكر ماذا صنعت فى أيام الانتظار الأربعة ، كنت أسير شبه حالم ،
لا صلة بينى وبين هذه الدنيا ، كأننى أطل عليها من كوكب آخر . ولم أصنع شيئاً ،
كنت أجلس ، وآكل ، وأشرب ، وأنام !

وفى يوم الاثنين أول سبتمبر سنة ١٩١٩ قابلنى زميلى ، وقال : « تهنأ لخبر
جميل ! » . قلت : « خيراً . . . » . قال : « إن القنابل وصلت ! . سنستلمها فى
الساعة الثامنة مساءً ، على طريق الميناء الشرقية ، من الرسول الذى أحضرها من
القاهرة » . . وفرحت فرحاً لا مزيد عليه . أى والله فرحت جداً لهذا النبأ السار . إذا
عجبت لهذا الفرح الذى أصابنى لوصول الآلة التى سأموت بها نفساً أو شقناً
فاذكروا الروح الوطنية فى سنة ١٩١٩ !

وفي الساعة الثامنة من مساء الاثنين تقابلت مع صاحبي ، وإذا به يقف مع شخص آخر ، ربة القامة ، ممتلئ الجسم ، وكان يتأبط صندوقاً من الورق ، ملفوفاً ومربوطاً بخيط . وسلمت عليهما . وقال : « هذه هي القنابل (شهران إلى الصندوق) » . قلت : « أعطها لي » . قال : « لماذا ؟ » . قلت : « لأقبلها ! »

ثم انصرفت مع زميلي ، ولم أتحدث مع الشخص الآخر بكلمة واحدة . ولكني عرفت من صاحبي أنه هو المندوب الذي أحضر القنابل من القاهرة . وسألته سؤالاً عابراً : « ما اسمه ؟ » . قال : « محمود فهمي النقراشي » . ولم أكن أعرف حينذاك من الأشخاص البارزين إلا أمثال محمود سليمان باشا ، وإبراهيم سعيد باشا ، وفتح الله يركات باشا ، أعرفهم بأسمائهم ، لأنهم أعضاء لجنة الوفد المركزية ، ولم أقابل أحداً منهم ، فلم أعلق على اسم المندوب الذي حضر من القاهرة .

وأحب في هذا المقام أن أذكر أن صاحبي الذي حضر معي ليشاركني في إلقاء القنبلة على رئيس الوزراء ، لم يكن يمنحني كل ثقته . كنا لا نتحدث مطلقاً في أمر الجمعية وأشخاصها ، ولم يذكر لي أي شيء عن المندوب الذي سيحضر من القاهرة . كان يتوجس خيفة كلما رأي ألح عليه في الأسئلة ، ويتلفت ذات اليمين وذات الشمال . وكنت لا أثقل عليه بالأسئلة ، فإنه لم يسبق تعارف بيننا قبل وصوله إلى كفر الزيات وسفره منها معي . وكان من أخلاق الثورة أن يشترك اثنان في جريمة كبرى دون أن يعرف أحدهما الآخر ، أو توحد بينهما رابطة ، سوى رابطة الوطنية .

ملحوظة من مصطفى أمين

عرضت هذه المذكرات ، وبالذات هذه الواقعة ، على المرحوم محمود فهمي النقراشي باشا في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، في داره بمصر الجديدة ، بعد انتهائه

من رئاسة مجلس الوزراء الذى كان متعدياً فى ذلك اليوم . وقرأ النقراشى المذكرات
وهى فى ١١٠ صفحات بالقطع الكبير . . وقال : « إن المذكرات صحيحة مع خطأ
واحد ، وهو أننى ، فى شهر سبتمبر عام ١٩١٩ ، عندما قدمت للشيخ سيد على
محمد القنابل قلت له : « أنا محمود فهمى النقراشى » . وذهل الشيخ سيد على محمد
عندما ذكرت له اسمى . فقلت له : « إننى أردت أن أقول لك اسمى ، لتعرف أننا
ننق بك ! . . ويظهر أن الشيخ سيد كان مضطرباً فى تلك اللحظة ، فلم يذكر
حديثى ، أو أنه لم يشأ أن يخرجنى بذكر الواقعة كاملة ! » .

وقال النقراشى يومها : « إن قيادة ثورة ١٩١٩ قررت قبل التنفيذ بأيام أن المقصود
ليس قتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وإنما إرهابه فقط ، لأنه خالف قرار سعد
زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة إلى أن تلغى الحماية البريطانية ، وأنه
لوحظ فى طريقة حشو القبيلة قبل تسليمها للشيخ سيد ، أن تحدث انفجاراً هائلاً
خفيفاً ، ولا تقتل أحداً . . ولكن الشيخ سيد لم يعرف بهذا القرار . »
وطلب منى النقراشى ألا أنشر هذه المذكرات إلا بعد ١٥ سنة ، ولم يشأ أن
يذكر لى السبب الذى جعله يصر على تحديد هذه المدة بعينها ! . . ولعله المناسبة
سلمنى النقراشى مذكراته هو ، وهى مكتوبة بخط يد النقراشى نفسه . ومذكرات
النقراشى موجودة عندى ، وهى تحت تصرف اللجنة التى ستتولى إعادة كتابة تاريخ
مصر .

مصطفى أمين

ونعود مرة أخرى ، ونترك الشيخ سيد على محمد عضو الجهاز السرى يتم مذكراته
الخطيرة . . كتب الشيخ سيد على فى مذكراته يصف سروره عندما تركه النقراشى
يقبل بشفتيه القبيلة التى سيلقيها على رئيس الوزراء : « وانصرف صاحبنى يحمل قنابله

وواعلنى على اللقاء. فى محطة الرمل فى الصباح . وعدت أدرأجى إلى (لوكاندة
المدينة المنورة) وقلبى مغمى بغبطة وسرورا . وقضيت الليل نائما ملء جفنى . وفى
الصباح الباكر ذهبت إلى حمام (القبيلية) فاستحمت ، واغتسلت غسل الموت ،
قائلا : « لعل القنابل لا تترك من جسدى إلا عظاما وأشلاء » . . ثم سرت إلى
موعد صاحبى بعد تناولى طعام الإفطار ، فوجدته أمام محطة الرمل ، يحمل سببنا ،
مغطى بغوطة جميلة بيضاء . . وركب صاحبى الترام ، وركبت فى أثره ، وجلسنا
متباعدين ، وأخذت أصلى فى نفسى صلاة الجنائز ، مكبرا أربع تكبيرات ، قارئا
بعض الآيات . وكان بعض الركاب ينظرون إلى متعججين ، يظنون أنى أحد الدراويش .
ونزلنا فى محطة سان استفانو . ودخلنا إلى كازينو سان استفانو ، ومظهرى
لا ينئى عن أنى من زبائن الكازينو الفخم ، وجلست فى أحد المقاعد بالصالة ،
وطلبت من أحد الجرسوات أن يحضر لى قهوة ، فتظر الجرسون إلى مشمرا ، وانصرف
ولم يحضر لى شيئا . . ودخل زميلى إلى دورة المياه ، فوضع حامص البكريك فى
الأنبوبة ، ووضع حامص الكبريتيك فى مكانه . وغطى القنبلة ، وكان يضع فوقها
عنبيا ، ثم سلمنى السبب الذى يحمل الموت الزؤام ، وكانت تكنى هزة بسيطة من
يدى لتنفجر القنبلة !

وتركنى زميلى عند الباب وانصرف .

وشرعت أخرج من الكازينو ، وإذا ببواب الفندق . — وهو يونانى قصير القامة —
يعترضنى قائلا : ماذا منك ؟ (مشيرا إلى السبب) . قلت فى ثبات وهدوء : « عنب . .
تاخذ شوية ؟ » ، فضحك البواب ، وانصرف عني . . واخترق الشارع إلى
جناكليس ، حتى وصلت إلى محطة الترام ، فأجبت أن أقف هناك لألقى القنبلة على
السيارة أثناء مرورها بالبوابة ، ولكنى وجدت رجلا من مخبرى البوليس يقفون فى

المحطة ، فحادثتهم قليلا ، ثم تركتهم ، وسرت إلى أن وصلت إلى بائع الثلج والكاكازوزة النوى ، فسلمت عليه ، وعرفني من معاداة الأمس التي أظهرت له فيها بلاهتي ، فرحب بي ، وحسبت أشرب الكاكازوزة ، وأكل العنب ، منتظرا مرور سيارة دولة رئيس الوزراء !

واقرب الموعد . . واختارت سيارة رئيس الوزراء البوابة وهي مسرعة في طريقها إلى الديوان . ونهضت بحركة آلية ، وحملت السبيل بين يدي ، وخطوت خطوة واحدة ، فإذا أنا بمحاذاة السيارة ، وصحت بصوت عال :

— خطيها يا خائن !

وإذا بصوت الانفجار يدوي هائلا مرعبا ، كأن السماء انطبقت على الأرض ، والدخان الكثيف ينتشر . . وإذا بي لا أزال في مكاني لم يصبن شي ، ولم تمزق أعضائي ، ولم أقتل كما كنت أنتظر !

وإذا بسيارة رئيس الوزراء تمزق في طريقها كالسهم الخاطف ، وسعيد باشا في داخلها ، يعيل على السائق ليأمره بسرعة السير !

أصابني ذهول حجب عني معالم الرشد . وقفت في مكاني أنظر عينا وشمالا كالمجنون . لم يكن في الخطة التي رسمت احتمال نجاتي من القنبلة ، ولم تقدر النجاة — لا لي ولا لسعيد باشا — ولهذا تعطل تفكيري ، ولم أعرف ماذا أفعل بعد أن فشلت القنبلة في قتل وقتل رئيس الوزراء ! . . فاستسلمت إلى العسكري الذي هرع نحوي ، قائلا له : « نعم أنا الذي ألقيت القنبلة . . وخلاص ! » .

وخضر للملازم سليم زكي الضابط المتدب لحراسة رئيس الوزراء ، وكان بادي الغضب ، ثائرا ، وفي يده كرياتج ، فقال له العسكري : « هذا هو يا حضرة الضابط الشخص الذي ألقى القنبلة على دولة رئيس الوزراء ! » ، فإذا بالكرياتج

يهوى على عتق مرة ، ثم مرة ، ثم مرات ! . وأنا لا أدفع عن نفسي ، بل لأناؤه ولا أشعر بأذى لم ! . كنت في غيبوبة روحية ، ولو أنهم قطعوا أعضائي عضواً عضواً ، ما أحسست وما تأملت ! . وإذا بخدام محمد سعيد باشا ، ويدعى « محمد أبوزيه » ، يهجم على هائجاً مائجاً ، يقبض على عتق ، وحاول عتق ، ثم صفعتي صفعات قوية . . وكأنت الأغلال في يدي ، وصحت فيهم : « أيها البليته ! تضربوني وأنا مكبل بالديد ؟ ! » . . وإذا بسليم زكي يميل على الخادم ويقول : « إنا نريد أن نستبقه حياً لنقف على أسرار الجمعية التي حرضته على هذا العمل ! » . . فتوقف الخادم عن قتل ! . . ولم تمض بضخ لحظات حتى جاءت السيارة التي كانت تقل رئيس الوزراء والتي أقيمت عليها القنبلة ولم تصبها ، قال راكبها : « إن دولة رئيس الوزراء يريد أن يرى الباني ، إذا كنتم قبضتم عليه ! » . . وأركبني في السيارة التي كنت أريد لها الملك !

وكانت أول مرة في خيالي أركب فيها سيارة !

وسارت السيارة بنا حتى وصلت إلى دار الحكومة في « بولكلتي » ، وأحاط بي الضباط والجنود ، وخرج الوزراء من مكاتبهم يرونني ! . . ولجأة صاح بي أحد كبار الموظفين : « أنت الذي أردت قتل دولة رئيس الوزراء يا أمور . . يا ابن الكلب ! » . . فصحت فيه : « أتم ورئيس وزرائكم كلاب ! » .

ودخلت إلى غرفة رئيس الوزراء ، كان جالساً في مقعده ، يكاد الرعب يلعب برشده ، وقف يجواره الوزيران إسماعيل سرى باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وغيرهما من الوزراء . وما كاد محمد سعيد باشا يراني حتى قال : « أيوه هوه ده ! » . ثم قال في نغمة يلعب عليها الحلف والشفقة : « ليه يا ابني تعمل كده ! » . قلت ، في لهجة تحد واستغزاز : « الله أمرني بذلك ! » . فصاح إسماعيل سرى باشا غاضباً :

« يعني جالك الرجى يا أنهى ؟ . ليه تعمل كله ؟ » . قلت فى هدوة : « ربنا قال لى
اعمل كله » . . . فصاح إسماعيل سرى باشا : « اخرجوه ! طلموه به ! » .

وجاء توفيق رفعت باشا ، النائب العمومى ، وأخذنى إلى مكان الحادث ، لأصور
لم كيف وقع . . . وإذا بمن يحىء ويقول إن عظمة السلطان فؤاد سيمر من هنا فى
طريقه إلى رئيس الوزراء لتهنئته بنتجاته . . . فأسرع بى النائب العام إلى أجزاخانة
فى أول شارع جناكليس فأدخلونى فيها . ومرت سيارة السلطان ، ووقفت يحول
الأجزاخانة ، وجاء التشرىفاتى يقول إن عظمة السلطان يريد أن يرائى ، فأخرجونى
إلى باب الأجزاخانة ، وأنا مكبل بالحديد ، وأطل عظمة السلطان فؤاد من نافذة
السيارة ونظر لى ملياً ، ثم أشار السلطان إلى الركب بالسير !

ورفضت أن أفتح فى وأقول أى كلمة عن الجهاز السرى للثورة ، من شريكى ؟
من الذى أصطافى القنبلة ؟ . من رسم الخطة ! . . . وتعرفيت لتعذيب ضخم ، لكنى
لم أفتح فى !

وجاءوا بأبى وأبى مقبوضاً عليهما . . وقال النائب العام لأبى : « قل له إنه إذا
اعترف على شركائه فسوف نغفر عنه ، ولكنه إذا أصر على الإنكار فسوف يشق ! »
ثم أصاف مخاطباً أبى بأبى : « سأتركه لكما لتحاولا إقناعه » . . ثم خرج النائب العام
من القاعة . ولا اتفردنا قال لى أبى فى صوت هامس : « اسمع يا سيد ! . إراك أن
نتهم أحداً ، كن رجلاً . واحمل مسئولية عمالك وحملك ! . وإنى أستودعك الله » . .
أما أبى فلم تتكلم . . كانت تبكى بلا انقطاع .

وخرجنا ، وقال أبى النائب العام إنه يعبر على أن ليس له شركاء ! . . واستمرت
التحقيقات ، والتهديدات ، والوعيد : الشق أو الاعتراف . . . ولكنى لم أفتح فى . . .
واستدعانى أحمد ذو القنار باشا وزير الحفانية ، فى وجود النائب العام ذات ليلة ،

وسألاني : « هل كنت تقصد قتل رئيس الوزراء أم كنت تقصد إرهابه فقط ؟ » .
قلت : « أقصد قتله ! » . وأعادا السؤال ، وأعلنت الجواب ! .

وحدثت الجلسة المحاكمة أمام محكمة الخنايات ! .

واستدعى محمد سعيد باشا للشهادة ، وكان قد استقال من رئاسة الوزراء .
وقال في نهاية شهادته : « لى رجاء أوجهه إلى المحكمة ، وهو أن هذا المتهم معذور في عمله هذا ، هو متأثر بالرأى العام المصرى ، الذى كان ضدى تقريباً ، وأرجو استعمال الرأفة معه بقدر ما يمكن » .

وهنا صفق الحاضرون . . ووقف النائب العام يقول : « هذا المتهم ليس عنده أخلاق ! » . ولم أستطع أن أمك قسى ، وقمت من مقعلى ، وضربت على حافة القفص يدي ، والتفت إلى النيابة أقول : « أنتم السفلة ! . أنتم المجرمون ! . أنتم الذين بعم أمتكم بالامهات ! . أنا لا أبالي أن يحكم على بالإعدام ، ولكنى لا أطيق أن أسمع من سافل مثلك هذه الإهانات ! »

وحدثت ضجة في قاعة الجلسة ، وصاح محمد بك أبو شادى ، المحامى عفى :
« لك حق يا سيد ! » . وانطلقت أصوات الحاضرين تقول له : « له حق ! » .
له حق ! . فليسقط النائب العموى ! . وخیل إلى أن النائب العام « توفيق رفعت باشا »
اختبأ تحت المكتب !

ورفعت الجلسة .. ثم أعيدت بعد الظهر .. ووقف محمد بك أبو شادى يقول :
« أطلب البراءة للمتهم » . . فقال المستشارون ضاحكين : « وكيف ذلك ؟ »
قال المحامى : « لأن الشعب حكم على محمد سعيد باشا بالإعدام ! . » . والمتهم نفذ حكماً أصدره الرأى العام ! » .

وحكمت المحكمة بما يقتضى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . . . وصاح صائح :
« ليحي العدل ! . . . وصاح آخرون : « يسقط الظلم ! » .

ووضعت في السجن ، وقلت إلى ليان أبي زعل ، أكرس الحجارة . . وضعت
٥ سنوات في هذا العذاب ، بلا أمل ! . . . حينما تولى سعد زغلول الحكم عاد الأمل
لنا . . . وفي يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ فتح باب السجن . . . وفجئت وقابلت
سعد زغلول ، وشكرته على الإفراج عني .

وبعد عام قبض عليّ من جديد . . وكانت قد وقعت حادثة السردار . . وقبض
على ماهر والنقراشي . وجاء سليم زكي وعرض عليّ ٢٠٠٠ جنيه إذا اعترفت بأن
النقراشي هو الذى سلمنى القنبلة يوم حادث إلقتانى القنبلة على محمد سعيد باشا ،
فرفضت ! . ثم بعد أيام أخذوني إلى مكتب رئيس النيابة « مصطفى حفى بك » ،
فأريت شخصاً عليه مظاهر اليأس والشقاء . قال لى رئيس النيابة : « أتعرف هذا ؟ » .
قلت : « لا أعرفه ! » . قال : « إنه محمد شكرى الكرداوى ، زميلك فى الحادثة » .
قلت : « كلا ، ليس هذا ! » . قال : « إنه يقول ويعترف صراحة بأنه شريكك فى
إلقاء القنبلة على محمد سعيد باشا ، وأن النقراشي وأحمد ماهر معكما ، وأن النقراشي
هو الذى أحضر القنبلة من القاهرة إلى الإسكندرية ! » . قلت : « إنه كذاب ! » .
أنا لم أر هذا الشخص قبل هذا اليوم ! » . قال : « إنه اعترف بذلك » . قلت :
« هذا شخص لم أره قبل الآن ، إن لى شريكاً كان يتسمى بهذا الاسم ، ولكن
ليس هذا الشخص ! » . ولا بد أنه اسم مستعار ! » . وإذا بشكرى الكرداوى ينكنى
على وجهه باكياً ويقول : « نعم أنا كاذب فى كل الذى قلته ! . الله يخليك يا شيخ
سيد ! . لقد أقهرتني أنك اعترفت على . أنا كاذب ! . أنا كاذب ! » .

فقال لي رئيس النيابة وقد ظهر عليه الغضب : « إذن أين شريكك محمد شكرى الكرداوى ؟ » . قلت : « إذا أحضرته فلأني أتعرف عليه » . . فخطب رئيس النيابة كفتاً على كفى وقال : « لقد أفسدت محضر القضية ! » . قلت : « إنني لست مسئولاً عن نجاح التحقيق ! » .

وكان عميل شكرى الكرداوى هو نفسه الذى واجهنى به ، وأنكرت معرفتى به ! ولقد قبض عليه القلم السياسى ، وكان محكوماً عليه بالسجن خمس عشرة سنة فى قضايا الاغتيال ، وكان المحكم غيائياً لأنه اختفى . . ثم صدر عنه عفو من سعد زغلول . . ثم قبض عليه البوليس بعد القبض على ماهر والنقراشى ، واعترف تحت التعذيب اعترافاً كاملاً بكل ما يعرفه عن حوادث القتال عام ١٩١٩ ، واتهم ماهر والنقراشى . ولكنه عند ما رآنى أنكر ، عاد وأنكر أمام المحقق بكل كلمة ظالم أمام البوليس السياسى ! .

سيد على محمد المحامى

كفر الزيات فى ١٩٤٨/٩/٤

• • •

هذه صفحات من مذكرات سيد على محمد ، المحامى للشرعى ، أقتلها بحروفها ، كما هي ، على الرغم من أن صاحب المذكرات ترك لى حرية التصرف فيها كما أشاء « بزيادة أو النقص ، بالنشر أو الإغفال ، بالتقديم والتأخير ، والتحويل والإبدال ، والإعلال والقلب » كما جاء فى خطابه لى (المنشورة صورته الفوتوغرافية مع هذا الكتاب) .

فلم تكن كلمات صاحب المذكرات في حاجة إلى تغيير ، إن حرصنا تنبض بالصدق ، وأحداثها متتابعة كدفع رشاش ، ولذا أنشرها كما هي . . وأودع أصل المذكرات لدى اللجنة التي نستولى إعادة كتابة تاريخ مصر . .

وهذه المذكرات التي يكتبها رجل مات منذ بضع سنوات ، تصور قصة الجهاز السرى ، الرجال الذين يعملون في صمت ، الفقراء الذين تعرض عليهم ألوف الجنيحات ، فلا يقتحمون أفواههم بالسر الرهيب ، ولا يطلبون مكافأة على عملهم الوطنى العظيم !

أمر بقتل السلطان !

وهذا أحد أعضاء الجهاز السرى ، وجندى من جنود حرب القنابل والاختيالات ، يقدم وثيقة تاريخية خطيرة من مذكراته عن دوره وبعض زملائه في أعمال الاختيالات . إنه « محمد محمد خليفة » الذى كشف عن سر خطير ، لعله يذاع لأول مرة ، وهو الأمر الذى أصدره الجهاز باغتيال السلطان ، والمحاولات التى بذلها الملك . وفيما يلي ما كتبه محمد محمد خليفة في مذكراته :

« أنا تاجر كفر الزيات محمد محمد خليفة ، الذى أشار إليه الشيخ سيد على محمد الذى أتى القنبلة على محمد سعيد ياشا فى عام ١٩١٩ . قال فى مذكراته : إننى كنت الوسيط بينه وبين الجهاز السرى فى القاهرة . فعلا ، وكانت لى صلة بمحادث الاختيالات ابتداء من حادث إطلاق الرصاص على السلطان حسين فى عابدين ، وقد قام بالصلىة محمد خليل من المنصورة ، من مسلح أخفاه فى باقة ورد ، وحكم عليه بالإعدام وقتل فيه الحكم . وعند قيام الثورة عام ١٩١٩ تعرفت بأحمد ماهر ،

والتقراشى ، وحسن كامل الشيشينى ، والدكتور سيد باشا ، ويوسف العبد ،
وعبد الرؤوف العبد ، وهؤلاء كانوا يكونون خلايا فى الجهاز السرى . وقرر الجهاز
السرى قتل محمد سعيد باشا فى القاهرة ، لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز
لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية .. واتصل بى التقراشى .. وافق معى على
أن نؤجر شقة فى شارع الشيخ ريحان ، فى طريق مرور رئيس الوزراء إلى مكتبه ..
وصنعنا قنبلة فى بيت التقراشى ، وكان عبارة عن شقة فى الحلمية الجديدة . وحملت
القنبلة فى المغرب من بيت التقراشى ، إلى الشقة التى استأجرتها ، وكان لى فى الجهاز
السرى اسم حركى هو « محمد على » وكان لكل واحد منا اسم آخر . وطلب التقراشى
أن تكون عملية الانتقال فى ساعة المغرب بالضبط ، وذلك أننا كنا فى رمضان ، وقال
إن فى هذا الوقت يكون جميع الناس ، حتى المساكين ، مشغولين فى تناول الإفطار ،
وكنت صائماً ، فأعطانى التقراشى تمراً ، لأتناول الإفطار فى أثناء انتقالى من بيته
إلى الشقة التى اتخذناها لنلقى منها القنبلة . وكان التقراشى صائماً أيضاً .. وسرت
على قلبى حاملاً القنبلة ، ووضعتها فى الشقة ..

وكانت هذه هى أول محاولة لاغتيال رئيس وزارة فى ثورة ١٩١٩ . . ورأى
التقراشى أن يشترك اشتراكاً فعلياً فى العملية . وجاءنا من الجهاز السرى بيان بمواعيد
مرور رئيس الوزراء .. وعرفنا أنه سيمر فى شارع الشيخ ريحان فى ساعة معينة .
وكانت الخطة أن يقف التقراشى فى الشارع ، قريباً من المنزل ، وأن يشير إشارة
معينة فى اللحظة التى يرى فيها سيارة رئيس الوزراء قادمة .. وكلف شخص اسمه
أحمد ، بأن يتولى هو إلقاء القنبلة .

وأقبلت سيارة رئيس الوزراء .. وأعطى التقراشى الإشارة ، ولكن أحمد لم يلق
القنبلة ، وقال إنه لم ير إشارة التقراشى .. وفى نفس الوقت أيضاً حدثت محاولة

أخرى لإلقاء القنبلة على محمد سعيد باشا عند كوبرى قصر النيل ، وكان اللذين سيتولون إلقاء القنبلة هما الدكتور سيد محمد باشا والمرحوم أحمد عبد الحى العبد الطالب بمدرسة الحقوق ، ولكن البوليس قبض عليهما واختفى سيد محمد باشا بعد أن أفرج عنه .

وفشلت العمليات في القاهرة . . . وانتقل محمد سعيد باشا مع الوزارة إلى الإسكندرية ، وانتقلت معه مؤامرات قتله . وطلب منى التقراشى وأحمد ماهر أن يختار شخصاً يلقي القنبلة على محمد سعيد باشا في الإسكندرية . وكان الطالب الأزهرى ، الشيخ سيد على محمد عضواً في الخلية السرية التى ألفتها في كفر الزيات ، فاختبرته لتنفيذ هذه العملية في الإسكندرية . وأبلغت التقراشى وأحمد ماهر أننى اخترت الشيخ سيد ، الذى كان يبلغ عمره ١٧ سنة . وتوليت عمل اختبار له ، ونجح الشيخ سيد في الاختبار . وقمت بصنع الغلاف الخارجى للقنبلة في كفر الزيات في عدة ورش صغيرة ، ثم حملت الغلاف إلى القاهرة . وطلب منى التقراشى أن أشتري مواد كيميائية عنها ، من أبنزانات مختلفة في القاهرة ووطنطا . من كل أبنزانة مادة معينة . وكان التقراشى قد درس الكيمياء والعلوم . وتم شحن القنبلة بالقرمقات في بيت التقراشى بالخلية الجديدة .

ولم يكن البوليس في ذلك الوقت يعرف أى شيء عن التقراشى أو أحمد ماهر . . . فقد كانت الرقابة مفروضة على زعماء الوفد ، وكان غير معروف منهما أى نشاط ، واستطاع أن يضللا المخابرات البريطانية والسلطة العسكرية البريطانية مدة طويلة . واتصلت بمحمد شكرى الكرداوى الطالب ، وعضو الجهاز السرى ، واستدعيته إلى كفر الزيات . وعرفته بالشيخ سيد على ، فقد قرر الجهاز أن يشرك الكرداوى في العملية أيضاً . وفي الإسكندرية تسلم محمد شكرى الكرداوى القنبلة . وفي الوقت نفسه كلفنا محمد محمد السراج - وهو مصرى كان ضابطاً في الجيش التركى ، وقد

ضممناه للجهاز السرى - أن يلقى قبيلة أخرى ، إذا تراجع الشيخ سيد على محمد عن لقاء القبيلة .

وَأَتَى الشَّيْخَ سَيِّدَ الْقَبِيلَةِ . . وَبَقِيَ عَلَيْهِ . وَتَعَرَّضَ لِلتَّعْذِيبِ بِشَع . . وَتَحْتَ
التَّعْذِيبِ اعْتَرَفَ بِاسْمِهِ ، وَبِاسْمَتِي مُحَمَّدَ السَّرَاجِ وَمُحَمَّدَ شُكْرَى الْكَرْدَاوِي . .
وَأَبْلَغَ الْجَهَازَ السَّرِيَّ شُكْرَى الْكَرْدَاوِي بِأَنَّ الشَّيْخَ سَيِّدَ اعْتَرَفَ ، فَاحْتَقَى ! . . وَلَكِنْ
التَّبْلِيغُ تَأَخَّرَ فِي الْوُصُولِ إِلَى ، وَبَقِيَ عَلَى ، وَعَلَى مُحَمَّدَ مُحَمَّدَ السَّرَاجِ الَّذِي أَنْكَرَ ،
وَأَفْرَجَ عَنْهُ قَاضِي الْإِحَالَةِ . وَقَدْ سَيِّدَ عَلَى مُحَمَّدَ وَمُحَمَّدَ خَلِيفَةَ حُضُورِيًّا ، وَمُحَمَّدَ
شُكْرَى الْكَرْدَاوِي غَائِبِيًّا ، إِلَى مَحْكَمَةِ الْحَنَامَاتِ .

وحكمت محكمة الجنایات علی الشیخ سید علی محمد بالأشغال الشاقة عشر سنوات ، وعلی محمد شکرى الكردای غایباً بخمس عشرة سنة ، وحکم بیرامتی ، لأن الشیخ سید عدل عن اعترافه فی التحقيق ، وقال إنه اعترف تحت التعذيب وإن محمد خلیفة بری ! والذي حدث أن الجهاز السرى اتصل فی السجن بمریان سعد التهم بضرب یوسف وعبه بأشأ بالرمصاص وطلب إليه أن يتصل بالشیخ سید لعدل عن أقواله ، وفعلنا فقد الشیخ سید تعلیقات الجهاز السرى ، وعدل عن اعترافاته بالنسبة لی ، وبرأفتی المحكمة .

ومضت الأيام، وفي عام ١٩٢٥ فوجئت بسيلة لا أعرفها تتصل بي، وكانت السيدة جميلة، وطلبت أن نقابلني في مكان عيته .. وذهبت إلى المكان، وإذا بها تدعوني لأن أشرب معها، وحاولت أن تسكرني ١. وتبينت أنها تريد أن تعرف معلومات عن صلة القرشي وأحمد ماهر بمواد القنابل .. وأحسست أن الإنجليز المشرفين على التحقيق يربوها ، يريدون أن يحصلوا على معلومات تؤكد اتهام ماهر والقرشي بدورهما في قضايا الاغتيالات ١. ولم تلبث السيدة أن سكرت هي، واعترفت

يأن الضابط سليم زكي الذي يعمل مع « إنجرام بك » هو الذي أرسلها إلى لتحصل
منى على هذه المعلومات ! . . وفي اليوم التالي قابلني سليم زكي ، وطلب مني في
صراحة أن أعترف على التقرشي وهاجر ، وأن هناك أدلة ثابتة عليهما ، وأن شهادتي
مطلوبة ، ووعظني بمكافأة ضخمة ! .

ورفضت هذا العرض . . لأن الذين باعوا أرواحهم للوطن ، لا يمكن أن يبيعوها
مرة أخرى للشيطان !

أخطر محاولة في ثورة ١٩١٩ !

ومضى يقول :

ولكن هناك محاولة خطيرة ، لم تسجل في أوراق التحقيق ، ولم يكشف أحد
الستار عنها حتى الآن ! . . إنها في رأي أخطر محاولة حدثت في ثورة عام ١٩١٩ ،
نظراً للدقة الترتيبات التي أعدت لها : فقد حدث بعد أن صدر الحكم على بالبرامة
في قضية محاولة اغتيال محمد سعيد باشا ، أنني استأنفت على الفور صلاتي بالجهاز
السري . . وعلمت أنه تقرر اغتيال السلطان فؤاد في أثناء زيارته لمدينة (المنصورة)
في يوم السبت ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأنه تقرر أن أقوم أنا بهذه العملية ، نظراً
لخبرتي بمدينة المنصورة . وكانت قيادة الجهاز السري للثورة قد أصدرت أمراً بضرورة
قتل السلطان ، والتخلص منه فوراً ، لأنه يتولى العرش في ظل الحماية البريطانية ،
ولأنه يجب أن يكون حاكم البلد منتخباً من الشعب ، بعد أن تحرر البلاد من الاحتلال
البريطاني . .

وكان الجهاز السري قد وضع عدة خطط لاغتيال السلطان ، بعضها في القاهرة ،

وبعضها في الإسكندرية . . ولكن هذه الخطط فشلت واحدة بعد أخرى ، وكان السر في هذا أن السلطان كان قليل الظهور في الأماكن العامة ، وإذا ظهر تكتم موعد ظهوره ، وموعد خروجه من قصره ، وموعد عودته إلى قصره ، وتكتم أيضاً الشوارع التي يمر منها ! .. وفي كل مرة ، كان يعد كل شيء للاغتيال ، وإذا بالترتيب المعد يفشل ، لأن السلطان عدل عن الخروج ، أو غير طريق موكب ، أو ألغى الزيارة التي كان قد قررها من قبل ! . . وكان كل شيء يعد : القنبلة ، والأشخاص الذين سيتولون مهمة الاغتيال . . ولكن السلطان لا يحضر في الميعاد !

ولكن .. حدث في أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن وضعت خطة كاملة اشتركت فيها عدة فروع الجهاز ، فقد وقع في يد الجهاز السري البرنامج الكامل لزيارة السلطان للمنصورة . . وفيه يحدد الساعة التي سيصل فيها قطار السلطان إلى محطة المنصورة ، والساعة التي سيتحرك فيها منها ، والعربة الحظوظ التي سيركبها ، وكل شارع سيمر به ، وكل مكان سيزوره ، وعدد الحراس الذين سيمشون أمامه ، وعدد الحراس الذين سيمشون ورائه . ومن الذي سيركب معه في الحظوظ ، وتفاصيل دقيقة غريبة لا يعرفها إلا عدد قليل جداً ، فقد كانت السلطة البريطانية تتخذ احتياطات شديدة للمحافظة على حياته ، وأعتقد أن الجهاز السري حصل على هذه المعلومات الدقيقة من أحد عميل الجهاز في مكتب كبير أثناء السلطان ! . وبدأت الترتيبات بسرعة مذهلة .

وأعد التراسي القنبلة التي سألقيها على السلطان ! . . وتم الاتفاق على أن أسافر إلى المنصورة قبل الحادث ، لأعرف المكان الذي سأأتي منه القنبلة ، في أثناء مرور الموكب ، وتلقيت تعليمات تقضي بأن أذهب قبل وصول السلطان إلى المنصورة بـعدة ساعات ، إلى محطة (كفر شكر) ، وأنتظر في المحطة في ساعة معينة — واختارت

الحطة هذه المحطة بالذات لأنها ليست تحت الرقابة - أنتظر قدوم قطار سكة حديد الدلتا ، ووقوفه في محطة (كفر شكر) . وكان من ضمن الحطة أن يركب حسن كامل الشيشي هذا القطار من القناطر الخيرية ، وفي محطة كفر شكر يطل الشيشي من نافذة القطار ، ويسلمني سبتاً ، وهذا البيت فيه القنينة ، المغطاة بالقواكه ، التي سألقها على السلطان ! . ثم أحمل أنا السبت ، وأعود إلى المنصورة ، فأصل إليها في وقت معين ، وأنجز موقفي في المكان المحدد لي ، قبل مرور السلطان بدقائق . .

وفي الساعة المعينة التي حددها الجهاز السري سافرت إلى المنصورة ، وبدأت أستخدم لعملية التنفيذ ، ووجدت أن كل شيء معد إعداداً محكماً . . وأردت أن أذهب إلى كفر شكر لأتسلم القنينة ، وإذا بمحمد بدر الدين يراني في أحد شوارع المنصورة ! . . وكان محمد بدر الدين هو مفتش عام الأمن العام ، جاء إلى المنصورة قبل السلطان ، ليشرف على عملية حراسته ، ولا رآني ، وتذكر أنني أنا المتهم في قضية اغتيال محمد سعيد باشا الذي أصدرت المحكمة حكماً ببراءته ، أمر بالتقبض على ! . .

وفشوني فلم يجدوا معي شيئاً ! . . وتوصلت إليهم أن يطلقوا سراحي لأنني بريء ! ولكن بدر الدين أمر بعدم الإفراج عني إلى أن تنتهي زيارة السلطان ! . . وكنت أصبح : « إني أريد أن أحبي عظمة السلطان ! » كيف تحرموني من حرفة وروية عظمة السلطان ! ؟ . . ولكن بدر الدين رفض إطلاق سراحي ! . وهكذا وصل قطار الدلتا إلى محطة (كفر شكر) ، وأطل حسن كامل الشيشي من نافذة القطار وبحث عني فلم يجدني ، ومشى القطار ، وبعه القنينة . .

وكنت أنا طوال هذا الوقت في السجن أبدى أسنى لعدم تشرقي بطلمة السلطان ! . .
وزار السلطان مدينة المنصورة ومر في المكان المقرر ، ولم يحدث شيء !

وهكذا لم تتمكن من تنفيذ أمر الجهاز السرى باغتيال السلطان فؤاد ! ..
ولو كانت ثورة ١٩١٩ نجحت في اغتياله ، لتغير وجه تاريخها !!

محمد محمد خليفة

هذه هي قصة محاولة اغتيال السلطان ، كما كتبها محمد محمد خليفة عضو
الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

ولكن أين هو الآن ؟ إنه موظف في مديرية التحرير بأجر يوى قدره ثمانون
قرشاً ، وقرر مجلس الدولة أن يبقى فيها مدى الحياة ! .. ولعل من أخطاء ثورة ١٩١٩
أنها نسيت الذين عرضوا حياتهم للخطر ، والذين وضعوا رؤوسهم على أكفهم ،
والذين دأبت أعناقهم بحبال المشاق ! . ولقد كانت وجهة نظر الثورة يومها أن العمل
الوطني لا يجوز أن يدفع عنه ثمن ! . ولكن الذى كان يحدث أن المتسلقين والانتهازيين
كانوا هم الذين يصعدون إلى المناصب الكبرى .. فإن عريان بعد مثلاً الذى أتى
على يوسف وهبه باشا القبلة التى هزت الدنيا في وقت الثورة ، عريان سعد هذا عند ما
أفترجت حكومة سعد زغلول عنه ، عرضت عليه مرتباً قدره سبعة جنيهات ونصف جنيهه
في الشهر !

و«عبد القادر محمد شحاته» الطالب بالمدرسة الإلهامية الذى أتى قبلة على محمد
شفيق باشا وزير الأشغال في أيام ثورة ١٩١٩ ، وحكم عليه بالإعدام ، ثم عدل
الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، لم يفكر أحد فيه ، ولم يخطر ببال الأحزاب
المختلفة - على كثرة الانتخابات - أن ترشحه في إحدى الدوائر الانتخابية ! .
وهكذا كان بعض الذين يدخلون البرلمان غرباء عن الثورة ، نالوا مقاعد البرلمان بثراتهم
وبنجامهم ، لا بتفسيحاتهم وفدايتهم !

قصة الحرية رقم ١٣

والحرية رقم ٣ هي الشروع في قتل محمد شفيق باشا يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ «
ولتهم فيها عبد القادر شحاته وعباس حلمي ، ولهم الحرية قصة وتاريخ سابق :
في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٩ أرسل سعد زغلول من باريس رسالة سرية إلى
عبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للتورة بالقاهرة يقول فيها : « بلغنا أن الإنجليز
يسعون للحصول على موافقة الوزراء المصريين على مشروعات لرى في السودان مخالفة
للمصلحة . نرجو تبصير الوزراء بمواقب هذه المشروعات وإفادتنا عن تفصيلات
ذلك »

وفي يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٠ ذهب صاحب المالى إسماعيل سرى باشا وزير
الأشغال وقابل صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبره بأنه
تلقى بالبريد خطاباً جاء فيه : « احظر من الموافقة على مشروعات لرى الإنجليزية
ولا . . . الموت . . . وكان التوقيع « اليد السوداء » .

وأبلغ رئيس الوزراء الأمر على الفور إلى السلطات البريطانية ، فصدر الأمر
بمضاغفة الحراسة على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال . . ثم بدلت الرسائل
تتولى على سعد زغلول من عبد الرحمن فهمي بالشفرة

سرى

٢٨ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

ألى مجهول قبيلة اليوم على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال عند خروجه من
بيته في للتيرة .

عبد الرحمن فهمي

سرى

٣٠ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس
أعلنت السلطة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يعرف الذى أتى القنبلة على سرى باشا ،
ولم يتقدم أحد بمعلومات .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٣١ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس
قدم إسماعيل سرى باشا استقالته من الوزارة . رفض توليات رئيس الوزراء
والسلطان والسلطة البريطانية وأصر على الاستقالة . رفض جميع الذين عرض عليهم
منصب وزير الأشغال قبل المنصب .

عبد الرحمن فهمى

سرى

أول فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس
الوزراء جميعاً غير راضين فى الاستمرار . لا أحد يقبل الوزارة من خارجها ،
اجتمع السلطان مع رئيس الوزراء والمستشار المالى لبحث الموضوع . تقرر عمل
معاشات للوزراء استثنائية تشجيعاً للوزراء على البقاء ، وتأميناً لحياتهم فى حالة وقوع
حوادث لهم ، وحتى يمكن تعيين وزير أشغال .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
صدر مرسوم سلطاني بمنح كل من عين وزيراً معاشاً قدره ١٥٠٠ جنيه سنوياً ، على أن يطبق المرسوم على الوزراء الحاليين .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس -
قبل محمد شفيق باشا وزير الزراعة أن يكون وزيراً للأشغال والحرية فوق منصبه .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
اليوم أقيمت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال بجهة (غمرة) .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
أخذت مشروعات رى السودان اهتماماً عظيماً من الأمة ، بعد المحاضرة التي ألقاها
إبراهيم زكي المهندس على جمع كبير من الأمة . فكر بعضهم في ضرورة استدعاء
مهندسين اختصاصيين من كبار مهندسي فرنسا وإيطاليا وهولندا وأمريكا . رأى

البعض أن الوقت هو الآن حيث تقوم بهذا العمل . ما رأى مساعدكم في ذلك ؟ تحصلنا على معلومات هامة جدا و دقيقة و سرية للغاية في هذا الموضوع . يقصنا بعض معلومات أخرى سرية موجودة بالسودان ، شرعنا فعلا في البحث عنها والحصول عليها . الأمل عظيم في الوصول إلى ذلك إن شاء الله . فكروا في الموضوع . عرفونا رأيكم فيه حتى ترد باقي المعلومات . شجعت إبراهيم زكي على طبع مذكرة بهذا الخصوص . أمدته بالمعلومات التي لدى في الحاضرة إلى أقالما ، وفي المذكرة التي شرع فعلا في طبعها .
عبد الرحمن فهمي

سري

أول مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول يارس إلى عبد الرحمن فهمي بالقاهرة .
إن مسألة مشروعات الري في السودان مسألة مهمة جدا ، ولكنها مسألة داخلية لا يمكن للدولة أجنبية أن تتدخل الآن فيها . لم يكن علينا معلومات كافية عنها . هل يمكنكم أن تبحثوا إلينا بجميع ما يتصل بكم من الكتابات المتعلقة بها سواء ما كتبه للهنس الإنجليزي ، ويليكونكي ، أو غيره من للهنسين الأجانب والوطنيين .

سعد زغلول

سري

٢ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول يارس .
لا رأى قلم المطبوعات أن احتجاجات المرات الثمانية بدأت تظهر في مشروع ري السودان ، أصدر أمره الجرائد جميعا بالأنا تنشر مثل هذه الاحتجاجات على صفحاتها ، هكذا يزداد الخلق يوما بعد يوم على الصحافة .

عبد الرحمن فهمي

مصرى

٣ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
اللمة مبثولة في جميع أعضاء الجمعية التشريعية في بحر الأسبوع المقبل للنظر
في الأحوال الحاضرة ومشروعات رى السودان . سيكون الاجتماع بمنزل سعادتك ،
بصفقتكم الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٧ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
الاقتراح الخاص بتأليف لجنة مختصة لبحث مشروعات رى السودان في غاية
الأهمية . نحن نبحث فيه بما يستحق من العناية .

سعد زغلول

مصرى

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
استدعى شفيق باشا وزير الأشغال ، محمود قايد بك ، الذى كان موظفاً بالرى
من مدة ، وهو من خريجي مدرسة السنترال بفرنسا ، وألح عليه كثيراً أن يقبل أن
يكون عضواً باللجنة الإنجليزية ، التى استدعيت لبحث مشروعات خزانات رى
السودان . وبعد إلحاح طويل عليه من الوزير بلا جدوى ، قاده الوزير لمقابلة
رئيس الوزراء ، وهذا بالكل ما فى وسعه لإقناعه بالقبول فلم يفلح ، فأخطبه وزير
الأشغال بعد ذلك وقلعه السلطان ، وألح السلطان على محمود قايد بك بالقبول . فكان
جوابه السلطان أنه لا يمكنه قبول مثل هذا العمل قبل أن يستطلع رأى الأمة . ولا

تكرر هذه الجملة أكثر من مرة أمام السلطان ، قال له السلطان : أين هو الرأى العلم الذى تريد أخذ رأيه ؟ قال فايد : إن الرأى العلم يشتمل فى نوابه ، وهم الوفد ولجته المركزية . فأجابه السلطان قائلاً : « ذول طالين الاستقلال التام ١ . والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ ٢ . وإحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا ، أو حتى ٤٥ فى المائة ، فلا نضيق علينا هذه القرصة يا محمود بك ، واقبل ما عرضه عليك شقيق باشا ١ » .

قال فايد : « يا مولاي سأعمل الواجب » . . .

ولما ألع السلطان عليه بعد ذلك ، قال فايد : « لا يمكننى قبول هذه المأمورية قبل أن أعرف رأى الأمة فيها » . وبالفعل خرج محمود فايد من عند السلطان ، وأتى لنا بمركز لجنة الوفد ، وقص علينا كل هذه الحكاية . فاستلقتنا نظره إلى ما جاء بتقرير مستشار الأشغال ، من أن العمل بدئى فعلا على النهرين الأبيض والأزرق ، وهذا دليل على أن عمل اللجنة صورى ، وأكثر من هذا أن صوتاً واحداً مصر فى اللجنة ، ولا يمكن إقناع أربعة أصوات لإتجارها ، واستخلصنا من ذلك أن لا فائدة من انضمام أحد المصريين للجنة ، لئلا يقال فيها بعد إن العمل تقرر بحضور من يمثل مصر . وعلى هذه القاعدة بنى محمود فايد جواب اعتذاره عن قبول المأمورية .

ولكن الجواب كتب بنائة ما يمكن من الدقة ، خلعة للقضية العامة ، وسأجتهد فى الحصول على صورة هذا الجواب الحقيقية وأرسلها لسعادتك .

عبد الرحمن فهمى

• • •

ولكن ما هى قصة القنبلة التى فجرت مسألة مشروعات رى السودان ؟ ٢
إنها قصة القنبلة رقم ٣ .. القنبلة التى ألقاها « عبد القادر محمد شحاته » الطالب

في المدرسة الإلهامية على محمد شفيق باشا وزير الأشغال !

إن عبد القادر محمد شحاتة نفسه ، هو الذي يكتب القصة ، وهذا هو فصل من مذكراته :

كنت جالساً في قهوة بتاى محمد على بيميدان باب الخلق ، ألعب طاولة مع الشيخ محمد يوسف الطالب بالأزهر. وأقبل شاب متوسط الطول ، قممى اللون ، وقلمه لى باسم « الأخ فهمى » ، وجلس فهمى . . . تحدث حديثاً ، ثم انصرف . . . وبعد ذلك فرحت بفهمى هنا عدة مرات ! . مرة بيئلة عادية ، ومرة بيئلة عامل ، ومرة بيئلة فلاح . . . وعند ما وثق بى قال : « إني أعرف أن الشيخ محمود أبو العيون كلفك بمهمة خطيرة في البصعيد في أول الثورة ، وهي توزيع منشورات ، والقيام بحركة في المنيا ، وأعرف أيضاً أنك الذى أشعلت الثورة في المنيا ، وأنه حكم عليك من المجلس السكرى البريطانى في الوسطى بضرب النار ، وأعرف أيضاً أن الذى هربك هو خليل حافظ حكمدار المنيا ، متحدياً قرار السلطة البريطانية . . . فهل تقبل أن تكون عضواً معنا في الجهاز السرى للثورة ؟ » . . . قلت : « نعم . . . » وأقسمت اليمين بحفظ السر . ثم عاد وقال لى : « هل أنت مستعد للموت في سبيل مصر في أى وقت ؟ » . قلت : « نعم » . . .

ثم تكررت المقابلات . . . وذات يوم قال لى : « انتظر تعليمات هامة غداً ! » . وفي اليوم التالى جاء فهمى وقال : « إننا ألقينا قنبلة على إسماعيل سرى وزير الأشغال والحريية ، فاستقال فرعاً » . وكان رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا سيستقبل لأن أحداً لم يجرؤ على قبول منصب وزير الأشغال لتنفيذ مشروعات الإنجليز في السودان ، وفرحت الثورة بأن محمد شفيق باشا قبل أن يكون وزيراً للأشغال والحريية والزراعة ، فحورت قيادة الثورة قتله ، وقد أجريت القرعة في الجهاز ، فكان وزير الأشغال والحريية من نصيبك ! فآرايك ؟ » .

قلت : « مستعد ! » . . قال فهمي : « إن القنابل الجاهزة الآن ، والتي قرر الجهاز السري استعمالها في هذه الحادثة هي قنابل تروجلسترين تنفجر في الهواء ونصيب من يلقها . وقد حدث قبلها بأسبوعين أن كلفتنا أحد الأشخاص بإلقاء قنبلة على إسماعيل سري من هذه القنابل ، فأصيب زميلنا . فهل أنت مستعد للموت في هذه المهمة ؟ » . . قلت : « نعم . . أنا على أتم استعداد » .

وفي اليوم التالي حضر فهمي ، وذهبت معه لمعينة المكان الذي اختاره الجهاز السري للثورة ، لتلقى منه القنبلة على وزير الحرية والأشغال ! . . وهو عبارة عن ميدان بسيط ، وبه مراحيض عامة ، بالعاسية ، في طريق مصر الجديدة . وأبلغني أن المكان درس ، وحددت الشوارع الممكن أن أهرب منها ، إذا نجوت من القنبلة . ومن حرس الوزير . . . ثم صحبني إلى خرابية في حارة مؤدية إلى شارع التزعة ، وقال إنني سألقى ملابس التنكر والمسلمات في هذه الخرابية . . وأن عضواً في الجهاز سيأخذها من هناك ويخفيها على الفور ! . . وقال إن الحطة وضعت على أساس أنه قبل أن تصل سيارة الوزير ، سيسبقها مباشرة موتوسيكل ، يركبه أحد رجال الجهاز السري ، ثم يلقى هذا الشخص جريدة على الأرض أمامك ، كأنها وقعت منه مصادفة لتعلم أن السيارة التي خلفه مباشرة هي سيارة الوزير ! . . وذكر لي أنني سأتنكر في زي طباطب أرتدى ملابسه فوق ملابس العادية ، وبعد ارتكاب الحادث ، أخلع ملابس الطباطب في الخرابية التي عيها ، ثم أمشي كشخص عادي ، وأعود إلى بيتي ! . .

وابتسم فهمي وقال : « هذا إذا نجوت من القنبلة ومن الحرس ! » . . وسألني فهمي من يقيم معي في بيتي ؟ . . فقلت : « إنه شاب من طنطا ألف كتاباً في الوطنية ، ووزعته له على المدارس ، وهو ضيف في بيتي » . . فقال فهمي : « إنك يجب أن تبت بمنزل الأستاذ حسني الشنتاوي عضو الجهاز السري ، والذي رشطك لتكون

عضواً في الجهاز معنا ، وهو الذي زكى اسمك ! .

وبالفعل يت ليلة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠ في منزل حتى الشنتاري ياب الحلق .
ثم خلد فهمي وقال : « إن الجهاز السري عرفه أن محمد شفيق باشا وزير الأشغال
يسمر في المكان الذي حدثناه لارتكاب الحادثة في الساعة التاسعة إلا ثلثاً . ويجب
أن تكون موجوداً في هذا المكان قبل هذه الساعة . وستأتي القنبلة هناك ! » .

وسأله : « من الذي سيحضر بها ؟ » . قال : « لا أعرف . . . » . وارتليت
ملابس الطباخ ، ومرتلة الطباخ ، وطاقية ، ووجلت وخيفين غيتو في جيب
المرتلة . . كل هذا أحضره فهمي . . فقد أعد للجهاز السري أدق الترتيبات لارتكاب
الحادث . . .

وفي الموعد والمكان المحددين ، جلست على دكة خشبية في الشارع . . وفي الساعة
الثامنة والنصف جاءت سيارة فخمة ، وتوقفت السيارة أمامي ، ونزل السائق يحمل سباً
مزيكشاً ، وشى به إلى بيت ، ووضعه على الدكة يجوارى وقال : « خذ هذا
البيت . . وأعطه لباشا عند مروره ! » . وفي لحظة كانت السيارة قد انحفت
من أمامي !

وتطلعت إلى البيت ، فإذا بلناخه قنبلة . . وهو عبارة عن سبت صغير يوضع
فيه الطعام . . .

وبقيت أنتظر الموعد المضروب ! . . وطلت الساعة التاسعة إلا ثلثاً ، فلم يصل
الموتوسيكل الذي سيطلق الإشارة ، ولا الوزير ! . . . وبعد الساعة التاسعة والنصف ،
بدأت أشعر بالخبرين الذين يركبون البسكليتات لحراسة طريق الوزير يمرون حولي ،
وفي العاشرة تقريباً جاء موتوسيكل يركبه « غليب » مفتش البوليس المتخصص لحراسة
الوزراء ، ووقف أمامي ، وقال : « قاعد هنا ليه يا ابن الكلب ! » ، قلنا بشدة

وبعنف ! .. ويكل هدوه قلت له : « وانت مالك وما لي يا خواجه يا ابن الكلب ١٢ » ، قال : « أنا البوليس ! .. انت بتعمل إيه ؟ » .. قلت : « أنا منتظر معالي محمد شفيق باشا وزير الأشغال لإعطائه هذا السبت ، ليأخذه إليه الصغير في مدرسة عبد العزيز . » ، ثم أشرت إلى السبت ، وقلت « اتفضل فتشه ! » .. وإذا به يركنى ويترك معي غييراً واحداً على بسكليت . .

وفي الساعة الحادية عشرة وجدت أن لا مقر من طريقة لأهرب بالقنبلة . ورجعت عربية حنطور تمر أمامي ، فاتفقت مع العريجي على أن يوصلني إلى مدرسة عبد العزيز بعابدين ، بجوار بيتي ، ويكل هدوه وثبات حملت السبت بجوارى في الحنطور إلى باب المدرسة . ودخلت للمدرسة لأن لي قريباً فيها ، ودخلت إلى غرفة الطعام ووضعت السبت بالشباك ، ثم خرجت خارج المدرسة مرة ثانية فقرأني الخبر الذي كانا يتبعني ، وسط الخلم ، فأنصرف ، لأنه تأكد من أن الذي كنت أحمله هو طعام . . وقبل خروج الطلبة للغداء ، عدت إلى غرفة الطعام ، وحملت السبت — بعد أن خلعت القنولة والحلاية في غرفة الطعام التي كانت خالية — وأدخلت السبت بالقنبلة ، وعدت إلى بيتي !

وأكرمني الله حيث لم تنفجر القنبلة هذه المرة ، والعجيب أنه مما يدل على كفاءة الجهاز السرى للثورة ، أنني ما كنت أدخل باب شقي حتى وجدت خلف ظهري « فهمي » عضو الجهاز السرى ! .. وقال لي فهمي : « أنت اليوم تستحق أكبر نيشان في الدولة ، لأننا جميعاً كنا نراقبك من بعد ، ولم نجرؤ على القرب منك ، بسبب رجال البوليس السرى المنتشر حولك ، وقد تصرفت بثبات ، وقد ظهر لنا أن الوزير لم يخرج اليوم من البيت لأن ابن خاله مأمور سجن نبي سويف قد توفي ، ونحن بالجبل » .

وسكتَ فهمي قليلا وقال : « لقد قررت قيادة الثورة أن يكون التنفيذ يوم السبت
— وكان هذا الحديث في يوم الخميس — ولكن ستغير الحطة .. المكان كما هو !
غير أنك ستقف بجوار المراحض ، وسترتدى ملابس عسكرية بوليس ! »

وفي مساء الجمعة حضر فهمي إلى منزل حسني الشنتاوي ومعه ملابس جندي
بوليس كاملة .. حتى العصا التي يحملها الجندي ! . وقال إن الوزير سيصل في
التاسعة إلا ثلثا .. وقبل الموعد المحدد ، وصلت السيارة التي فيها السائق الذي أعطاني
القنبلة داخل علبة جزمة ! .. ثم أقبل الموسيكل المكلف بالإشارة ، وألقى
الجريدة ! .. وأمتكت بالقنبلة استعدادا لإلقائها ، وإذا بالوزير يمر ومعه سيدتان ! !

وهنا تسمرت في مكاني ولم ألق القنبلة . لأنني أنا مقتنع بقتل الوزير ، ولكن
ما ذنب السيدات ؟ ! .. وإذا بالسيارة الفخمة تجيء بسرعة البرق ، وتستلم
منى القنبلة ، وتخفي ! .. وعدت إلى بيتي ، وجاغت فهمي في حضور الأستاذ
حسني الشنتاوي ، وسألني : « لماذا لم تلق القنبلة ؟ » ، فأخبرته بأن وجود سيدات في
السيارة منعي من التنفيذ ! .. فقال فهمي : « التنفيذ غدا صباح الأحد ٢٢ فبراير ..
وهذه المرة سترتدي ثياب عامل من عمال المناير ، والتنفيذ يكون في مكان بجوار
المراحض ! »

وبالفعل ارتديت ملابس عامل المناير ، وهي ملابس كلها زيت ، وطربوش
قديم مصبوغ بالزيت .. ووقفت في نفس المكان .. وطاعت السيارة الوجيعة ، وقدم
لي السائق القنبلة في علبة ورق كبيرة ، أكبر من العلبة الماضية .. وفي العلبة مسلمان

كى أستعملهما فى حالة اللقاع عن النفس . . ثم جاء موتوسيكىل الإشارة ، وألقى
الجريدة أمامى ، واستعددت للتنفيذ .

وأقبلت سيارة الوزير فألقيت القنبلة ، فأحدثت دويًا هائلًا وملاّت الميدان
جميعه بالدخان ! . . ولم أتين شيئًا فى الدخان ، وسمعت صوتًا يقول : « قتلتنى
يا ابن الكلب ! »

واعلمت أن الوزير أصيب ، وذهبت إلى طريق النجاة المرسوم فى الخطة ،
فجاء خلئى عسكرى من حرس الوزراء على موتوسيكىل ، فأطلقت عيارًا ناريًا فى
المواء فرجع ! . ونصيت فى طريقى حتى وجدت الخرابية ، فخلعت ملابس العمال
وألقيت بها فى الخرابية هى والمسلس الذى أطلقت منه الرصاص ، وأبقيت المسلس
الثانى . . .

هل تعرف دولت فهمى ؟

ومشيت فى طريقى شخصًا عاديًا حتى وصلت إلى شارع التزهة . ثم لاحظت
أن هناك من يتبعنى عن بعد ، وأسرعت ومعى صديقى عباس حلمى الذى كان
يتظرنى فى شارع التزهة ، ووجدنا مدرسة بنات قبطية ، فدخلناها ، وشعرنا بأن
البوليس يحيط بالمدرسة . وإذا بناظرة المدرسة تطلب منى المسلس ، وتخفيه ! .
ووصل الحكمدار رسل باشا وإنجرام بك وقتشانى ، فلم يجدنا شيئًا ! . ولست أعرف
اسم هذه الناظرة التى أظهرت هذه الشجاعة العجيبة فى هذه الظروف ! .

وقبض على " ، ووضعيت فى السجن ، وتعرف على محمد شفيق باشا وزير
الأشغال ، . حسين سرى (باشا بعد ذلك) الذى كان مديرًا لمكتبه . .
وبدأ التحقيق فقلت : « إننى الذى ألقيت القنبلة لقتل محمد شفيق باشا لأنه قبل

منصب وزير الأشغال بعد استقالة إسماعيل سرى باشا ، بعد أن رفض أى مصرى أن يقبل هذا المنصب . . . وكانت السلطة العسكرية البريطانية تريد إثبات أن الحادث هو مؤامرة كبيرة ، وتبحث عن الشركاء ، وتحاول أن تعرف من هم قواد الجهاز السرى !

وفوجئت بتوفيق عبد المقصود - الذى كنت أستضيفه بمنزل - يشهد بأننى كنت أبيت خارج المنزل من عدة شهور ! . . وشهد عبد العزيز سرى وكيل المحامى الذى كان يقطن فى حجرة بأسفل العمارة بهذه الشهادة نفسها ! . . وإذا بالمحققين يحاصرونى ، ليعرفوا أين كنت أبيت ! . ولو ذكرت المكان ، لعرف الإنجليز « حنى الشتاوى » ، وربما عرفوا « فهمى » ، وربما وصلوا إلى بقية الجهاز السرى ! .

وإذا بى أتلقى داخل السجن رسالة من الجهاز السرى من خارج السجن ، بأن سيدة اسمها « دولت فهمى » ، ناظرة مدرسة الملل الأحمر سابقاً ، ستقدم للشهادة وتقول لى كنت فى تلك الأيام أبيت عندها ! . وأنه يجب أن أعترف بهذا ، رغم أن هذا يسىء لى سمعتى ، وإلى سمعتها ، ولكنها قبلت أن تقوم بهذه التضحية ! . واستدعانى النائب العام توفيق رفعت باشا للتحقيق من جديد ليسألنى أين كنت أبيت ؟ . وكانوا يتصورون أن هذا السؤال هو الخيط الذى سيوصلهم إلى الجهاز كله ! . . قتل وأنا أظهر الخجل : « لانى كنت أبيت عند السيدة دولت فهمى ناظرة مدرسة الملل الأحمر سابقاً . . » .

وأصدر النائب العام على الفور أمراً بالقبض على دولت فهمى ، فذهب إليها اللواء رسل باشا الحكمدار وإتجرام بك وكيل الحكمدار وقبضاً عليها . وجاءت لى للنيابة مكبلة بالحديد . . ونخفت سيدة حسناء إلى غرفة النائب العام ، وإذا بدولت

لهم تهجم علىّ ، وتقبلني ، وتناديني : « يا حبيبي ! يا حبيبي ! » . . . واعترفت
دولت فهمي هذه بأنني أبيت في بيتها ، وأنتى عشيقها !
وذهل النائب العام ، والحكمدار ، ووكيل الحكمدار ! . . . وحاول الإنجليز أن
يفروا السيدة بأن تمتنع عن هذه الشهادة ، وتقرر علم معرفتي ، فرفضت رفضاً باتاً ،
رغم جميع التهديدات التي هددوها بها ! . . . وفشلت السلطات العسكرية البريطانية
مرة أخرى في معرفة الجهاز السرى !

وحكمت المحكمة العسكرية البريطانية العليا علىّ ، وعلى صديقى عباس حلمي
بالإعدام شنقاً ! . . . ومكثت أرتدى البذلة الحمراء ، بذلة المحكوم عليهم بالإعدام ،
٢١ يوماً ! . وفى اليوم الثانى والعشرين استدعانى القائد العام للجيش البريطانية
في مصر ، الجنرال واطسن ، وأبلغنى أن جلالة ملك بريطانيا قد استبدل حكم الإعدام
بالأشغال الشاقة المؤبدة طول الحياة !

وكان عمرى يومها ٢١ سنة ! ، وأمضيت في سجن طره ٤ سنوات ، أكسر
الأحجار ، إلى أن أفرج عنى سعد زغلول في ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ . . . وذهبت إلى
سعد زغلول ومعى عريان سعد ، الذى أتى قنبلة على يوسف وهبى باشا سنة ١٩١٩ ،
وإذا بسعد زغلول يعاقبنا ، ويقبلنا ، ويقول :

« وقد يجمع الله الشتيين بعد ما يظنان كل الظن ألا تلاقيا ! » .

وكان أهم شيء أردت أن أعرفه بعد خروجى هو أين صديقى « فهمى » ، الرجل
الذى كان الصلة بينى وبين الجهاز السرى ؟ . وعرفت أن « فهمى » هذا هو اسم
مستعار ، وأن الاسم الحقيقى ، هو « أحمد عبد الحى كيرة » ، عضو الجهاز السرى ،
وأحد أبطاله المجهولين ! .
ومضت الأيام . . .

وفي يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ استدعاني الدكتور أحمد ماهر وزير المالية إلى مكتبه ، وقال إنه يقدر جهادي ، وأنه يرى تعييني في وظيفة بنك التسليف ، واتصل تليفونيا بالأستاذ حسن كامل الشيشيني مدير بنك التسليف ، وطلب منه تعييني فوراً . ثم طلب مني أن أذهب في الحال ليقابلني حسن كامل الشيشيني ، وذهبت إلى هناك ، فلم يقابلني الشيشيني ، وعدت إلى أحمد ماهر وأخبرته بما حدث ، فاستدعاني أحمد ماهر الأستاذ حسن كامل الشيشيني للحضور على الفور ، وقال له أماي :

— يا حسن ! لولا عهد القادر شحاته وأمثاله ، لا جلسنا على هذه الكراسي ، لا أنا ، ولا أنت !

وصدر قرار بتعييني كاتباً في بنك التسليف بثمانية جنيهات في الشهر !
ثم مضت الأيام

وذهبت أزور التقراشي ، فوجدته جالساً مع ضابط بملابسه العسكرية برتبة اللواء . . . سألتني التقراشي : « ألا تعرف سعادة اللواء ؟ » . . . وتأملت اللواء فلم أعرف من هو . . . وقلت : « لا . . . » . قال التقراشي : « إنه السواق الذي أعطاك القنبلة ثلاث مرات . . . وهو الآن حكيماًبشي الجيش المصري . . اللواء نديم باشا ! »

أين هي ؟ . . ؟

ولم أر السيدة دولت فهمي ، منذ أن قبلتني في غرفة النائب العام ، في شهر فبراير سنة ١٩٢٠ . ويبحث عنها في كل مكان ! . سألت عنها زعماء الجهاز السري ، فطلبوا مني ألا أسأل عنها ! . وأصررت على السؤال عنها ! لقد كانت تعيش

كل هذه السنوات معي في زفرائي ! أحسست أنني أحبها . لا بد أن أتزوجها ! .
وأخيراً علمت أن أهلها قتلوها عند ما عرفوا من التحقيق أنني بت معها في بيتها
ليلة الحادث ! . أنا الذي لم أرها إلا في غرفة النائب العام .
عبد القادر محمد شحاتة

صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها !

وأما صفحة من مذكرات الدكتور محمد حفي عضو الجهاز السري لثورة
١٩١٩ ، والمدير العام للتفتيش الفني بوزارة الصحة سابقاً ، إنه يتحدث عن الدور
الذي قام به مع أعضاء الجهاز السري في صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها ،
وإستخدامها في حوادث الاغتيالات . فيقول :
في صيف عام ١٩١٩ اتصل بي الأستاذ حسن كامل الشيشي المدرس بمدرسة
المعلمين العليا ، وكنت طالباً بالسنة الثالثة في مدرسة الطب ، وقال لي : « إنني
أشعر أنني أستطيع الثقة بك . . . إننا الآن نعمل في الثورة بواسطة القنابل ، لا المظاهرات
والمشورات ! »

وكنا نجتمع في قهوة أمام قسم حايدين ، فكنت أدخل القهوة فأجد فيها الدكتور
أحمد ماهر ، والنقراشي ، وحسن كامل الشيشي ، وشفيق منصور . . وكانت
التعليقات ألا أصافح واحداً منهم ، وإنما أدخل إلى القهوة ثم أخرج ، وهنا يقوم
حسن كامل الشيشي بهدوه ، ويخرج ورأى ، فتمشي معاً في الشارع ، وكانت
التعليقات ألا تتكلم في مكان ، بل تمشي في الطرقات لأن الحيطان لها آذان ! . . وكان
يحدث في بعض الأوقات أن يكون الاجتماع أمام منزل حسن كامل الشيشي في حي
الإتشاء (النيرة الآن) . . . وكنت أسكن في شارع التاول في البغالة ، ومعى أخى

محمود حنفى المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً ، وكان طالباً في المدارس الابتدائية . وكان الدور الأول من البيت هو مخزن المسدسات والقنابل التى أستلمها من حسن كامل الشيشينى .

وكان البيت فى سفح جبل المقطم ، فكنا نستعمل الدور الأرضى للتدريب على إطلاق المسدسات . وتوليت تمرين الدكتور عبد القادر حلمى الشوربجى المدرس فى كلية الطب ، الذى كان وقتها طالباً فى الطب معى ، وزميلى مصطفى كامل ، وغيرهما من الطلبة . وكانت مهمتى كذلك تمرين أعضاء الجهاز السرى على إلقاء القنابل . وكنت أبدأ بتدريبهم على قيادة الموتوسيكلات ، وكان البرتقال يستعمل بدل القنابل وكان التمرين فى (المنيل) ، حيث أقيمت الآن العمارات الكثيرة على النيل . . . وكانت الطريقة أن نحدد هدفاً ، ثم نلقى البرتقالة على الهدف ، سواء كان هدفاً متحركاً أو هدفاً ثابتاً ، ثم يسلم لى حسن كامل الشيشينى قنابل ميلز الإنجليزى ، وقد كانت عملية تجربتها تجرى فى صحراء حلوان ، وتبينت أنها ضعيفة ، وأخبرت حسن كامل الشيشينى بنتيجة التجارب ، فجاءنى بمشروع قنبلة جديدة ، وهى عبارة عن علبة من الصلب تغلق بقلالوظ . وأحضر لى بودرة الديناميت المخلوط ، ثم أحضر لى زجاجة بها حامض كبريتيك مركز . .

وتوليت صنع القنبلة . . وصنعت عند سمكرى فى (الناضرية) قاعدة من الزنك ، وأجفرتنا كية من الحديد ، وقطعناها أجزاء لتكون شظايا القنابل ، ووضعنا قاعدة الشمعة فى قاع العلبة وحولها بودرة الديناميت المخلوط ، ثم وضعنا الزجاجة التى فيها حامض الكبريتيك المركز فى قاعدة الشمعة لتظل واقفة لا تميل . وخلطنا قطع الحديد بالمادة الموقية ، ثم ألقينا القنبلة . وبدأنا تجربة هذه القنبلة الجديدة . .

وصحبت الدكتور أحمد ماهر فى التجربة الأولى : ركبنا قطاراً من محطة البحيزة

إلى قرية (المانية) ، وعبرنا التل ، وفي مكان يشبه التل وضعت القنبلة في كوز ، وربطنا الكوز بدويارة ، ووضعنا القنبلة في الكوز ، ثم أخذنا الدويارة إلى الناحية الأخرى من التل وركعنا وراء التل ، ليكون فاصلاً بيننا وبين الانفجار ، وجذبنا الدويارة فاققلب الكوز ، واقلبت معه القنبلة واختلطت المواد ، وحدث الانفجار . . وبعد انتهاء التجربة ، ذهبنا إلى مكان انفجار القنبلة فوجدنا أنها دمرت المكان ! . وقال أحمد ماهر : « كويس قوى يا حفي ! . نستمر على كده ! . » .

ثم جامنى حسن كامل الشيشينى وقال : « إن قيادة الجهاز السرى قررت أن تبدأ بالتنفيذ في رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا » . وكان عريان سعد عضواً معي في الجهاز ، وقررنا اختيا عريان لهذه العملية بناء على تطوعه وتصميمه أن يقتل قبطى رئيس الوزراء القبطى .

وبدأنا تدريب عريان سعد بالبريقال . . ثم جاء حسن كامل الشيشينى بالتحركات الكاملة لرئيس الوزراء ، وشكل سيارته المغفلة ، وهي سيارة سوداء والجزء الأسفل منها بلون الخيزران . . ورسمنا الحطة مع عريان سعد كما ذكرها في مذكراته التي سلمها لمصطفى أمين .

• • •

وقد كان عبد الطيف الصوفاني عضواً في قيادة الجهاز السرى للاغتيالات . . وعرفنى حسن كامل الشيشينى بالصوفاني . . وكنت أتصل بالصوفاني الذي كان يرتدى العمامة والجبعة والقفطان ، وكان أحمر الوجه ، شديد الحماس ، يملؤه الإيمان والاندفاع كلما تحدث في شئون الوطنية المصرية ، وكان الملهم الروحي لى . وفهمت أنه يشترك في عملية التمويل . . وكان يعطينى المبالغ اللازمة للتحركات ، وكان مجموع المبالغ التي أخذتها منه ١٥ جنيهًا ، مرة ، وعشرة جنيهات في مرة أخرى ، وكنا نلاميذ لا نستطيع أن ندفع هذه المبالغ من مصروفاتنا الشخصية ! .

ثم اتصل بي حسن كامل الشيشيني وأبلغني أن الجهاز السرى قرر اغتيال إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال . . ورشحنا لهذه العملية الدكتور نديم باشا الذى أصبح فيما بعد رئيساً لقسم الطبى فى الجيش المصرى ، وكان يومها طالباً معى فى السنة الثالثة بمدرسة الطب ، ومع حسن توفيق التلميذ فى المدارس الثانوية . . وقمت بتعريف الطالب نديم . . وقام نديم بإلقاء القنبلة هو وحسن توفيق على سيارة إسماعيل سرى باشا فى المنيرة ! .

وانفجرت القنبلة فى السيارة ، وأصيب حسن توفيق بشظية ، ثم بدأت الشبهات تحوم حولى . . وكانت تعليقات الجهاز السرى أنه فى حالة قيام شبهات حول أحد أعضاء الجهاز ، فينتفى أن يفتنى من مصر كلية ! .
وحدث أن جاءت شهادة المدرسة بنجاحى من السنة الثالثة إلى الرابعة بمدرسة الطب . . وبعد أيام جاء خطاب من المدرسة يقضى نهائياً من مدرسة الطب ! . . وبالبحت ظهر أن اسمى فى القائمة السوداء ! .

وبدا ترويب عملية الحرب . . وكان من الصعب أن أحصل على جواز سفر بالطريقة العادية ، ولكن الدكتور على إبراهيم باشا الجراح المعروف رحمه الله (وكان أستاذى فى الجراحة) استطاع أن يحصل على جوازلى ، فقد كان له صديق فى الجوازات ، وانهز فرصة غياب المدير الإنجليزى بالإجازة ، وحصل على جواز باسمى

وخرجت من مصر فى مارس سنة ١٩٢٠ ، حيث أتممت دراسة الطب فى جامعة (فردريك ويلهلم) بيرلين . وحصلت على الدكتوراه فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، وقبل سفرى سلمنى حسن كامل الشيشيني توصية من أحد أعضاء الجهاز السرى إلى الدكتور

« كورت ياولج » في فيينا . وقال حسن كامل الشيشيني إنه تقرر أن أدرس المقررات في فيينا عن طريق هذا الشخص . . .
وسافرت إليه فلم أجده . . .

• • •

وكان « أحمد عبد الحمى كيرة » من دفعتي في مدرسة الطب ، وكان شخصية غامضة ، وشخصية قوية ، وكان يستطيع التأثير على أى شخص يتكلم معه . . وقد بلغ من غموضه أننى كنت عضواً في الجهاز السرى ولا أعرف أنه عضو في الجهاز السرى معي ! . ولكننى كنت أعرف أنه عامل في الحركات الهامة في الجهاز السرى التى تحت الأرض . . وكان العمل يجرى بسرية تامة . . وكان يحدث أن أضطر إلى الاستعانة بزميل من زملائى الذى ليس عضواً في الجهاز السرى ، ثم تقوم الدنيا وتقع بعد ارتكاب إحدى الحوادث ، فلا يفتح واحد منهم فمه . . ومن الذين استعنت بهم الدكتور عبد القادر الدياسطى . والدكتور عبد الفتاح شريف ، وقد كانا زميلين لى في مدرسة الطب .

وتركت أحمد عبد الحمى كيرة ، وسافرت ، وإذا بأخى محمود حنفى يحتل مكانى في الجهاز السرى !

وفي سنة ١٩٢٢ وصل عبد الحمى كيرة إلى برلين ، ومكث معى يومين . . وعرفت أن أخى محمود حنفى قبض عليه في مؤامرة مع عبد الحمى كيرة . . ثم فوجئ « كيرة » في برلين بأن الحصار يحاول أن يطبق عليه في الحال ، من المخابرات البريطانية . . واتصل بنا بعض أصدقائنا بالخارجية الألمانية ، ووضعنا خطة لتحريره إلى خارج الحدود .

وبنى أحمد عبد الحى كيرة لنزاً غامضاً ، إلى أن قتله المخابرات البريطانية ! .
وكان أخى محمود حفى عضواً فى خلية أحمد عبد الحى كيرة .

دكتور محمد حفى

مدير عام التفتيش الفنى بالنيابة
بوزارة الصحة سابقاً

خلية عبد الحى كيرة . . ومحمود النحاس

ونبدأ البحث عن خلية أحمد عبد الحى كيرة !

ونمضى فى محاولة حل اللغز . . وتحصل على مذكرات محمود خليل النحاس
عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأحد أعضاء الخلية السرية التى كان يرأسها
أحمد عبد الحى كيرة ، ومدير التبادل الثقافى بوزارة الإرشاد بعد ذلك .

إنه يكتب صفحة من مذكراته عن « كيرة » يوماً بيوم . . وعن مغامراته المثيرة ،
فيقول :

« كان أحمد عبد الحى كيرة رئيس خيلتنا ، وكانت الخلية مكونة من المرحوم
أحمد توفيق ، الذى أتى القنبلة على حسين درويش باشا ، وشقيقه حسن توفيق
الذى أتى القنبلة على إسماعيل سرى باشا ، وإبراهيم نظير الذى أعلم شتاً فى سنة ١٩٢٢ ،
والمرحوم أحمد خالد ، ومحمود حفى الذى أصبح بعد ذلك مستشاراً بمحكمة
الاستئناف ، والدكتور محمد نديم طالب الطب الذى أصبح فيما بعد اللواء محمد نديم

باشا كبير أطباء الجيش المصرى ، والذي اشترك مع أحمد توفيق فى قبلة درويش
باشا

« وكنت تلميذاً فى البكالوريا فى مدرسة الإلهامية ، وكان عمرى ١٨ سنة ! . .
كان أحمد عبد الحمى كيرة طالباً فى الطب ، يشغل ذكاء ووطنية ، عيناه براقتان ،
شديد التدين والاستقامة ، يبدو عليه الغموض ، لا يتكلم كثيراً ، شديد الحذر .
إذا ضرب لك موعداً لا يحدد مكانه ولا وقته ، ولكنك فجأة تجده أمامك ، ثم
يختفى فجأة . وكان لا يحضر اجتماعات الخلية السرية ، ولكننا نجده معنا ، ومع
تعليمات قيادة الجهاز السرى !

وذات يوم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ جاء كيرة وقال لنا : « الجماعة يقولون
إن محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام ، يدبر الخطة لقيض على الجهاز
السرى للثورة ، وأنا يجب أن نتخلص منه ، لأنه أكبر موظف فى الداخلية يعتمد
عليه الإنجليز فى قمع الثورة بعد نفي سعد زغلول . وأن الجماعة قرروا وجوب
قتله ! » .

ولم يسأل أحد من هم « الجماعة » ! . لأن تقاليد الخلية السرية ألا تسأل عن
يصدر الأوامر ! . . ثم سألنا كيرة : « من منكم يقوم بالعملية ؟ » . . قلت :
« أنا . . » . وقال محمود حفى : « وأنا سأراقبه » . وفى نفس اللحظة أخرج
أحمد عبد الحمى كيرة من جيبه سلسلة أوتوماتيكياً وأعطاه لى . وقال كيرة : « إنه
تقرر أن يتولى المنفذون عملية دراسة دخول وخروج محمد بدر الدين ! »
واختفى كيرة فجأة كما ظهر !

وبدأنا على الفور نتتبع محمد بدر الدين . . وطعننا أنه يقطن فى شارع الدواوين
وهو شارع نويار الآن ، فى منزل يقع بقرب شارع المتديان ، وأنه يخرج كل يوم

من منزله بين التاسعة والعاشر صباحاً ، ويمشى على قدميه إلى وزارة الداخلية التي تبعد بضع دقائق عن بيته . . . وجاء أحمد عبد الحى كيرة وأخطرنا بأن الجهاز السرى علم بأن محمد بدر الدين مسلح ، وأنه يحمل مسلحاً في جيب معطفه الأيمن ، وأنه يسير دائماً ويده اليمنى في جيبه استعداداً لمواجهة أى اعتداء . وأنه حدث قبل ذلك محاولات لاغتياله لم تنجح ، وأنه يعلم أن حياته مهددة .

ودرسنا المنطقة . . ووضعتنا الخطة !

واتفق على أن يقف محمود حفى أمام منزل بدر الدين ، ويراقب خروجه من الباب ، وأن أقف عند زاوية شارع الدواوين ، مع شارع البركة الناصرية . وعند خروج بدر الدين من منزله ، ينحنى محمود حفى ويربط حذاءه ، وعندئذ أستعد لضربه ، خاصة أنه سيمر على الرصيف الذى أقف عليه . . . وبعد أن يربط محمود حفى حذاءه ، يستمر في سيره . أما أنا فأهرب من شارع البركة الناصرية ، في عدة شوارع ضيقة ومتعرجة في حواري عمارة البابلي ، بعد أن أضغ المسلس في جيبي ، حتى أصل إلى شارع خيرت ، ومنه أمشى إلى سكة الحنفى ، ومنها إلى بركة القليل ، ثم إلى الحلمية حيث أسكن .

وفي يوم الثلاثاء ٣ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا إلى المكان المحدد لاغتياله وانتظرنا . . ولم يخرج بدر الدين ! ويغلب على الظن أنه غير موعد خروجه ، وخرج مبكراً ؟ وقد بلغ من قدرة التدبير ، أن اتصل أحد أعضاء الخلية بخاتمة محمد بدر الدين وعرف منها كل نظام خروجه ودخوله ومعيشتة ، وساعدنا هذا كثيراً على إعداد خطة الاغتيال . .

وفي يوم الأربعاء ٤ يناير سنة ١٩٢٢ عدنا إلى المكان مرة أخرى . . ولم نتمكن

من العثور عليه ، فإنه لم يخرج في ذلك اليوم إطلاقاً ! .. وكانت حالتنا العصبية متوترة .

وفي يوم الخميس ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا في الساعة التاسعة صباحاً وانتظرنا في الأمكنة المحددة لنا . . وفي الساعة العاشرة إلّا ربعاً رأيت زميلي محمود حنفي يعطى الإشارة المتفق عليها . وكنت واقفاً والسلس في يدي داخل السترة ، وقدرت يدي على صدري ، واتخذت موقفي في ناصية شارع البركة الناصرية ، وسمعت وقع أقدام بدر الدين وهو يقترب مني . . ثم وصل ، وأصبحت المسافة بيني وبينه حوالي نصف متر ، ونظر إلى نظرة شك . . ولم أتحرك . . وبمجرد أن خطا خطوة بعد أن أدار وجهه أخرجت السلس بسرعة ، وأطلقت عليه الرصاص في صدره . . فصاح بدر الدين بأعلى صوته : « يا ابن الكلب .. امسكوه ! »

وأسرعت أعدو في شارع البركة الناصرية . . وقيل أن أخطو بقصع خطوات سمعت طلقاً نارياً ، فقد أطلق بدر الدين الرصاص من مسدسه قبل أن يسقط على الأرض . واستمرت في عدوي في الحواري المتعرجة ، إلى أن وصلت إلى شارع خيزرت ، ولم يتبعني أحد ، ولم يحاول أحد أن يقبض عليّ . . ولهذا لم يجد الإنجليز شاهداً واحداً يتقدم ويصفني ، مع أن شارع الدواوين كان مزدحماً بالمارة ! . وعندما وصلت إلى شارع خيزرت توقفت عن العدو ، وسرت إلى المنزل فدخلت وخلعت ملابسى ، وارتديت ملابس أخرى ، وحملت ملابسى والسلس إلى منزل زميلنا أحمد خالد بالقلعة . ثم عدت إلى المنزل . .

وأعلنت السلطة البريطانية عن مكافأة قدرها خمسمائة جنيه لمن يرشد عن الجاني ، فلم يتقدم أحد !

وقرر الجهاز اغتيال عبدالحالق ثروت باشا !

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث وحدث أحمد عبد الحمى كيرة فجأة في بيتي بالحلمية بشارع على باشا إبراهيم ، ومثنى باسم الجهاز السرى . ثم قال لى أحمد عبد الحمى كيرة إن قيادة الجهاز السرى للثورة تلقت معلومات مؤكدة بأنه بدأت مفاوضات سرية جداً بين عبد الحالق ثروت باشا والورد ألقبي ، وأن الغرض من المفاوضات أن تعلن بريطانيا استقلالاً وهمياً لمصر ، وفي الوقت نفسه تعهد ثروت باشا بأن يكسب خطابات سرية تلغى هذا الاستقلال ، وتعطى بريطانيا نفس الحقوق التي كانت لما قبل إلغاء الحماية البريطانية ! ولهذا قررت قيادة الجهاز السرى للثورة قتل عبد الحالق ثروت باشا . . وأنه تقرر تكليف محمود حفي بتنفيذ هذه العملية !

وزارنى محمود حفى ، وأبلغنى أنه صدرت إليه الأوامر بتنفيذ اغتيال ثروت باشا . . واجتمع في عدة مرات ، فدرس خطة الاغتيال . . وأخبرنى محمود حفى بأن معه بعض الزملاء في هذه العملية ، وأن من بينهم أشخاصاً جدداً ، سيكون معهم خلية سرية لتنفيذ هذه العملية . وزارنى أحمد عبد الحمى كيرة ، وقال لى إنه يوجد مع محمود حفى في خليته التى مستفد اغتيال ثروت باشا شخص اسمه مصطفى فرغل لا يطمئن إليه الجهاز . وقال محمود حفى إنه مطمئن إلى مصطفى فرغل .

ورتيه الخطة بحيث يتم اغتيال ثروت باشا يوم ٢٦ يناير ، عند خروجه من منزله في الدقي ، متجهاً إلى المنيّة ، عن طريق الكويرى الأعمى ، كويرى الجلام حالياً . وتم الاتفاق على إلقاء حقيبة ملأى بالقنابل على سيارة ثروت باشا . ووزع أحمد عبد الحمى كيرة مسئولات على أعضاء خلية التنفيذ . وأخبرنى

كيرة أنه كان يمشى مع مصطفى فرغل وبعض أعضاء خلية التنفيذ ، وفضأة قال مصطفى فرغل : « يظهر أن هناك من يتبعنا ! » قال كيرة : « لو كان هذا صحيحاً فأسأله بالتار ، هو من يعاونه ! » وقال كيرة وهو يروى هذه الواقعة : « إننى قلت هذا وأخرجت مسلماً ، لأننى شككت فى هذه اللحظة فى مصطفى فرغل » - وقال مصطفى فرغل : « سأذهب وأرى من هو هذا الرجل الذى يتبعنا ، وسأتحقق من الموضوع بنفسى » .. ثم عاد مصطفى فرغل إلى كيرة ، وقال إنه رجل يبحث عن شارع آخر ! .

وفى يوم التنفيذ .. قبض البوليس على عمود حفى وجميع من معه ، وهم يقفون فى انتظار ثروت باشا فى الأمكة المحددة فى اللحظة ، واستولوا على الأسلحة والفتايل التى كانت معهم .

وذهب البوليس فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٢ إلى مدرسة الطب للقبض على أحمد عبد الحى كيرة ، وفرجى كيرة بدخول عدد من الضباط الإنجليز ليقبضوا القبض عليه فى العمل .. وعرف كيرة على الفور أن مصطفى فرغل أبلغ البوليس ! وبسرعة مذهلة قال لهم : « أنتم تريدون أحمد عبد الحى كيرة ! وأنا لست أحمد عبد الحى كيرة ! » .. وإذا بطلبة المدرسة والمدرسين المصريين يشهدون بأن القبض عليه ليس هو أحمد عبد الحى كيرة ! .. وترك الضباط الإنجليز أحمد عبد الحى كيرة ، وراحوا يفتشون المدرسة عنه ! وفى هذه اللحظة اختفى عبد الحى كيرة !

وفوجئت فى نفس اليوم بأن البوليس جاء ليقبض على ! ولم أكن بالمتزل .. وترك البوليس أمرا لى بالتوجه إلى المحافظة فوراً ومقابلة اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة شخصياً . وعندما توجهت إلى المحافظة سألت عن رسل باشا ، فقيل لى إنه غير موجود مؤقتاً ، وطلبوا منى مقابلة وكيل الحكمدار .. وإذا بوكيل الحكمدار هو

اللواء محمد نديم باشا زوج خاتني ! وقال لي : « إيه الحكاية ؟ هل تعرف شخصاً اسمه محمود حنفي ؟ » . قلت : « أعرفه لأنه تلميذ معي في البكالوريا . . . له ؟ » . قال اللواء نديم باشا : « إنه قبض عليه في مؤامرة محاولة اغتيال ثروت باشا وإنه كان مراقباً ، وأن تقرير البوليس يقول إنه زارك ثلاث مرات قبل الحادث ، وإن آخر مرة كانت قبل الحادث بيوم واحد » . فلجيت به أنه زميلي في البكالوريا ، وأنه كثيراً ما يحتاج إلى بعض الكتب والكراريس فيستعيرها مني للمذاكرة ! فقال لي نديم باشا : « إنني سأستجوبك الآن رسمياً ، وعليك أن تقرر هذا ، وسأحاول أن أحفظ الموضوع » .

وقد تم هذا . . . وحفظ الموضوع !

ونظرت قضية محمود حنفي أمام المحكمة العسكرية ، وإذا بشاهد الملك هو فعلا مصطفى فرغل ، كما توقع أحمد عبد الحى كيرة ! وحكم على محمود حنفي بالسجن . . . وتمكن في أثناءه من مواصلة دراسته والنجاح في البكالوريا والحقوق .

واختفى عبد الحى كيرة من مصر !

وفجأة رأيت أحمد عبد الحى كيرة أمامي من جديد . . . يخطرني بأن قيادة الجهاز السرى قررت أن يختفى من مصر ، وأنها وضعت خطة ليسافر إلى إيطاليا عن طريق ليبيا . . . وأنه سيكتب لي باسم مستعار . . . ثم اختفى . . .

وشعرت بأن هناك شبهات ضلبي ! . . . وأننى مراقب . . . وأن البوليس يتعقبني . . . وصدرت لي تعليمات بأن أختفى من مصر ، وحصلت على جواز سفر عادى ، وسافرت إلى ألمانيا في شهر يوليو سنة ١٩٢٢ ، بمجرد انتهائى من امتحان

البكالوريا . ووصلت إلى برلين . . وفوجئت بأحمد عبد الحى كيرة في أحد المطاعم . وكانت مقابلة مثيرة . وورى لى كيرة قصة هروبه من مصر فقال : « ارتليت زى الأعراب ، وأطلقت لحيتى : وأخذت معى ما أحتاج إليه من القود ذعبا . . وتم الاتحاق مع قافلة من الأعراب لتأخذنى عن طريق الصحراء إلى ليبيا فى مقابل مبلغ معين . . وسارت القافلة من طريق القيوم إلى واحات ليبيا . . وكنت مسلحا ، وتعرف طبعاً أنى أجيد الرواية . . وعرف الأعراب أن معى كيرة من الجنهات النحبة ، فاتفقوا على التخلص منى ، بأن يسوا لى السم فى الطعام ! ولكنى كطبيب شغرت قرراً بأن الطعام مسموم ، فامتنعت عن أكل أى طعام معهم ، واكتفيت بأكل البيض طوال الطريق ، لأننى أعرف أنه الطعام الوحيد الذى لا يستطيعون أن يسوا لى السم فيه !

وفى أحمد عبد الحى كيرة يتكلم : « وعندما وصلت إلى ليبيا ، وكانت مستعمرة إيطالية ، بدأت أولاً بتعلم اللغة الإيطالية ، وارتليت قبعة ولسعة مما يرتديه تجار المواشى ، ودخلت فى عمليات بيع وشراء مواشى بين إيطاليا وليبيا وتونس ، مما حتم سفرى إلى إيطاليا لتوريد المواشى ! وكان هذا دفعة لأى شبهة أو شك فى موضوعى . . وسافرت من ليبيا إلى تونس ، ثم إلى إيطاليا . .

« ووصلت إلى إيطاليا . . ولم يمض على بضعة أسابيع فى نابول ، إلا وشعرت بأننى مراقب ، ويتصلبنى ببعض أصداقائى من الإيطاليين علمت بأن الخبابرات البريطانية قد علمت بأننى سافرت إلى ليبيا ، ومنها إلى إيطاليا ، وأنها بدأت تطلب تسليمى على اعتبار أننى مجرم ! وانتقلت إلى فرنسا ، وإذا بالخبابرات تطاردنى فيها . ونصحنى أصداقائى بأن أغادر فرنسا قرراً ، لأن قراراً سيصدر بتسليمى إلى بريطانيا حليفة فرنسا . . فلم أجد مفرّاً من السفر إلى ألمانيا ، وهى عدو بريطانيا ، وأنها

وإن كانت مغلوقة على أمرها ، فلأنها لن تسلم بسهولة بمطالبة المحابر البريطانية بتسليمي . وكان معي جواز سفر مزور ، تولى الدكتور سيد باشا عملية تزويره في إيطاليا بناء على تعليمات الجهاز السري في مصر .

ثم قال لي أحمد عبد الحى كيرة : « وكما تعلمت الإيطالية بسهولة ، تعلمت اللغة الألمانية بسهولة ، وقد قيد اسمي في جامعة برلين طالباً بكلية الطب للحصول على الدكتوراه .

وتقابلنا عدة مرات . . وفي يوم من أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٢ قال لي إن الجهاز السري في القاهرة أبلغه ، بطريقة سرية ، أن عبد الحى ثروت باشا رئيس الوزراء ينوى السفر إلى سويسرا ، لحضور مؤتمر لوزان في شهر نوفمبر ، والتصديق على كل ما تتنازل عنه تركيا من حقوقها في مصر لصالح بريطانيا . . وأن الجهاز السري في مصر أبلغه تعليمات بضرورة قتل ثروت باشا في لوزان ومنعه من أن يرتكب هذه الخيانة !

وبمخاطبة خطة اغتيال ثروت باشا في لوزان . . وتم وضع الخطة على أن أسافر أنا وزميلي حمزة الطالب بالطب في برلين إلى لوزان ، وعند مجيء ثروت باشا نقتله في الفندق أو في أى مكان آخر قرب المؤتمر . . وذهبت مع عبد الحى كيرة واشترينا مسدسين من برلين . . وكانا من أحسن الأسلحة ، وكان ثمن المسدس المستعمل في ألمانيا يومها لا يعدو جنبها واحداً ! وسافرنا إلى لوزان .

وبقينا زهاء أسبوعين ننتظر ثروت باشا . . وإذا بنا تلقى تعليمات بأن ثروت باشا عدل عن حضور المؤتمر ، عندما علم بأن سعد زغلول أمر من منفاه في جبل طارق بإيفاد وفد برئاسة حسن حسيب باشا إلى لوزان ليقول في المؤتمر إن ثروت باشا لا يتكلم باسم مصر ! . . فعدنا إلى برلين . . وإذا بي أعلم أن الحكومة الألمانية

خضعت لضغط بريطانيا وأعلنت عبد الحمى كيرة مهلة ٤٨ ساعة لمفاوضة ألمانيا .
وقابلت أحمد عبد الحمى كيرة ، فوجدته قلقاً ، وقال لى إنه قرر الاختفاء من برلين ،
لأنه عرف أن المخابرات تطارد ، وأنه سيذهب إلى مدينة ميونخ ، ومنها سيقرو
هل يسافر إلى روسيا ، أو يسافر إلى تركيا . .

وبعد قليل اختفى ، وكان يكتب لى من ميونخ باسم مستعار ثم انقطعت عنى
أخباره !

وكنيت قد عرفت أحمد عبد الحمى كيرة فى برلين بصديق أحمد سرمد ، وهو
صديق لى من القاهرة ثم حضر إلى برلين لإجراء عملية بركيته . وكشف أحمد
عبد الحمى كيرة على ركية صديق ، وإذا به شخص الحالة مثل تشخيص أكبر
أستاذ عالمى فى جراحة العظام ببرلين ، وهو البروفيسور « هايد براند » ، مع أن كيرة
كان وقتها لا يزال طالباً فى كلية الطب !

وتوطدت بينهما العلاقة . وكان صديق أحمد سرمد يسافر بانتظام إلى
إستانبول ، وبعد عدة سنوات قابلته فى مصر ، فأخبرنى أن أحمد عبد الحمى كيرة
أبلغه أن المخابرات البريطانية تتبعه أينما ذهب . . وأنه حدث أن اتصل به بعض
الشرقيين من عملاء المخابرات البريطانية وطلبوا علاقتهم به ، ثم اقترحوا عليه أن
يلهب معهم إلى ميناء إستانبول ليودعوا واحداً منهم كان مسافراً . وإذا به يكشف
أن المخابرات البريطانية وضعت خطة لاختطافه عند وصوله إلى المركب ، وجنسه
فى إحدى القنصليات ، وتسليمه إلى السلطات البريطانية فى مصر . .

وتظاهر كيرة بأنه سيذهب إلى الميناء ، ولكنه لم يذهب !

.

وكانت هذه آخر أخبار تلقيتها من أحمد عبد الحى كيرة ، الرجل الذى كان أحد أبطال الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ .

محمد خليل النحاس

مدير التبادل الثقافى
بوزارة الثقافة

...

الجهاز السرى يعرف ، قبل أن يعرف الملك !

ويظهر من مذكرات محمد النحاس ، أن أحمد عبد الحى كيرة أبلغ خطيته السرية أن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ عرف أسرار مقاضات ثروت مع الإنجليز فى شهر يناير سنة ١٩٢٢ . . وأن عبد الحى كيرة أبلغ الحلية السرية أنه تقرر قتل ثروت باشا لأن الجهاز عرف أن ثروت سيقع خطابات سرية تلقى استقلال مصر العلى !

والغريب أن الجهاز السرى عرف هذا السر الخطير قبل أن يعرفه الملك بعدة شهور . . . فقد جاء فى مذكرات الدكتور حسن نشأت التى رواها لنا ما يأتى فى هذا الموضوع : « كانت وزارة ثروت تتولى المفاوضات سرّاً مع الإنجليز ، ولم يستطع الإنجليز أن يصلوا إلى حل يرضاه المصريون نظراً للظيان الشعبى ، والشعور الوطنى المتأجج فى تلك الأيام ، فاقترح صديق باشا على الإنجليز أن يصلحوا تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد هو بريطانيا .. ورفض الإنجليز ذلك ، لأنه سيضيق حقوقهم فى مصر ، وأنه ليس هناك من يلتزم بتنفيذ المطالب التى تضمنتها التصريح ، وبخاصة بالمصالح البريطانية ، فاقترح معهم ثروت وصديق على أن تلتزم الوزارة بتنفيذ هذه المطالب فى خطابات سرية متبادلة بين الوزارة والحكومة البريطانية ، وقد ظمت

حكومة ثروت يتبادل هذه الخطابات السرية مع اللورد ألتني المندوب السامى البريطانى ،
ابدون علم الملك فؤاد . . وبعد أن تم الاتفاق وأذيع فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،
فوجئ الملك فؤاد باللورد ألتني يزوره ، ودار الحديث حول إعلان تصريح ٢٨ فبراير
من جانب بريطانيا . وقال اللورد ألتني للملك فؤاد : « إنك طبعا تعلم بالخطابات
السرية التى تبادلها ثروت باشا مع الجانب البريطانى ، والتزمت جلالتك بها . . »
فأبدى الملك فؤاد دهشته وقال إنه لا يعلم شيئا عن هذه الخطابات السرية !

« وبعد خروج اللورد ألتني استدعانى الملك فؤاد ، وكان غاضبا . . وقال إنه
متضايق جدا من عمل ثروت باشا ، وارتباطه بالإنجليز بخطابات سرية دون علمه ،
وانه سأتري ماذا يعمل ؟ » .. وقال لى الملك : « أنا أخشى من حكم التاريخ ! أنا
لا يعنى أى شئ إلا ماسيقوله التاريخ ! لن يصدق الناس أن هذا العمل ارتكبه وزارة
ثروت بدون علم الملك ! » قلت له : « إن هذا العمل لا يلزم إلا أشخاص الوزراء
أنفسهم ، وإنه ما دام الاتفاق قد تم دون أن يستكمل إجراءاته الشرعية ، بموافقة
الملك والبرلمان ، فإن الاتفاق السرى لا يلزم إلا الوزراء الذين التزموا به ويسقط
بسقوطهم . واقترحت أن تسقط وزارة ثروت ! . . ولكن الإنجليز كانوا يستندون
تلك الوزارة التى ارتبطت معهم سرىا ، ولا يسمحون للملك بإسقاطها !

« وحاول الملك ، بشئ الطرق ، أن يخرج الوزارة والوزراء ، على غير جدوى !
كان لا يدعهم إلى القصر . كان يتجاهلهم فى المناسبات الرسمية . كان يعتمد
ألا يضافح ثروت باشا رئيس الوزراء فى أى حفل رسمى . . وكان من عادة الملك
أن يؤدى صلاة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد ، وكان من عادة رئيس الوزراء
والوزراء أن يقفوا بباب المسجد لاستقبال الملك عند وصوله ، فكان الملك لا يضافح
رئيس الوزراء والوزراء ، ويضافح من هم أقل منهم منصبيا ، لإخراج الوزراء

وإشعارهم بغضبهم ، ولكن كل هذه المحاولات لم تغلق في جعل ثروت باشا ووزرائه يستشعرون الحرج ويقبلون الاستقالة !

« وذات يوم ، وكان يوم الثلاثاء ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كما أذكر ، استدعاني الملك فؤاد ، وكان متضامياً جداً من ثروت باشا ، وقال لي : « إن ثروت لا يريد أن يقدم استقالته على رغم الإمانات المتوالية التي أوجهها إلى الوزراء . وإن الإنجليز يستندون الوزارة إلى أبعد الحدود ، وأنا لا أدري ماذا أصنع ؟ » . فاقترحت على الملك أن يؤدي صلاة الجمعة في الجامع الأزهر : وكنت أعرف أن الأزهر كان شغلة الوطنية ، وكان ملتهباً لا يحتاج إلى كبريت . . وأن الوزراء لا يحرقون على الظهور في الأزهر لانتظار الملك كالمعتاد !

« وأبدي الملك فؤاد استحيائه للفكرة ، وطلب مني تنفيذها ، وأن أتصل بثروت باشا وأخبره بذلك . . فذهبت إلى مكنتي بالقصر ، وأسكنت التليفون واتصلت بثروت باشا وأخبرته بأن الملك سيؤدي صلاة الجمعة في جامع الأزهر . . وأقبلت التليفون في الحال ، حتى لا أعطى لرئيس الوزراء فرصة الاعتراض ، وكنت وأنا أفضل ذلك أسمع صياح اعتراضه !

« ودعني مجلس الوزراء إلى اجتماع عاجل لبحث الأمر ، وتوجه إسماعيل صديق باشا وبعض الوزراء إلى اللورد ألتني ، وأخبروه بما يعتزم الملك أن يقوم به ، وأن حسن نشأت هو الذي دبر هذا الموضوع . ، واختار الجامع الأزهر بالنسبة لإخراج الوزارة ، لأن الوزراء لا يحرقون على اللعاب إلى الأزهر ، وقال الوزراء إن هذا العمل موجه ضد الإنجليز ، وطلبوا من اللورد ألتني أن يتدخل لاختيار مسجد آخر غير الأزهر يؤدي فيه الملك الصلاة . . وكان من صفات اللورد ألتني أنه عسكري صريح ، فقال للوزراء : « إن من تقاليد بريطانيا ألا تتدخل في المسائل

الدينية ، ومصر بلد إسلامي ، والمملك له أن يصل في أي جامع ، فلا دخل لنا في ذلك ! » . وحاول صدق باشا أن يقتنع اللورد ألنبي بأنها ليست مسألة دينية ، ولكنها مسألة سياسية من تدبير حسن نشأت ، وقال له صدق باشا : « إنه يوجد ملكان في القصر ، ملك كبير وملك صغير ، وإن الملك الصغير هو الذي دبر هذا الأمر ضد بريطانيا ، وطلب منه الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية ، وإبلاغها بذلك حتى يصدر الأمر بمنع الملك من الصلاة في الأزهر . فأرسل اللورد ألنبي برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن رأيه ، ورأى صدق باشا ، وبقى مجلس الوزراء مجتمعاً برئاسة ثروت باشا في انتظار رد وزارة الخارجية البريطانية !

« وفي الساعة الواحدة صباحاً وصلت برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى لورد ألنبي بأنها تؤيد وجهة نظره بعدم التدخل في المشاعر الدينية . وأبلغت البرقية فوراً إلى مجلس الوزراء وهو مجتمع في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، فكان وقعها على الوزراء كالقنبلة ، وقررت الوزارة الاستقالة فوراً ، لأن الوزراء لا يمكن أن يواجهوا الشعب في الأزهر ، ولا أن يكونوا يعلمون على حياتهم من الأزهرين والشعب إذا ذهبوا لأداء الصلاة ! . وأدخلت الوزارة تعد كتاب استقالتها ، واستمرت في إعداده حتى الساعة الخامسة صباحاً . وفي صباح الأربعاء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كان الملك يستقبل قناصل الدول ، وحضر ثروت باشا ، وفي يده ورقة ملفوفة - وليست في مطروف - وكان الملك في تلك اللحظة يستقبل قنصل السويد ، (الذي قتل بعد ذلك ، منذ عامين في الإسكندرية) ، فأيقظ ثروت باشا في مكتبه حتى انتهى الاستقبال ثم استأذنت له في مقابلة الملك ، فأذن له ، وقدم ثروت استقالة الوزارة بدون أن تقال كلمة واحدة من أي من الجانبين ، وعلى الفور

عهد الملك فؤاد إلى توفيق نسيم بتأليف الوزارة .

« وبعد ذلك اتصل الإنجليز بتوفيق نسيم ، لتنفيذ ما تضمنته الخطابات السرية التي التزمت بها وزارة ثروت ، فأخبرهم بأن هذه الالتزامات قد سقطت بسقوط الوزراء الذين تبادلوا هذه الخطابات مع الجانب البريطاني ، وأنها غير ملزمة للوزارة الجديدة قانوناً ! . . . وحدثت أزمة . وقيل للورد ألنبي إنها مؤامرة من تدير الملك الصغير حسن نشأت ضد الإنجليز . وهنا تقدم لورد ألنبي وطلب من الملك لإخراجه من الديوان الملكي ! . . . وأخفى الملك على الأمر ، ولم يشأن أن يفاتحنى فيه ، ولكنه كان متضيقاً ، وضعت أيام دون أن يرد على اللورد ألنبي ، أو يفقد طلبه ، فصدرت الأوامر إلى أربع يوارج بريطانية بالتحرك من مالطة إلى الإسكندرية ، وهذا اللورد ألنبي بأن الأسطول البريطاني سيحتل منطقة الجمارك في الإسكندرية ، وهي المنطقة الوحيدة التي كانت في أيدي المصريين ، فتوجهت إلى الملك والتمست منه إعفائي من العمل في الديوان الملكي ، فأراد الملك أن يطمئننى ، فقلت له : « إنى لا أقبل أن تضار بلادى من أجل ، وإذا لم توافق جلالتيكم على إعفائي من العمل في القصر الملكي فلنأعرف كيف أعمل لحل هذا الأمر » .

« وفهم الملك من كلامى أننى « سأنحصر » ، فوافق على إخراجى من الديوان الملكي ، ولكن الإنجليز أصروا على إخراجى من مصر كلها » .

. . .

هذا ما رواه الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكي في عهد الملك فؤاد عن كيفية خروج وزارة ثروت عام ١٩٢٢

. . .

ولكن المرحوم إبراهيم فتحى باشا وزير الحرية والبحرية فى تلك الأيام . . .
يضيف رواية أخرى ، وكانت هذه الرواية نفسها يرويها جعفر والى باشا وزير
الأوقاف فى تلك الوزارة ، لأعضاء النادى الأهلى ، الذى كان رئيساً له :
فى يوم الثلاثاء نفسه الذى اتصل فيه نشأت باشا من القصر برئيس الوزراء عبد الحالى
ثروت باشا ، يبلغه أن الملك فؤاد سيؤدى صلاة الجمعة فى الأزهر ، تلقى الوزراء
جميعاً طرفاً حكومياً غريباً وجدوه على مكاتبهم !

وجهه ثروت باشا على مكتبه فى وزارة الداخلية .

وجهه واصف سمكة باشا على مكتبه فى وزارة المواصلا .

وجهه مصطفى ماهر باشا على مكتبه فى وزارة المعارف .

وجهه إبراهيم فتحى باشا على مكتبه فى وزارة الحرية .

وجهه إسماعيل صدق باشا على مكتبه فى وزارة المالية .

وجهه جعفر والى باشا على مكتبه فى وزارة الأوقاف .

وجهه حسين واصف باشا على مكتبه فى وزارة الأشغال .

وعندما فتح كل وزير الظرف الحكوى الكبير وجد ما يأتى : « إذا ذهبتم إلى
صلاة الجمعة فى الأزهر فسوف تضربون جميعاً بالرصاص . . »

« اليد السوداء »

وعلى الورقة علامة اليد السوداء المشهورة !

وكان الوزراء جميعاً يعرفون الكثير عن هذه اليد السوداء . .

وأثار هذا التهديد فرع الوزراء ، وكانت الاستقالة !

أسطورة في الثورة ، يتحدث عنها الناس !

في مذكرات عريان سعد ، الذي ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء في ثورة ١٩١٩ يقول بالحرف الواحد :

كانت في ثورة ١٩١٩ أسطورة يتحدث عنها الناس ، ويتناقلون أخبارها ، ويتحدثون عن مغامراتها العجيبة . وكانت هذه الأسطورة هي سيد محمد باشا الطالب بمدرسة المعلمين العليا . وكانت السلطة العسكرية البريطانية أمرت في سنة ١٩١٩ بإلقاء القبض على سيد محمد باشا لاشراكه في مؤامرة إلقاء قنبلة على رئيس الوزراء محمد سعيد باشا ! وكانت الإشاعات تتعقبه ، والسلطة البريطانية تتعقب هذه الإشاعات . . يشاع أن سيد محمد باشا ظهر فجأة في حى السيدة زينب بالقاهرة وأنه وزع أسلحة وقنابل واختفى . . وتسرع قوات البوليس الحربي البريطاني إلى السيد زينب ، وتحاصر شوارعها ، وتهاجم البيوت ، وتفتش كل غرفة بحثا عن الأسطورة ، وإذا بالإشاعة تقول إنه ظهر في الإسكندرية متنكراً في ثوب بحار ، وهنا ينفض الحصار البريطاني عن السيدة زينب ، ويتحرك البوليس الحربي البريطاني في الإسكندرية يفتش البيوت بحثا عن سيد باشا ، فإذا بأخبار من بور سعيد تؤكد أنه ظهر فيها ، وأنه وزع أسلحة وقنابل ! ويشهد أشخاص بأنهم رأوه فعلا متنكرا في زي ضابط بالجيش البريطاني ، فيقوم البوليس الحربي البريطاني في بور سعيد ، وينطلق بحثا عن سيد محمد باشا في كل بيت ، وفي كل غرفة . . فلا يعثر له على أثر !

عريان يوسف سعد

فأما قصة هذه الأسطورة !

من هو سيد محمد باشا الذى كان الشعب يتحدث عن مغامراته فى ثورة ١٩١٩ ؟ إننى تلقيت الخطاب التالى من الدكتور سيد باشا المدير العام بوزارة التربية والتعليم سابقا .

« عزيزى مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد . فإنك تبحث عن أحمد عبد الحى كيرة أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وقد يدعشك أن تعلم أن والدك المرحوم أمين يوسف هو الذى أدخلنى فى الجهاز السرى للثورة ، وأنتى أنا الذى أدخلت أحمد عبد الحى كيرة ، فى ذلك الجهاز السرى . لذلك أرسل لك فصلا من مذكراتى السرية ، أرجو أن يضىء شيتا من النور فى سر هذا الجهاز العجيب !

المخلص

سيد محمد باشا

المدير العام بوزارة

التربية والتعليم سابقا

ولانى أتحنى قليلا ، وأترك للدكتور سيد محمد باشا ، أن يروى فى مذكراته شيئا جديداً عن تكوين هذا الجهاز :

« كنت طالبا بمدرسة المعلمين العليا بالقاهرة ، وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ سرى همس عجيب فى المدينة ، أن سعد زغلول ذهب إلى دار الحماية مع زميله على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، وطلب من السير ونجت نائب ملك الإنجليز ، الاستقلال التام ، باسم الشعب المصرى !

واهتر كل واحد منا لهذا النبأ الخطير . . وذهبت إلى بيت سعد زغلول أسمع

تفاضيل ما حدث . وقابلني هناك الأستاذ أمين يوسف الحاي ، وسلمني نص
المحاضرة التي حدثت بين سعد وزملائه ونائب ملك إنجلترا ، لأذيعها بين الناس .
ثم قابلني مرة أخرى وقال لي إن الإنجليز يقولون إن سعد باشا لا يمثل أحدا ، وإن
الشعب لا يريد الاستقلال ، وإنه لهذا تقرر أن يوقع الشعب كله توكيلا لسعد زغلول .
وزملائه للمطالبة بالاستقلال التام . . وإنه طبع عدداً ضخماً من هذه التوكيلات
ليوقعها الشعب بأجمعه .

إمضاءات كل الشعب !

وأعطاني « توكيلات » ليوثقها الطلبة ، مفوضين سعداً وزملاءه للمطالبة بالاستقلال
التام . وحصلت على توقعات زملائي الطلبة . . وعدت إلى بيت سعد زغلول .
فأعطاني أمين يوسف توكيلات جديدة . . وتكرر هذا عدة مرات ! إن المطلوب
توقيع كل رجل وامرأة ! الذين يعرفون يوقعون بإمضاءاتهم . . والذين لا يعرفون
يختمون أو يصبون بأصابعهم !

* * *

وهنا تقطع مذكرات الدكتور سيد باشا لثروى ما حدث في هذه التوكيلات .
كان الكولونيل « ب . ج ألجود » أحد كبار ضباط المخابرات بالجيش البريطاني ،
وكان قد حضر ثورة ١٩١٩ ، ونشر مذكراته في كتاب بعنوان « مصر في فترة
الانتقال » المطبوع في مطبعة أرنولد بلندن عام ١٩٢٨ . قال الكولونيل ألجود في
مذكراته صفحة ٢٣٦ :

« كانت مصر سكرى بالحماس ! جميع المصريين عراض توكيل سعد زغلول .

ضموها إلى بعضها البعض . بعد مضي أسبوع على وجه التقريب من اليوم الذى وزع فيه سعد زغلول هذه التوكيلات كان تحت يده ما يزيد على مليون عريضة ، وكان متوسط عدد الإمضاءات التى تحملها كل عريضة حوالى عشرة إمضاءات . كان اسم سعد زغلول على شفاه جميع الرجال . كان انتخابه زعيما نتيجة حتمية . وبناء عليه فقد أصبح هناك حزب واحد وبرنامج واحد . . .

انتهى ما كتبه الكولونيل ألبود فى مذكراته ، ونعود إلى استئناف مذكرات سيد محمد باشا الذى قال :

« وتكررت مقابلى لأمين يوسف . وذات يوم . . قال لى الأستاذ أمين يوسف ، وقد كان يقيم يومئذ مع سعد زغلول فى بيته ، وهو زوج ابنة شقيقته ، ووالد مصطفى أمين وعلى أمين ، إن قيادة الثورة اختارتنى للعمل فى جهازها السرى ! . فرجبت . ولم أسأل عن أى شيء : « عن هى هذه القيادة ؟ مع من سأشتغل ؟ ما هى مهمتى ؟ ولكنى فهمت من الكلام أنها مهمة خطيرة « تحت الأرض » ! . وبعد فترة . قابلنى أمين يوسف فى بيت سعد زغلول ، وانتحى بى وقال إن قيادة الثورة قررت تأليف لجنة سرية لطلبة المدارس العليا ، تعمل « تحت الأرض » ، بسبب ظروف الأحكام العرفية وطغيان السلطة العسكرية البريطانية ، وإن هذه اللجنة تتألف من طلبة موثوق بهم فقط ، وأن تختار من كل مدرسة مندوبين اثنين فقط . وقال أمين يوسف إن مهمة اللجنة السرية هى : أولا : توزيع المنشورات وطبعا . ثانيا : عمل البيانات . ثالثا : إصدار جرائد سرية لأن الجرائد لن تنشر شيئا عن الثورة بسبب الرقابة والأحكام العرفية . رابعا : تنظيم الإضرابات خامسا : مقاومة أعداء الثورة . سادسا : تأليف فروع لهذه اللجنة بنفس نظامها فى القاهرة - فى الأقاليم ، وأن يكون العمل تحت الأرض أيضا . ويجب أن يعلم أعضاء

الخلايا أن مهمتهم خطيرة ، قد تؤدي إلى الإعدام ! . . سابعاً : عمل شبكة اتصالات بين اللجان القرعية ، بحيث يمكن وصول تعليمات القيادة إليها في أسرع وقت ، في أى مكان . ثامناً : تنبثق من لجنة القاهرة خلايا صغيرة لا تزيد على اثنتين ، تكلف كل خلية بعمل واحد من الأعمال المتقدم ذكرها لضمان السرية التامة . ثاسعاً : أن قيادة الثورة اختارتك أنت لتكون مسئولاً عن هذه العملية ، وتنفيذها على مسئوليتك .

وأفهمنى أمين يوسف أن مهمته تنتهى هنا ، وأن شخصاً آخر غير ميسنصل في ويلغنى باقى التعليمات . وعلى الفور بدأت فى تأليف هذه اللجنة . . واخترت عن مدرسة المعلمين العليا أنا وزميلى محمود عوضين طه ، وعن الجامعة الأهلية يوسف العيد وحسن الملالى . . وكنا نعمل ليلاً ونهاراً . . وألفت اللجنة خلية منى أنا ويوسف العيد لعملية الاتصال بمندوبى الأرياف لتوصيل منشورات وبيانات سعد زغلول . . واستأجرنا غرفة فى (بركة القيل) لنطبع فيها الجريدة السرية . . وأمكن تأليف لجان للطلبة فى كل مدينة فى القطر كله من القاهرة إلى أسوان . . وأصبح للطلبة شبكة « تحت الأرض » يمكن نقل التعليمات والمنشورات إليها فى وقت قصير . وفى الوقت نفسه كانت تتألف لجان فوق الأرض فى كل قرية ومدينة وإقليم للقيام بالعمل العلنى . وكانت ساعة الصفر المحددة للانفجار هى الساعة التى يتخذ فيها الإنجليز إجراء ضد سعد زغلول ! !

التنظيم . . !

وهنا نقطع مذكرات الدكتور سليم باشا ، لننتقل إلى مذكرات لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الذى اطلع على الوثائق التى حصل عليها

الإنجليز في تلك الفترة. إنه يقول في صفحة ٢٨٤ من الجزء الثاني من مذكراته :
« أثناء عام ١٩١٨ عمل سعد زغلول بلا كلال أو ملل ، للحصول على تكوين قوى موحدة من المصريين المتعلمين . . نجح في ذلك إلى حد بعيد . لدرجة أن سعد زغلول ، غير المقيد بقيود المنصب ، انتهز انهماك مجلس الوزراء المصري في عمله ، وكان مجلس الوزراء متعاوناً تعاوناً وثيقاً مع السلطات البريطانية والمندوبية . . انتهز سعد زغلول هذه الفرصة ، فقد كان مطلق اليد في تعبئة الرأي العام نفسه والارتباط به »

وفي الصفحات من ٢٨٧-٢٩٥ يقول لورد لويد : « ترك المجال مفتوحاً أمام سعد زغلول . أخذ يعمل بكل طاقته ، وبكل عزم وتصميم على تدعيم مركزه . . كان صلباً في مطالبه ، نشيطاً في جهوده لتكثيف الشعب ، بدأ فوراً في تطوير حملته . شكل اللجان في جميع الأقاليم . نظم الاجتماعات في جميع أنحاء مصر . جمع التوقيعات بالجملة بتوكيل سعد وزملائه ومنحهم سلطة العمل باسم شعب مصر ! . . ولم تلمس السلطات الإنجليزية ما يجري . كان الموقف يتطور بسرعة كبيرة . اقترب الموقف من درجة الغليان . . دعاية سعد زغلول تعمل في الظاهر طبقاً للقواعد القانونية والدستورية ، وفي الخفاء تعمل بمنتهى الخطورة على إثارة اضطرابات عامة . . . وقبل أسبوعين من قيام الاضطرابات كتب « سير ميلين شيتهم » ، المندوب السامي البريطاني ، إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول :
« إن الهياج الذي نظمته الزعماء الوطنيين بدأت تخدم ناره ، وبدأت حيلته . . »

• • •

وفي صفحة ٢٠٧ يقول لورد لويد في الجزء الأول من مذكراته :
« جاءت الأيام الأولى من شهر مارس . مصر تغلي بالثورة . للسلطات

البريطانية بدأت تدرك أن الموقف لا يخلو من الخطر . . تقرر كبح سعد زغلول . كانت كل عناصر الانتحار مكتملة ، لا يتقصها إلا إشارة تشعلها . . كانت الإشارة على وشك الاشتعال . . أمرت السلطات البريطانية باعتقال سعد زغلول . انفجرت النار في الوند . . كان الطلبة أولي من ناروا . في صباح يوم ٩ مارس انتشر الطلبة فجأة في الشوارع حاملين شعلة الاضطرابات حينما حلوا . وقعت أعمال التخريب في مساء اليوم نفسه . الجماهير المتمردة تدمر الممتلكات . الموقف يزداد سوءاً . . اضطرابات في كل مكان . اندلعت الثورة في الأقاليم . اصطدامات في كل مكان بين الجيش البريطاني والشعب . . وانتشرت الثورة فجأة في مصر كلها ! . . واضطر الإنجليز إلى الخضوع ، وأفرجوا عن سعد زغلول وزملائه المنفيين في مالطة !

الحياة !

وتترك مذكرات لورد لويد المندوب السامي البريطاني ونعود من جديد إلى مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السري لثورة ١٩١٩ : « أفرج الإنجليز عن سعد زغلول ، وسافر من مالطة إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . وفوجئنا بأن محمد سعيد باشا تولى الحكم ، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يتولى الحكم في ظل الحماية ! . . وفوجئنا بأن سبعة من المصريين قبلوا الاشتراك معه في الحكم ، والحماية البريطانية لا تزال موجودة ، والجيش الإنجليزي لا يزال يحتل أرضنا ! . . وعدنا إلى مهمة لجنة الطلبة . . فوجدنا أن البنلم الخامس من أهدافها هو مقاومة أعداء الثورة . إننا قاومناهم بالمشورات وبالبيانات ، وبالاضطرابات ، وبالجرائد السرية ولكننا لم نقتلهم من مقاعدهم ! . . وفكرت أنا

ويوسف العبد في أن « مقاومة أعداء الثورة » تدخل تحتها عملية ضرب بالقنابل والرصاص !

وبحثنا من أين نجىء بالقنابل والرصاص ! إن أمين يوسف عندما أبلغنى تعليمات الثورة قال إنه يجب أن نعتد على أنفسنا ، وأن يتولى الطلبة الصرف على العملية من جيوبهم ، حتى يشعر القامئون بالعمل أنها عمليتهم هم ، وأنها ليست عملية من فوق . وكنا نجرم أنفسنا من الضروريات لنشتري الورق والحبر الذى نطبع به المنشورات ، وندفع مصاريف الانتقالات بين المديرية . . . وقال يوسف العبد إنه يعرف شاويشا إنجليزياً فى الجيش البريطانى ، فاتصلنا به وطلبنا منه أن يشتري لنا مسلسلاً وإذا بالشاويش الإنجليزى يعرض علينا أن يبيع هو مسلسله لنا بمجنيهين ! وأصبحت الثورة تملك مسلسلاً واحداً !

وفى أوائل أبريل سنة ١٩١٩ فاحت أحمد عبد الحى كيرة الطالب بمدرسة الطب فى أن ينضم إلى الخلية ، وكنا نقيم قبل الثورة فى بيت واحد فى البغالة ثم انتقلت أنا إلى سكة عيد الرحمن فى الخلية ، وبقي كيرة فى البغالة . . . وعرضت الفكرة على كيرة فرحب بها على الفور . وفتح يوسف العبد صديقه حسن سالم الطالب فى المنصة . وبدأنا نفكر فى أن نزيد عدد أسلحة الخلية ، ولكن من أين التمويل ، وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف بك الصوفانى عضو الجمعية التشريعية وعرضنا عليه الفكرة وقلنا له إنك بصفتك من الأعيان تستطيع أن تجمع تبرعات لعمل منشورات ، وتعلمنا القلوس ، ووافق عبد اللطيف الصوفانى ، وأعطانا عشرة جنيهات ، وذهبنا إلى الشاويش الإنجليزى وأعطيناه خمسة جنيهات ، وطلبنا أن يشتري لنا قنابل ومسلسلات ! وبعد يومين جاءنا الشاويش الإنجليزى بمسلسم وقنبلتين بخمسة جنيهات . . .

ثم أعطيناه خمسة جنيهات أخرى . . وجاء بمسلمين وقبيلتين ! وأصبحت ترمانة
الخلية السرية فيها أربعة مسلسات ، و٤ قنابل ! ! وجربنا القنابل فوجدنا أنها
لا تنفع لعمليتنا . وفكرت أنا وأحمد عبد الحى كيرة أن نقوم نحن بصنع القنابل
بأنفسنا ! وكنت أنا طالباً بالقسم العلمى بالمعلمين ، وكان عبد الحى طالباً
بمدرسة الطب . وأحضرنا كتاباً عن الكيمياء . . وقرأناه فلم نجد فيه شيئاً عن القنابل !
ولكن وجدنا فى الهامش اسم كتاب باللغة الإنجليزية عن المفرقات .! وطلبت من
الطالب محمد على ، زميلى فى مدرسة المعلمين أن يستعير هذا الكتاب من دار
الكتب ، وأحضر الكتاب . وبحث مع كيرة ندوسه . . واخترنا نوعاً من القنابل . .
وهو يتكون من مسحوق بكريك أسيد وكلورات بوتاسيوم ، ويصب عليهما عند
الضرب حامض الكبريتيك . وقال أحمد عبد الحى كيرة إنه سيسرق لنا الأحماض
من معمل مدرسة الطب ، وفعلنا أحضرنا لترًا ونصف لتر من هذه الأحماض .
وجدنا أن بلورات بكريك أسيد تستعمل فى صباغة الحرير باللون الأصفر .
ولكيلا نلفت النظر توليت أنا ويوسف الدبد شراءها من (مصانع) صغيرة فى حى
الجنائية . أما كلورات البوتاسيوم فاشتريناها من معمل أدوية بشارع نوبار ،
(شارع الجمهورية الآن) . . وكان المفروض أن يوضع حامض الكبريتيك فى
أنبوبة مرتفعة توضع فى نهاية جسم القنبلة ، فاشترينا زجاجات عطر خالية من
محل صغير فى التريفة . . وأصبحنا نملك جميع المواد التى تصنع منها القنبلة !
ولكن ليس عندنا جسم القنبلة !

وبدأنا نبحث عن حدادين للقيام بهذه العملية . ومعنا أن الجهاز السرى
للثورة ألف تنظيمًا سرّيًا للعمال ، وأن محمد عثمان الطوبجى ، وهو جزيمى ، يتولى
الإشراف على هذا التنظيم . واتصلنا به ، وسألناه هل يستطيع أن يجد بين

عمال العنابر يوثق به ليصنع لنا جسم القنبلة . فالحضر لنا في اليوم التالي اثنين من أعضاء الجهاز السرى للعمال ، أولهما هو الشيخ أحمد جاد الله العامل بالعنابر ، والذي سلمه سعد زغلول مذكراته كما جاء في الحلقات السابقة ، والذي كان متهمًا بعد ذلك في قضية الاغتيالات مع ماهر والقراشي . وثانيهما هو إبراهيم موسى الدامل بالعنابر ، وهو الذي أعلم بعد ذلك بست سنوات في حادث السردار . ووضعنا للشيخ جاد الله وإبراهيم موسى تصميم جسم القنبلة المطلوب . وكان المفروض أن يكون جسم القنبلة من حديد الزهر ، فلم يجدوا مادة كافية من حديد الزهر ، في مكان لا يلفت النظر . . ووجدوا أنه من الممكن الحصول على ذلك ، محل محل الحديد الزهر .

وصنع الشيخ جاد الله وإبراهيم موسى قنبلتين . وعبأنا القنبلتين ، أنا وأحمد عبد الحى كيرة ، وقررنا أن نجربهما . . ولكن أين نقوم بهذه التجربة ؟ ! واقترح يوسف العبد أن نذهب إلى قريته « شبرا النملة » وقال إن فيها أماكن صحيحة ممكن عمل تجربة فيها ولا يشعر بها أحد ! . . ووصلنا إلى شبرا النملة . . ورأينا فيها مزارع القطن والقمح ، واستبعدنا مزارع القطن لأن شجرة القطن قصيرة ولا يمكن أن نخفى فيها ، وفضلنا مزارع القمح لأنها طويلة . . ولكن خشينا أنه إذا حدث الانفجار قد يحمي أحد من الفلاحين فيرانا وسط القمح . . وخطر ببالنا أن نصعد جميعا فوق شجرة عالية ، فإذا ألقينا القنبلة ، وأحدثت صوتا ، ونظر الناس إلى ناحية الانفجار لم يروا شيئا ! وصعدنا فوق الشجرة ، وألقينا القنبلة ، فأحدثت انفجارا ونجحت التجربة . ولم نستلفت نظر أحد ، ولكن نسينا أن الزنك ليس وقودا للقتل !

موعد عند ترزى !

وعدنا إلى القاهرة ، فلذا بالنقراشى يرسل لى أن أقابله على الفور أنا ويوسف العبد فى محل ترزى اسمه محمد توفيق ، فى حارة زغيب ، وهى بين شارع قصر النيل وشارع عبد الحالى ثروت . وكان النقراشى هو الذى اتصل بنا قبل ذلك ، وكان مكلفا بمسئولية جريدة (المصرى الحر) وهى الجريدة السرية التى كنت أطبعها أنا ويوسف العبد . وذهبت مع يوسف العبد لى الترزى الذى حددده النقراشى ، فوجدته هناك ، ووجدت معه رجلين لا أعرفهما . وأخفى النقراشى فى جانب من محل الترزى ، وقال لى : تفكر لو فكرنا أننا نقوم بمحاوالت اغتيالات . هل يوجد فى الطلبة من يقوم بها ؟ . قلت : « أنا ويوسف العبد ! » . وقصصت على النقراشى التجربة التى قمنا بها مع « كيرة » ، ونتيجتها . وطلب النقراشى وصفا للتنبلة ، ورسمت له الوصف ، وسلمته له . والتفت النقراشى إلى الشخصين المجهولين وقال : « ده فيه ناس جاهزين ومستعدين ! »

وقدمنا إليهما . . فلذا بهما الدكتور أحمد ماهر ، وحسن كامل الشيشينى . . وأخرج حسن كامل الشيشينى مصحفا من جيبه وقال : إذن نقسم على المصحف بأن هذه المسائل السرية لا ييوح أحد بها ، وأن من يكشف أمره ، لا يقول إلا عن نفسه !

وأقسمنا اليمين !

ولم يكن الترزى الذى اجتمعنا فى محله موجوداً معنا ، كان قد دخل إلى الغرفة التى بها العمال الذين يحكيكونه البلاطات ، وعرفت بعد ذلك أن الترزى محمد توفيق

هو عضو في الجهاز السرى أيضا ، ولكن في قسم توزيع المنشورات ، ولا يعرف شيئا عن الاغتيالات ! .. سألتى النقراشى : « أتم صرفتم .. ؟ » قلت : « نعم .. » قال النقراشى : « كم .. ؟ » . فأخبرته .. فأراد أن يعطينى المبلغ قلت : « إننا أخذناه من شخص آخر » .. قال النقراشى : « من ؟ » . قلت : « لا بد أن أستاذنه .. هل لديك مانع أن أقول له على أسمائكم ؟ » . قال النقراشى : « قل اسمى أنا فقط ، ولا تقل الأسماء الباقية .. وابتداء من اليوم سنتولى نحن التمويل .. » . وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف الصوفانى وأخبرناه بما قال النقراشى . فقال الصوفانى : « سأتصل بالنقراشى مباشرة » ! .

وطلبنا من الحاج أحمد جاد الله أن يصنع لنا عشر قنابل ، وأتم صنعها على الفور ، بالاشتراك مع الخلية السرية للعمال . وأحضر الحاج أحمد جاد الله نجارا من الخلية السرية ، فبنى مخبأ فى الغرفة التى استأجرناها فى بركة القيل ..

على بركة الله !

ثم جاءنا أمر بالتنفيذ فى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ! وكانت صيغة الأمر هى أن النقراشى قال لنا : « على بركة الله .. » . فعدوا فى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء !

واختبرت أنا لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء . واختير يوسف العبد ، ليتولى إعطاء الإشارة . وبدأ الجهاز السرى يضع تقريراً عن تنقلات رئيس الوزراء ومواعيده ، والشوارع التى يمر بها ! .. وبدأنا الاستعداد لإلقاء أول قنبلة فى الثورة ! . وقبل موعد التنفيذ بأربع وعشرين ساعة جاءنى أحمد عبد الحمى كبيرة وقال : « حدث تغيير فى الخطة .. أنت لن تتولى التنفيذ ، ستتولى عملية الإشارة

فقط ، وستولى التنفيذ شخص آخر . فسألته : « من هو ؟ » . قال : « عبد الحميد المنسورى » . قلت : « وهل هو مستعد ؟ » . قال أحمد عبد الحى كيرة : « نعم ، ونجح فى الاختبار . . »

وفى ليلة التنفيذ أحضرت القنبلة ، وذهبت إليه فى بيته ، وعلمته كيف يقوم بالعملية . وكانت الخطوة هى : سيارة محمد سعيد باشا ستجىء من نادى محمد على مخترقة شارع سليمان وتمر فى ميدان الإسماعيلية الذى هو ميدان التحرير الآن . تتجه السيارة فى طريقها إلى شارع قصر العيني . ثم إلى شارع الشيخ ربحان إلى مكتب محمد سعيد باشا بوزارة الداخلية . يجلس عبد الحميد المنسورى على قهوة فى الميدان فى محل تشغله أجزاخانة ونلسور الآن . السيارة ستصل إلى المكاد المحدد حوالى الساعة العاشرة والنصف . الإشارة التى أقوم بها هى أن أخرج من جيبي منديلا أبيض وأمسح به وجهي ثم أضع المنديل فى جيبي ، وأمشي !

وحل الموعد ولم تحضر السيارة ! . . ومرت دقائق ولم تحضر السيارة ! . . ورأيت أن أذهب إلى نادى محمد على لأعرف ماذا حدث لرئيس الوزراء ، فلم أجد سيارة رئيس الوزراء ، وعدت إلى ميدان الإسماعيلية - التحرير الآن - لأرى زميلي وأخبره بالتأجيل . وإذا بى أرى البوليس والمخبرين يحيطون به !
واختفيت على الفور . .

وارتديت ملابس بلدية ، واتجهت إلى بيت صديق لى . . واتصل بى الجهاز السرى على الفور وأخبرنى أن زميلي المنسورى اضطر للاعتراف تحت تعذيب الإنجليز ، وأنه ذكر اسمي ، وذكر اسم أحمد عبد الحى كيرة . . وقبض الإنجليز على أحمد عبد الحى كيرة . . وهكذا فشلنا فى إلقاء أول قنبلة فى الثورة !

وتنكرت في الزى البلدى وسافرت إلى قرية (شرباص) ، وأبلغت أهلى فى قرية
(كنمر الشناوى) مركز فارسكور أننى بحير . . وبعد بضعة أيام عدت إلى القاهرة ،
وأضيت الليل فى الغرفة التى استأجرتها فى بركة القيل لتكون مخزناً للقنابل . . وهكذا
نمت تلك الليلة مع عشرين قنبلة !

ثم استأجرت غرفة أخرى قريبة من بركة القيل ، وتنكرت فى زى شيخ
معمم ، وغيّرت معالم وجهى ! واتصلت بالجهاز السرى على الفور . . وبدأنا العمل . .

العمال فى المعركة !

وقابلنى الحاج أحمد جاد الله أحد زعماء العمال فى الجهاز السرى وقال لى :
« لماذا لا تشركون العمال فى العملية ؟ لا يكفيننا أن نصنع القنابل . . نريد أن
نضرب أيضا ! » . قلت : « لا مانع . . » . وعرض الحاج أحمد جاد الله فكرته
علينا : « نحن العمال نأخذ قسم الكفار (أى الإنجليز) وأنتم تأخذون الخونة من
المصريين ! »

واتفقنا على هذه القسمة ، وسلمنا الحاج أحمد جاد الله مسلحين ! وكان
لا يمر أسبوع إلا ويقتل الجهاز السرى للعمال ثلاثة من الجنود الإنجليز ! واختار
العمال لهذه العملية منطقة الدراسة ، والحوض المرصود .

مكان الاجتماعات

واتخذت جميع الاحتياجات اللازمة حتى لا أقع فى يد البوليس البريطانى . . .
فقد وزعت صورتي على جميع البلاد ! ولم أكن أخرج من مخبئى إلا بعد المغرب . :
ورببت الاجتماعات كالاتى : اجتمع بيوسف العبد فى جامع مصطفى فاضل بجوار

مدرسة المعلمين في صلاة العشاء . ويتصل يوسف العبد بالتقراشي . وأجتمع
الطوبجي صانع الأحذية والمسئول عن جهاز العمال السري في جامع صغير بميدان
باب الخلق بعد العشاء . وأجتمع بأحمد عبد الحى كيرة ، وقد أفرج عنه بعد اعتقاله
بشهور . في جامع عابدين . وكان يوسف العبد يقابل التقراشي في مكان قريب
من مدرسة الهياثم .

• • •

وابستطاع الجهاز السرى أن يحصل على صور جميع المخبرين الذين يعملون
مع البوليس الإنجليزى والسلطة العسكرية البريطانية . واستطاعنا أن نعرفهم جميعاً .
وأن نراقبهم جميعاً ! وكان الفضل في ذلك لأحد ضباط البوليس المصريين في
وزارة الداخلية . وقمنا بعدة عمليات . ونجحت عمليات القنابل على طول الخط .
وكنتم أمتثل في كل مكان ، أوزع القنابل والمسدسات على الخلايا السرية .

تحذير !

وفي أواخر يناير سنة ١٩٢٠ جاعني يوسف العبد وقال : إن الجهاز السرى حصل
على معلومات بأن الحلقة بدأت تضيق عليك ، وأنهم سوف يستطيعون القبض
عليك بين يوم وآخر . وأن الجهاز السرى وضع قاعدة ، فإنه في حالة ما إذا بدأت
الحلقة تضيق على أى فرد من أفرادها ، فيجب أن يختفى من مصر تماماً ، وأن
يحل مكانه شخص جديد . وأنه لهذا تقرر وضع خطة لتزويجى إلى الخارج ، وأنه
سيكون لي هناك مهمة سأخطر بها عند وصولي . واشترك في عملية التهريب أحمد
عبد الحى كيرة ويوسف العبد وأحمد زكى فهمى . وتم الاتفاق مع رئيس بحارة
الباخرة سردينيا الإيطالية ، واسمه « ألبرتو نسترومو » ، وهو إيطالى . وطلب رئيس

البحارة مائة جنيه ذهباً لهذه العملية . . . وقلت ليلاً إلى السفينة الراسية في ميناء الإسكندرية ، وأمضيت الليل في غرفة المهمات . وعندما وصلت إلى ميناء جنوه اكتشفت أنه ينقصني جواز سفر ! وقال رئيس البحارة إن مهمته تنتهى عند وصولي إلى الميناء ، وإن مهمة التزول إلى الميناء هي مهمتي وحدي ! . . . ورأيت ضابطين من البوليس الإيطالي واقفين على سلم الباخرة يفحصان الجوازات . . . واستطعت بسرعة أن أفهم كل واحد منهما ، أن زميله رأى جواز سفرى !

تروير الجوازات !

واستطعت أن أخرج من الميناء ! ولكنى قابلت مشكلة : لا بد لى تعيش فى إيطاليا أن تحصل على جواز سفر ! ولا تستطيع أن تقيم فى فندق إلا إذا قدمت جواز السفر . . .

وأسرعت إلى بوليس المدينة ، وقلت إن محفظتى وفيها جواز سفرى نشت من جيبي ! وأعطانى البوليس ورقة حتى يحىء لى جواز سفر من القاهرة ! ثم استطعت بطريقة ما أن أحصل على جواز سفر تركى ! وبعد فترة تلقيت رسالة من القاهرة من الجهاز السرى أنهم يريدون تهريب أحمد عبد الحى كيرة من مصر ، لأن أمره انكشف ! وأرسلت إليهم أن الصعوبة فى الجواز ، وأنى اكتشفت أن الزنكوغراف متقدم جداً فى إيطاليا ، وأنى اتفقت مع محل زنكوغراف فى إيطاليا ليقوم بتروير ما نريده من جوازات السفر للأشخاص الذين يرغب الجهاز السرى فى تهريبهم إلى الخارج ! . . . وأن كل المطلوب منهم أن يسلوا لى جواز سفر أى شخص مصرى عادى ، ثم صورة الشخص المطلوب تهريبه ، فأعيد لم الجواز كاملاً باسم عضو الجهاز السرى المطلوب !

مطلوب تهريب « كيرة »

وتلقيت رسالة من يوسف العبد عضو الجهاز السرى فى القاهرة تقول :
« انكشفت مؤامرة اغتيال عبد الحالى ثروت . أمرت السلطة البريطانية بالقبض
على أحمد عبد الحى كيرة . اختفى كيرة . . تقرر ضرورة خروج كيرة من
مصر كلها لأنهم ضيقوا الحناق عليه . ضع خطة تهريبه من عندك بسبب الرقابة
الشديدة » .

* * *

وأرسلت رسالة إلى يوسف العبد أقول فيها : « أرسل پاسپورت باسم أى
شخص ومعه صورة " كيرة " » . وأرسل يوسف العبد پاسپورت المطلوب مع رئيس
البحارة « نوسترومو » . وأرسلت مع « نوسترومو » جواز السفر كاملاً بعد أن تم
تزويره !

ووصل عبد الحى كيرة إلى إيطاليا فى أواخر فبراير سنة ١٩٢٢ بجواز السفر
الزيف ، وقال لى إنه طورد من السلطات البريطانية مطاردة عنيفة ، وإنه سيسافر
إلى ألمانيا لدراسة الطب .

وبعد ذلك تلقيت رسالة من الجهاز السرى بالقاهرة : « مطلوب جواز سفر
باسم كامل أحمد ثابت عضو الجهاز السرى » ، وهو الذى أصبح فيما بعد الدكتور
كامل أحمد ثابت المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً . . وقمت بتزوير جهاز
السفر المطلوب . ثم تلقيت بعد ذلك رسائل متتابعة . . مطلوب مسلمات . . مطلوب
أسلحة . . مطلوب ذخائر !

وكنت أرسل المطلوب مع « ألبرتو نوسترومو » رئيس البحارة الإيطالى !

* * *

وحصلت على دكتوراه في الطبعة البحتة من جامعة روما . . وعند الإفراج عن سعد زغلول والمنفيين ، عدت إلى القاهرة ، وقرر مجلس إدارة مدرسة المتلمذة تعييني مدرسا بمرتب ٣٥ جنيهًا في الشهر . . واستدعاني النقراشي - وكان مساعد السكرتير العام لوزارة المعارف - وقال لي : « لو أعطيناك هذا المرتب فسيقولون إننا نحايك لصلتك بالثورة ولأنك من الجهاز السري ، ولذلك سنعطيك ٢٠ جنيهًا فقط ! » ولم أعترض ، وقلت له : « نحن لم نشتغل للمرتبات . . وإنما اشتغلنا للموت ! »

مائة ألف جنيه !

وعندما قبض على النقراشي وماهر في مايو سنة ١٩٢٥ استدعاني إنجرام بك وقال لي : « إننا نريد أن نعرف شركاءك في ثورة ١٩١٩ ! » . قلت له : « ليس لي شركاء ! » . قال : « إن عندي قرارًا بتعيينك مساعد طبيب شرعي ! » قلت : « إنني غير متخصص في الطب الشرعي ! » . قال : « سنعطيك مائة ألف جنيه إذا أثبت أن النقراشي وماهر كانا شركاء في الاغتيالات ! إن لدينا الدليل ، ولكننا في حاجة إلى تأييد لهذا الدليل ! » . قلت : « لا أعرف شيئاً ! »

واستدعني إنجرام بك يوسف العبد ، وعرض عليه نفس المبلغ فرفض . . ثم استدعني إنجرام بك عريان يوسف سعد ، وعرض عليه نفس العرض ، فرفض . . ثم استدعاني رسل باشا حاكم دار القاهرة ، وقال لي : « هل تعرف النقراشي ؟ » . قلت : « أعرفه في مناسبات اجتماعية » . قال : « هل تعرفه في مناسبات أخرى ؟ » . قلت : « لا . . » . قال : « هل تعرف أحمد ماهر ؟ » . قلت : « نعم ، . . » .

قال : « أين رأيته ؟ » . قلت : « مع النقراشى ! » . قال : « هل تعرف أحمد عبدالحى كيرة ؟ » . قلت : « نعم . » . قال : « كيف عرقته ؟ » . قلت : « إنه من بلدى . وكنت أسكن معه قبل ثورة ١٩١٩ » . قال : « إن عبد الحى كيرة يقول إنك اشتركت معه والنقراشى وأحمد ماهر فى اغتياالات ! » . قلت : « يقول كيرة ما يقول ! ولكن هذا لم يحدث » . قال : « سنواجهك به ! » . قلت : « مستعد ! » . قال : « سنرسل مستر جريفيث مدير مكتب العمل بوزارة الداخلية ، وتذهب معه لتقنع كيرة أن يحضر إلى مصر » .

وخشيت إذا رفضت أن يعرفوا أن فى الأمر شيئاً ، وتظاهرت بالقبول ، وقلت : « إنى مستعد للسفر إلى إستانبول بشرط أن يحمىء والد كيرة معى ، ليساعدنى فى إقناعه ! »

وأرسلت إلى أحمد عبد الحى كيرة رسالة فى إستانبول أقول له : « اترك إستانبول فوراً ! » . ورويت له ما حدث . وقابلت والد أحمد عبد الحى كيرة ورويت له ما حدث ، وطلبت إليه أن يرفض السفر ، ويتنذر بأنه مريض !

وسافر مستر جريفيث مدير مكتب العمل — والذي كان فى الوقت نفسه موظفاً فى المخابرات البريطانية — إلى إستانبول وحله .

وبحث عن عبد الحى كيرة .

فلذا به قد اختنى من إستانبول !

الدكتور سيد محمد باشا

للمدير العام بوزارة

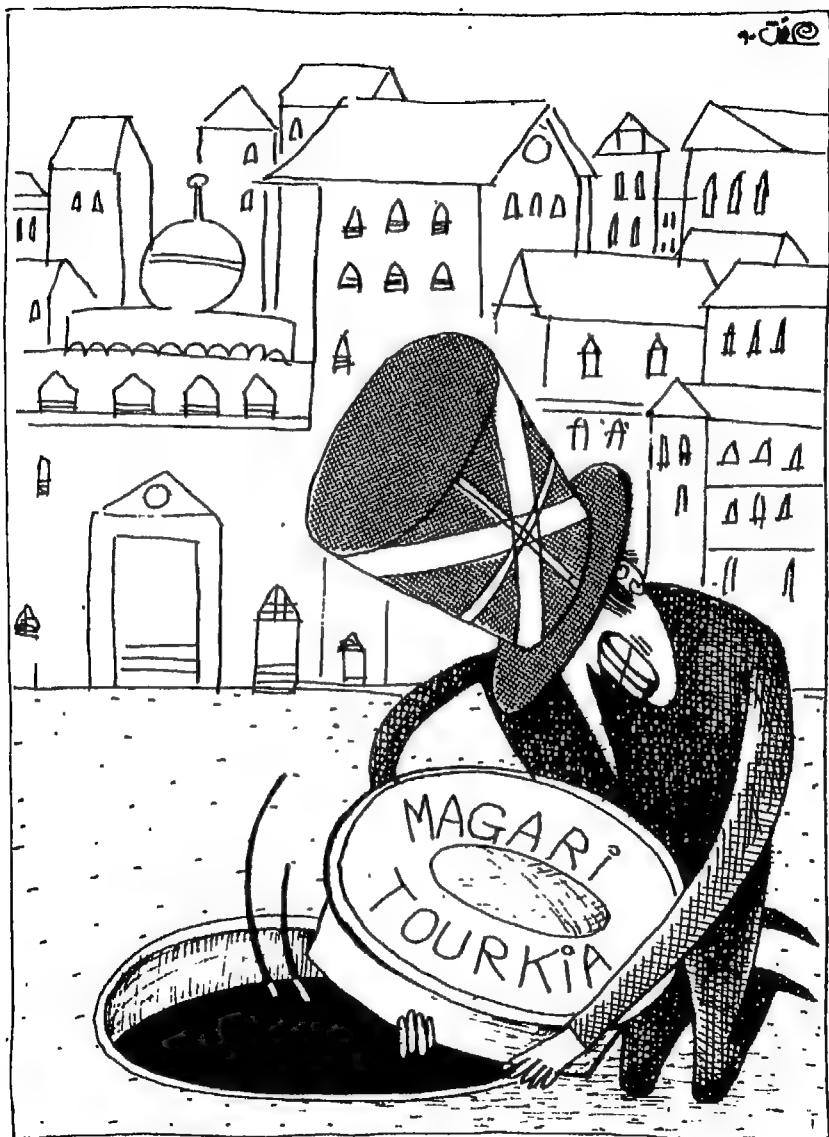
التربية والتعليم سابقا

• • •

إلى القفص من جديد !

انتهى هذا الفصل من مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السرى
لثورة ١٩١٩ .

والآن نترك الإنجليز يبحثون عن أحمد عبد الحى كيرة فى إستانبول ،
ليشهد ضد ماهر والنقراشى فى محكمة الجنايات فى القاهرة . . . ٥



القبض على رئيس الجهاز السرى الشهامة: هى خلع السلطان

كانت
المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط مشغولة بأمر واحد : من الذى يحرك ثورة ١٩١٩ ؟ من الذى ينظمها ؟ ما الجهاز السرى الذى يديرها ؟ من الذى يصدر التعليمات لهذا الجهاز ؟ . . ولكنها لم توفق أبداً إلى هذا السر . كانت تضع تليفون سبيل زغلول فى باريس تحت الرقابة . كانت السلطات الفرنسية تسلم للمخابرات البريطانية صور كل البرقيات التى يرسلها ، وكل البرقيات التى يتسلمها . كانت كل خطابات يفتحها الرقيب ثم يعيد إغلاقها . كانت السلطات البريطانية تضع رقابة شديدة على بيت الأمة ، وعلى بيوت أعضاء لجنة الوفد المركزية ، وعلى محادثاتهم ورسائلهم وتليفوناتهم . . ولكن كل هذه المحاولات لم تؤد إلى الإمساك بالخيوط الصحيح . . وبدأت عمليات قبض وتفتيش فى كل مكان . ولكن عمليات الاشتباه لم توصل إلى معرفة الحقيقة عن هذا الجهاز ! !

و ذات يوم استدعى اللورد ألتني المنتدوب السامى البريطانى عبدالرحمن فهمى بك ، وقال له إنه تلقى معلومات بأنه يحرض الصحف والشعب على مقاومة الحماية البريطانية وأنه أمر بوضعه تحت رقابة البوليس ، وأنه يحمله مسئولية ما يقع من الحوادث المكثرة ، وأنه إذا لم ينفذ هذه التعليمات فسيخذ ضلعه إجراءات شديدة . . ! فقال

له عبد الرحمن فهمى إنه مسرور جداً أن يضعه اللورد أللني تحت الرقابة، ليعرف
بنفسه حقيقة نشاطه !

وجاءت تقارير المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهمى يشتغل بالسياسة
وأنه يهاجم الحالة الحاضرة ، ولكن لا شيء يدل على أنه يقوم بنشاط سرى ، أو أنه
يتلقى تعليمات من سعد زغلول ! . وقدمت المخابرات البريطانية تقريرها إلى الجنرال
« كلفن » القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، فاستدعى رسل باشا حاكمدار
القاهرة وكلفه بأن ينبه على عبد الرحمن فهمى بأن يوقف نشاطه السياسى ! : .

إنذار من الحكمدار !

وندع عبد الرحمن فهمى يروى القصة في رسالته السرية إلى سعد زغلول في
پاریس :

سرى - ٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بیاریس

دعائى حاكمدار بولیس العاصمة . قال لى إن مستشار الداخلية يذكرنى بتنبیه
اللورد أللني (المندوب السامى البريطانى) بالامتناع عن الاشتغال بالسياسة ، وعدم
الظهور كثيراً أمام الناس ، وإنه لا يزال يراى أشغل بالسياسة وأظهر كثيراً أمام
الناس ! . . فقلت له إن اللورد أللني لم يتكلم معى فى ذلك ولم يمتنعى من الاشتغال
بالسياسة ، وكيف يطلب منى عدم الاشتغال بالسياسة فى حين أن الزارع والصانع
والكبير والصغير مشغل الآن بسياسة بلده ، الذى يحتاج أزمة لم يسبق لها مثیل فى

تاريخه ! إن اللورد ألنبي اتهمنى بتحريض الجرائد والأمة على معاداة الحماية والطمع على الحالة الحاضرة ، وإنه جعلنى تحت مراقبة البوليس لهدين السييين فقط . أما القول بأنى أظهر كثيراً للناس ، فلم أفهم له معنى ، فهل يراد أننى عندما أريد الخروج لشراء لوازمى ، أو لأداء زيارة ، أو للفسحة ، لا أستطيع ذلك ؟ فهذا أمر لم يحصل فيه المكالمة بينى وبين اللورد ألنبي قطعياً . فأرجوك أن تبلغ ذلك إلى الجنرال كلشن (القائد العام للجيش البريطانى فى مصر) .

وانصرف على ذلك ، ولا أعرف ماذا يجنبه لى القدر بعد ذلك ، إلا أننى سائر فى على كما كنت ، متجنباً ما تكلم به معى بخصوصه اللورد ألنبي .

عبد الرحمن فهمى

تحذير من سعد زغلول !

وأرسل سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى رسالة بالشفرة يقول له إنه تلقى معلومات مؤكدة بأن شكوك السلطة البريطانية بدأت تحوم حوله ، وأن الطريقة الباردة التى استطاع أن يدير بها مقاطعة الشعب للجنة ملتر جعلت المخابرات البريطانية تشك فى أن خلف هذا الجهاز العلنى الذى يتمثل فى لجنة الوفد المركزية جهازاً سرياً يعمل فى الخفاء . . وطلب سعد إليه زيادة الاحتياط .

ولكن عبد الرحمن فهمى كان واقعاً من أنه يستطيع تقليل المخابرات البريطانية والبوليس ، فأرسل إلى سعد زغلول يقول :

مصرى - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بإداريس :

ل . . . ١ . . . ولا أتأخر عن إفادتكم بكل ما بهم الوقوف عليه من أعمال اللجنة .

عبد الرحمن فهمى

إنهم يراقبونك أنت !

وفى الوقت الذى اشتدت فيه الرقابة على عبد الرحمن فهمى فى القاهرة ضوغت الرقابة على سعد زغلول وزملائه فى باريس ! . . كانت المخابرات البريطانية تستعين بالخدم الذين يدخلون مكتب سعد زغلول فى باريس ، فيفتشونه ، ويسرقون ما فيه ويصورونه . وكان لدى بريطانيا فى ذلك الوقت عدد ضخم من الجواسيس بلا عمل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فكان فى استطاعتها أن تخصص أكبر عدد للثورة الوحيدة فى العالم التى قامت فى تلك الأيام ، واستعانوا ببعض السكرتيرات الفرنسيات اللاتى كن يعملن مع الوفد فى الكتابة على الآلة الكاتبة . .

ولكن المخابرات البريطانية لم تصل إلى شيء . . وقيل إن سر هذا الفشل هو أن ضباط المخابرات كلهم من الإنجليز والأجانب ، وأنه يجب أن يعهد بهذه المهمة إلى مصريين يمكنهم الاختلاط بسكرتيرة سعد زغلول وبأعضاء الوفد ! ولكن الجهاز السرى عرف هذا القرار . . وأخطر به سعد زغلول !

سرى - ٧ يناير سنة ١٩٢٠ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :
دلتنا الأبحاث على أن شاين مصريين سافرا إلى باريس لمصلحة الإنجليز

للتجسس على الوفد . أحدهما يدعى علي ، والآخر يدعى عزوز . . أحدهما كان
سكرتيراً للمستر باترسون . أرسل لكم على هذا صورتها الفوتوغرافية :

عبد الرحمن فهمي

الملف السري الذي ضلل المخابرات البريطانية !

ولعل أكبر ما خدم الجهاز السري أكثر من عام ونصف عام هو الملف السري الذي
كان لعبد الرحمن فهمي في وزارة الداخلية : كان عبد الرحمن فهمي مديراً لبنى سويف ،
وكان له ملف سري يحوى تقارير المفتشين الإنجليز عنه ، وسلم مستر « هوبنور »
مدير الأمن العام هذا الملف إلى المخابرات البريطانية . ودرسته المخابرات البريطانية في
أوائل الثورة ، ووصلت إلى نتيجة بأن هذا الشخص بالذات لا يمكن أن يكون هو
المستول على الأعمال السرية للثورة !
وهنا نقل التقارير السرية العجيبة التي كانت في دوسيه عبد الرحمن فهمي
وهو مدير .

سرى جداً - تقرير من مستر مونت سميث مفتش الداخلية ، عن عبد الرحمن
فهمي مدير بنى سويف - ٧ مارس ١٩٠٧

عبد الرحمن فهمي متكبر ، يكرهه الأهالي . فقد احترامه ومحبة في بنى سويف .
لم يعد في استطاعته استرجاعهما . وما لا شك فيه أنه قوى ، وذو إرادة ، ولكن ينقصه
أن يكون ذا أخلاق حسنة وآداب . يصحح أن يكون مديراً كفئاً ، ولكنه تلقى درساً
بعد درس بلون فائلة لأن أخلاقه لا تحتمل ، وشذته معروفة في المديريات الأخرى ،
وقد يقابل بفتور من الأهالي إذا ذهب إلى مديرية أخرى ! . والفرصة الوحيدة أن

ينقل مديراً للجيزة ، حتى يكون تحت إشراف مفتش الداخلية وحتى لا يرتكب شيئاً مما فات ! . .

هونيت سميت

مفتش الداخلية

سرى جداً - تقرير من المستر متشيل مستشار الداخلية ، عن المدير عبد الرحمن فهمى - ١٢ مايو سنة ١٩٠٧ :

مسألة عبد الرحمن فهمى تلتخص في أمرين : أولاً اختلاطه الشديد بالنساء ، والثاني أخلاقه التي لا تطاق بالنسبة لأعيان وموظفي المديرية .

وهو ينكر الأول بناتاً . وقد يكون الثاني ناتجاً عن كبريائه ، وعن أفكاره بالنسبة لمركزه . ولولا أخلاقه السيئة ربما ما سمعنا شيئاً عن الاتهام الأول ، ولا عن التشجيع عليه بغرض أن تتخذ إجراءات ضده ! . أما بالنسبة لعلاقته بالنساء ، فهذا شائع جداً ، ولا يمكن غض النظر عنه ، وقد تحصلت المعلومات من مصادر كثيرة ، فإنه لما حضر إلى المديرية كان يسكن في منزل عام ، وهناك عام آخر كان صديقاً له ويسكن بمنزل بجواره ، وكان يقضى جزءاً من وقته في القهوات ، فأخبره أحدهم أن المدير يزور منزل جاره في أثناء غيابه ، وعند عودته قابل المدير خارجاً من منزله ، فكانت النتيجة أن طلق امرأته وأرسلها إلى أهلها !

وهناك حادثة أخرى ، وذلك أن أحد الأعيان عاد إلى منزله من سفر في مصر ، ولم يكن منتظراً حضوره فوجد زوجته خارج المنزل ، ثم عادت في وقت متأخر وهي سكرانة ، وعلم أنها كانت بمنزل المدير وهو غير متزوج ! . والمدير ينسب هذه التهم إلى كراهية بعض الحامين ، بسبب أن أغلبيهم لم يتمكن من الحصول على أصوات

في المجلس البلدى ، وإنى لا أشك أن هذه المسائل ما كنا نسمع عنها كثيراً لولا أخلاقه ، فإنها شديدة بالنسبة للموظفين والأعيان ، فهو يصرخ في وجه من يكلمه ، ويحتد لأقل شئ ١ . . وحتى الآن ، وفي الوقت الذى طلبنا إليه أن يحسن أخلاقه ، لا يسمح للحكمدار بالجلوس معه في غرفته ، ويعامل موظفى المجلس البلدى وأعضاءه كأولاد صغار . أخلاقه بالنسبة للأعضاء شديدة . ، ولا يسمح لأحد بانتقاد أعماله ١ . .

متشيل

مستشار الداخلية

سرى جداً - تقرير من مستر هيزل المفتش بوزارة الداخلية ، عن المدير عبد الرحمن فهمى - أول يونيو سنة ١٩١٧ :

اشتكى القاضي محمد مصطفى بأن المدير عبد الرحمن فهمى ينظر بالمنظار المقرب على النساء في البيوت المجاورة ، كما شكوا عملة بنى سويف من سوء معاملة المدير وتصرفاته السيئة . . وببحث المخابرات البريطانية عن هذا الدوسيه ، ووصلت منه إلى نتيجة أن الصفات التى يذكرها مفتشو وزارة الداخلية الإنجليز عن عبد الرحمن فهمى تؤكد أنه ليس هو الذى يدير الجهاز السرى ، فالمقروض فى الرجل الذى يتولى مثل هذا العمل أن يكون هادئاً وديعاً ، صبوراً مجاملاً ، وبذلك يستطيع أن يجمع الذين يعملون معه . فمن غير المحقول أن يكون رجل بصفات عبد الرحمن فهمى التى تؤكد التقارير السرية البريطانية هو الذى يقوم بهذه العملية ، والرجل الذى يقوم بمثل هذه العملية الخطيرة يشترط فيه أن يعرف كيف يكسب معاونيه ، ويوهمهم أنهم أصدقاؤه ، وأنه يثق بهم ويعاملهم معاملة رفيعة ، وهذا أمر لا يتوافر في عبد الرحمن

فهى كما تقول هذه التقارير السرية ، فهو لا يسمح لمروسيه بأن يجلسوا فى حضرة . ويعامل موظفى المجلس البلدى كأنهم أطفال صغار ! ثم إن التقارير تقول إن عبد الرحمن فهى مشغول بالنساء ، ومثل هذا الرجل لا وقت ليدى لكى يقوم بهذا العمل الضخم ! . .

وبقيت المخابرات تحت وهم هذه التقارير السرية من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى شهر يونيو سنة ١٩٢٠ . !

معلومات خطيرة جداً !

وفجأة تجمعت الأخبار لدى المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهى هو الرجل الخطير الذى يبحثون عنه . . ولكن لم تكن توجد أدلة تثبت عليه هذا الاتهام . . واتفقت المخابرات مع مستر « هوينور » مدير الأمن العام على أن الحل الوحيد هو تليفق قضية ، والحصول على شهود زور !

وتم وضع الخطة : إنهم يعرفون ماذا يفعل الجهاز ، ولكنهم لا يعرفون من هم أعضاء الجهاز ! . إنهم عرفوا غرض الجهاز ، ولكنهم فشلوا فى معرفة سر الجهاز السرى ! . . وحلدهوا التهمة بأنها هى : « أن عبد الرحمن فهى وآخرين متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ، وهى التآمر على الاحتلال ، وأنهم ألفوا جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » غرضها خلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته ، وإثارة ثورة ، والتحرىض على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ووزرائه ! » .

ثم جاءوا بشهود زور ، هم « عبد الظاهر السهاوى » الطالب بالأزهر و « إسماعيل

عاصم منيب ، ، وكان طالب طب ثم اشتغل في الجيش البريطاني ، وطالب في الأزهر اسمه « سيد محمد مصباح » ، وعلومهم يعرفون كتابة بأن عبد الرحمن فهمي حرضهم على قتل عظمة السلطان ووزرائه بإلقاء القنابل عليهم ! . . وعلومهم يعرفون بأن الجهاز السري يتألف من : عبد الرحمن فهمي ، وعلى هنداري طالب بالأزهر ، ومحمد لطفي المسلمي طالب بالحقوق ، وحسن الششتاري طالب ثانوي ، وتوفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط ، ومحمد حلمي البخاري طالب طب ، ومنير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط ، وحامد المليجي الصحفي ، وإبراهيم عبد الهادي طالب حقوق ، ومحمود عبد السلام مدرس ، وكامل أحمد ثابت خريج الحقوق ، وكامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق ، وعبد الحليم عابدين طالب حقوق ، ومحمد إبراهيم سليمان طالب بمعهد الإسكندرية ، ومحمد عبد الرحمن الجديلي خريج القضاء الشرعي ، ومحمد سامي سكرتير محمد داود باشا ، وياقوت عبد النبي طالب ثانوي ، وعبد العزيز حسن هندي طالب ثانوي ، ومحمد يوسف ، وقرىاقص ميخائيل صحفي ، وصالح حسن شلبي ، ومحمد الميرغني النجار ، وحافظ محمود عواد مزارع ، ومحمد حسن الشيشي الحامي ، ومحمد المصليحي طالب بالجامع الأحمدى ، وعازر غبريال ، وناشد غبريال ، وأفيس سليمان عامل بالسكة الحديد.

وبعد أن رتبته المخابرات البريطانية القضية ، وقسمت الأدوار على شهود الزور ، قبضت السلطة العسكرية على عبد الرحمن فهمي وهؤلاء جميعاً ، ووضعهم في السجن . ولكن المفاجأة أن المخابرات البريطانية لم تعرف أغلب الجهاز السري ، ولم تعرف اسم أحمد ماهر ولا النقراشي ولا حسن كامل الشيشيني ولا عبد الحليم البيلي ولا شفيق منصور ولا محمود إسماعيل ولا الدكتور سيد محمد الباشا ولا الحاج أحمد جاد الله ولا عشرات من اللذين لعبوا أدواراً خطيرة في الثورة . . .

الكتاب المنوع

برقية مفتوحة !

وفي أول يوليو تلقى سعد زغلول في لندن بركة بالشفرة من القاهرة باعتقال عبد الرحمن فهمي ! وكان سعد زغلول يومها يفاوض لورد ملر في عقد معاهدة تلغى الحماية وتعلن الاستقلال . وفي اليوم نفسه تلقى ابن شقيقة سعد زغلول - المرحوم سعيد زغلول وكيل النيابة - بركة مفتوحة من باريس بإمضاء «صفية» تقول له فيها إنها كانت وكلت عبد الرحمن فهمي لبيع أطيافها ، ونظراً لحالته الصحية فلمها ترى أن يتولاها الشيخ أحمد ، وترجوه المحافظة على عقد الإيجار !

وكانت البرقية في ظاهرها بريئة : فإن ناظر زراعة صفية زغلول اسمه الشيخ أحمد صالح ، ومن المقرر أن يتولى إدارة الأطياف أو بيعها ! ولكن سعيد زغلول اتصل على الفور بالدكتور أحمد ماهر ، واجتمع به في محل (صولت) الحلواني وأطلعه على البرقية ، ففهم منها الدكتور ماهر أنها من سعد زغلول ، وأن المطلوب منه أن يتولى هو العمل الذي كان يتولاه عبد الرحمن فهمي ، وأن يحافظ على الرسائل السرية الموجودة عند عبد الرحمن ، وهي الرسائل التي كان أحمد ماهر يتولى مع صادق فهمي حل رموزها !

المغامرة !

وعلى الفور بدأت قصة مثيرة : اجتمع الدكتور أحمد ماهر بشقيقه الدكتور محمود ماهر ، ووضعا خطة . . . وفي اليوم التالي دق التليفون في غرفة مكتب عبد الرحمن فهمي ، المنقطة بالشمع الأحمر ، وإذا بمحمي الدين فهمي - الابن الأصغر لعبد الرحمن فهمي ، ويبلغ من العمر ثمان سنوات - يقتحم الباب المعلق بالشمع

الأحمر ليرد على التليفون . . واقتح الباب ١ . . وبعد ساعة اتصل مراد فهمى نجمل عبد الرحمن بك فهمى ، والبالغ من العمر ١٧ سنة تليفونياً بالدكتور محمود ماهر ، وقال له إنه كان هو وأخوه الصغير عيسى الدين واقفين أمام غرفة المكتب المغلقة بالشمع الأحمر ، وفجأة دق التليفون ، فاندفع الطفل عيسى الدين بدون شعور واقتحم الباب .

وقال الدكتور محمود ماهر إن هذا موضوع خطير جداً ! ! ! واتصل الدكتور محمود ماهر على الفور بحكمदार القاهرة ، وبمستر ابلت مساعد الحكمدار ، وبمستر نبلور مدير الأمن العام ، وأبلغهم ما حدث لاتخاذ الإجراءات . وشكر الإنجليز المسئولون الثلاثة على اهتمامه ومبادرته بإبلاغهم الأمر . . وقامت الدنيا وقطعت ! إن هذه الحيلة الساذجة جعلتهم يفقدون أخطر الأوراق والوثائق ! واضطرت المحكمة العسكرية البريطانية أن تعقد جلستين لتحقيق في هذا الموضوع الخطير : فقد أثير في جلسة المحكمة العسكرية يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ . . وأثير مرة أخرى في جلسة يوم الاثنين ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ . وسألت المحكمة العسكرية حكمدار القاهرة . ثم سألت المحكمة البكباشى بيكر وكيل الحكمدار . ثم سألت حسن فؤاد نور مأمور قسم السيلة زينب . ثم سألت الدكتور محمود ماهر : ثم سألت مراد فهمى نجمل عبد الرحمن فهمى بك البالغ من العمر ١٧ سنة . ثم سألت الأستاذ كامل البندارى الحامى الذى سمع بالواقعة البريئة من الدكتور محمود ماهر عقب حلوثها . . وأكد الشهود جميعاً أن المسألة حدثت كما رواها نجمل عبد الرحمن فهمى . . وقد ورد نص هذه التحقيقات في الصفحة الثالثة من جريدة الأهرام يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وفي الصفحة الأولى من الأهرام يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٠ . ولكن الحاجة . . أن الدكتور أحمد ماهر عندما ذهب إلى مكتب عبد الرحمن

فهى بعد فتح الباب المطلق بالشمع الأحمر ، لم يجد رسائل سعد زغلول السرية ! ولم يجد ورقة واحدة هامة عن نشاط الجهاز السرى ! بل وجد فيها مجموعات من الجرائد والمجلات التى لا قيمة لها . ماذا حدث للتعليمات السرية ؟ أين ذهبت ؟ . . . واتصل الدكتور أحمد ماهر بعبد الرحمن فهى فى السجن ، وعرف منه الحقيقة الملهة ! إن عبد الرحمن فهى تلقى قبل القبض عليه بأربع وعشرين ساعة رسالة من أحد أفراد الجهاز الذى يعمل فى القيادة البريطانية بأنه تقرر القبض عليه فى اليوم التالى ! وأسرع عبد الرحمن فهى وتقل جميع التعليمات السرية والأوراق السرية والمذكرات الهامة من مكتبه ، ومن بيته ، إلى مكان مجهول ! . . بل إن عبد الرحمن فهى طلب عند القبض عليهم الضباط أن يفتشوا المكتب ، فقالوا إن تعليمات اللورد ألكسندري لا يفتشونها بل يضعونها على الشمع الأحمر ، لأن فيه الرسائل المتبادلة بشأن المفاوضات التى تجرى مع سعد زغلول ولورد ملبر فى لندن ، وأن اللورد ألكسندري تلقى تعليمات بالآتمس هذه الرسائل إلا بعد الرجوع فى شأنها إلى لندن . وأبقر الدكتور أحمد ماهر إلى سعد رسالة بالشفرة بأن الرسائل السرية فى أمان ! . . ولولا هذا لكان سعد زغلول أحد المتهمين فى قضية عبد الرحمن فهى بتهمة التآمر على الاحتلال ، وتأليف جمعية سرية تسمى جمعية الانتقام ، غرضها خلع السلطان وقلب حكومته ، وقتل السلطان ووزرائه ، كما ورد فى نص قرار الاتهام !

كيف عرف سعد ؟ !

ولكن ماذا فعل سعد زغلول فى لندن عندما وُجده نياً القبض على عبد الرحمن فهى رئيس الجهاز السرى للثورة ؟ ! إن لإسراع سعد زغلول بإرسال تلغراف

من باريس إلى ابن شقيقته سعيد زغلول في القاهرة بإمضاء زوجته صفية زغلول ،
بدل على هذا الاهتمام . ولكن سعيد زغلول الذي تلقى التلغراف مات في عام ١٩٢٣ .
وصفية زغلول التي أرسلت التلغراف ماتت بعد ذلك بعدة سنوات ، وأحمد ماهر
مات عام ١٩٤٥ . . والاعتماد الوحيد حى الآن هو على الرواية التي كانت معروفة
في أسرة سعد زغلول ، والتي سمعنا من سعيد زغلول وهو خالي !

ولكن في دراسة التاريخ لا تقبل شهادتي ولا شهادة الأستاذ مراد فهمي وزير
الأشغال السابق الذي قال لي إنه يذكر تماماً واقعة فتح باب غرفة والده المختومة
بالشمع الأحمر . . بل قد لا يقبل التاريخ شهادة الصحف ! إن جريدة الأهرام
في الصفحة الثالثة من العدد رقم ١٣١٨٧ الصادر في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ،
وفي الصفحة الأولى من العدد رقم ١٣١٨٨ الصادر في يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٠
أوردت نص التحقيق الذي أجرته المحكمة العسكرية البريطانية في شأن فتح الباب
للغلق بالشمع الأحمر في مكتب عبد الرحمن فهمي ، ولكن ليس في هذا كله
دليل مكتوب على ما حدث لسعد زغلول في ذلك عندما علم باعتقال عبد الرحمن
فهمي . -

فكيف ثبتت هذه الواقعة الخطيرة ؟ . . إن مذكرات سعد زغلول تستطيع أن
تحمل الرد الخامس . ففي صفحة ٢٢٤٢ من مذكرات سعد زغلول كتب سعد يقول :

أول يوليو سنة ١٩٢٠

«ورد تلغراف من محمود سليمان باشا (رئيس لجنة الوفد المركزية) بتاريخ
اليوم أول يوليو ، يفيد أنه قبض على عبد الرحمن فهمي ، وأودع بسجن قصر النيل .
وأطلعت عدلى يكن وبعض الإخوان على التلغراف ، وأخبرني عدلى يكن أنه سمع

من الأعرج « مستر رولاند ، مندوب لورد ملتر » أنه وردت أخبار لوزارة الخارجية عن أن في مصر استعداداً لإحداث اضطرابات إذا انقطعت المفاوضات . ثم استدعي الأعرج (مندوب لورد ملتر) وأطلعناه على التفراغ فقال إنه لا علم له به . وقال إن هذا غير مناسب ، وأنه يذهب حالا إلى لورد ملتر ليحيطه به ، وليحصل منه على تحديد وقت لأن يقابلوه (مخاطباً لي ولعدلى) ، فقال عدلى إنه لا لزوم لكونه يقابل ملتر ! ولم يبد عدلى يكن اعتراضاً (على القبض على عبد الرحمن فهمى) بل اكتفى بأن اشترك في شرح الحالة . ثم تنحى عدلى يكن عن الحضور (حضور اجتماعى مع لورد ملتر بشأن عبد الرحمن فهمى) . وبعد انصراف الأعرج (مندوب لورد ملتر) انصرف عدلى يكن من غير انتظار عودة الأعرج ! فتعجبت من تحرزه من الاعتراض أمام الأعرج ، ومن انسحابه من مقابلة لورد ملتر . وقلت : « إذا كان الحال هكذا فويل لنا إذا نجحنا ، وإذا خبتنا ! » .

ثم عاد الأعرج بعد قليل ، وقال إن لورد ملتر كان عنده علم بهذا الحادث : لأنه ورد على وزارة الخارجية تلغراف يفيد بأنه قبض عليه للاشتباه في أن له دخلاً في الاعتداء على الوزراء . وأن لورد ملتر طلب — بتلغراف — التفصيلات ، وأنه آسف لهذه الحادثة . وأنه مسافر غداً ، ولا يعود إلا في مساءه ، ولى أن أقابله بعد غد في الصباح ، في الوقت الذى أريده ، قبل الظهر المحدد لاجتماع اللجنة الأصلية (للمفاوضات) .

وحضر بعد ذلك حمد الباسل وعبد العزيز فهمى ، ثم سينوت حنا ، فقصصت الأمر عليهم ، واتفق الرأى على أن أذهب غداً إلى لورد ملتر وأقول له إن كان الأمر في يد القضاء فسمعاً وطاعة ، وإن كان حصل تنفيذ للأحكام العرفية فلا تقبل هذه المعاملة ولا ينبغي لنا أن نستمر في المفاوضات ، فإن قبل لورد ملتر قطع المفاوضات

دل ذلك على أنهم لا يريدون أن يتفقوا معنا ، وإن . . لا ، فعلنا الواجب علينا .
لم يحضر عبد اللطيف المكباتي ولا على ماهر . وأمضيت السهرة مع عبد العزيز
فهمي إلى الساعة الثانية صباحاً بعد نصف الليل ، وقد استغرب من على مثل
استغرابي ، كما استغرب منه حمد باشا الباسل
هذا نص ما كتبه سعد زغلول في مذكراته في يوم أول يوليو سنة ١٩٢٠ عندما
وصله نبأ القبض على عبد الرحمن فهمي رئيس جهاز الثورة السري .
ولكن ماذا فعل في اليوم الثاني ؟



أزمة قتل لندن من أجل عبد الرحمن فهمي!

سعد زغلول وهو في لندن بأن الثورة أصبحت بضرية خطيرة، بعد أن قبض الإنجليز على رئيس الجهاز السري للثورة، الذي لا يعرف أحد من أعضاء الوفد أي شيء عن مهمته الخطيرة !

حدثت أزمة في لندن بين سعد زغلول وعللي يكن . . عللي في ذهل من موقف سعد العجيب ، وإظهاره كل هذا الاهتمام بالقبض على عبد الرحمن فهمي ! من هو عبد الرحمن فهمي ؟ إنه سكرتير لجنة الوفد المركزية فقط لا غير ! فهل يستوجب هذا قطع المفاوضات ؟ ! لقد سبق أن قبض الإنجليز على محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، ووالد محمد محمود عضو الوفد ، فلم يبد سعد زغلول هذا الاهتمام . . . وقبض الإنجليز على إبراهيم سعيد باشا وكيل لجنة الوفد المركزية ، وأمين صندوقها ، فلم يهتز سعد زغلول ! . . وقبض الإنجليز على عشرات من رجال الثورة وحكموا عليهم بالإعدام ، وقفوا فيهم أحكام الإعدام ، ولم يكن سعد زغلول يفعل سوى الاحتجاج على هذه المظالم ! . . فلماذا هذا الاهتمام الخطير ، ولماذا التهديد بقطع المفاوضات ؟

بل إن بين أعضاء الوفد على ماهر ، وهو ابن شقيق عبد الرحمن فهمى ،
وعبد اللطيف المكباتى وهو قريب له ، وهما لا يريان فى القبض على عبد الرحمن
فهمى هذا الأمر الجلل الذى يشعر به سعد زغلول ! . . ولكن على ماهر وعبد اللطيف
المكباتى لم يعرفا دور عبد الرحمن فهمى ، ولم يكونا على علم بحقيقة نشاط الجهاز
السرى . . وقد يعذر على يكن وعدد من أعضاء الوفد الذين أخفى عليهم سعد هذه
الحقيقة الخطيرة ، عندما عارضوه فى الإجراءات التى يريد أن يتخذها بقطع
المفاوضات من أجل القبض على عبد الرحمن فهمى . ولكن هل كان سعد زغلول
يستطيع أن يأتى كل أعضاء الوفد على هذا السر الرهيب ! خاصة وهو يعتقد أن
أغلبية الأعضاء ليست مستعدة لأن تستمر مع الثورة إلى نهايتها ، فكيف يطلعهم
على ما يقوم به الجهاز السرى للثورة ، وقد انفصلوا عنها أو يعتزلون العمل فيها كما
بدأ بعضهم يفعل فى تلك الأيام !

إذا كان على يكن قد رفض أن يشترك مع سعد زغلول فى التحدث فى هذا
الموضوع مع لورد ملتر ، عندما عرف أن التهمة الموجهة لعبد الرحمن فهمى هى أن له
دخلا فى الاعتداء على حياة الوزراء . . فإذا كان يفعل لو عرف الحقيقة كلها التى
أعلنت بعد ذلك بأسبوعين عند ما أعلنت عريضة الاتهام التى جاء فيها بالنص :

« التهم عبد الرحمن بك فهمى وآخرون ، متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت
طائلة الأحكام العرفية وهى التآمر ، وذلك أنهم كانوا أعضاء فى جمعية تسمى جماعة
(الانتقام) التى كانت أغراضها خلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته ، وإحداث
هيجان ، والتحرير على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ، ووزرائه ،
وآخرين . ومتهمون أيضاً بارتكاب جريمة أخرى تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ،
وهى التحريض على القتل ، وذلك أنهم فى أوقات مختلفة ، يمتزل عبد الرحمن

بك فهمي ، وفي الأثر : وفي محال أخرى ، حرصوا عبد الظاهر السمالوطي ومحمد
منيب ، وأشخاصاً آخرين على قتل عظمة السلطان ووزرائه . بواسطة إلقاء القنابل
عليهم ، وبوسائل أخرى .

وقد نشر قرار الاتهام هذا في صفحة ٣ من جريدة الأهرام الصادرة في ١٤ يوليو
سنة ١٩٢٠ ، فإذا فعل سعد زغلول عند ما أذيع أن غرض عبد الرحمن فهمي هو
خلع السلطان وقتله !؟ إن مذكرات سعد زغلول تروى قصة الصراع الذي دار في
لندن بين الذين يعلمون ، والذين لا يعلمون !
كتب سعد زغلول يقول : .

الجمعة ٢ يوليو سنة ١٩٢٠

اجتمع أعضاء الوفد ، وحضر عدلي يكن . وجرى الحديث في جادة عبد الرحمن
فهمي ، وقد كان الأعرج (مستر رولاند مندوب لورد ملتر) حضر قبل ذلك ، وقال
إن أسباب القبض عليه غير معلومة ، وطلب لورد ملتر بتلغراف تفصيلها . وأنكر
ما قاله بالأمن من أن الخبر الذي ورد على وزارة الخارجية بالقبض عليه أنه
جصل اشتباه فيه بأن له يدأ في الاعتداء على « حياة » الوزراء . وقال إن ذلك كان
فرضاً من لورد ملتر ، لا خبراً وارداً من مصر على وزارة الخارجية . وتبين أنه تناقض
في أقواله .

وقال جمد باشا الباسل لعدلي باشا يكن : إنه يحسن أن تقابل لورد ملتر ، لكي
تفهمه الحال جيداً ، وتنقل له ما في نفوسنا . فأجاب عدلي يكن وقال إنه لا يذهب
أبداً ، والأحسن أني أنا الذي أذهب لكي أقول ما في نفسي . وكان لطفي السيد يقول .
ويوافق على ما هو وحمد الباسل ومحمد علي : « إن الأحسن ألا تقطع المناقشة » .

ولا تتأجل ، بل تستمر . « وقال عدلى يكن : « يلزم أن يعطى لورد ملزر الزمن الكافى لكى يصلح ما أسفده غيره . . . قلت له : « سنتظر فى الأمر بعد الظهور » .
وتصادفت مع محمد محمود بعد ذلك ، فأظهر أسفه للحادثة ، ولكنى شعرت منه أنه موافق على رأى لطفى السيد . عدلى يكن ، وما رأيت منه تأثيراً لتنجى عدلى يكن (عن التخلل فى مسألة عبد الرحمن فهمى) . والحاصل أن المسألة ليست مما يتهاون فيه ، وربما كان الأحسن أن نقول للزى إنه يظهر أن هناك سياستين : سياسة إنجليزية فى مصر ، وسياسة أخرى فى لندن . وأن الأولى هى التى فعلت ما نكره ، وما نشكو منه ، من غير أن يكون الثانية دخل ، وحيث لا ينبغي لنا ، وقد رأينا عطفاً من الثانية ولطفاً أن نطلب أسفنا من السياسة الأولى على سرورنا من الثانية ، ولهذا عولنا على متابعتها وعلم اللبالة بما تعاملنا به غيرها ، وقد يكون من المفيد أن نشير إليه بأن القبض لو كان بيد القضاء فلا حيلة لنا فيه ويلزم الخضوع لأمره . . . ولكنه بيد السياسة ، ولهذا لا يصح لنا أن نخض الطرف عنها ، لانحن ولا هو (ملزر) .

كلمنى مساء اليوم عدلى يكن بالتليفون قائلاً إن الأهرج (مندوب لورد ملزر) يؤكد أن التلغراف الوارد من مصر خال من بيان أسباب القبض ، وأن لورد ملزر أرسل تلغرافاً صباح اليوم يطلب التفصيل ، ويوصى باستعمال الحكمة أو كمال الاحتياط حرصاً على سير المفاوضات . وربما لا يأتى الجواب غداً . فأجبت بأنى غير متصور أن يخلو التلغراف من بيان الأسباب . فقال عدلى بعد قليل من التردد : « إنه جاء فيه أنه إلحاقاً لتلغراف سابق » . قلت : « التلغراف الذى أخبرتنى عنه ١٩ » . وقد كان عدلى يكن أخبرتنى أنه وردت على وزارة الخارجية هنا كما يقول الأهرج (مندوب

لورد ملتر (أخبار تفيد أن هناك (في مصر) ، استعداداً لإحداث اضطرابات إذا لم تأت المفاوضات بنتيجة . فقال علبي : « ليس هو إياه : وابكته تلغراف آخر ، يفيد أن عبد الرحمن فهمي له يد في الاعتداء على الوزراء ! » فاستتجت من ذلك ثلاث نتائج : الأولى : أن لورد ملتر أوصى بالحكمة عقب التلغراف الأول ، وما طلب التفصيل إلا عند التلغراف الثاني .

والثانية : أن علبي يعلم من أول الأمر بالمسألة .

والثالثة : أن تنجيه (عن مقابلة ملتر للتحدث في مسألة عبد الرحمن فهمي) إنما كان بناء على علمه .

وواقفني على ذلك عبد العزيز فهمي ثم محمد محمود .

السبت ٣ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان (رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة) بأن القبض على عبد الرحمن فهمي لا مبرر له ، والقصد منه إضعاف الثقة باللجنة المركزية . وكان قد ورد هذا التلغراف بعد أن قال لي الأعرج إن لورد ملتر مستعد لمقابلتي صباح اليوم في أية ساعة . بعد أن كان قد تحدد انعقاد اللجنة الأصلية (للمحادثات) الساعة الثانية عشرة ، عاد وأخبرنا بالتليفون أنني سأقابل ملتر في الساعة الحادية عشرة والنصف .

فا هذا الاختلاف ؟ أليس معناه أن هناك مناورة ؟ أو هو نتيجة حوادث لا نعلمها سيكشف المستقبل عنها ؟ .

« قابلت ملر في الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق ، وأبدت له استيائى من القبض على عبد الرحمن فهمى . وقلت له إن كان القضاء هو الذى أمر بالقبض عليه فلا اعتراض لنا ، ولكن إذا كان ذلك حصل اعتباطاً أو سياسة ، فذلك ما لا قبل لنا باحتماله ، وما دام سبب القبض لم يكن معلوماً ، ولا هناك أدلة على تداخله في جنائية بعينها ، حتى لنا أن نعتقد أن الأمر لم يأت من جانب القضاء ، وأخشى أن تكون السياسة المعارضة في مصر للمفاوضة هي التي قضت بذلك .

فقال لورد ملر : « إنى اهتممت بالمسألة ، وأكبر ظنى أن القبض عليه للاشتباه في أن له دخلاً في الاعتداءات على الوزراء ، وقد طلبت التفاصيل ولم تأت بعد ، وإنى مشترك معك في أنه إذا لم يكن هناك تهمة معينة ولا دليل عليها كانت المسألة خطيرة ، وحتى لي العمل » .

وفي هذه الأثناء قدم له سكرتيره ورقة مكتوبة ، فقال لورد ملر : « إن هذا التلغراف من مصر يفيد أنه تم القبض على عبد الرحمن فهمى بتهمة معينة ، وأن هناك أدلة ستصل في تلغراف آخر » . فقلت : « إن هذا التلغراف يدل على أنه ليس هناك أدلة ، لأنه لو كانت ، لوضحوها في هذا التلغراف ، لأنها هي التي تهتم معرفتها ، وهذا ما يجعلنى أعتقد أن السبب سياسى ، ولا يلبق حصوله في أثناء المفاوضات التي حصلت بقصد الوصول إلى اتفاق بيننا » . قال لورد ملر : « إنى متتظر التفاصيل لأعمل بناء عليها » ..

وحكى لي قصة الثعلب . وهو يه عند علمه بتسخير الجمال في السلطة العسكرية : « قالوا للثعلب : « لماذا هربت من مصر ؟ » قال : « إن السلطة العسكرية تجمع الجمال » . قالوا : « ولكنك لست جملاً » . قال الثعلب : « سأقول لم أأنا جمل » .

فيقولون : ثعلب . لا ، جمل ! لا ، ثعلب ! . . حتى أتى مسجونًا إلى أن تنتهي الحرب ! . . وقلت ضاحكًا : « إن الاتهام سهل ، ولكن الإثبات صعب جدًّا ، ولا ينبغي أن تسعوا للحصول على الأدلة ، بل يجب — خصوصًا في هذه الحالة — أن يكون الحبس بناء على وجودها ! » .

فوافق لورد ملنر على ذلك . وجاء ذكر تفتيش بيت عبد الرحمن فهمي ، فقلت : « هل ينبغي أن يفتش بيته ، وفيه مخابراتنا المتعلقة بالمقاومة ، بعد أن استأذنا أن يكون المخابر أحيانًا بيننا وبين الوفد في القاهرة بالشفرة أثناء المفاوضات ، وقد يجوز أن يكون في هذه المخابرات ما يسوؤك ؟ إن حماية المخابرات تقضى بعدم التعرض لها بالتفتيش في الأحوال الاستثنائية ! » . فقال لورد ملنر : « إنني موافق على ذلك ، ومتأكد تقريبًا أن لورد ألني لا بد أن يكون جرى على ذلك ، ومع هذا فلنألا قتل شيئًا حتى تأتي التفاصيل . . وأنا أول من يفهم حرج مركزك في هذه الحالة » .

٥ يوليو سنة ١٩٢٠

بعد انتهاء المفاوضات اليوم مع لورد ملنر ، وانصراف إخواني (عليه يكن ، عبد العزيز فهمي ، ومحمد محمود) تكلمت مع لورد ملنر في مسألة عبد الرحمن بك فهمي . فقال إنه مقتنع تمام الاقتناع بأن القبض عليه لم يكن إلا بناء على أدلة ، ولا بد من عرض هذه الأدلة على القاضي للفضل فيها ، وأن البلد تحت الأحكام العرفية . . وغير ذلك من الأحوال التي لم أرتج إليها .

٨ يوليو سنة ١٩٢٠

في نهاية اجتماعي بلورد ملر تكلمت معه في مسألة عبد الرحمن بك فهمي ، فقال إنه ورد عليه من مصر ما يدل على أنه تحول إلى محكمة عسكرية . فقلت : « إننا نخضع للحكم القضاء » .

١٠ يوليو سنة ١٩٢٠

في هذا اليوم ورد تلغراف من محمود سليمان باشا ، بأن عبد الرحمن فهمي بك تحول إلى محكمة عسكرية تتعد في يوم ١٥ يوليو بتهمة كونه عضواً في جمعية « الانتقام » . وجرى التحقيق في غيابه بواسطة محمد بدر الدين مدير الأمن العام و « مكنتين » . ولم يسأله أحد ، وللشهود ضده ملفقون . والقلق عام .. فذهب عدلى إلى لورد ملر في الساعة الرابعة مساء ، وأطلعه على التلغراف . فاستبعد بلورد ملر حصول ذلك . ووعده أن يستفهم تلغرافياً عن الحقيقة ، وأكد أنه كتب مرتين توصية لاستعمال الدقة والاحتياط ، وأن لورد ألكسبي أكد له أن كل الضمانات لحرية الدفاع وعدالة الحكم متعطى .

١٥ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بأنه تحددت جلسة في ١٥ يوليو للتحقيق مع عبد الرحمن فهمي بك ، وأن المتهمين بلغوا ثلاثين ، وأن جلسة المحاكمة تحددت في يوم ٢٠ يوليو . وقد تبين أن جلسة التحقيق التي تحددت كانت بعد قرار المحاكمة ، ولم يحصل التفكير فيها غالباً إلا بعد ملاحظتي للورد ملر . واقترح محمد محمود أن

يدافع محام إنجليزى عن عبد الرحمن فهمى (أمام المحكمة العسكرية الإنجليزية) فتوبلت الفكرة بالارتياح لأنه لا بد أن يكون بريئاً ، ولم يتهم إلا للخدمات التى كان يؤديها للوفد ، لا لكونه جانيّاً ، إذ يعلم أن الإجرام ليس من وسائل الوفد ولا من رغائبه ، بل من أقبح الأشياء لديه ، ولا يزال على بك ماهر وعبد اللطيف المكباتى يبحثان عن محام قدير لهذه المهمة . ولقد فكرت أمس طويلاً ، وأخشى ما أخشى أن التباطؤ (فى المفاوضات) مع استبداد الحكومة فى مصر ، وللسائس التى ييشها أعداء الوفد ضده ، خصوصاً بعد اعتقال رجل مثل عبد الرحمن فهمى ، كان عليه معول كبير فى ترويج الأفكار الصحيحة ، ومقاومة الآراء الفاسدة التى كان يروجها الخصوم والحاسدون . ولقد قال لى أمس مستر ولرنند (مندوب اللورد ملر) إن الأمير عمر طوسون باع قطنه بمبلغ ثمانمائة ألف جنيه ، وعلمت أنه وضع هذه الأموال تحت تصرف خصوم الوفد . وأيد حمد باشا الباسل هذه الرواية ! .

• • •

١٦ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد أمس تلغراف من محمود باشا سليمان بتاريخ ١٥ يوليو بأن جلسة التحقيق ضد عبد الرحمن فهمى بك وبقيّة المتهمين انقضت ، وتلا الضابط الإنجليزى المحقق أوامر مقتضاها أنه لن يحقق ، وإنما تنحصر مأموريته فى أن يتلو على الشهود أقوالهم للتحقق من صحة صدورها منهم ، ويجب أن تنحصر المناقشة فى هذه الأقوال فقط ، فاعترض المحامون على هذه التصرف ، واعتبروه مخالفاً للقانون ، وطلبوا إجراء

تحقيق قانونى عادل، فلم تجب المحكمة العسكرية طلبهم . . . فاسحبوا من الجلسة محتجين ، وقابلوا الضابط البريطانى بمثل الانتهام فى المجالس العسكرية ، فوافق على مخالفة التصرف للقانون ، ولكنه أعلن أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً ! .

• • •

ثم يكتب سعد زغلول ويقول (صفحة ٢٢٥٥) فى مذكراته :

« واستغربنا جداً من هذه المعاملة ، واعتبرناها دليلاً على سوء نية القوم ، وأنهم
٧ لما أن الأفضل وضع مذكرة تشير إلى ظلم تلك الإجراءات
الاستمرار فى المفاوضة مع وجودها . وقد حررت هذه
المذكرة فعلاً ، وترجمها كامل سليم إلى الإنجليزية أمس ، وترجمها كل من عبد العزيز
، ثم حضر عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا إلى
حادة . وكان لطفى السيد وعدلى يكن ورشدى يقولون إنه
ات بناء على هذا السبب ، لأنه غير كاف فى اعتبارهم ،
ما بعد ورود مذكرة ملتر عن المفاوضات . وكان لطفى السيد
يساعد عدلى يكن ورشدى ! . . ولكن الأغلبية ، ما عدا لطفى السيد ومحمد محمود
ومحمد الباسل ، وافقت على رأى بإرسال المذكرة . ولا اشتد الجدل قلت : « إننى
المسئول عن المفاوضات ، وأشعر أن القوم يتلاعبون بنا ، حتى تنقسم البلاد على
نفسها ، بمساعى السلطات وغيرهم من المنحصرين والمحاسدين . وهذا سبب كاف فى
اعتبارى لأن أقطع المفاوضات على هذا السبب ، وهو خير من قطعها بسبب البطء

فيها ، وهو بطل مقصود ، يقصد به اكتساب الوقت حتى يتم هذا الانقسام .
 وهم (الإنجليز) إلى اليوم لم يرتبطوا معنا بشيء ، وما ارتضينا كذلك بشيء منهم .
 وقد أفهمت عدلى يكن عند ما أراد التشكيك في صحة التلغراف بأن يرسله هو
 مصدر علمنا بالأشياء ، وليس لنا أن نشك في صحة روايته . وأجبت على تهديده
 لنا ، بأن هذه مسئوليته كبرى ، وعلى قول عدلى أن من الحسارة أن تنقطع مفاوضات
 الاستقلال بناء على هذا السبب . . أجبت بأننا لا نزال شيئاً ، وأن تلك المماطلة
 وهذه المعاملة تدلاننا على أنهم لا ينون إعطائنا شيئاً ! . . وقلت جواباً على اعتراض
 رشدى باشا بأنه لا ينبغي قطع المفاوضات بسبب مخالفة العدالة في مصر ، بأن هذا
 أكبر سبب ، لأن العدالة تتخالف للتكاية برجالنا الوطنيين ، في الوقت الذى نمد يدنا
 إليهم لمعقد اتفاق بين الأمتين . وقد جاء كلام عدلى باشا أن لورد ملتر بعث إليه
 ليحضر عنده في الساعة السادسة من مساء هذا اليوم ، فتأجل البت في المسألة لحين
 عودته من عنده . وقال عدلى ، عند انصرافه ، إن ملتر يرجو أن يطاع على المذكرة
 قبل عرضها ، ليحدد فيها ما لا يكون مقبولا مقبولا أساسياً .

وقد كان عدلى باشا ، أثناء المناقشة ، مضطرباً ، يغضب تارة ، وتارة يرضى ،
 ولكن لم أن لشدة ، ولا لبته ، كما أنى لم أبقي لرشدى حيلة يستعملها حتى يقضتها ،
 بما كان يفحمة . وكانت خطة رشدى وزميله عدلى ولطفى السيد غير ملائمة لخطة الوفد .
 وقال على ماهر بعد انتهاء المناقشة إن الأغلبية مع المذكرة ، ولم يشذ عنها إلا أقلية
 ضعيفة . فقال محمد محمود بشيء من الانفعال : « كيف ذلك ؟ » ، وكان يعنى
 أن الأكثرية لم تكن موافقة عليها . فسألته عن رأيه ، فقال (محمد محمود) : « إنى
 لم أطلع على المذكرة » ، فدعوته ليقراها عند الغداء . . فذهب ولم يعد ! . . ثم بعد
 الغداء سأله عنها ، فقال إنه لم يطلع عليها . . فأردت أن أحكى له مضمونها ،

فلم يقبل بحجة كونه ذاهباً مع علي ماهر عند الخاوي . وما ذهب ، بل عاد بعد قليل ،
وجلس يقرأ الجرائد ، وما تكلم في المذكرة . .
فانظر لهذا التصرف ، يملك علي أن هناك ما يلزم التنبه له تنبهاً شديداً ! .

١٧ يوليو سنة ١٩٢٠

كان علي يكن وعدنا بأن يعود من عند لورد ملنر ، إلينا تَوَّاءً ، فانتظرناه لحد الساعة
الثامنة ، فلم يحضر . وكنت مع واصف غالى نتحدث في طول غيابها ، فقلت ،
وواقفني على قول ، إنه لا بد أن يكون مر علي رشدي باشا قبل أن يحضر إلينا . لأنه
لا يمكن أن تكون الجلسة مع لورد ملنر طاللت به إلى هذا الحد . ولم نكد ننتهي
من حديثنا حتى تكلم علي بالتليفون قائلاً إنه عاد إلى الفندق ، وحاضر بعد العشاء ،
وإنه اطلع على مذكرة ملنر ، وناقشه فيها فوجده مستعداً لتعديل بعض ما ورد
فيها .

بعد العشاء حضر علي مع رشدي ، وحضر جميع أعضاء الوفد .
وكتب سعد زغلول في صفحة ٢٠٥٧ : قال علي : « إن لورد ملنر أكد له
أن العدالة في قضية عبد الرحمن فهمي لا بد أن تبلغ حدماً » . قلت : « ما أحلى
القول ، وما أمر العمل ! » .

ثم تحدث علي يكن عن المفاوضات ، وعن مذكرة لورد ملنر عن مقترحاته
لأساس الاتفاق ، وكتب سعد زغلول يقول : « قرأنا علي المذكرة التي أعدها
ملنر وزملائه ، لعرضها علينا ، بالإنجليزية ، وترجمها إلى الفرنسية وتكلم عن
النقط التي ناقشه فيها ، وسلم إليه في بعضها واستعد للمناقشة معنا في وقت
آخر . وكنت متعباً وقت الترجمة وحكاية المناقشة . وكان علي يترنم بألفاظ ملنر ،

ويعجب بروايتها ، فلما انتهى قلت له : « إن هذه المذكرة أنكرت ما مضى ، وجعلت كل الحادثات سدى ، والتسوية ظاهر فيها ، والطل غايتها ! » . وأخذ عليل يؤيدها ! . . ورشلى يستند ! . . واحتد الجدل بينى وبين عليل وساعدى سينوت حنا ، ولكنه تجاوز فى التظاهر بعلم الرضاء ، والقول بقطع المفاوضة . . غانبرى له عليل ، وأوسعه تأنيباً . . وجاء فى قوله ، وهو فى شدة الغضب : « هذا شيء يمين ! » . فقلت : « كيف ؟ » . قال مؤكداً غضبه : « نعم » . . وخرج عليل من غير أن أقول له شيئاً ، وقال لى : « أنا لا أقصداك ، وإنما أقصد الكلام الذى تم بينى وبين سينوت حنا » . . فتدخلت بينهما ، وأنهيت الأمر ، ثم بعد ساعة انصرف عليل مع رشلى .

والذى أشعر به أن عليل يريد أن يفصل إلى حل على أى وجه كان ، لأنه معجب بتمعة لورد ملتر به كل الإعجاب ، ولا يريد ضياع هذه الثقة . ورشلى ليس مثله ، ولكن الذى بينهما ناشئ عما بينه وبين الإنجليز من الثقة والحب . ويشاع عليل لطفى السيد ومحمد محمود ، وابتدأ محمد على (علوبة) يميل ميلهما ! . . وقد طلب محام شهير فقصده على ماهر للدفاع عن عمه عبد الرحمن بك فهمى عشرة آلاف جنيه ، فاستكررتها ، وقلت : « الأحسن أخذ غيره ، ممن يكون أقل كلفة منه » . وكان ذلك بحضور عبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وعلى ماهر . وتم الأمر على ذلك ، وأشعر على ماهر سمسار المحامى الشهير الغالى بذلك من أمس . . . ولكن سينوت بك حنا اعترض - وأنا دخلت لبيت الأدب - قائلاً : « أريد أن أحدثك بأمر » . . قلت : « ما هو ؟ » . قال : « إن إخواننا يريدون توكيل المحامى الغالى ، ورجونى أن أقول لك ذلك » . قلت بغضب : « إن ههنا هذيان ! » ، ثم دخلت . .

وبعد أن خرجت ، قال لي سينوت حنا إن لطفى السيد ومحمد باشا محمود
تكلموا على الغداء بذلك . ففتحت الكلام أمام أعضاء الوفد جميعهم ، وقلت لم إني
لا أريد أن تلعب الأموال ضياعاً ، ولا أرى وجهاً للتشبث بذلك الحاي ، على
أنى لا أعارض فيه إذا لم تتجاوز أتعابه خمسة آلاف جنيه ، لأن هذا المبلغ محتمل
دفعه ، أما المبالغة فليست مرغوبة ، ولا سليمة من الاعتقادات ، وقد كنت ارتحت
أمس لعدولنا عن هذا الحاي الغالى ، عند ما علمت بأنه أشاع مقدار أتعابه ،
حتى وصلت إلى لورد ملتر ، كإرورى خير استكثارتها لما .

وغضب محمد محمود باشا متوهمًا أنى أنسب إليه أنه هو الذى دفع سينوت حنا
الكلام رغبة في تنفيج صاحبه الحاي . وما كان بصاحبه ، ولا يعرفه ، ولكن كل
ما فى الأمر أنه متزوج بإحدى كريمات فاظر المدعوة التى تخرج منها هذا الغضوب ! .

١٩ يوليو سنة ١٩٢٠

أرسلت إلى لورد ملتر هذا الاحتجاج على التصرفات التى حصلت فى قضية
عبد الرحمن فهمى ، وهنا نصه : « إن التلغرافات التى تردنى من مصر فى هذه
الأيام ، تدل على أن السلطة فيها تتبع سياسة استثنائية ، توجب الانزعاج ،
وإلحاح الطمأنينة من القلوب . فقد ألقت القبض على ثلاثين شخصاً ، وأودعتهم
السجن ، من غير سؤال ، وحققت ضلهم ، ثم حولتهم على المحاكمة أمام مجلس
عسكرى يجب أن ينعقد فى ٢٠ يوليو . وبعد أن تحددت هذه الجلسة لمحاكمتهم ،
حددت جلسة قبلها أى بتاريخ ١٥ يوليو للتحقيق معهم . ولا حضروا مع الحامين
عنهم اللذين يبلغ عددهم ٢١ محامياً ، تلا عليهم الضابط المحقق أمراً ، بأنه لن

بحق معهم ، وإنما تنحصر مأموريته في أن يتلو على الشهود أقوالهم ، للتحقق من معرفة صدورها منهم ، وأن المناقشة إنما تحصل في هذه الأقوال فقط . . فاحتج المحامون لمخالفة هذا الإجراء للعدل والقانون ، وطلبوا منه إجراء تحقيق قانوني عادل ، فرفض طلبهم ، واضطروا للتسحاب ، وعرضوا الأمر على المدعى العمومي ، فوافقهم على مخالفة هذه الإجراءات للقانون ، ولكنه عرفهم بأنه لا يستطيع عمل شيء . ولم يعبأ المحقق بانسحابهم ، بل استمر في تلاوة أقوال الشهود ، ولم يتمكن المحامون من الاطلاع على أوراق الدعوى .

ولسنا نعرض للتهم الموجهة ضد المتهمين ، بنفى أو إثبات ، لأننا لا نعرف الحقيقة في أمرها ، وقد يجوز أن يكونوا جناة ، كما يجوز أن يكونوا أبرياء ، ويجب أن يفضى القضاء في حكمه لم أو عليهم ، كما أبدينا لكم ذلك من قبل . ولكن الذي يهمنا بصفة كوننا مصريين ، وفولاً عن الأمة المصرية ، أن تستوفي جميع الإجراءات التي وضعها العدل ، وأبدعها القانون ، لضمان العدالة وحرية الدفاع . والإجراءات التي باشرتها السلطة في هذه المسألة مخلة كل الإخلال بهذه الضمانات ، كما تدل عليه المذكرة المرفقة بهذا ، الصادرة من أشهر المحامين هنا . وكنا ننتظر ، في الظروف الحاضرة التي تجري المفاوضة فيها للتوفيق بين الأمتين ، وتأسيس العلاقات بينهما على المودة والصفاء ، أن يعامل المصريون بأحكام القوانين المدنية لا بالأحكام العرفية ، ولا بما هو أشد شذوذاً حتى من هذه الأحكام الاستثنائية بطبيعتها ، لأن سوق المتهم يمتدح من أفضل الجنايات وأشنعها ، أمام محكمة يصح أن تحكم عليه بالإعدام ، من غير سؤال عن التهمة ولا تحقيق بحضوره ، وانتداب ضابط يتلو على الشهود أقوالهم ، ليدكرهم بها قبل أدائها في هذه الجلسة ، كل ذلك شذوذ عن كل مبدأ .

والإتيان بهذا الشذوذ تحت اسم العطالة مزعج للنفس، ومن شأنه توسيع الخلاف بين
الأميين، وإحباط المساعي المبذولة للاتفاق. إن مصر كانت تستظر بمناسبة الدخول
في المفاوضات أن تلغى الأحكام العرفية، فإذا هي باقية تحتها، بل تحت ما هو أكثر
منها شذوذاً، وأشد خطراً على حرية البلاد وحياة الأفراد. هذه هي حقيقة الحال،
وترون جنابكم أنها بلغت حدّاً من الخطورة يهدد الاتفاق الذي نريد وضعه ! .
ولهذا رأيت أن من المفيد أن أحيط جنابكم علماً بالحالة .
وتقبل أيها السيد الكريم احتراماتي الأكيلة .

سعد زغلول

ولكن جهود سعد زغلول لم تقلح . . إن المحكمة العسكرية البريطانية العليا
المؤلفة من خمسة ضباط برئاسة البريجاديير جنرال لوسون أصدرت الحكم بالإعدام
عبد الرحمن فهمي، وطلّود عبد السلام، ومحمد يوسف، ومحمد حسن البشيشي،
ومحمد لطفي المسلمي، وحكمت على باقي المتهمين بالأشغال الشاقة .
ولكن قصة عبد الرحمن فهمي لم تنته بالحكم عليه بالإعدام !

صلّى الحكم بالإعدام على عبد الرحمن فهمي !

أصدرت المحكمة العسكرية البريطانية العليا حكماً بالإعدام عبد الرحمن فهمي
وزملائه، بتهمة محاولة خلع السلطان وقتله هو ووزرائه، وتدمير الثورة ضد
الحماية ! .

وصل الحكم في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠، ولكنه لم يعلن، فقد أرسلت المحكمة

المسكينة الحكم إلى القائد العام للقوات البريطانية للتصديق عليه ، وأرسله القائد العام إلى لورد ألنبي المنتدوب السامى ونائب الملك لإبداء رأيه .

وأرسل لورد ألنبي الحكم فى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن يسألها رأيا . . . وتيودنت مراسلات عديدة بين لندن والقاهرة : هل يغد حكم الإعدام فى عبد الرحمن فهمى أو لا ١٤ . . . واختلف الرأى بين القاهرة ولندن . اللورد ألنبي المنتدوب السامى يرى ضرورة الإعدام . . . والقائد العام للقوات البريطانية يرى تنفيذ الإعدام . . . لكن البشراى كليتون رئيس المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط يقول إن تنفيذ الإعدام سيؤدى إلى انفجار هائل ! :

وميكث المناقشات مستمرة طوال شهر أكتوبر ، وشهر نوفمبر ، وشهر ديسمبر ، وشهر يناير . . . واجتمعت الوزارة البريطانية لبحث هذا الموضوع الخطير ، وكان من رأى لورد كيرزون وزير الخارجية وقتها أن تنفيذ حكم الإعدام سيؤدى إلى عواقب وخيمة . . . وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ قررت الحكومة البريطانية استبدال حكم الإعدام فى عبد الرحمن فهمى وزملائه بالسجن ١٥ سنة .

ولكن أعمال الجهاز السرى لم تتوقف بهذا الحكم ! بل استمر العمل على نطاق واسع . . . وتصورت السلطة البريطانية أن عبد الرحمن فهمى يدير الجهاز وهو داخل السجن ! . . . وجرى تحقيق معه .. وقتل إلى الإسكندرية . . . ولكن الحوادث استمرت ! . . . وكتب لورد جورج لويذ المنتدوب السامى البريطانى فى مذكراته (صفحة ٦٨ من الجزء الثانى) يقول :

« استمرت حملة الاغتيالات بدون توقف : فى يوم ٢٤ مايو قتل البكباشى .

« كيف » المتش في بوليس القاهرة في في وضع النهار ، وفي ٢٥ يوليو أطلق الرصاص على الكولونيل « بيجوت » من ضباط الجيش البريطاني ، وأصيب برصاصتين في رقبته . وكان هذا يجوار القنصلية البريطانية في القاهرة . كانت الأحكام العرفية معلنة ، ولكنها كانت عاجزة أمام هذه الجرائم السياسية . ولم تستطع احتجاجات لندن أن تفعل شيئاً . . . وفي ٢٤ يوليو أصدر زعماء الثورة قراراً بأن العنف هو الطريقة الوحيدة لقائمة وزارة ثروت . . .

وأصدر اللورد ألنبي في الحال أمراً باعتقالهم . ولكن قائمة الاعتداءات على حياة الإنجليز أصبحت طويلة . إن عبد الرحمن فهمي الذي كان يدير جمعية الانتقام التي قامت بالاعتداءات في عام ١٩٢٠ كان في سجن مصر تنفيذاً للحكم الذي صدر ضده . ولكن أحد المسجونين العاديين الذين أفرج عنهم من سجن مصر مع عبد الرحمن فهمي أبلغ حاكم دار بوليس القاهرة أن عبد الرحمن فهمي يعامل معاملة غير عادية ، وأنه يقوم باتصالات مع الخارج . . . فلا عجب أن الإجراءات المشددة لم تحدث أثراً ، فقد أطلق الرصاص في ١٣ أغسطس على مستر براون من كبار موظفي وزارة الزراعة وأصيب فعلاً . . . وتدخلت الحكومة البريطانية وطلبت من اللورد ألنبي أن يرجع إنذاراً إلى الحكومة المصرية . ولكن لورد ألنبي أرسل في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ينصحه بعدم تقديم الإنذار . . .

وأصبح الموظفون الإنجليز يشعرون بأن حياتهم في خطر! . . . ومع أن سعد زغلول كان منفياً ، وعددًا من زعماء الثورة في السجن أو تحت المراقبة ، فإن شيئاً لم يثير . . . وفي ٣ أغسطس كان عدد الموظفين الأجانب الذين طلبوا الخروج من خدمة الحكومة المصرية قد بلغوا ٩٩ موظفًا . . . انتهى ما كتبه لورد لويد في

مذكراته بعنوان « مصر منذ عهد كرومر » .

والواقع أن سجن عبد الرحمن فهمى لم يوقف الحركات السرية في الثورة ، ولم يستطع الإنجليز أن يضعوا أيديهم على القسم الخاص بالاغتيالات في الجهاز السرى للثورة ! .

واستمر الجهاز يعمل !

وفي يوم السبت ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ اعتقلت السلطات البريطانية سعد زغلول ! . . وصودرت أموال زعماء الثورة في البنوك ! .

وفي يوم ٢٥ ديسمبر أضرب الأزهر ، والمحامون ، والتجار ، والمهندسون والمدارس كلها . .

وفي يوم ٢٦ ديسمبر وضع على الجدران أمر عسكري من اللورد ألنبي بأن الجنود الإنجليز مأمورون بإطلاق الرصاص على أى تجمع ! . . وقامت ثورة في زفتى ، وأرسل طابور عسكري إنجليزي لإخمادها . . وفي ٢٧ ديسمبر قامت ثورة في الحوامدية ، وأرسل طابور عسكري إنجليزي لإخمادها . . ثم أضرب موظفو التلغراف والتليفون . وأضرب عمال الترام . وأضرب الحوذية . . وفي ٢٨ ديسمبر أضرب العمدة ، وقرر الشعب مقاطعة البضائع الإنجليزية . وأغلقت وزارة المعارف ٣ .
ملوسة بسبب الإضراب . . وأضرب القضاة . . وفي ٢٩ ديسمبر أضرب الموظفون :
وفي ٣٠ ديسمبر أعلن اللورد ألنبي أن الحكومة ستقطع رواتب الموظفين الذين أضربوا ! . . وفي ٣١ ديسمبر أطلق الرصاص على المستر هاتون رئيس هنظمة وابورات مصر في العنابر ، وفر المعتدون ! فاحتل الجيش البريطاني حديقة الأزبكية وأقسام

البوليس في القاهرة ! . . وفي ٤ يناير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على مسرر فاندريخت مدير شركة ترام القاهرة ! . . وفي ٦ يناير أطلق مجهول الرصاص على محمد بدر الدين مدير الأمن العام فأصابه في رثته . وفي ٧ يناير أعلنت مكافأة ٥٠٠٠ جنيه لمن يدلي بمعلومات عن الذى أطلق الرصاص على مدير الأمن العام ، ولم يتقدم أحد ! . . وفي ١٤ يناير أعلنت دار الحماية أن أموال كل زعماء الثورة جمعت في البنوك ! . . وفي ١٧ يناير أطلق مجهول النار على المسرر هوبكن المهندس في ودشة العنابر بجوار كوبرى شبرا وأصابه . وفي ٢٠ يناير أطلقت النار على مسرر جوردان الموظف الإنجليزي قرب مخازن البضائع في محطة العاصمة فقتل ، والجاني مجهول ! . . وفي ٢١ يناير أطلقت النار على المسرر براون مراقب وزارة المعارف فقتل ولم يعرف الجناة ! وأطلق الرصاص على مسرر « بريتش » من موظفى السكة الحديد فأصيب ، ولم يعرف الجاني ! . . وفي ٢٢ يناير قررت الحكومة منح خمسة آلاف جنيه لمن يعرف قاتل مسرر براون ، فلم يتقدم أحد ! . . وفي ٢٣ يناير أعلن القائد العام للجيش البريطانية أنه لا يجوز لمصرى ماحمل السلاح ، وكل من يضبط يحكم عليه بالإعدام ! . . وفي ٣ مارس هاجم الشعب مركز البوليس في طنطا واستولى عليه . وحدثت معركة قتل فيها ٣ وجرح ٢٠ . وفي ١٤ مارس أطلق مجهولان الرصاص على مسرر مكتوش مدير قسم القاطرات في السكة الحديد فأصيب . وفي ١٩ مارس أطلق مجهولان الرصاص على جنديين بريطانيين في محطة كوبرى الليمون وتوفى الأول . وحالة الثغنى خطيرة . وفي ٢٠ مارس ألقى الشعب الطماطم والبيض على الأعيان الذين ذهبوا لتهنئة الملك فؤاد ، وقبض على ١٥٠ . وفي ١٦ يوليو أطلق مجهولان الرصاص على الكولونيل « بيجوت » من ضباط جيش الاحتلال في شارع جامع

جرس بالقاهرة وحالته خطيرة . وفي ١٧ يوليو حكم بالإعدام على محمد أمين .
ومحمود وصفي اللذين ضبط عندهما طلقات مسلسل .

وفي ١٥ أغسطس حكمت المحكمة العسكرية بالإعدام على : حمد الباسل ،
وعلوى الحرار ، وواصف غالى ، وجورج خياط ، وويصا واصف ، ومراد الشريمى
ثم استبدل الحكم بالسجن ٧ سنوات . وأطلق الرصاص على أسرة مستر براون الموظف
بوزارة الزراعة أمام حديقة الأورمان . وفي ١٧ نوفمبر أطلق الرصاص على حسن
عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك عضوى الأحرار المستورين قتيلا . وفي يوم ٢٣
يناير سنة ١٩٢٣ نفذ حكم الإعدام فى أحمد رشدى وحافظ حسين المتهمين فى
قضية القنابل . وفى يوم ٢٩ يناير أطلق الرصاص على مستر « روبرتسون » المدرس
بالحقوق ، وقتل ، وهرب الجناة . وفى يوم ١ فبراير أصدر اللورد ألنبي بلاغا بأنه
سيخذ إجراءات شديدة إذا استمر اغتيال البريطانيين . وفى يوم ٦ فبراير ألصقت
فى الشوارع إعلانات بمكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يعطى معلومات تؤدى إلى القبض
على الجناة فى حوادث الاغتيالات ، فلم يتقدم أحد . . وفى يوم ٧ فبراير أطلق
الرصاص على المستر اميلر ، الموظف بمصلحة السكك الحديدية . وفى يوم ١٤ فبراير
ألقيت قنبلة على معسكر الجنود الإنجليز فى جزيرة يدوان . وفى يوم ٢٢ فبراير
فتشت السلطة الإنجليزية بيت الأمة (بيت سعد زغلول) وطردت من فيه وأغلقتة .
وقامت بعملية اعتقالات ضخمة . وفى ٢٤ فبراير أضربت جميع المدارس ، وأصدر
اللورد ألنبي أمرا بإغلاق كل مدرسة لا تنتظم : وفى يوم أول مارس ألقيت قنبلة على
خمسة جنود إنجليز فى شارع نوبار فأصيبوا جميعا .

وفى يوم ٦ مارس صدر الأمر بالقبض على جميع أعضاء الوفد .

وفى يوم ٧ مارس عطلت جريدتا (اللواء المصرى) و (البلاغ) . وفى يوم

٨ مارس أعلنت الحكومة عن عشرة آلاف جنيه أخرى لمن يرشد عن القنبلة ..
ولم يتقدم أحد ! . . وفي يوم ١٧ مارس ~~فشلت السلطة العسكرية~~ جميع منازل حي
عابدين فلم تعثر على شيء ! . . وفي ١٨ مارس فرضت غرامة على جميع سكان حي
الأزبكية لأنه حدثت اعتداءات على الجنود الإنجليز . وفي يوم ٢١ مارس قامت
حملة تفتيش في جميع أقسام العاصمة ، ولم يعثر على شيء ! .

وفي أول أبريل أعلنت وزارة خارجية بريطانيا الإفراج عن سعد زغلول من مناه
في جبل طارق ! .

من الذي يقود الجهاز السرى ؟

وعبثاً حاولت المخابرات البريطانية أن تعرف كيف يدار الجهاز السرى للثورة بعد
القبض على عبد الرحمن فهمى ! . . على الرغم من أنها أعلنت عن مكافآت
بالآلاف للجنيهاً لمن يرشد عن الجناة ، بلغت في بعض الأحيان عشرة آلاف جنيه !
وكان الجهاز السرى في ذلك الوقت يتألف من عمال فقراء ، وطلبة فقراء ، وموظفين
صغار !

ولكن العشرة آلاف جنيه لم تستهرو واحداً منهم ! .

• ولم يستطع الإنجليز منذ القبض على عبد الرحمن فهمى في أول يوليو سنة ١٩٢٠
إلى أبريل سنة ١٩٢٥ أن يعرفوا شيئاً عن الجهاز السرى للثورة !

وكتب سعد زغلول في يوم الاثنين ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ (صفحة ٢٨٣٧) :

« وزعت النياية أمس على المحامين في قضية السردار ملحق تحقيق ، وفيه أن شفيق منصور قرر أنه كان يفكر أن القتل السياسي مفيد ، ولكنه رجع الآن إلى رشده . وافكر أنه مضر ، ولذلك هو يقول الحق وكل ما يعرفه . ذلك أنه وأصحابه افكروا أولاً بأن يقتلوا وكيل حكومة السودان هنا ، ولكن أحمد ماهر رفض أن يقر هذه الفكرة ، فأهملت . ثم افكروا بعد ذلك في قتل السردار فوافق ، وذكر اسم حسن كامل الشيشي . كما أقسم (شفيق منصور) أن الوفد لا يدخل له في الجريمة ، وأصر على قوله في مواجهة أحمد ماهر . . وقال شفيق في اعترافاته إن النقراشي صرخ ورفض أن يسمع كلاماً في خصوص هذا الإجراء ، ورفضه رفضاً باتاً ، ولكن شفيق منصور قال في الوقت نفسه إن اللجنة العليا المكونة للإجراء كانت منه ومن ماهر والنقراشي . . . »

المسألة رقم ١

وعند ما عاد سعد من جبل طارق ، ونال الأغلبية الساحقة في أول انتخابات ، وبدأت المشاورات ليؤلف الوزارة ، كان يفكر في الإفراج عن عبد الرحمن فهمي قبل أن يختار أسماء الوزراء . . .

لقد فرجى بأن الوزارة السابقة عقدت اتفاقاً مع الحكومة البريطانية بأن الحكومة المصرية لا تستطيع وحدها أن تفرج عن المسجونين السياسيين . . . وعندما

ذهب نائب المندوب السامي البريطاني لمقابلة الرجل الذي يتولى أول حكم بناء على انتخابات عامة ، كان أول موضوع فكر سعد أن يثيره هو موضوع عبد الرحمن فهمي !... ونحن نتركه كرات سعد زغلول تحكى القصة كلها .
في صفحة ٢٧٧٦ كتب سعد زغلول يقول :

يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ :

قال لي مسر كار (نائب المندوب السامي البريطاني) إنه لم يستحسن من يوم حضوره إلى مصر سياسة الشدة ، وسعى في إبطائها ، وكان من نتيجة سعيه إعادة المنفيين ، وإطلاق سراح المسجونين . قال هذا وكرره . : قلت : « هم أفرج عن بعض أشخاص ، ولكن قيدت أمة بأكملها ! » . قال : « كيف ذلك ؟ » . قلت : « إن الاتفاقات التي تمت مع قانون التعويضات قد أنشأت لانتجلاً حقوقاً على الأشخاص والسلطات المصرية لم تكن لها من قبل ، فلحكوم عليهم سياسياً لا يعني عنهم إلا باتفاقها . » . قال : « إن هؤلاء ليسوا مجرمين سياسيين » . قلت : « إنهم مجرمون سياسيون ، وثبت معنى ذلك . » . قال : « هل يوجد شيء من هذا النوع ؟ » . قلت : « يوجد كثير » . قال : « إن كان كذلك فالأمر يسوى » .
وفي صفحة ٢٧٨٢ كتب سعد زغلول يقول :

يوم الاثنين ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

« ورد خطاب من مسر كار (نائب المندوب السامي البريطاني) يقول إنه لم يأخذ جواباً نهائياً في مسألة المسجونين ، ولكن المسألة سائرة في طريق راضية ، ويتعشم أن يعطيني خبراً ساراً بعد قليل من الأيام . فقهمت من هذا الخطاب أن المسألة

شبكة الحل ، أو أنها انحلت فعلا ، ولكن المخاطرة فيها جارية مع اللورد ألباني ، ولا تنته .. ثم ورد من عزيز عزت (وزير مصر المقوض في لندن) ما يفيد أن المسألة لا تزال تحت النظر : وفي نحو الساعة العاشرة من صباح أمس ، طلب مستر كار بالتليفون مقابلي ، فحددت له الساعة الثانية عشرة . فحضر قائلا : « إني أحمل لك خبراً ساراً » . . ودفع لي ورقة مكتوبة بالإنجليزية ، فأخضت أقرأها . فتعجرت . وحينئذ أبرز لي ورقة باللغة الفرنسية اشتملت على ما يأتي : « أشرف بإعلامكم أنني استلمت الآن من السكرتير الأول للدولة في وزارة خارجية ملك الإنجليز تلغرافاً ، يكلفني أن أبلغ دولكم البلاغ الآتي :

« إن حكومة جلالة ملك الإنجليز ، رغبة في تقوية روابط المودة بين مصر وبريطانيا العظمى ، بحث مسألة إختلاء سبيل الأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية تحت القانون العرفي ، ومستعدة لأن تقبل طريقة العقو العام ، واسعة على قدر الإمكان . وبناء على ذلك ، فإنه فيما يختص بكل مسجون ، لا يترتب خطر على إختلاء سبيله في رأيك ، فإن الحكومة تتنازل عن بحث حالته بواسطة اللجنة المكونة بالذكرات المؤرخة ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ . »

ثم قال : « وإني أوافقك من الآن على إختلاء سبيل من تؤكد أنه لا خطر منه على الأمن العام ، ما عدا السبعة أو الثمانية الأشخاص المحكوم عليهم أخيراً » . قلت : « إني أعطيك هذا التأكيد الآن » . ثم سألته : « هل تجرى بطريق العفو . أو على طريقة إختلاء سبيل من طرفنا ؟ . والأحسن الأخيرة » . . ثم اتفقت على استثناء أولئك السبعة أخيراً لبحث آخر . وبعد ذلك شكرته . فقال : « سأبلغ شكرك ، وأعرض عليك تلغرافي ، حتى لا أروى عنه ما ربما لا تريده » . فقبلت وقلت : « إني ذاهب الآن إلى جلالة » . وركبت معه في سيارته . وكان معه شاب الكتيب المنوع

من الضباط الذين تمهلوق في أثناء القبض على في قشلاق قصر النيل . وكان معه القواص . فانطلقت السيارة بنا ، وكان من يعرفني يبدى شيئاً من الدهشة عند رؤيتي !

ووصلت البيت ، وانصرف . ورأيتي قريبتي مسروراً ، فعزرت الحبر . فقلت : « أخبرك به بعد جلالتك ! » . وانطلقت إلى السلامك حيث كان الوفد مجتمعاً ، وانعزمت معه عند فتح الله بركات . ولم أخبر الأعضاء بشيء ، ولكنهم وجدوا السرور يتدفق مني ، فخمّن « على الشمسي » أن الإفراج اقرب . فضللته ! وكنت طلبت من السراي موعداً ، واخترت أن يكون الساعة الثانية بعد الظهر . وفي وسط الأكل دقت الساعة ، فذهبت ، فاستقبلني جلالتك بكل بشر . وكان الحبر لديه موضع سرور عظيم . ثم انصرفت . وحضر بعض الوزراء حيث كنت دعوتهم للاجتماع في الساعة الرابعة بعد الظهر . ثم حضر جمهور كبير من سائقي السيارات وغيرهم متظاهرين ، فقلت : « ماذا تطلبون ؟ » . قالوا : « الإفراج عن عبدالرحمن فهمي . »

وكنّت أخبرت قريبتي بالحبر من قبل ، فامتثلت فرحاً ، وقبلتني . وعندما أبدى الجمهور هذه الأمنية قلت لهم :

— لقد أفرج عن عبدالرحمن فهمي !

فهاجوا سروراً ، وأخلوا برقصون ، ويصيحون من الفرح . فقلت : « هيا إذن .. اذهبوا لأعمالكم ! » . فاستمروا برقصون ويصيحون ! فقلت مداعباً : « إذا لم تصبروا وضعتكم مكان الذين خرجوا ! » ، فضحكوا وانصرفوا . . وكان أعضاء الوفد حضروا من عند فتح الله باشا ، وتكامل الوزراء إلا محمد سعيد باشا ، حيث كان في الإسكندرية ، والقرابلي على ما أعلن . وقصصت عليهم القصة فأخذهم

الفرح . وقد أمرت مدير الأمن العام أن يطلق سراح عبدالرحمن فهمى وزميلاته بكل
سرعة ، قتل .
وانطلق المساجين المذكورون ، وحضروا بملابسهم فى بيت الأمة . . . وقامت
مظاهرات الفرح !

يوم الأحد ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤

« ظهرت الجرائد مقرنة مادية ، معتبرة ذلك فوزاً عظيماً ، إلا جريدتى
« الأخبار » و « السياسة » ، قلّهما وإن لم يسعهما إلا الشكر قد أعربتا عنه عبارات
تشف عن التكلف والكمد . ولا تخرج جملة ثناء حتى تتلوها جملة تدارى الكمد ،
وتغير الموضوع ، شأن المضطر المدح بيديه على عجل ، ثم يسارع إلى موضوع
آخر ، كى يخرج بما يشعر به من ألم ، حتى يتبعه بطلب لشيء آخر لكى يخفف
من أهمية تحقيق الطلب الأول ! » .

الصراع . . !

هذا ما كتبه سعد زغلول ، وهو رئيس الوزراء عن مقدار فرحه بنجاحه فى
الإفراج عن عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة ، الذى أمضى فى السجن
والعذاب ثلاث سنوات وسبعة أشهر . . ويبدو منه مقدار حب سعد لعبدالرحمن
فهمى ، وتقديره له ، واهتمامه به .
ولكن هذه المحبة لم تستمر طويلاً . . فقد كان عبدالرحمن فهمى صلياً وقريباً ،
وكان سعد زغلول صلياً وقريباً ! . . وخرج عبدالرحمن فهمى من السجن مريضاً

محطماً ، من شدة التعذيب وقسوة السجن ، وشراسة الإنجليز ، وبسبب حالته الصحية انقطعت الصلة بينه وبين الجهاز السرى للثورة !

زعيم العمال !

وكلفه سعد زغلول رئيس الوزراء أن يتولى حركة العمال ، ويعيد تنظيم النقابات التي كلفه بها في أثناء ثورة ١٩١٩ وبدأها في تلك الأيام ، ثم جاءت السلطة البريطانية وشردها . وطلب سعد زغلول من الدكتور أحمد ماهر أن ينتخب العمال عبدالرحمن فهمي بك زعيماً لهم . وكلف سعد زغلول الأستاذ حسين تافع المحامى وعضو البرلمان أن يشارك عبدالرحمن فهمي بك في هذه العملية . وفي يوم الجمعة ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ أقامت نقابة عمال السكك الحديدية وواحات عين شمس حفلة في نادى السباق بمصر الجديدة لتكريم عبد الرحمن فهمي بك لمناسبة انتخابه زعيماً للعمال . وحضر سعد زغلول الحفلة . . وكانت أول مرة في مصر يحضر فيها رئيس الوزراء اجتماعاً لنقابة العمال . . ووقف سعد زغلول والتي خطاباً قال فيه :

« جاء في أقوال خطباتكم إننى شرفتمكم بحضورى ، أو أنكم حسبتم حضورى شرفاً لكم . أقول وأؤكد لكم أننى لو شعرت بأنى شرفتمكم بهذا الحضور لآخذت نفسى كثيراً على هذا الشعور . . والحق أقول لكم إننى تشرفت بالحضور بينكم ، وفرحت كثيراً لأننى رأيت قوة من القوى التي عملت على إنماء النهضة الوطنية ، والتي لها فضل كبير فى الوصول بالحركة القومية إلى الحد الذى وصلت إليه . . إلى أفراح كثيراً ، وأسر كثيراً ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضاً وعلى الأخص فى الطبقة التي سماها حسادنا « طبقة الرعاى » ! وأفتخر بأنى من الرعاى مثلكم ، ولو كانت هذه الحركة مقصورة على الطبقة العليا ،

لما قامت لها قائمة . . ولا انتشرت هذا الانتشار . . ولا انتصر المبدأ الوطنى بالطبقة التى يسمونها « طبقة الرعاى » ، وهى الطبقة الأكثر عدداً فى الأمة . والتى ليس لها صالح خاص ، والتى مبدؤها ثابت على الدوام . مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها ، ولا منصب تحمل فيه . ولا مصلحة تقضيها . . ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزاً !

« ولا يهر نظرى ، ولا يطرب سمعى ، أكثر من أن أرى رجلاً فقيراً لا قوت عنده يتادى : « يحيا الوطن » وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كاهو ! ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف فى المنصب العالى ، إذا قال : « يحيا الوطن » فإنما يقول : « تحيا وظيفتى أو مصلحتى » ! . . ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح . ومن ذوى الوظائف تقلبوا وتغيروا ، ولكن « الرعاى » أمثالكم ما تغيروا ، ولا بدلوا عقائدهم ، لذلك فإنى معتقد موقن مؤمن أن حركتنا حركة طيبة قوية . سينبت نباتها . وستوفى أكلها بإذن الله ، إن لم يكن اليوم فقدأ .

« ولقد شعرت بأن عبد الرحمن فهمى بك خدم وطنه ، فكرمتوه . لأنكم تشعرون بأنه خدم المبدأ الذى تخدمونه ، وأعز القضية التى تقامسونها ، وتحمل الآلام فى سبيلها . . أردتم أن تعلوا شأنه ، وأن تكرموه ، وأن تعرفوا له هذه التضحية الغالية ! فنع ما فعلتم ! ولكن هناك نقرأ يرون أنه لا ينبغى تكريم الأشخاص ! يقولون إن تكريم الأشخاص غير مرغوب فيه ، ولا ينبغى أن يسند إلى رجل شىء من أعماله الحميدة ، خصوصاً صفة البطولة ، فلا يصح أن تقولوا : « فلان بطل » لمن تحمل فى سبيل الوطن آلاماً . . يقولون هذا ! ولكنهم غخطون أو هو « قصر ديل » ! . . وإذا كرمنا إنساناً ، فإنما نكرمه لأن هذا الإنسان نفذ ذلك المبدأ . . كما أننا إذا ذمنا شخصاً ، فإنما نذمه لأنه اعتق مبدأً رديلاً . . هكذا جرى الناس من القدم ، وجاءت

به الأديان .. فلماذا يعذب الشخص لأنه ضل ، ويثاب لأنه أطاع ربه ولم يعصه .. فلم تخلق الجنة لمثوبة المبدأ ! ولم تخلق النار لتعذيب المبدأ ! ولو أن المبادئ هي التي تكرم ، وهي التي تعذب ، لرأينا جهنم مملوءة بالمبادئ كذلك ! ولما كنا نقيم مأتماً لراحل كريم ! .. فالشخص يفتي والمبدأ ياق ! وإذا نبكى وتنوح على موت الكرام ، والكرم باق من بعدهم ؟ ذلك أننا نكرم الأشخاص الكرام ، ولا معنى لتكريم المبادئ المجردة عن الأشخاص .. فإذا ارتكب مجرم من المجرمين ، وأنتم تعرفونهم ، جرماً ، فهل يزعج المبدأ في السجن ؟ أو يقادش شخص معتقه إلى السجن ؟

كل هذا سقته لأبين لكم أن تكريمكم لزعيمكم عبد الرحمن فهمي بك ، إنما هو تكريم لشخص يستحق التكريم . وقد أحسنتم اختياره زعيماً لكم !

...

هذا ما قاله سعد زغلول عن عبد الرحمن فهمي في ٤ يوليوسنة ١٩٢٤ ، وبعد ذلك بثمانية أيام (في ١٢ يوليو) أطلق الرصاص على سعد زغلول : وأصيب ودخل المستشفى وخرج منه يوم ١٧ يوليو . ثم سافر يوم ٢٨ يوليو إلى أوروبا ، ولم يعد إلى مصر إلا يوم ٢٠ أكتوبر : فلا يمكن أن يكون الخلاف وقع مع سعد زغلول في هذه المدة . إن الخلاف وقع في المدة ما بين يوم وصول سعد من أوروبا في ٢٠ أكتوبر ، ويوم استقالته من الوزارة في ٢٤ نوفمبر .

يقول عبد الرحمن فهمي إن سر الاصطدام أنه طلب من سعد زغلول أن يضم الصفوف فرفض .. وأنه كان يذهب إلى سعد زغلول رئيس الوزراء وزعيم الثورة ، ليناقشه في أعماله : فيجد الوزراء الكبار أمثال محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا . ساكتين : خائفين ، خاشعين : لا يستطيع الواحد منهم أن يفتح فيه في حضرة سعد زغلول !

من هنا بدأ الخلاف !

ولكن يبدو أن الخلاف تطور بسرعة عجيبة في خلال ٣٤ يوماً ! ولقد ظهرت نتائج في مذكرات سعد زغلول بعد ذلك بيضعة شهور ! ولكن سعد زغلول لم يفتح فيه بكلمة ضد عبد الرحمن فهمي ! ولكنه كان يعبر عن غضبه في مذكراته :

في يوم الخميس ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ كان سعد زغلول متصبداً ، وكانت الدنيا بدأت ترعج أمامه من جديد . . وكان يكفي أن يرشح رجلاً من أنصاره ليكتسح جميع المرشحين ! وفي صفحة ٢٩٧١ من مذكرات سعد زغلول ، كتب سعد يقول :

« رجائي اليوم سلامة ميخائيل (عضو الوفد المصري) ترشيح عبدالرحمن فهمي بك (لعضوية مجلس النواب) . . فقهرته عن هذا الرجاء ، وبيت له سوء عمله . . وكان ذلك بأشد عبارة » .

هذا نص ما كتبه سعد زغلول في مذكراته عام ١٩٢٦ . . فما هو العمل السيئ الذي أغضب سعد زغلول ؟ هل أصبح عبدالرحمن فهمي تعلقات إلى الجهاز السري يقتل السردار دون علم سعد زغلول ! إن الوثائق تقول ان عبدالرحمن فهمي لم يكن له علاقة بمصرع السردار ، وإنه قطع علاقته بالجهاز السري للثورة عقب الإفراج عنه في بداية وزارة سعد زغلول ! . لقد كان من الممكن أن يحدث الخلاف بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمي بسبب أن سعد زغلول اختار في وزارته شخصيات غير ثورية : إن سعد زغلول اختار في وزارة الثورة محمد سعيد باشا وزيراً للمعارف ، وكان محمد سعيد باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السري للثورة قبلة في عام ١٩١٩ لأنه خالف قرار سعد زغلول وألف وزارة في ظل الحماية ! وكان سعد زغلول يرسل في أثناء الثورة رسائل سرية إلى رئيس الجهاز السري يطلب إليه مقاومة

محمد سعيد باشا بجميع الوسائل ! . واختار سعد زغلول في وزارة الثورة توفيق نسيم باشا وزيراً للمالية . . ونسيم باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السري للثورة قبلة في عام ١٩١٩ لأنه تأمر مع السلطان فؤاد ضد الثورة ! .

وما من شك في أن سعد زغلول أخطأ في هذا . . فإن توفيق نسيم استقال من وزارة سعد زغلول عندما اختلف سعد مع الملك ! . واستقال محمد سعيد باشا من الهيئة الوضعية بعد ذلك لأن الملك طلب إليه أن يستقيل . ولكن عبد الرحمن فهمي لم يختلف مع سعد لهذا السبب . . فقد كان من أنصار ضم الصفوف . . وكان يرى في ضم كل هؤلاء الرؤساء السابقين تقوية لوزارة الثورة ! بل إنه لام سعد زغلول على أنه لم يضم باقي الصفوف ! ولقد اختار سعد زغلول الوزراء في وزارة الثورة ممثلين لطبقات الوفد التي قادت الثورة ضد الإنجليز . كان سعد زغلول رئيس الوزراء ووزير الداخلية بصفته الرجل الذي نفاه الإنجليز إلى مالطة ثم سيشيل ثم جبل طارق . واختار سعد فتح الله بركات وزيراً للزراعة ، ومصطفى النحاس وزيراً للمواصلات ، ليثلا للقادة الذين نفاهم الإنجليز إلى سيشيل . واختار سعد مرقص حنا وزيراً للأشغال ، وواصف غالى وزيراً للخارجية ، ليثلا للقادة الذين حكم عليهم بالإعدام وعدل الحكم وسجنوا بعد ذلك في المأزلة ! . . واختار سعد نجيب الغرابي وزيراً للحقانية ليثلا لقادة الثورة الذين نفوا إلى المحاريق واعتقلوا في قشلاق قصر النيل . واختار سعد حسن حسيب ليثلا لآخر وفد تألف ، بعد اعتقال جميع طبقات الوفد ، التي وضعها سعد لتحل طبقة مكان طبقة ، كلما نفيت ، أوحكم عليها بالإعدام !

وكان سعد فخوراً بأنه عين اثنين من الأفندية وزراء لأول مرة في تاريخ مصر ! ولكن الثوار لم يفهموا كيف أدخل سعد في وزارة الثورة سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا ، وهؤلاء عادوا الثورة ، ولم يقفوا معها ، ولم يسجنوا ، ولم يحكم

عليهم بالإعدام ! .. . ويظهر أن سعد زغلول لم يشأ أن يدخل في وزارة الثورة أى عضو من الذين كانوا يقودون الجهاز السرى للثورة ، ولم يذكر في مذكراته سبب هذا الإغفال ، ولعله أراد أن يعلمهم عن الحكم ، لتبقى هيئة ثورية تحت الأرض تساعد عند الاقتضاء ! .. ولكنه لم يلبث بعد تأليف وزارته ببضعة شهور أن أدخل في الوزارة اثنين من أعضاء الجهاز السرى . . بل الاثنين اللذين كانا يتوليان قيادة هذا الجهاز بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى في ١٩٢٠ ، فعين الدكتور أحمد ماهر أفندى وزيراً للمعارف وعمود فهمى النقراشى وكيلاً لوزارة الداخلية . ولكن عبد الرحمن فهمى لم يعترض على هذه التعيينات . فقد كان أحمد ماهر يده اليمنى ، وكان النقراشى يده اليسرى . . ولم يكن عبد الرحمن فهمى يطمع أن يكون وزيراً . .

فإذا حدث حتى أدى إلى هذه القطيعة ؟ وما سر غضب سعد زغلول على عبد الرحمن فهمى ؟ هذا الرجل الذى حكم عليه بالإعدام : وقاد بنجاح الجهاز السرى للثورة ، وكاد سعد يقطع المفاوضات مع لورد ملر لأن الإنجليز قبضوا عليه ! .. . نعتقد أن حالة سعد زغلول النفسية في تلك الأيام هى التى جعلته يغضب على عبد الرحمن فهمى :

إن سعد زغلول مر بمحنة قاسية عقب مصرع السردار ، الإنجليز أعلنوا عليه حرباً شعواء . . الحكومة أعلنت عليه حرباً لاهوادة فيها للقضاء عليه وتحطيمه . وكان إسماعيل صدق هو وزير الداخلية الذى تقنن في محاربة سعد زغلول . . والملك فؤاد خرج على المكشوف ، وأعلن على سعد زغلول حرب الإبادة ، وقرر أن يمحو اسمه من الوجود ! .. . واستطاع هذا التحالف الثلاثى أن يتزل ضربات بسعد !

كان سعد يواجه أزمة ضخمة . . وفي هذا الوقت وقع الحلاف مع عبد الرحمن فهمى . . وترك سعد زغلول يصف ما حدث . في صفحة ٢٨٩٣ كتب سعد زغلول :

في يوم السبت ١٧ يناير سنة ١٩٢٥

قد اشتد الخناق بي ، وأحاطت بي الشدائد من كل جانب . . فأنصار الوفد ينفضون عنى واحداً فواحداً : والوزارة تجاهر بعدائى ، وتشدد الأوامر على رجالها بمطاردتى ومطاردة أوليائى ، فتمنع اجتماعاتهم ، وترقب حركاتهم وسكناتهم . . وتعاكس مصالحهم ، وتلزمهم بالانشقاق عنى ، وتجبر الذين ترشحوا تحت لواء الوفد على أن يعلنوا استقلالهم عنى ، وتحارب من يأتى هذا الانشقاق وهذا الاستقلال بكل الطرق ، وتهدد كل من يميل إلينا من موظفين ومستخدمين بالرفق والطرء ، أو النقل إلى مكان سحيق . وقد ضج الناس بالشكوى ، وامتلات أعمدة الجرائد بالاحتجاجات . . ولكن لا سمح لمن تنادى لأن المشكومنه هو الأمر بأسبابها ، ومليك البلاد يعلن على رؤوس الأشهاد أنه غير راض عنى ، وأن الناس يجب عليهم أن يختاروا بين الانحياز له أو الانحياز عنه !

وفى أغلب الأوقات تحيط عساكر البوليس ببئى ، وتمنع الناس من الدخول فيه . . ولا أدرى متى تنتهى هذه الحالة ، وماذا يكون الحال ؟ . . ولقد دلت هذه المحنة التى نجتازها على ضعف شديد فى الأخلاق ، وهبوط عظيم فى روح الناس ، ولا سيما فى الطبقة العالية وما تحتها . . فإنها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم ، ونخور . . دلت على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية معنى ، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن ، وتميل إلى المظاهر الكاذبة ، وتبعد القوة . . ومع أن المتعلمين منهم أفسدهم أخلاقاً ، وأحطهم صفات . . يجرمون ثم يتباهون بالإجرام . . ويأتون المنكر ، ثم يفاخرون بإتيانه ، كأن بينهم وبين الفضل علماء .

كل يوم تردنى خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب

من الهيئة الوفدية في البرلمان . . وأولها كان من مومى فؤاد باشا ومحمد فهمى باشا .
والأول شيخ كان الوفد رشحه ، ونجح في الانتخاب بتأييده ، وكان بعض العارفين
يلومون الوفد على تأييده ، لعدم حسن سيرته ، وشهرته بالميل للإنجليز . ولكننا رشحنه
وفضلناه على غيره من المعارضين . وقد جرى في مجلس الشيوخ على خطة عوجاء ،
وفهمت الآن مصلحتها . أما محمد باشا ، فأنا الذى عينته في مجلس الشيوخ ، وتعين
من غير أن أخبره بأننى اقترحت تعيينه ، وزارنى عقب تعيينه ، والدمع ينهمل من
مأقيه ، وقد قبل يدى قائلاً : « لقد فتحت يبنى جزاك الله عنى خير الجزاء ! »

وقد بنينا استقالتهما على شدة إخلاصهما للعرش ، والشك في إخلاص الوفد .
ثم تبعمها جماعة من الشيوخ والنواب . . وإذا فهمت استقالة أعضاء مجلس الشيوخ
من الهيئة الوفدية لكونها لا تزال قائمة ، وإن كانت معطلة ، فإنى لا أفهمها من
أعضاء مجلس النواب . وأغرب هذه الاستقالات استقالة محمد باشا سعيد ، لأن هذا
الرجل نجح في الانتخابات بفضل الوفد وتعين في الوزارة وصار أهم أعضائها ، وتاب
عنى مدة غيابى في أوروبا منذ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ إلى ٢٠ أكتوبر . . أى ثلاثة
شهور تقريباً . . ولكنهم هددوه بعزله من دائرة سيف الدين ، ومورده منها كبير ،
فاختار الثروة على الكرامة . وتبعه اسماعيل سرى باشا ، وقد كان الوفد رشحه ، ولا
سقط في الانتخابات عينته في الحال . وألطف هذه الاستقالات شكلاً استقالة
ألفريد شماس (عضو مجلس الشيوخ) وهو من الذين اقترحت أنا تعيينهم . . فقد
امتدح سياستى وجاهر بأنه اشترك في العمل تحت إشرافى مع الاقتدار !

والآن استلمت تذكرة من شخص يدعى إبراهيم فؤاد ، يقول فيها : « أقدم
التهنئة بنجاح حسيب باشا بوفاة فتحى باشا اليوم (كان حسيب باشا مرشحاً في دائرة
الوايلي ضد إبراهيم فتحى باشا . . وبوفاة الثانى يصبح الأول نائباً بالتركية) .. فاستأت

لأن يكون الموت بشرى ، مهما كان من مات ، ولكن الإنسان ظلوم كفار !
خرج عبدالرحمن بك فهمي من السجن . بعد أن لبث فيه زهاء شهرين ،
ووجه ترواً إلى سراى عابدين حيث كتب اسمه في دفتر التشریفات ولم يمر بيت الأمة .
فصاعل الناس عن سر هذا الإقبال والإدبار . . . وزعم بعضهم أنه يريد الاستقالة ،
وذلك مقلمة لما . وقد حضر عندي بعد أربعة أيام من إطلاق سراحه ، ولم يتكلم
عن تأخر زيارته . ثم أخذت الإشاعة عن استقالته تتأكد ، حتى نشرتها بعض
الجرائد ، فطلب منه تكمليها غير مرة ، فوعده ولم يفعل ، وقال ابن أخيه أحمد ماهر
إنه يقطن أن تأخره عن التكنيب أنه في انتظار ما تقرره الوزارة في شأن ترشيحه ،
ولفظاهر أنه انقطع نهائياً . . . مع السلامة أه .
انتهى ما كتبه سعد زغلول عن عبدالرحمن فهمي بعد حادث السردار . .
ولكن من الذي أمر يقتل السردار ؟

• • •

خطبة جديدة للجهاز السري رسمها سعد في المنفى بين جبل طارق والزقازيق . تهريب الرسائل السرية في الأحذية

مكتب قاضي محكمة بني سويف ، ثم مكتب قاضي محكمة الزقازيق ، هما
كان عنوان الجهاز السري لثورة ١٩١٩ بعد القبض على عبدالرحمن فهمي في آخر
مايو سنة ١٩٢٠ ، واختيار سعد زغلول للدكتور أحمد ماهر خلفاً له في رئاسة
الجهاز السري .

وكانت تعليمات سعد ترسل بالشفرة ، وبالرموز ، وباليد ، من منفاه في قلعة
جبل طارق إلى مكتب قاضي محكمة بني سويف ، ثم بعد ذلك إلى مكتب قاضي
محكمة الزقازيق . وكان هذا القاضي هو سعيد بك زغلول ابن شقيقة سعد زغلول ،
وقد تبناه سعد هو وشقيقته ، بعد وفاة والديهما وهما طفلان . وكان سعيد زغلول
يتلقى تعليمات سعد السرية ، ويفك رموزها في غرفة القاضي ، ثم ينقلها بخطه ، ثم
يسلمها بطريقة خاصة إلى الجهاز السري للثورة . وكان الدكتور أحمد ماهر يبلغ سعيد
زغلول المعلومات التي يريد إرسالها إلى سعد زغلول ، فيترجمها سعيد زغلول بالشفرة ،
ويسلمها للرسول المجهول ، فيسافر بها إلى جبل طارق ، ويسلمها إلى سعد زغلول
مختبئاً بالحراس والرقابة الشديدة والمخابرات البريطانية التي كانت تحيط بالمكان الذي
اعتقل فيه سعد زغلول بالليل والنهار . . . ولقد بدأ التفكير في هذه الطريقة الثورية

أثناء نقل سعد زغلول من منفاه في جزيرة سيشيل في المحيط الهندي ، إلى منفاه في قلعة جبل طارق . . فقد طلب سعد زغلول إرسال شخص يملئ عليه تعليماته السرية من معتقله في جبل طارق إلى قيادة الثورة في مصر !

ولكن كيف يمكن إرسال هذا الشخص الخطير إلى جبل طارق ؟ إن في مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم (السكرتير الخاص لسعد زغلول في ثورة ١٩١٩) قصة هذه المغامرة المثيرة . . كتب الأستاذ كامل سليم يقول :

« في أوائل سنة ١٩٢٢ كان سعد وإخوانه في المنفى في سيشيل ، فلما مرض سعد في تلك الجزيرة السحيقة ، لسوء جوها ، وهي على مقربة من خط الاستواء ، نقله الإنجليز وحده إلى جبل طارق . فكانت الوحدة والعزلة أشق على نفسه من حجم سيشيل ، فضلا عن البعد عن إخوانه المنفيين . حينذاك طرأت على سعد زغلول فكرة الخلاص من هذه العزلة ، واستئناف جهاده ، واتصاله بمصر بشكل من الأشكال . وتلخصت هذه الفكرة في أنه أعاد إلى مصر خادمه المصري الوحيد - الذي صاحبه ، ووجه رسالته - أخفاها الخادم في حذائه ، ليوصلها إلى . وإذا بسعد يخبرني في خطابه هذا أنه في حاجة قصوى إلى سكرتير خاص ، يملئ عليه رسائله وبرقيات - ويعتمد عليه في شئونه الخاصة والعامة .

« وقال سعد في رسالته السرية إنه طلب ذلك من الحاكم العام البريطاني في جبل طارق ، فرفض الحاكم ، بناء على أمر الحكومة البريطانية ، التي رأت ضرورة أن يظل سعد في المنفى مشغولا عن كل نشاط ، طمعا منها في غير مطمع ، أن تموت الحركة الوطنية ، وهو بعيد عنها ، فلا يقضيها ولا تغذيها . ثم رجائي سعد في رسالته السرية أن أبذل قصارى جهدي ، وأتخاذل في اختيار سكرتير خاص له ، يسافر إلى جبل طارق في شكل خادم ، بلبل الذي عاد إلى مصر بحجة رغبته في رؤية

زوجته وأولاده . . وحزننى سعد فى رسالته السرية من أن السلطات البريطانية سوف ترفض حتماً من اختياره للسفر ، لو ظننت أنه سكرتير لا خادم ، ولذلك يجب الاحتياط للأمر غاية الاحتياط ، وإلا فثقل المسعى ، وتعرضنا جميعاً للانتقام الإنجليز !

« هذه هى رسالة سعد زغلول السرية التى وصلت فى حذاء خادمه الذى وصل إلى القاهرة ! . . مطلب عزيز ومهمة خطيرة ! إذ كيف أحقق رغبة الزعيم الوطنى ، وهو فى منفاه ؟ وكيف أجد الشاب المتعلم الذى يقبل أن يكون خادماً . ويتعرض للأخطار ؟ ثم كيف أخلص السلطات البريطانية حتى أتمكن فى مسعى ؟

« وكانت مصر فى ذلك الوقت تحت الأحكام العرفية البريطانية ، والرقابة مفروضة على الصحف والمجتمعات ، وجنود الإنجليز يتجولون فى الشوارع ، ويفشون الأندية والميادين ، والمحاكم العسكرية البريطانية قائمة لتتكيل بالمصريين الوطنيين . . جو يشيع الرهبة ، ولا يشجع على الفداء ، إلا من سمى وطنيته وشجاعته ، وملائته روح الفداء ! . . يبحث بين الشبان المتحمسين ؛ عسى أن أجد واحداً منهم يقبل هذه المهمة الخطيرة ، فلم أوفق ، بعد بحث وتنقيب استطلاعا عشرين يوماً ، وإذا بتلغراف يرد إلى من سعد زغلول راجياً أن أرسل له خادماً بأسرع ما يمكن ! فقهمت غرض سعد زغلول ، وازداد ألى لعدم توفيقى ، ولأنه يستعجلى ، وأخيراً تحدثت مع مساعدى الأستاذ محمد الأنصارى فى هذا الموضوع ، فلم يتردد فى القبول فوراً ، ولم يزد على سرورى لقبوله ، إلا دهشنى من قبوله الإقدام على رى نفسه فى المجهول المقم بالأخطار ! قلت له : « أحب أن ألفت نظرك أولاً إلى الأخطار التى سوف تتعرض لها من قبوك ، حتى لا تظن فيما بعد أنني خدعتك ، ولم أنورك بكل التفاصيل ! » :
وأدليت إليه بما يلى :

١ - إذا ظن الإنجليز فى مصر لو جيل طارق أنك سكرتير ، ولست خادماً ،

فإنك تتعرض لعقابهم ، ولا تنقامهم ، وللمحاكمة أمام المحاكم العسكرية البريطانية ،
وتتعرض أنت مع سعد زغلول لهذه المحاكمة !

٢- لا أعرف متى تكون عودتك إلى مصر ، فقد تمتد إقامتك في الخارج إلى
عام أو أكثر في المنفى !

٣- أريد منك أن تستخرج « رخصة خادم » وتلبس جلالية ، بدل البدلة :
ولا تأخذ معك في السفر إلا بدلتين . بدلة تلبسها وبدلة في الشنطة الصغيرة ، التي
يجب ألا تحتوي إلا على ملابس قليلة .

٤- لا أستطيع أن أغريك بالمال فليس عندي مال غير ماهيتي . وهي عشرة
جنيهات شهرياً ، وأجرة سفرك برّاً وبحراً في الدرجة الثالثة ، وخمسة جنيهات في يدك مدة
السفر حتى تقابل سعد زغلول ، وهو يتولى بعد ذلك أمرك .

قبل الأستاذ محمد الأنصارى هذه المهمة الشاقة . في ضوء هذه الحقائق المفزعة
التي ذكرتها له . وبعد أسبوع واحد من هذا الحديث استخرج رخصة الخادم
بالجلالية . وكان في طريقه إلى جبل طارق ، ومعه رسالة مني ، ومن قيادة الثورة إلى
سعد زغلول . أظن أنه أخفاها في قرص طربوشه . فلما وصل إلى جبل طارق ، ورد
تلغراف شكر من سعد زغلول بأن الخادم وصل ، وهو مسرور منه . وظل الأنصارى
في خدمة سعد سكرتيراً خاصاً وخادماً أميناً حتى أفرج عن سعد ! إن هذا العمل
الذي قام به السيد محمد الأنصارى لعجل وطني من الطراز الأول ، أمله روح فداية.
وهو في نظري الفدائي الأول الذي عرفته عن كثب ، وكان من الممكن جداً أن يتعرض
للموت أو الأشغال الشاقة بحكم من أحكام المحاكم العسكرية البريطانية ، لهذا العمل
الذي قام به عن طيب خاطر . والأنصارى في روحه الفداية ووطنيته الخالصة

وشجاعته الناصحة - لا يقل مطلقاً عن إخوانه المجاهدين المصريين الوطنيين الذين نكل بهم الإنجليز في المنافي أو بأحكام الإعدام أو الأشغال الشاقة .

محمد كامل سليم

إعداد الخطة السرية !

وقد وضع سعد زغلول هذه الخطة وهو على البارجة الحربية البريطانية ، التي نقلته من جزيرة سيشيل في المحيط الهندي إلى قلعة جبل طارق . وبدأ سعد زغلول خطته بأن أرسل في استدعاء زوجته لتلحق به في جبل طارق - وهي رحلة شاقة قطعها البارجة الحربية في ١٤ يوماً ، فتحركت من سيشيل يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ . ووصلت إلى جبل طارق يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ . وشاهد في هذه الرحلة أهوالاً . والغريب أن سعد لم يدون هذه الخطة كتابة لأن القبطان رفض أن يسمح له بورقة أو قلم طوال الرحلة !! . . . وكانت هناك عبارات متفق عليها بين سعد زغلول وسعيد زغلول ، أثناء تقيده . وهي أنه عندما يطلب قاموساً فإن معنى ذلك أنه يطلب تفاصيل عن أعمال الجهاز السري تكتب بالخبر السري على صفحات القاموس المطاوب ! . . . وكانت كلمة « الجرائد الإنجليزية » : معناها « التقارير السرية » ! . . . وعندما يطلب كتاباً في النحو والأجرومية فإنه يريد أن تكتب تقارير في داخل كتاب النحو عن النشاط السياسي في مصر وعملية نشر الدعوة . . . والحديث عن « الجو » إشارة إلى « الأنباء عن اتجاهات سياسة بريطانيا نحو القضية المصرية » ، وعندما يطلب « الاهتمام بالزراعة » فإنه يطلب « معلومات عن المعتقلين السياسيين والمنفيين وحالتهم وروحهم المعنوية » ! .

أما الزقازيق وقبل ذلك بنى سويف فلم تكن في حاجة إلى استعمال هذه الكلمات ،
لأنها كانت تكتب الرسائل بماء البصل الموجود في مكتب القاضي . . وكان سعد زغلول
يحل هذه الرموز في جبل طارق بتمرير المكواة الساخنة على ورق القاموس أو كتاب
النحو ! ولم يستطع سعد زغلول أن يكون شبكة سرية بينه وبين زملائه المنفيين في
سيشيل : وإنما اتفق معهم على طريقة خاصة للرموز .

وفي كتاب « سعد زغلول » - للأستاذ عباس محمود العقاد - يقول في ص ٤٠٨ :
لما برح سعد (سيشيل) اتفقوا على طريقة للتفاهم ، يتحللون بها قليلا من قيود
الرقابة . وهي اتخاذ « صفر » - أي شفرة - من الأسماء التي ترد في الرسائل البرقية
حسب المعهود في كل واحد من أصحابها ، فإذا أرسلت بتوقيع « سينوت حنا » فعنها
أنهم في حاجة إلى النقود ، لاشتغال سينوت بك بالمسائل المالية : وإذا أرسلت بتوقيع
« مصطفى النحاس » فعنها أن الحماسة في مصر شديدة لاستحياس مزاجه . وإذا
كانت بتوقيع مكرم عبيد فعنها أن الدعاية في إنجلترا ناشطة لأنه قام بهذه الدعاية
قبل ذلك . وإذا كانت بتوقيع زغلول فالأخبار عادية . أو بتوقيع « سعد » فذلك
بشير الإفراج . . إلخ . .

فلق في القاهرة !

وعند ما بلغ صافية زغلول أن سعد زغلول يريد أن تلحق به في منفاه بجبل طارق
ساورها الفلق - تصورت أنه مريض جداً : وأمطرته بالبرقيات تسأل عن صحته .
فأرسل سعد زغلول الرسالة التالية إلى سعيد زغلول في بنى سويف - ويلاحظ فيها
التعبيرات الخاصة « بالقاموس » و « كتاب النحو » و « الزراعة » !

جبل طارق - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢

عزيزى سعيد

فسرت اليوم فى خطاب السبت أسباب دعوتها للحضور ، وهى الحقيقة بعينها ، فلا يأخذنكم شىء من الشك فى واحد منها ، وإلا خلقتم لأنفسكم مكدرات لا أساس لها . ويعلم الله أنى لو كنت مريضاً ، لما أقدمت على تلك الدعوة ، إشفافاً على الست ، من فرط شفقها فى ، وما تلاقيه من صعوبة عندما تجدنى مريضاً . وما يبدى من البراهين على صدق هذه الأقوال شىء يمكن إرساله بالتلغراف ، فلا تتعبوا أنفسكم ، إن صحتى جيدة بحمد الله . .

طلبت فيما سبق أن يرسل لى قاموس الشرتوى ، ولكنه لم يحضر ، فأرجو إرساله مع الست ، كما أرجو إرسال كتاب فى النحو . وأن تلتفت بدقة لأعمال الزراعة ، وتخابرنا عنها . وتأكلوا قبل سفر الست من سهولة إرسال نفودها إليها ، كما أشرت لذلك فى خطاب سابق . إنى أعرف صعوبة وجود سيدة تسافر مع الست ، لتؤنسها فى هذه الغربة ، ولكن هذا ضرورى جداً ، كما أنه من الضرورى أن يكون معها خادمة طيبة ، لأن الخدامين هنا فى غاية الصعوبة . قبل وجنات شقيقتك وأنجالها ، أما قرينها فهو فى لندن ، ويخايرنى من وقت لآخر ، بالتلغراف تارة ، وبالكتابة أخرى ، ويقول إن صحته تتحسن يوماً عن يوم ، وأن أعماله سائرة فى طريق النجاح . لعل جوابي وصلك من هنا ، ولعلكم جميعاً بخير والسلام .

سعد زغلول

وكانت « بنى سويف » ترسل لسعد زغلول التقارير السرية داخل كتب مكتوبة بالهجر السرى . . ولكنها كانت لا تتلقى أى تعليقات من سعد زغلول ، لعدم وجود حبر

سرى عنده ، ولعدم استطاعة إرسال أى خبر سرى له ! . ثم أرسل سعد زغلول فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ إلى سعيد زغلول يقول له إنه يخشى على صفية زغلول أن تقوم بهذه الرحلة وحدها وأنه يرى أن يكون سعيد معها ليوصلها إلى جبل طارق ، ثم يعود إلى القاهرة على القور . . وسافر سعيد زغلول مع صفية زغلول من بورسعيد فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وتولى القاضى عثمان يوسف العمل بدلا منه فى ترجمة رسائل الشفرة المرسلة إلى سعد زغلول .

وصل سعيد زغلول فى ١٧ أكتوبر إلى جبل طارق ، وبدل أن يبقى مع سعد يوماً أو أسبوعاً بقي معه إلى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . وفى تلك الفترة أملاه سعد زغلول خطة الشفرة مع القاهرة ، وطريقة التعامل مع القاهرة ، وأنشأ سعد شفرة سرية بينه وبين الدكتور حامد محمود فى لندن ، وتولى توصيل هذه الرسائل بعض الضباط والجنود الأيرلنديين فى الجيش البريطانى ، ثم أنشأ شفرة سرية بينه وبين « على الشمسى » فى سويسرا ! . وكانت خطة التعامل مع القاهرة هى أنه تم الاتفاق مع ضابط هندى يعمل مع الحامية البريطانية فى جبل طارق ، فكان الضابط يتسلم الرسائل ، ويذهب بها إلى الميناء ، ويسلمها إلى أحد الخدم الهنود الذين يعملون على شركة بواخر (ب. و. P.O.) وهى بواخر بريطانية منتقلة بين لندن وأستراليا تقف فى ميناء جبل طارق وميناء بورسعيد ، ويرى الضابط الهنودى من جبل طارق على عنوان معين فى الإسكندرية باسم الباخرة . ويرى الضابط الهنودى فى يوم آخر ، على عنوان معين فى القاهرة باسم الخادم الهنودى . ويسافر من القاهرة أحد أعضاء الجهاز السرى إلى بورسعيد ويتنكر فى شكل أحد البمبوتية ، ويصعد إلى الباخرة . ويتسلم الرسالة السرية من الخادم الهنودى . ثم يسافر « البمبوتى » إلى الزقازيق ويسلم الرسالة إلى سعيد زغلول القاضى ، الذى يقلها بخطه ويسلمها إلى أحمد ماهر أو التقرائى

(وكان كامل سليم هو الذى يتولى عملية إرسال الأخبار السياسية إلى سعد زغلول) .
ولكن بقي لتنفيذ هذه الخطة وجود الشخص الموثوق به ، الذى يعمل سكرتيراً
يعمل عليه سعد زغلول لتعليماته السرية . متذكراً في شكل خادم! إن هذا الشخص ضرورى
جداً لتجاح العملية كلها ، إنه هو الذى سيقوم بالاتصالات مع الشبكة في خارج
القاهرة ، وهو الذى سيتسلم الرسائل ، وهو الذى سيحل الرموز السرية !

سوء تفاهم !

ومن الطريف أن الخطة التى وضعها سعد زغلول في أول الأمر ، لم تفهمها القاهرة
لغريبها ! لم تتصور القاهرة أن هذا الرجل الذى يزيد على الستين من العمر يفكر في
مغامرات كالكقصص البوليسية ! . . ويحرص سعد زغلول في مذكراته على ألا يكتب
شيئاً عن الجهاز السرى ، وخططه بشأنه ، لأنه يعرف أن هذه المذكرات عرضة
للمفتيش ، ويعرف أن كل خدمه وحراسه في متفاه في قلعة جبل طارق ، من
المخابرات البريطانية ! ولكنك تجد في مذكراته شيئاً عن هذا سوء التفاهم الغريب !
للقاهرة تتصور في أول الأمر أن سعد زغلول يريد خادماً ! بينما هو في الواقع يريد
شخصاً يعمل عليه تعليماته السرية التى يرسلها إلى القاهرة وعواصم أوروبا ، وهو في ذلك
الوقت لم يستطع أن يربط الشفرة السرية بينه وبين القاهرة ، وهو يحتاج إلى الرجل
الذى يتعهد إليه بهذا العمل السرى الخفي ! . . ويكتب سعد زغلول في مذكراته
يوم الأحد ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ يقول : « أرسلت اليوم إلى كامل سليم تليفراً
نمى : « يعود عبد الله حتماً . إذا أمكنك أن ترسل آخر يعرف العربية والإنجليزية » .
ويخشى سعد زغلول في نفس اليوم ألا تفهم القاهرة ما يعنى ! فيكتب في مذكراته

يقول : « وكتبت اليوم خطاباً إلى طاهر الوزى وآخر إلى كامل سليم بالبحث عن
خادم يعرف العربية والإنجليزية ، للاستعانة به على الكتابة ، وقضاء الوازم ، في
بلد لا يتكلم أهله بغير الإنجليزية والإسبانية » .

ثم يخشى سعد زغلول أن تكشف السلطة الإنجليزية الخدعة التى فكر فيها ،
ولا توافق على إرسال السكرتير المتكرر فى صورة خادم أو سفيرجى ! إن مشكلته فى
منفاه أن يخطه فى الكتابة لا يستطيع أحد أن يقرأه بسهولة . إن الصفحة الواحدة من
مذكراته يستغرق فك رموزها بضع ساعات ، وهو يريد أن يرسل تعليمات سرية إلى
الثورة فى القاهرة ، فكيف يرسلها بهذا الخط الغريب ، وكيف يستطيع هو ، وهو
مسجون داخل القلعة أن ينشئ شبكة المواصلات السرية التى تقوم بحمل تعليماته
إلى القاهرة ؟ !

ويكتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « الافتقار للغير نقص ، مهما كان
نوع هذا الافتقار ! إذا اقتضت الضرورة ، لزم أن أحسن الخط العربى والفرنساوى
على قدر الإمكان ، وأن أشتغل بالعمل ، وإن كان هذا يتطلب جهداً ، ليس من
السهل على الآن بدله ، لتقدم السن » .

وما خشيته سعد قد وقع ! إن القاهرة لم تفهم ماذا يقصد عند ما طلب خادماً !
ويكتب سعد فى مذكراته يوم الجمعة ٣ نوفمبر يقول : « وردت لفراف أمس من كامل
سليم بأنه وجد سودانياً طباحاً وسفرجياً أميناً ، ولكنه يتكلم الإنجليزية ، وماهيته
جنهيات ، والشهادات التى فى يده تدل على كفاءته ، والسيد حسين القصبى
عضو الوفد هو الذى أرشد عنه ! ! فبعثت إلى كامل سليم اليوم بأن المطلوب شخص
ذو خط حسن فى العربى والإنجليزية » . وهذه الحملة البسيطة التى كتبها سعد زغلول

في كل ما كتبه عن الحطة الغربية التي فكر فيها ، لقد كتب قبل ذلك خطاباً بخطه
لكامل سليم وهو الذي أشار إليه كامل سليم في مذكراته ووضعه في حذاء خادمه ،
بعد أن خلع فرشة النعل ، ثم عاد وثبتها من جديد . . ولكن المسافة طويلة بين جيل
طارق والقاهرة !

وفهمت القاهرة فجأة ، من إلحاح سعد زغلول في مسألة الخادم ، ما يريد . .
وفي يوم الخميس ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد في مذكراته : « ورد من كامل
سليم تلغراف بأن تلامذة قلعوا أنفسهم للحمقى ، وهم يسعون في إعداد اللازم للسفر ،
فأجبتهم بأن يشكرهم على حسن استعدادهم ، وبأنني أفضل أن أخطم نفسي ، على أن
أحرمهم من إتمام دروسهم » .

. . .

وفي يوم الجمعة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد في مذكراته : « ورد تلغراف
من محمود غنام يلح على الحضور هنا ، فشكرته ، ونهيتته عن الحضور ، وأبرقت
لكامل بأنه يستحيل أن أقبل أى واحد من التلاميذ ، وأن يبحث عن غيرهم » : «
إن سعد زغلول خشي إذا تقدم محمود سليمان غنام عضو لجنة الطلبة العليا ، أو أى
طالب من الطلبة المعروفين ، بأن يعملوا كخلف له ، أن يشعر الإنجليز الذين يرضون
هؤلاء جميعاً تحت مراقبة دقيقة ، أن يشعر الإنجليز بما يديره سعد زغلول ، ولهذا فإنه
رأى أن يكون الاختيار من أشخاص بعيدين عن الشبهات وعن مراقبة السلطة العسكرية
البريطانية ، حتى يمكن خداعها . وفي يوم الخميس ١٦ نوفمبر أرسل الأستاذ كامل
سليم من القاهرة برقية قال فيها إنه عثر على سفر جى ممتاز يحيد الطهى اسمه الأنصارى !
وكان سعد يعرف الأنصارى ويعرف أنه من الشبان الوطنيين المتأثرين ، وأنه عضو
في الجهاز السرى للثورة ! ولم يصدق سعد زغلول أن هذا ممكن ، وكتب في مذكراته

يوم الجمعة ١٧ نوفمبر : « ورد من كامل سليم أنه جارى اللازم في تفسير الأنصارى إلى هنا ، آخر هذا الشهر ، فهل يؤذن له ؟ أشك في هذا » . . ووضع سعد خطاً تحت جملة : « هل يؤذن له ؟ أشك في هذا » ، إذ لم يتصور أن الأنصارى يستطيع خداع السلطة العسكرية البريطانية ويتنكر في زي سفرجى !
وبقى سعد ينتظر على أحر من الجمر السفرجى الجديد !

* * *

وفي يوم الأحد ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته : « ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى سيحجز يوم ٤ ديسمبر ، وربما قبل ذلك » . وفي يوم الاثنين ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول يقول : « ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى أبحر ، وتلغراف من الأنصارى أنه يرجو أن يكون قلوبهم خيراً ، والأول بالإنجليزية والثاني بالعربية » . وفي يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته : « حضر الأنصارى أمس » . وعلى أثر وصول الأنصارى تحولت القلمة التي فيها سعد زغلول إلى مركز قيادة ، يعمل بالليل والنهار . . ولكنى نعرف كيف كان العمل في تلك الأيام ، ننشر نص خطاب أرسله « الخادم » الأنصارى من جبل طارق إلى سعيد زغلول في القاهرة . ويلاحظ في الخطاب التعبيرات السرية عن « الجرائد الإنجليزية » والمقصود بها التقارير السرية ، « وكتاب الأجرومية » والمقصود به النشاط السياسى في مصر . وهذا هو الخطاب :

جبل طارق في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣

سيدى البك الجليل حفظه الله . السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد ، أبتك مزيد أشواقى القلبية وأتعشم أن تكون بصحة وعافية . بلغنى معالى الرئيس سلامكم ، فذكرت لكم هذا الشعور الجميل . وإني رأيت أن أكتب لك خطابي هذا ، لأنك

مزيد شكرى وتحياى القلية ، وإنى عند حسن ظنكم بى . فلا أخرج من المنزل إلا بأمر معالى الباشا أو الست ، لقضاء بعض مصالح المنزل ، وإن صادف وأردت الخروج ، وهذا نادر جداً للحلاقة مثلاً ، فاستأذن معالى الرئيس فى ذلك . وماحصل هذا إلا مرة أو مرتين فى كل شهر . فإن كنت قد نسيت وصيتكم لى قبل سفركم إلى مصر ، فلا أنسى توصية والدى وأهلى ، كما أنى لا أنسى توصية أربعة عشر مليوناً مسكناً لا أنسى توصية أصدقائى وأحبائى ، الذين لا تزال إلى الآن تردنى منهم خطابات توصية ، التفانى فى خدمة معالى الرئيس . وبغض النظر عن كل ذلك ، فالعطف والحنان والعناية ، التى يعاملنى بها معالى الرئيس وحرمة ، هى فوق كل ذلك ، مما يجعلنى أسير مودتهما . إننى أخدم هنا اعتقادى ، لست كموظف أو أجير ، لكن كشخص حمل بأمانة ، فعليه أن يحسن تأديتها ، فإن خيراً فلنفسه ، وإن أساء فعليها . هذا هو اعتقادى الراسخ . وما أظن مولائى بعد كل ذلك إلا مرتاحاً من جهتى ، فكن مطمئناً ، وطب نفساً .

« معالى الرئيس الآن يقرأ الجريدة الإنجليزية بسرعة ، أكثر من الأول ، ويتكلم كذلك . فنصرف كل يوم من الساعة الخامسة والنصف إلى الساعة الثامنة فى المطالعة الجرائد الإنجليزية ، وفى بعض الأيام فى الصباح ، نصرف ساعة أو أقل أو أزيد ، حسب الظروف ، فى محادثة باللغة الإنجليزية ، وقليل ما يخطئ . وإننى أستفيد فى اللغة الإنجليزية منه ، أكثر مما هو يستفيد منى ، وأنا أخبرك يقيناً أن معاليه الآن صار ماهراً جداً فى الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى العربية ، لا يضارعه أحد ، وهو يحتاج إلى تجربة أكثر فى الترجمة من العربى إلى الإنجليزية . كما أرجو إن أمكن أن ترسل كتب الترجمة الصغيرة المقررة فى ابتدائى ، من سنة أولى إلى رابعة ، لأنه يوجد بها بعض اصطلاحات وقوائد ، لا بأس من أن معاليه يطلع عليها ، كما أنه قد سر جداً

من كتاب « براكتوري » ، الذى أرسله إلينا كامل سليم ، فهو يطالع فيه دائماً :
ولقد أرسلت إلى الأستاذ كامل أطلب منه بعض كتب ، فلم يفلح ، فأجرك أن
تجبره بخطاب بالاهمل فيها ، وهى بأمر معالي الرئيس :
« وجميع من عتلتنا بخير ، ويهدوك أركى السلام . »

المخلص
الأنصارى

• • •

وما يوسف له أن كثيراً من التعليلات السرية التى أرسلها سعد زغلول فى تلك
الفترة الخطيرة ، عن طريق سعيد زغلول ، قد أحرقت فى أثناء قضية ماهر والقرائى !
وليس فى مذكرات سعد زغلول أى شىء يدل صراحة على أنه هو الذى يأمر باستعمال
العتف . . بل إنه كان يردد فى أحاديثه العلانية استنكاره للأغتيالات ! ولكن يظهر
من بعض صفحات المذكرات فى تلك الأيام أنه كان يبرر هذا العتف ، أو يتبرره
نتيجة لاضطهاد الإنجليز وطنيائهم وإرهابهم ، ولتعاون عدد من المصريين مع العدو..
فى يوم الأحد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول من منفاه بجبل طارق فى
مذكراته يقول : « ورد البريد أمس ، وفيه جرائد لغاية يوم ١٧ نوفمبر ، ورأيت فيها
بياناً لعلى يكن باشا رئيس حزب الأحرار المستورين ، يتضمن أن قتل إسماعيل
زهدي بك وحسن عبدالرازق باشا (عضوا مجلس إدارة حزب الأحرار) قتل سياسى ،
ولم يكونا مقصودين به ، بل الحزب ، ويبنى على استغراباً من تقصده ، مع كون
برجرامه وخطه لم يكن فيها عيب لعائب . وجريدة السياسة تحتل بالقلق والتدريج
فى كتاب المعارضة ، وللشاية بهم ، واتهامهم بأنهم مسئولون عن هذا التحدى ! وقد
تولى الناس الحرف من هذه الاتهامات ، وانكششت منها المعارضة ، ولطقت كثيراً

من عباراتها ، واقلبت تزيين القecilدين ، بعبارات طويلة عريضة ، وأخذت جريدة اللواء (لسان حال الحزب الوطنى) تبالغ فى استنكار الحادثة ، وتحنى باللائمة : مع الطعن بالحياة إلخ . . ولم تعجبنى خطة حافظ عوض لأنه بالغ فى امتداح القecilدين مبالغة واضحة ، كما أغرق فى استنكار الحادثة إغراقاً ! ولقد أعجبنى رد محمد أبوشادى ، على ما وجه إلى نقابة المحامين من السكوت عن استنكار الحادثة ، كما أعجبنى بعض مقالات فى جريدة الأمة فى هذا الموضوع . ما كان أحسن للمعارضة أن تقول أولاً : إن التحقيق لم يظهر الجانى ، ولا سبب الجنابة ، فن المجازفة اعتبارهما كذلك . ثانياً : على فرض أن تكون الجريمة سياسية ، فلا مسئولية فيها على كتاب المعارضة بوجه من الوجوه . وإنما المسئولية على الفاعل لها ، لأن هؤلاء الكتاب لم يكتبوا فى استحلال قتل الخائنين ، واستباحة دماهم ، ولم الحق ، بل عليهم الواجب ، أن يشهروا بكل من حاول الخروج من صفوف الأمة ، والانضمام إلى صفوف أعدائها ، يفعلون كل ذلك فيهم ، كما يفعلون فى كل من يحاول خرق للنظام والتحدى عليه .

« كنت أحب أن يقولوا ذلك ، ويشرحوه . لا أن ينهتوا . وينكروا ما فعلوه ! » .

زوجات الزعيم !

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول فى مذكراته :
« لقد قالت لى اليوم حرمى ، أثناء الذهاب للرياضة فى جنيبة المدينة العامة ، إنها لا تشعر فى نفسها الآن بمحمد على أحد ، ولا بغضب من أحد ، بل تود أن يكون صدرها نظيفاً من كل ما يسيء إلى الغير ، وقلبيها راضياً عن كل الناس .

فأحمدت منها هذا الشعور الراقى ، وشكرتها عليه . وقد قالت لى قبل هذا اليوم ، إنها بمقدار ما كانت تهوى الملابس الفاخرة ، والمجوهرات الغالية ، والأمتعة الثمينة ، وكل ما تترين به النساء والبيوت ، بمقدار ما زهدت الآن فى كل هذا ، وأصبحت هذه الأشياء فى نظرها قليلة القيمة ، مزهوداً فيها ، وكل قرة عينها فى أن ترى بلادها مستقلة ، متمتعة بالحرية التامة . وقالت لى أمس : « إني معك أينما ذهبت ، إذا من الله عليك ، وعلى جميع المبعدين والمسجونين بالفرج ، ولكن إذا جاء الفرج لك وحلك ، فإني أعود إلى مصر ، لكى أكون قريبة من أولئك الذين اشتركت معهم ، فى سبب نكبتهم ، بتحريضهم عليه (تقصد البيان الذى أصدره حمد الباسل ومرفص حنا ووبصا واصف وعلوى الجزارا وجورج خياط ومراد الشربى وواصف غالى بمقاطعة البضائع البريطانية وبالتحريض على استعمال العنف ، فحكمت عليهم المحكمة العسكرية البريطانية العليا بالإعدام ، ثم استبدلت الحكم بالسجن سبع سنوات مع الشغل فى سجن مصر ، وحلقت شعورهم ووضعتهم فى الزنازين) .

« ولقد ارتاحت حرى إلى ما روتته الجرائد ، من أنهم نقلوا إلى معتقل أمانا ، وتخصص طاه لهم من عندهم ، وتخصصت غرفة لكل واحد منهم ، وتعين لخدمتهم بعض المساجين . فرحت جداً بهذه الإحساسات واعتبرتها مما من الله بها على فى هذه الحياة ، ولقد أراها فوق ذلك تجتهد فى توفير أسباب الراحة لى ، وتعمل كل ما فى وسعها لإرضائى ، وتتفانى فى شرح صدرى ، وتفريج كربى ، وتفريج قلبى ، جزاها الله أحسن الجزاء عني ، ومتعها بالصحة النامية ، والمعيشة الراضية ، ووفقنى لإسعادها . »

تعليمات إلى القاهرة !

وفي يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته عن التعليمات التي أعطاها لسعيد زغلول ، المناسبة لعودته من جيل طارق إلى القاهرة : « يسافر غداً سعيد ، وقد أوصيته بأن يعطى لكل من مصطفى لطفى المنفلوطى ، وعائلة مصطفى النحاس ، بلغ عشرين جنيهًا مصريًا ، وأن يقول للدام واصف غالى (قرية واصف غالى عضو الوفد المحكوم عليه بالإعدام) ، إنى مقر كل تصرف يراه واصف غالى . وأن يعطى إبراهيم زغلول مرتبه المأخوذ . وأن يزور المسجونين السياسيين من إخواننا وأن يبلغهم سلامنا وأسفنا ، وأن يمر بعائلاتهم كذلك ، واحدة فواحدة .

« وأن يقابل توفيق نسيم باشا (رئيس الوزراء) ويهتبه بالنيابة عنى ، ويلفت نظره لأن يمتهد فى جعل الدستور موافقاً لمصالح الأمة ، مؤيداً لسلطتها ، لأن كل ما أعطى لها باق ، ولغيرها فان ، يستعمل ضدها . وأن يمتهد فى جعل قانون الانتخاب غير مقيد للحرية ، وفى إجراء الانتخابات من غير تدخل الإدارة ، ويأخذ ذلك بإجراء تحقيقات عادلة عن الجرائم التى ارتكبت فى عهد الوزارة السابقة (وزارة عبد الحامى ثروت) سواء كان الذين ارتكبوها وزراء أو غيرهم ، حتى يظهر البلاد من الأرجاس التى تلوثت بها ، وحماية للبلاد من عودة هؤلاء إلى حكمها ، وأن يفعل ما فى وسعه لإطلاق سراح المسجونين السياسيين قبل المبعدين . . وإذا توفى إلى كل ذلك فإنه يخدم بلاده أجل خدمة ، ويخلد له فى التاريخ أجمل الذكرى .

« وأوصيته (سعيد زغلول) كذلك أن يسلم على أعضاء الوفد ويبلغهم ممنونيتى منهم ، وشكرى لهم ، واعتادى عليهم . وأن يخبر كامل سليم بأننى مسرور من

سيرته، ممنون من خطته". وأن يلتفت أرباب الجرائد لأن يرسلوها إلى رأساً ، من غير واسطة دار الحماية . وأن يبلغ بعض الكتاب لأن يكتبوا دائماً في تعداد القذائف التي ارتكبتها وزلوة « ثروت » ووزلوة « عدل يكن » من قبلها . وأن يوضح في الدستور نص يجعل من هيئة المجلس لجنة تكون هي المختصة بالنظر في الدستور ، وتعديله بحسب ما تراه ، وحيث تقوم هذه اللجنة مقام الجمعية الوطنية ، ويكون الدستور الذي تنفق عليه ، وليد إرادة الأمة ، ولا يضيع الزمن في انتخاب جمعية أخرى ووضع دستور آخر . . وأن تستمر الجرائد على التذكير بمحوادث المنشقين ، وتلاعيبهم بعد الأمة ، وتقضهم لكل ميثاق قبلوه .

تهريب الشفرة !

وكان سعد زغلول شغولاً بتهريب مفاتيح الشفرة التي مكث شهرين عليها ويعدها مع سعيد زغلول . . والخطة التي وضعت لتصل تعليماته السرية من القلعة في جبل طارق إلى قيادة الثورة والجهاز السري في القاهرة . وكتب هذه الشفرة على ورق خفيف من الورق الذي يكتب عليه النسخ على الآلة الكاتبة ، وطويت عدة مرات حتى تأخذ مساحة صغيرة . ثم تولت صفية زغلول بنفسها خلع كموي جميع الأحذية سعيد زغلول : زوج الأحذية الذي سيسافر به ، وزوجين من الأحذية في الحقيبة ، وكانت تخلع بنفسها مسامير الكمب ، ثم تحفر في داخل الكمب غنائم لإخفاء هذه الأوراق ، ثم راحت تعلق بنفسها مسامير الكمب كما كانت ، وتضعها في الثراب لكي تبدو الأحذية مستعملة !

. . وكان سعد زغلول قلقاً : هل يستطيع سعيد زغلول الخروج من القلعة إلى

السفينة بهذه الأوراق السرية ؟ هل يفتشه الحراس ؟ هل يفتشه رجال المخابرات ؟
هل يفتشه رجال البوليس الواقفون على السفينة ؟ .. كان سعد مهتماً جداً بنجاح
الخطّة التي وضعها ، وبوصولها إلى القاهرة ! .. وزاد قلقه عندما رأى الحراسة
تشددت في تلك الليلة حول داره على غير المعتاد !

وفي صباح يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المحدد لسفر سعيد زغلول كتب
سعد زغلول في مذكراته : « لم أتم البارحة إلا قليلاً » . . ولكن الحقيقة أنه لم يتم
إطلاقاً ! . . إن كل شيء أصبح الآن يتوقف على خروج ابن شقيقته القاضي
سعيد زغلول من الميناء ، هل يستطيع أن يضل الحراس ، ورجال المخابرات ،
والجمر ، ولا يثير شكوكهم ؟ . . لقد نجح سعد زغلول مرة في أن يضل هؤلاء
جميعاً عندما وضع رسالة في « فرشة » خادمه ، وأرسل هذه الرسالة إلى
كامل سليم . . فهل ينجح هذه المرة في تضليل المخابرات ؟ !

شبكة سرية !

نجحت خطة سعد زغلول في تهريب خطته السرية ، ومفاتيح الشفرة ، مع ابن
شقيقته سعيد زغلول ، وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٢٢ : « سافر اليوم سعيد ، وصحبه الأنصارى إلى البانّة ، ولم يفتش ! .
وقد أوصيت سعيد بكل ما تقدم تفصيله ، إلا فيما يختص بما يقوله إلى توفيق نسيم
رئيس الوزراء ، فقد حذفت منه مسألة إختلاء سبيل المعتقلين حتى لا يفهم أننا
فلتمس لأنفسنا معونة منه ! »

وفي يوم الأربعاء ٢ يناير ، سعيد زغلول إلى بورسعيد ، وقامت السلطات

البريطانية بتفتيش أمتعته في الباخرة « موريا » فلم تجد شيئاً ! . . وفي يوم السبت ٥ يناير تلقى سعد زغلول بريقة مفتوحة من القاهرة هذا نصها : «وصلنا بالسلامة» ! . . وفهم سعد زغلول من هذه البرقية أن الشفرة السرية والحلقة السرية وصلنا إلى قيادة الثورة بسلامة الله ! . وكل ما كتبه سعيد زغلول في مذكراته يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٣ عن هذه البرقية أنها تكلفت ٤٦ قرشاً !

وعلى الفور بدأت الشبكة السرية تعمل في قلعة جيل طارق وفي مكتب قاضي غحكمة الزقازيق ، وفي لندن حيث يتولاها الدكتور حامد محمود ، وفي جنيف حيث يتولاها على السمسى . . وبدأ الرسل يتقلون بين الزقازيق وجيل طارق ! . . وبرقيات ترسل بالشفرة إلى لندن ، ثم يرسلها الدكتور حامد بالشفرة من لندن إلى جيل طارق ! . . ولم يكن الجهاز السرى في القاهرة ينتظر هذا التنظيم ليعمل . . لقد كان الدكتور أحمد ماهر يسلم الرسائل إلى القاضي عثمان يوسف ، فيكتبها بالحبر السرى على كتب ، ويرسلها إلى جيل طارق . . وهذه بعض الرسائل التي أرسلت من القاهرة :

زيادة الاغتيالات !

إلى سعد زغلول

جيل طارق في أول سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

طلب الورد أللبنى أمسى من ثروت باشا رئيس الوزراء إضافة مواد جديدة لقانون العقوبات بسبب كثرة الحوادث وتوقع غيرها . أبلغ ثروت باشا أمسى تعليمات الورد أللبنى إلى مصطفى فخى باشا وزير الحفانية . مطلوب إضافة المواد الآتية إلى

قانون العقوبات :

- ١ - يعاقب بالإعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة بنية قلب نظام الحكم أو ارتكاب قتل سياسي .
- ٢ - يعاقب بالأشغال الشاقة كل من صنع أو استورد من الخارج قنابل أو ديناميت أو مفرقات .
- ٣ - يعاقب بالإعدام كل من ألف عصاية تقاوم بالسلاح رجال السلطة وكل من تولي زعامة هذه العصاية أو تولي أي قيادة فيها .
- ٤ - من ينضم إلى تلك العصاية ولم يشترك في تأليفها ، ولم يتقلد فيها قيادة ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

بنى سويف

الملك خائف !

جبل طارق في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول

- طلب توفيق نسيم باشا رئيس الديون الملكي من ثروت باشا رئيس الوزراء بأمر الملك إضافة مواد في قانون العقوبات لحماية الملك وهي تقضى :
- ١ - يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على حياة الملك وحرته .
 - ٢ - يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته .
 - ٣ - يعاقب بالإعدام كل من ألف عصاية متباعدة لقلب نظام توارث العرش أو تغيير أي شيء في نظام العرش .

- ٤ - يعاقب بالسجن كل من تطاول على الملك أو سلطته .
- ٥ - يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في الملك .
- وقد بدأ مصطفى فتحى باشا وزير الحفانية يعد هذه القوانين .
- بنى سويف

...

جبل طارق في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول :

رفع الملك القوانين المشار إليها في رسالة أول سبتمبر و ٥ سبتمبر .

بنى سويف

...

المعتقلون !

جبل طارق في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول .

أرسل نزوت باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية اليوم خطاباً مرسياً إلى مصطفى فتحى باشا وزير الحفانية رقم ٥٧ يقول فيه : « إن سجون الحكومة أصبحت مزدحمة بدرجة أن المسجونين بها فعلاً يزيدون على المقرر الصحى لما بمقدار ٥٨٥٥ مسجوناً . وعدد المسجونين تحت التحقيق الذين قضوا بالسجون مدة تتراوح بين شهر واثني عشر شهراً أكثر قد بلغ عددهم ٢٤٨٥ .

بنى سويف

الجهاز السرى ينتقل إلى الزقازيق !

وابتداء من شهر يناير سنة ١٩٢٣ انتقل مقر الجراز السرى إلى مكتب قاضى محكمة الزقازيق .

فقد صدر قرار بنقل سعيد زغلول إلى الزقازيق . وانهاالت التلاميذ على الزقازيق من سعد زغلول . وبدأ كل شىء يتحرك ويندفع . ويظهر أنه نسى أنه تجاوز الستين ، وأنهك نفسه فى العمل ، فسقط مريضاً . . .

الموت يقترب !

وبدأ سعد يشعر بدنو الأجل ، وبدأ يفلسف مزايا النفى والاعتقال . فى يوم الخميس ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول فى مذكراته وهو فى معتقله فى قلعة جبل طارق :

« أشعر الآن بضعف شديد وبدنو الأجل ، يضطرب القلم فى يدى عندما ألمسك به ، وترتعش أعصابى ، عندما يقع مالا أحبه ، مهما كان صغيراً ، ويخيف ، قلبي كل طارئ مهما كان ضعيفاً ، ولا أتحمل معارضة فى رأى ، ولا مخالفة فى فكر ، ويشغلنى جواب على خطاب أو تلغراف مدة طويلة من الزمان ، وربما منعى الفكر فيه من النوم ! . . ويلوح لى من هذه الحالة أنى لا أستطيع بعد أن أباشر عملاً مهما ، ولا أتحمل مرارة الاختلاط بالناس ، والتعرض لحجاء يتهم عما يسألون ، وسؤالهم عما يعملون ، وإرشادهم لما فيه خيرهم ، وإلى ما يوجهون من انتقاد ، ويدرسون من خطط ، وما يؤخذون عليه من قول سمعوه ، أو عمل أدوه . خصوصاً وقد فتحت منافذ كثيرة فى جسم الأمة ، وتشعبت الآراء فيها ، وعجز كل طائفة عن تنفيذ ما تريد يلجئها

إلى أن تلتقي تبعته على غيرها ، وتحصن جهدها في محاربتها . ولو أن الله يريد بنا خيراً
لما وفق الإنجليز وأشياهم إلى تفيتنا عن ميادين العمل لأن ذلك أبعدنا عن مساقط
التهم ، ومواقع النقد ، وحفظنا من طعنات المنافسين ، وغمزات المحاصمين ، وعصمة
عن قوة العمل بما لا تحب ، وظهور العجز عن عمل ما نحب !
سبحانك اللهم ، ما أرسخ حكمتك ، وأحكم تدبيرك ، وما أجل قدرتك .

• • •

ولكن أخبار القاهرة لا تلبث أن تتزعزع من فراشه . . إن لأحداث تجرى
بسرعة مذهلة . ويتلقى سعد زغلول هذه الرسائل :

٢١ يناير سنة ١٩٢٣ : قدم توفيق نسيم رئيس الوزراء مذكرة للورد ألنبي
يقول فيها إن قتل مسٹر روبنسون من كبار الموظفين الإنجليز وغيره ، هو نتيجة
سياسة الشدة والإرهاب ، وإغفال أغلبية الشعب ، ويجب أن تغير بريطانيا سياستها
بدل الاعتماد على أقلية لا قيمة لها ، وأن تحترم إرادة الأمة وتلغى الأحكام العرفية
وتبيح الانتخاب لكل مصري .

الرفقا زيق

• • •

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : وقعت أزمة بين وزارة توفيق نسيم ، والورد ألنبي . طلبت
الحكومة البريطانية حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور ، وجعله « ملك
مصر فقط » . الورد ألنبي هدد بخلع الملك إذا لم يحذف النص المذكور . معلوماتنا أن
الملك سيخضع . نسيم باشا قال لنا إنه سيستحيل إذا خضع الملك . الأزمة مستحكمة .
راجع رسالة ٢١ يناير .

الرفقا زيق

٤ فبراير سنة ١٩٢٣ : أبلغنا توفيق نسيم أنه سيستقيل رسمياً اليوم . ألح الملك عليه في البقاء فرفض ! اقترح نسيم عقد اجتماع للزعماء في القصر . قال اللورد أللبي إنه إذا عقد مثل هذا الاجتماع فسيدخل الإنجليز ويقبضون على الزعماء لأنهم خالفوا قانون الاجتماعات ! .

الزقازيق

المحكوم عليهم بالإعدام !

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : المعتقلون في ألماتة يبلغونكم تحياتهم . إنهم يتحملون حكم السجن بشجاعة كما تحملوا حكم الإعدام بشجاعة . استطاعوا دخول السجن واجتمعنا بحمد الباسل وويصا واصف ومرقص حنا وواصف غالي وعلوي الجزار وجورج خياط ومراد الشريعي في السجن . الاتصال بهم مستمر يومياً . الرسائل متبادلة برغم الحراسة الشديدة .

الزقازيق

وقد رتب الجهاز السري اتصالاً يومياً مع المحكوم عليهم بالإعدام . وكانت السيدة فاطمة حمد الباسل ابنة حمد الباسل باشا تعمل الرسائل السرية إلى السجن داخل الأطعمة ! .

• • •

جبل طارق في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ :
من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالزقازيق .

عزيزى سعيد :

أمس أخذت كتابك الثانى المؤرخ ٢٦ يناير . ولكنى لم أستلم خطابك الأول
المشار فيه إليه . لا أدري إذا كان تاه فى الطريق . أو منعه الرقيب . إني أشكرك
على التفاهيل التى أوردتها . أرجو أن تستمر فى إيراد أمثاله . وفى الطريقة التى
تراسلنى بها . تنشر الجرائد الإنجليزية عن الوزارة أخباراً إما مقتضبة أو متناقضة ،
ولا يمكن أن ليس له وسائل العلم سواها . أن يستنتج منها نتيجة صحيحة . وتلى كل
حال فإنى أرجو أن يوفق الجميع لما فيه خير البلاد .

لقد سرت أنك وجدت إخوانى فى الباطلة على صبر جميل ، وفى ثبات متين .
أرجو أن يفرج عنهم فى القريب العاجل . صحتى على ما تركتها من الضعف ،
خصوصاً الجهاز المضمى . أما الجو فتقلب . بين البرد الشديد والخفيف ، وكثيراً
ما تهب العواصف هبوباً لا نستطيع معه الخروج . ولكنهم يقولون إن هذه حالة
لا تدوم ، وعما قليل تزول ، ونستقبل الربيع ، بحمال مناظره . ولطف سماه .

إن القضية (التى رفعها سعد على الحكومة البريطانية لإلغاء قرار الاعتقال)
كانت تأخرت لأسبوعين ، ولكنها ما زالت متأخرة بعد مضيها . ولا بدري فى أى
يوم يعاد النظر فيها . بهما كان ، فلا معلول لنا إلا على الله القدير العادل . بلغ
سلامى لشقيقتك ، وقرينها ، وأنجالها . وتبزنك وفهية هام (ثابت) تسلمان عليكم
جميعاً أركى السلام .

سعد زغلول

...

جبل طارق في ٧ فبراير سنة ١٩٧٣ :

إلى سعد زغلول

أطلق الرصاص على المستر أميلر أحد كبار موظفي السكة الحديد . أصدر اللورد
ألاني أمراً بتعيين الكولونيل كوك كوكس حاكماً عسكرياً للمدينة القاهرة والجيزة بسبب
كثرة الاغتيالات ! . . وأصدر الحاكم العسكري أمراً بمنع أي اجتماع في القاهرة .
كما أصدر الحاكم العسكري أمراً باعتبار عدد من الأحياء مناطق عسكرية لا يجوز
لأحد الدخول فيها والخروج منها . كل من يقترب منها يطلق عليه الرصاص . المنطقة
العسكرية تحدد من الشمال بشارع ترعة جزيرة بدران ومن الجنوب بخط السكة
الحديد ، ومن الشرق بشارع ابن الرشيد ومن الغرب بشارع أبو القرج ، فرضت غرامة
٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة لأن الحادث الأخير وقع فيها !
اللورد ألاني تأثر جداً !

الزقازيق

.. .

١٢ فبراير سنة ١٩٧٣ : حدث عمل جريء . . أقيمت قنبلة على المعسكر البريطاني
في جزيرة بدران . إنها في المنطقة العسكرية المنعوق الاقتراب منها . انفجرت القنبلة
في مكتب قائد المعسكر قطعت ساقيه . منع الإنجليز نشر إصابته . أصيب عدد
من الجنود الإنجليز .

الزقازيق

احتلال بيت الأمة

وتلى سجد زغلول أن السلطة الإنجليزية احتلت بيته ، وطردت كل من فيه ! .
٢٠ فبراير سنة ١٩٧٣ : هاجمت السلطات البريطانية بيت الأمة ، قام الضباط

ت كله من البدر وم إلى السطوح . استولوا على كل الورق الموجود
ملك ، والمكتب في الدور الأول . قامت سيدات إنجليزيات
ملول وجميع الحاد مات . طرد الإنجليز السيدة رتيبة زغلول ولديها .
ك زغلول موجوداً . أقتلت السلطة الإنجليزية البيت ، وأخرجت كل
بوليس الحربي البريطاني احتلاله ! .

الزقازيق

برقية مفتوحة

فبراير سنة ١٩٢٣ :

يد زغلول بك - الزقازيق .

ن أين رتيبة ؟ تفاصيل حادث المنزل .

زغلول وصفية

• • •

١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ : رتيبة انتقلت إلى بيت فتح الله باشا بركات . أصر اللورد
أللني أن يتم إخلاء البيت في منتصف الليل وأن يخرج كل من فيه إلى الشارع .
رفضت رتيبة أن تخرج إلا بالقوة ! قالت أن ليس لديها مسكن تقيم فيه . بعد اتصالات
قبل اللورد أللني أن تبتقى إلى الظهر . اللورد أللني ناثر دلي منشور الوفد ويقول إنه هو
الذي يشجع على قتل الإنجليز . أحدث قتل بيت الأمة ضجة كبيرة . أضربت
أغلب المدارس العليا والثانوية في جميع القطر !

الزقازيق

جيل طارق في ٤ مارس سنة ١٩٢٣ :

من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالقازيق :

« أسفت لقفل بيت الأمة ، وإن لم أستغرب منه . ولكن الروح التي يريدون إطفاءها ، بقله ، إنما تأوى إلى القلوب ، لا الدور . وتسكن الصدور ، لا القصور . وأرجو ألا يكون قد أزعجكم هذا القفل ، وأن تكون شقيقتكم خرجت من المنزل بهدوء وسكون . فسلم عليها ، وعلى أنجالها ، وزوجها . وقد عاقبة الأمور .
سعد زغلول

• • •

وفي يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« انقطعت عن الكتابة من يوم ٢٦ يناير كسلا ليس إلا ، ساعد عليه وقواه ضعف صحتي ، وسيرها من سيئ إلى أسوأ ، أما الآن فقد عدت إلى استئنافها لما فيها من الفوائد ، التي حملتني على التزامها .

« وما حدث في هذه الأثناء هو أن وزارة نسيم استعفت ، لأنها أزدت إصدار الدستور ، فغضب اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني أن تحذف منه النصوص الخاصة بالسودان ، فأبى ، وحصلت مناقشة تبودلت المذكرات فيها ، ورأى اللورد ألنبي أن يتنهر الفرصة ويسقط الوزارة ، فذهب إلى الملك ، وأبلغه رأى الحكومة الإنجليزية في حذف هذه النصوص ! وأرفق لورد ألنبي بلاغ حكومته ، يكتب سافر إلى الملك ، طلب فيه جواباً من الحكومة في ظرف أربع وعشرين ساعة ، وإلا كانت الحكومة الإنجليزية حرة في أن تعمل في مصر وفي السودان ما تشاء ! . . فطلب توفيق نسيم عقد مجلس للمشاورة في دار الملك ، فأبى عليه اللورد ألنبي ذلك ، وأأنذره بفض هذا الكتاب المنوع

المجلس بقوة الأحكام العرفية . وأبى اللورد ألتني ^١ يمد في الميعاد إلا بضع ساعات ،
فرأت الوزارة ألا تحذف هذه النصوص ، بل تعدل النص الخاص بملك مصر والسودان
بأن يكون ذلك بعد المفاوضات ، وبأن عدم الكلام عن السودان لا يعخل بما لمصر من
الحقوق فيه !

« واشترطت وزارة توفيق نسيم أن تقبل دار الحماية هذا التعديل في ظرف أربع
وعشرين ساعة ، فلم تجب دار الحماية ، فاستعفت الوزارة بكتبة ~~مصرية~~ في
حصول التهديد ، وأنه حصل فجأة . بعد أن كانت المحادثات دائمة بينها وبين دار
الحماية بصفة دورية . وقد أرسل إلى الوفد برقيات تفيد ذلك ، وأن توفيق نسيم
كتب مذكرات لدار المندوب السامي قبل استغفائه ، وعقب حادثة اغتيال رويسون ،
يخطئ فيها سياسة الشدة والإرهاب والاتفاق مع الأقلية ، دون الأكثرية ، ويشير
بلزوم الاتفاق مع زعماء البلاد ، ومحترام إرادة الأمة ، وإلغاء الأحكام العرفية
وإباحة الانتخاب لكل مصري ، فاستغنى ذلك إلى أن هنأت توفيق نسيم بتلغراف من
هنا ! . . غير أن الجرائد الثروتية والعدلية (صحف الأحرار الدستوريين) شوهت
الحقائق من قبل . وأوهمت الناس أن السودان قد ضاع بفعل توفيق نسيم ، فاستاء
الكثير منه . ولم يستحسن البعض تلك التهينة ، ومن تأدب في انتقادها نسبها إلى خداع
من الوفد لرئيسه ! »

« وقد قبل الملك الاستغفاء ، بعد أن ألح على توفيق نسيم في البقاء ، وأبى ، فاستدعى
الملك رؤساء الوزارات السابقين . واستشارهم في الأمر . واحداً بعد واحد فلم يقبل منهم
أحد فيما يظهر . إلا عدل يكن باشا . ولكنه أراد أن الوفد يؤيده ، فلم يقبل الوفد ،
فأخفق مسعاه . وقد اتفقت كلمة الأغلبية أخيراً على ألا تؤيد الأمة أية وزارة قبل
إعادة المنفيين والإفراج عن المساجين وإلغاء الأحكام العرفية قهلاً ! . . وكان عدل
يكن قد وعد بالسعي في ذلك ، وفي نحو تعديل توفيق نسيم . وبقيت البلاد بدون وزارة

من تاريخ استقالة نسيم في أوائل فبراير ، إلى أن وردت التلغرافات اليوم بأن يمي إبراهيم شكل وزارة . . . وفي أثناء هذه المدة أطلق عيار نارى على موظف إنجليزى فى إحدى حارات جهة السبئية ، ولم يصبه ، ولم يقبض على الفاعل ، فرأت السلطة العسكرية أن تضرب نطاقاً عسكرياً على هذه الجهة ، وأن تغرم أهلها سبائة جنيه ، وأن تعين حاكماً عسكرياً على مصر والبحيزة !

« وبعد ذلك بيوم أو ثلاثة أقيت قنبلة فى وسط هذا النطاق فقتلت واحداً وجرحت بعض العساكر ، ولم يقبض الجانى . . . وكان الوفد نشر منشوراً يظن فيه على سياسة الإنجليز بتأييد عللى يكن فى تشكيل الوزارة ، أو فرض تعيينه . وعدت السلطة هذا المنشور مهيجاً أيضاً ، فقتلوا بيت الأمة ، بعد أن حتموا خروج من فيه ليلا ، ولم يقبلوا أن يبقوا فيه لغاية ظهر اليوم التالى إلا يشق الأنفس ، وبعد أن قتشوا جميع من فيه ، وأخذوا كل الأوراق ، فأحدث ذلك رجة كبيرة ، وسبب احتجاجات شديدة من أغلب الأفراد والمهينات ، وأضررت كثير من المدارس . . . فاستدعى الحاكم العسكرى أعضاء الوفد ، ونبه عليهم بأنه إذا حدثت حوادث اعتداء يكونون هم المسئولين فاحتجوا على ذلك ، وتخلوا عن المسئولية .

« ثم فى ٢٧ فبراير أقيت قنبلة فى شارع نوبار ، بالقرب من جامع أولاد عنان فى نحو الساعة الثامنة والنصف ، وأصاب بعض العساكر الإنجليز ، ولم يقبض الجانى ولم يكشف . وعليه ، غرمت السلطة البريطانية الساكنين من الأهالى بتلك الجهة بقرامة أيضاً ! . . . وفى يوم ٤ مارس الجارى أقيت قنبلة عند مكتب المخابرات الإنجليزية ولم تنفجر ، وأخرى فى مطعم يأوى إليه الإنجليز فأصاب بعضهم . فاشتد السخط من نتائج هذه الاعتداءات ، وقبضت السلطة البريطانية على أعضاء الوفد جميعاً ، وقد كانت من قبل ضبظت كلا من محمود بسيونى ، وعبد الستار الباسل ،

وحسن يس ، ومحجوب ثابت وغيرهم ، وأرسل هؤلاء الأخيرين إلى المحاريق . وقال روتر إن الأولين سيقدمون إلى محكمة عسكرية بتهمة التحريض على الإخلال بالنظام ! . . وقالت جريدة التيمس إنه لم يقبض عليهم فوراً عقب قبلة شارغ فوبار لأنه كان ينتظر أن يتفقوا مع عدل يكن .

هل ضبعت الرسالة ؟

وكانت الزقازيق تضع أرقاماً للكيب السرية التي ترسلها إلى سعد زغلول ، وكل شهر توضع له أرقام متتالية . . ويبدو أن بعض هذه الكيب السرية كان يضعف أو يضبط ! ففي الكتاب الذي أرسله سعد زغلول إلى سعيد زغلول في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ قال : « أمس أخذت كتابك الثاني المؤرخ ٢٦ يناير ، ولكني لم أستلم خطابك الأول المشار فيه إليه . لا أدري ، إذا كان تاه في الطريق ، أو منعه الرقيب » . وفي الكتاب الذي أرسله سعد زغلول في ٤ مارس سنة ١٩٢٣ يقول تعليقاً على حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور :

« عزيزي سعيد . . ورد كتابك الثالث دون الأول ، وأشكرك على ما ورد فيه من البيانات ، وإنني متأسف لأن يفهم الناس أن السودان ضاع ، لأنهم بهذا الفهم يسهلون الوزارة على طلابها . ممن لا يفهمهم السودان ولا مصر . وإنما يفهمهم أن تشعب بطونهم ، خربت البلاد أو عمرت ، اتصل السودان بمصر أو انفصل عنها ! . ثم يضعفون ما بأيديهم من الحجج الدامغة على اتصال القطرين . وكونهما يؤلفان مملكة واحدة من قديم الزمان ، يرويهما نهر واحد ، وتجمع سكانهما جوامع مختلفة . ويزيد أسنى على أن هؤلاء أثروا على عقول البسطاء بأضاليلهم . حتى كادوا ينسون مظالم الوزارة

الروتية ، وفكها بالحرية ، والحياة ، والشرف . . وربما استمالوا بعضهم للرضاء بأن تتولى الوزارة شعبة منهم ، يعيشوا في ظلها ، ويصلوا إلى غايتهم بواسطتها . ولكن نرجو أن يخلص الله البلاد من هذه المحنة ، وأن يقبها شر الخادعين .

سعد زغلول

الإفراج عن سعد !

ثم أفرج الإنجليز عن سعد زغلول وسافر إلى فرنسا للاستشفاء . وعاد محمد الأنصارى إلى القاهرة بعد أن قام طوال هذه المدة بكتابة تعليمات سعد زغلول السرية . واستدعى سعد الأستاذ كامل سليم من القاهرة ، وسافر إلى فرنسا وبقى مع سعد ، وكان سعد هو الذى على عليه تعليماته . . وقد حصلنا على نص تعليمات سعد زغلول عن رأيه في المستور الذى ينشر للمرة الأولى :

« إكس ليبان - فرنسا ، في ٥ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزى سعيد :

« ورد خطابك المؤرخ ٢٤ أبريل ، وكذلك الخطابات والتلغرافات التى أرسلتها من قبله ، ولم أرد عليها لانحراف صحفى . ولكنى تعافيت بحمد الله ، وأخذت تعود إلى القوة . وقد حضر كامل سليم وارتحت لحضوره كما أشرت . إن الإنجليز تظاهروا بحماية حقوق الشعب ضد الملك ، فيما كنبوه في جرائمهم ، تضليلا للأفهام . لأن المستور الذى تظاهروا بحمايته نجاء مشتملا على كثير من العيوب ، وأخصها أنه فتح لهم بابا للدخول منه إلى البرلمان ، واستعماله آلة لتنفيذ أغراضهم ، ولم يكن صدوره فجأة ، إلا تدبيراً يراد به التأثير على أفكار الأمة ، وإلهاؤها عن عيوبه ، وحملها على الاحتفال به ، ليكون الاحتفال دليلا على الرضا به ، مع ما فيه من تلك العيوب ! .

«إنه قرر مبدأ سلطة الأمة، ولكنك لا تجد تطبيقاً لهذا المبدأ في نصوبه: ولا تجد عملاً لإمكان تطبيقه في غيرها، إذ أوجب استعمال هذه السلطة بالطريقة المبينة فيه: أى بواسطة البرلمان. ولم يجعل البرلمان ممثلاً لإرادة الأمة وحدها، لأنه جعل للملك الحق في تعيين كثير من أعضائه، ولم يحرم الجمع بين العضوية فيه والتوظيف في الحكومة: وفتح بذلك باباً لأن يكون النائب عن الأمة من عمال الحكومة! ومع ذلك فلم يجعل لهذه الهيئة وحدها الحق في التشريع، الذى هو أكبر مظهر للسلطة، بل جعل للملك شريكاً فيه: وأحاط مسئولية الوزارة بقيود، أضعفت من شأنها، وجعلت الوزارة في مأمن من عاقبتها في أغلب الأحوال. وأوجب لبعض نصوصه الخلود والتأييد. فحرم تعديلها. وجاز تعديل الباقي، تحت شروط يتعذر في أغلب الأحوال توافرها: واشترط مع ذلك لصحة تعديلها موافقة الملك أولاً على اقتراحها، وثانياً على تقريرها. وفي النصوص الخالدة ما يتعلق بحرية الصحافة، والاجتماعات، وهى النصوص التى جعلت هذه الحرية تحت مراقبة الإدارة، وهذا يستلزم بقاء هذه الحرية تحت الأحكام الاستثنائية، إلى ما شاء الله. . إذا أضفت إلى ذلك كله أن تنفيذ هذا الدستور معلق على أمر لا دخل للأمة فيه، وأن النظام الحالى يبقى معمولاً به. بعد إلغاء قانون الجمعية التشريعية، إلى وقت تنفيذ هذا الدستور، بان لك أن البلاد لم تكن شيئاً بهذا الدستور، بل بالعكس، خسرت الأمل في أن يكون لها نظام. يضمن أن تكون سلطتها هى النافذة فيه، وتنهياً. بواسطة النفوذ الإنجليزي، الذى رأيت آثاره، في إبعاد الموظفين المحصنين من السرائر، لا عن وظائفهم فقط بل عن وطنهم كذلك— أن يعمل في إدارة البلاد، ويؤثر فيها تأثيراً كبيراً، بدون أن يظهر، أو يتعرض لأقل مسئولية. فهو الذى سيرجع الأمر إليه، في تعيين من للملك حق تعيينه في مجلس الشيوخ وتعيين غيرهم من أعضاء البرلمان

عومًا في الوظائف المختلفة ، إن لم يكونوا معينين فيها قبل انتخابهم ، وهو الذي سيرجع إليه الأمر في مراقبة الصحافة ، بإنذارها ، وإلغائها ، وتقييد حرية الاجتماعات وعدم التصديق على القوانين ، وعدم الموافقة على تنقيح الدستور .

« ومن هنا يتبين لك السر في ترحاب العدلين بهذا الدستور ، وتهليلهم ، وتكبيرهم لصدوره ، بعد أن كانوا قد أعلنوا في طول البلاد وعرضها ، عدم رضائهم بأقل من مشروع لجنة الثلاثين ، لأن ذلك التفويض ضمن لهم مراكز في الهيئة النيابية ، لم يكونوا يحلمون بها ، ومن يعيش ير ! . . أنظر إلى الأحوال الجارية عندكم بعين القلب ، وأدعوا الله أثناء الليل وأطراف النهار أن يخرجكم منها ، ويرزقكم الطمأنينة والأمن . على أنفسكم ، وأموالكم وحریاتكم ، وشرفكم . والإشاعات التي تتردد عندكم عن قرب الإفراج عن المسجونين ، وعودة المقيمين تمصل إلي ، وتبعث في شيئًا من الأمل ، ولكن علم تحققها يكدر قسوى ويثير عوامل القلق والاضطراب ، فانه أسأل أن يقرب الفرج ، ويمتتنا بعدله الشامل .

« أرجو أن تسلم على شقيقتك ونجليها ، وزوجها . وتبزيك (صفية زغلول) تشاركني في هذه التحية ، والسلام . .

سعد زغلول .

ملاحظات سعد على الدستور

« إكس ليان - فرنسا ، في ٧ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزي سعيد :

« أبليت لك في خطابي السابق بعض ملاحظات عن الدستور ، عقب ما تلوته

عنه في بعض الجرائد ، ولكن بعد أن اطلعت على نصوصه : في الجرائد العربية والفرنسية . الواردة من مصر ، رأيت تعديل بعض هذه الملاحظات ، على الوجه الذي ترونه في الورقة المرفقة مع هذا . ويجعل بي أن أشير إلى أن الملاحظات التي أبدتها حضرة الأستاذ أمين بك الرافعي عليه ، جدية بالاعتبار ، وبإعجاب كل محب للبلاد . ومن عجب أن العدلين : بعد أن يسيروا إلى عيوب الدستور ، يقولون إن التقاليد البرلمانية تصلح منها ، مع أن هذه العيوب لم توجد خطأ . بل عمداً ، والذين أوجدوها يريدون الانتفاع بها ، ويحرصون كل الحرص على عدم إصلاحها ، وفي يدهم كل القوة لعدم الإتيان بهذا الإصلاح . وأن وزر هذه العيوب ثقل جديداً ، على الذين كان في قدرتهم التوقي منها ، سواء كانوا من أعضاء لجنة الثلاثين (التي وضعت الدستور) أو الوزارة الحالية (وزارة يحيى إبراهيم) . ويظهر لي من أعمال هذه الوزارة أنها إبراهيمية في الظاهر ، وعدلية في الحقيقة ، ولهذا يخشى كثيراً على الانتخابات ، من تدخل رجلها فيها ، بما يجعل نتيجتها مضرة كل الضرر بالأمة ، إن لم تنتج عيونها ، وتتق بشتاتها ، وحسن انتباهها ، وهذا الخطر كبير والله عاقبة الأمور .

« كنا سروراً عظيماً بقرب الإفراج عن مسجونى المأظلة مقابل دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه . ولكننا تكدرنا عندما علمنا بأن السلطة رفضت قبول هذا المبلغ من غيرهم ، وخرجوا ألا يكون الرجاء قد انقطع من إخلاء سبيلهم ، وأن نسمع في القريب العاجل بالإفراج عنهم ، وعن غيرهم ، وبعودة المتغيين في سيشيل . كانت انحرفت صحتي ، واستمر انحرافها مدة ، ولكنها عادت فتحسنت بحمد الله ، تحسناً عظيماً عن ذي قبل . وربما بقيت هنا إلى ٢٠ الحالى (مايو) ثم توجهت إلى (أوريا) للاستشفاء بماها حسب إشارة الطبيب .

« والله المستول في تمام الشفاء .

سعد زغلول

وهذا هو نص المذكرة التي وضعها سعد زغلول عن رأيه في الدستور وأرسلها إلى سعيد زغلول :

« إن الدستور قد اهتم بخدع الأمة أكثر مما اهتم بتحقيق رغباتها ، لأنه :
« أولاً : أوهمها أنه منحها نظاماً نيابياً ، وأنها أصبحت أمة دستورية ، مع أنها رازخة تحت الحكم العرقي ، وحياتها وحريتها ، وشرفها ، وأموالها لا تزال تحت رحمة القائد العام الإنجليزي ، وأبناؤها يساقون إلى السجون ، زرافات ووحدا ، والمتنازل تفتش كل يوم ، والحرية تصادر ، بلا سبب يعلن ، أو شبهة تنشر . ذلك لأنه لم يتضمن إلغاء الأحكام العرفية ، بل بالمعكس تضمن استمرار إدارة البلاد بالطريقة الحالية ، إلى وقت العمل به ، ولم يوجب هذا العمل من تاريخ صدوره ، بل من تاريخ انعقاد البرلمان ، الذي لم يحدد لانعقاده وقت .

« وثانياً : لأنه قرر أن الأمة مصدر السلطات كلها ، ومع ذلك لم يشتمل على تطبيق لهذا المبدأ ولا ترك لتطبيقه ، بل جعل السلطة في الحقيقة للملك ، لأنه قضى بأن يكون لمجلس الشيوخ سلطة معادلة تقريباً لسلطة مجلس النواب ، وجعل للملك حقاً في تعيين عدد كبير من أعضائه ، كما جعل له الحق في التشريع بالتصديق على القوانين أو ردّها ، وبالموافقة على اقتراح تعديل الدستور ، وتقريره ، وأورده ، وفي حلّ هذا النواب بلا سبب .

وإذا كان من الخطر ، في بلاد ليس للأجنبي نفوذ فيها ، جمع هذه الحقوق في يد الملك ، الذي يمكنه أن يجذب الأمة إليه ، بجميع الوسائل ، وأن يعتمد على تعاضدها له ، فإن الخطر سيكون أشد وأعظم في مصر ، التي للأجنبي نفوذ شامل فيها ، وهو يزعم أن العرش ، تحت حمايته ، ويبدل جهداً في التفريق بين الملك

ورعيته ، بل يعتبر أن التقريب بينهما جريمة تستحق الإبعاد عن البلاد ، لأن هذه الحقوق لا يتمتع بها في الواقع إلا ذلك الأجنبي ، وهو إنما يستعملها لمصلحته ، وضد مصلحة البلاد !

ثالثاً : لأنه بعد أن قرر أن حرية الصحافة والاجتماعات مكفولة ، جعل للإدارة الحق في تقييد هذه الحرية ، رعاية للنظام العام ، وما أكثر الظلم الذي ارتكب باسم هذا النظام !

رابعاً : لأنه بعد أن قرر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب : أحاطه بقيود يتعذر معها ، في أغلب الأحوال ، تحريك هذه المسئولية ، خصوصاً وحق حل هذا المجلس كالسيف المسلول ، فوق رؤوس أعضائه ، يهددهم بالقطع ، إذا هم تعرضوا لها ، وإصدار الدستور بهذه الكيفية يجعل من الحال إصلاحه ، بطريقة تضمن حرية أفراد الأمة ، وحكم نفسها بنفسها ! .

انتهت تعليقات سعد زغلول السرية إلى سعيد زغلول قاضي محكمة الزقازيق .

ولكن لم تكن مهمة هذه الشبكة السرية مقصورة على إيصال تعليقات سعد زغلول السرية إلى قيادة الثورة في القاهرة ، وحامد محمود في لندن ، وعلى الشمسي في جنيف . . بل إن الشبكة السرية وضعت خطة لتهريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ، متحدية الأسطول البريطاني . الأبيض في جبل طارق . والجيش البريطاني الذي يحيط من كل مكان بمقر اعتقال سعد زغلول : والمخابرات البريطانية التي تضعه تحت حراسة دقيقة ومراقبة مستمرة !

إن الرجل الذي كان يمل عليه سعد زغلول تعليقاته السرية في جبل طارق هو الذي سيزيح الستار عن هذا السر العجيب ! .

لغز الخادم الذى عينه سعد فى البرلمان !

هوجم سعد زغلول وهو رئيس وزراء ، لأنه عين خادمه فى وظيفة فى البرلمان بعشرين جنيهًا فى الشهر ! .. هاجمته صحف المعارضة .. وهاجمه أنصاره ! .. ونهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى رئيس الوزراء سعد زغلول وقالوا له : « كيف تعين خادمك بمرتب عشرين جنيهًا فى الشهر ؟ » .. فاجتسم وقال : « أنتم لا تعرفونه .. وعندما تعرفونه ستطلبون له أكثر من ذلك المرتب البسيط ! »

ومنذ بضعة أيام فقط قال لى « عريان سعد ، عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ إن أكبر غلطة لسعد زغلول ، أثارت أعضاء الجهاز السرى ، هى أنه عين خادمه بمرتب عشرين جنيهًا فى الشهر ! .. وكان من غرائب ثورة ١٩١٩ أن خلاياها السرية ، لم يكن يعرف بعضها البعض ! فقد كان هذا الخادم عضواً فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، منذ بداية الثورة ، وهو الذى كتب عنه كامل سليم سكرتير سعد زغلول « إنه القدائى الأول الذى عرفه فى مصر ! »

إن هذا الخادم يكتب اليوم صفحة من مذكراته ، صفحة حافلة بالحياة والحركة والأسرار والمغامرات ! .. إنه الأستاذ محمد الأنصارى الذى تنكر فى زى خادم .. وخدع السلطات البريطانية والسلطات المصرية ! !
كتب الأنصارى يقول : .

عزيزى مصطفى أمين

إني أعرفك أنت وعلى أمين ، عند ما كان عمرنا خمس سنوات ، فى بيت سعد زغلول سنة ١٩١٩ ، وكنت أروى لكما كل يوم حكاية ، وتذهبان إلى سعد

زغلول : ترويان له هذه الحكاية ، فيضحك ويضطرب .
ولكن هناك قصة لم أروها لكما . ولا لأى إنسان آخر ، هي قصة دوزى فى
ثورة ١٩١٩ .
وهذه هي القصة :

محمد الأنصارى
مدير إدارة بالإدارة التشريعية
بمجلس الأمة سابقاً

• • •

« كنت قبل الثورة ، أعمل كاتباً أول فى القوات الجوية البريطانية . وكان
مقردا فى منشية البكرى خلف البيت الذى سكنه الرئيس جمال عبد الناصر .
وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذهب سعد زغلول إلى دار الحماية وطلب باسم الشعب
المصرى الاستقلال . وبدأت عملية التنظيم الثورى تحت الأرض على الفور ! . .
واتصل بى المحرم الدكتور أحمد زكى مطر . وابن عمى على عزت الأنصارى :
وأبلغانى أنهما يعملان فى خلية المنشورات الخاصة بالثورة . وأنهما يطالبان منى أن
أنضم إليهما فى الجهاز السرى لقسم المنشورات . وأن تكون مهمتى توزيع منشورات
الثورة داخل المطار البريطانى ! . . وأن من واجبى أن أؤلف خلايا سرية من العمال
داخل المعسكرات البريطانية ! . . ثم اتصل بى الجهاز السرى : وقال إن لديه
معلومات تقول إن الأورطة الرابعة المصرية هى التى تحرس المطار ومخازن التحويل
للجيش البريطانى . وأن المطلوب هو توزيع منشورات الجهاز السرى فى داخل هذه
الأورطة !

واتصلت باليوزباشى محمود لطفى - ولا أعلم إذا كان حياً الآن أو ميتاً - وكان

يتسلم منى المنشورات ، التي كنت أربطها على حزامي حول وسطى ، وأدخل بها خيمته في المعسكر : فيأخذها ، ويوزعها على إخوانه الضباط والعساكر . ثم اتصل بى الدكتور أحمد زكى مطر ، وطلب أن نستعد لساعة صفر معينة ، وهي الساعة التي سيتدخل فيها الإنجليز لإجراء ضد سعد زغلول . وعندما صدر الأمر ببنى سعد زغلول ، بدأنا نتحرك بالعمل الجدى فى داخل المطار . . . وكنت قد ألقت خلية سرية من عمال المطار البريطانى المصريين ، الذين يعماون داخل (الهانجار) . . . وكانت كل خلية مكونة من اثنين حسب التعليمات . وأبلغتهم أن التعليمات هى أن نحاول حرق بعض الطائرات الموجودة فى المطار ! وقام العمال على الفور بحرق طائرتين ، وتصور الإنجليز أن هذا قضاء وقدر ! . . ثم بعد ذلك صدرت التعليمات بأن نحاول حرق مخزن الذخيرة التابع للمطار ! . . وقام العمال بتنفيذ ذلك . وقد اتهمت بالتحريض ، ولكن جميع العمال شهدوا معى ، وصدر قرار ببراءة ! .

حدث أن أمرت القيادة البريطانية قوة الطيران بأن تشترك بطائراتها فى قمع الثورة ، وإلقاء قتابل على التجمعات فى الأقاليم ، وخاصة فى المدن التى أعلنت استقلالها ، بعد أن قطع الفلاحون السكك الحديدية وأقفلوا الطرق ، وأصبح انتقال الجيش البريطانى مستحيلا ! . . وصدرت إلى تعليمات الجهاز السرى بأن أحصل على جميع التقارير التى يقدمها الطيارون عن المهام الحربية التى قاموا بها . وكان من بين التقارير ، تقرير من أحد الطيارين يقول فيه بالحرف الواحد : « وجدت سوقا متجمعا فألقيت عليه قنبلة . . وقتل كثيرون » ! وكنت أقدم هذه التقارير بنفسى إلى عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى ، الذى كان يرسلها إلى سعد زغلول فى باريس ، ليثيرها فى مؤتمر الصلح عن فظائع الإنجليز فى مصر .

وكانت قيادة الطيران فى منشية البكرى تتلقى يوميا من قيادة الجيش البريطانى

صورة تقارير القيادة عن العمليات الحربية التي قاموا بها ضد المتظاهرين ، وعدد القتلى الذين قتلهم من المصريين ، وعدد القتلى والجرحى من الجيش الإنجليزي . وكنت كذلك أقدم هذه التقارير إلى عبد الرحمن فهمي . . وحصلت كذلك على صورة أمر أصدرته القيادة البريطانية بتعيين عدد من الضباط البريطانيين المسرحين في وظائف البوليس المصرى والجيش المصرى والإدارة المصرية ، لعدم الاطمئنان إلى المصريين في هذه الوظائف . وبدأت الشبهات تحوم حولي . وتلقيت معلومات من الجهاز السرى للثورة ، بأنه يحسن أن أترك مكانى في قيادة الطيران البريطانى لأثنى أصبحت موضع شبهة ١ . . واستقلت في يونيو سنة ١٩١٩ ، وأبلغنى عبد الرحمن فهمي بك أنه قرر تعيينى في سكرتارية الوفد . .

وقد مكثت عاماً بدون أجر ، متطوعاً . ثم أبلغنى عبد الرحمن فهمي أنه تقرر لى عشرة جنيهات مصاريف انتقال ، بعد سنة من عملى مجاناً . . وكانت مهجتي هى طبع المنشورات فى المطابع السرية ، وتدهش إذا علمت أن مطبعتين من مطابعتنا السرية كانتا بجوار سراى عابدين . وكان توزيع المنشورات منظماً ، فكانت خلايا منتشرة فى الأقاليم تسلمها ، وكانت خلايا فى القاهرة تتولى توزيعها ، وفى الوقت نفسه انضم المعلمان عبد العظيم سعودى وعلى الفهلوى وغيرهما من موزعى الصحف للعمل معنا فى خلية أخرى ، وكما نسلهما المنشورات فيضعانها داخل الصحف لتوزع فى جميع الأقاليم قبل أن توزع فى القاهرة . وقد حدث أن طبعت منشور الوفد ، بعد نفي سعد زغلول إلى سيشيل ، وفيه قرار بمقاطعة البضائع الإنجليزية (وهو المنشور الذى حكم من أجله على أعضاء الوفد الذين وقعوه بالإعدام) . وقام باعة الصحف بتوزيع هذا المنشور علناً ، وإذا بالسلطة الإنجليزية تقبض على جميع باعة الصحف فى القاهرة ، ولم يفتح واحد منهم فمه عن الذى أعطاهم

هذا المنشور . . وعاشت مصر ٢٤ ساعة بدون صحف لأن جميع باعة الصحف كان مقبوضاً عليهم ! .

ثم جاعنى الأستاذ كامل سليم سكرتير سعد زغلول ، فى أحد الأيام وقال إن هناك مهمة خطيرة ، وأنه متردد فى عرضها علىّ ، لأنه يعلم أننى سأزكّ إلى ابنة عمى بعد شهر ، وأن هذه المهمة قد تؤدى إلى الحكم بإعدائى ! وهى المهمة التى أشار إليها الأستاذ كامل سليم فى مذكراته وهى أن أتذكر فى شكل سفرجى وأسافر إلى سعد زغلول فى مناه ييجل طارق ، وأن مهنتى هى كتابة تعليقات سعد زغلول السرية . وقلت هذه المهمة على الفور ، وبدأت أحاول تغيير ملاعجى وزبى ، وامتنعت عن تناول الطعام ، حتى يشحب وجهى ويظهر التقعر والبؤس والناقة على ملاعجى ، ثم ارتديت جلاية وجاكّة ، وحذاء قديماً وطريشاً قديماً . . وأصبح من الصعب معرفتى ! .

وذهبت إلى قلم تحقيق الشخصية ، وكان يباب الخلق ، ووقفت فى الطابور الطويل فى الشمس ، وضربنى السكرى بعضاه ، لأدخل فى الصف ، ولا أزالحم ، ثم وصلت إلى الشباك بعد انتظار عدة ساعات ، ودفعت الرسم وكان ٢٠ قرشاً ، ثم أدخلوا بصماتى ، وإذا بى أكتشف أن الذى يأخذ بصماتى صديق لى اسمه إبراهيم عبد العزيز . وذهل عندهما رأتى ! وقلت له : « إنها مهمة وطنية وأرجو ألا تبوح بالسر ! » . . وإذا به يساعطنى ويشترك معى فى تفصيل وزارة الداخلية ، والإسراع بالإجراءات . . ولو كان كشف أمره لفقد وظيفته ، وفقدت رأسى ، ولكنه تحمس معى لخداع السلطة ! . . وحصلت على رخصة سفرجى ، وأخذنا كامل سليم ، وذهب بها إلى دار المتدوب السامى ، وقلمها لم بأننى سفرجى من (طهطا) . . وإذا بدار المتدوب السامى تظن أن طهطا هى طنطا ، فأرسلت الإدارة إلى طنطا

بالتحرى عني ، والسؤال عما إذا كنت مشتركاً في أى عمل سياسى ١٩ وإذا بهم
يحدون هناك في طنطا شخصاً يحمل اسمي فعلاً - محمد الأنصارى - وجاءت
التحريرات بأنه حسن السير والسلوك ، ولا علاقة له بالسياسة ! .

ومنتحني دار المندوب السامى تصريحاً للسفر إلى جبل طارق للعمل كسفرجى
لسعد زغلول ! . . وأعطاني الأستاذ كامل سليم تقريراً سريعاً من قيادة الثورة في
القاهرة ، فأخفيت في علبة صفيح للطربوش ، صممتا داخلها غيباً سريعاً من الصفيح ،
ووضعت في جيبي خطابات ليست ذات قيمة ولا أهمية ، موجهة من أفراد الشعب
إلى سعد زغلول . ولم يفتشني أحد في بورسعيد ، إذ أن منظري كان يوصي بأنني
سفرجى عادى . . ولكن عند وصولي إلى ميناء جبل طارق جاء بعض ضباط المخابرات
البريطانية ومعهم سيدة ، وفتشوني تفتيشاً دقيقاً ، حتى إنهم كانوا يكسرون الشوكلاته
والملبس الذى كنت أحمله معي ! ! ولكنهم لم يشكروا في صندوق الطربوش الصفيح ،
لأن الخبأ فيه كان محكماً جداً . . ولكنهم صادروا كل ما معي من أوراق - لا أهمية
لها ! ٣٠

واستقباني على الباخرة في جبل طارق المرحوم سعيد بك زغلول ، ورافقني إلى
القلعة ، وقابلت سعد زغلول ، فوجدته يمثلثاً صحة وعافية ، وهنأني على أنني استطعت
أن أخدع السلطات البريطانية ، وأخدع السلطات المصرية ، وأخدع المخابرات
البريطانية التي تتولى حراسته ومراقبته ! . . وبدأ سعد زغلول بالحديث عن حال
الروح المعنوية للبلد ، وعن أثر سقوط وزارة ثروت ، وتأليف وزارة توفيق
نسيم ، وعن الدين قبض عليهم في حادث اغتيال حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى
ثم سلمته علبة الطربوش الصفيح التي فيها الرسائل السرية ، وأحضر سعد زغلول
بعض الفصح وأشعله ، فساح اللحام وأخرج الرسائل السرية ! .

وتتوقف هذه الصفحة من مذكرات الأنصارى ، لتعود إلى مذكرات سعد
زغلول في هذا التاريخ . .

فتجد أن سعداً يكتب في مذكراته يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ :

«اشتد البرد، وعصفت الرياح، وكان أعلن الجيش أنه سيأشر مناورات، بإطلاق
النيران اليوم حول الساعة العاشرة والنصف صباحاً، مع إشعار السكان بأن يتركوا زجاج
الشبائيك مفتوحاً، فعملنا . وانتظرنا حتى حضر الميعاد، ولم يحصل إطلاق نار، ونظن أن
ذلك لقصف الرياح وشلتها. وحضر الأنصارى أنس، وحدثنا عن حال مصر، فقال
إن روحها المعنوية قوية ، وأن السرور عم الناس عند سقوط وزارة ثروت، وأنهم
خبرون من وزارة توفيق نسيم ، وصمموا ألا يعيروها قناتهم إلا إذا حققت مطالبهم ،
وأولاً إطلاق سراح المعتقلين والمُسجونين ، وأن كثيراً من المدارس أُضريت استياء
منها ، وأنهم غير مرتاحين لعدم إعلان الوزارة بروجرامها ، وأن حزب الأحرار
الدمستوريين أخذ في المبط ، وجريدة السياسة باثرة ، وقد أخذ بعض من دفعوا
مساعدة لما يطلبون ردها ، بإنذارات قضائية ! . . وقد أفرج عن كل الذين كانوا
حبسوا في تهمة إطلاق الرصاص على حسن عبد الرازق وزهلى بك ، وأن فخرى
عبد النور (عضو الوفد) محبوس والممة كانت مبدولة في تلفيق أدلة ضده ،
بالتحريض على حوادث الاعتداء على البريطانيين ، ولكن (القاضي) عبد الهادى
الجندي أظهر هذا التلفيق ، وأن الذى كان يسعى فيه هو مستر إنجرام (مدير المخابرات
البريطانية في مصر) ، كما قرر ذلك بعض من كان يراد جعله شاهداً ضد فخرى
عبد النور ! . . وأن الملك مسروراً عظيماً بالتصريح الذى أبدته ، وكذلك
وقع عند الناس موقفاً حسناً ، وأن كاسترو (رئيس تحرير صحيفة الليبريه) كلف
أن ييلنى أنه متأكد أن الملك وتوفيق نسيم رئيس الوزراء مهتمان بمسألة إطلاق سراح

المحتقلين ، وأن الرجال والسيدات يرددون على بيت الأمة ، ورجال الوفد يباشرون أعمالهم بكل همة ونشاط .

هذا ما كتبه سعد زغلول عن مقابلاته للأنصارى ، ولكن ماذا كتب عن التقرير السرى الذى كان يحمله الأنصارى فى حلبة الطربوش ١٢ . . إن سعد زغلول كتب سطرين فقط بعد ذلك عن هذا التقرير السرى فقال : « وورد معه (مع الأنصارى) خطاب من أعضاء الوفد يشرح الحالة شرحاً وافياً . وكذلك ورد من كامل سليم ما يفيد اشتغاله معهم . وسأرد على ذلك » .

ويعود الأنصارى ليستأنف مذكراته فيقول :

« وبدأ سعد زغلول العمل على الفور . .

وشعرت منه أنه لا يثق بالملك ، ولا يطمئن إليه ، وأنه يعتبر التفاهم بين الوفد فى القاهرة وبين القصر هو (هدنة مرحلية) وأن الصراع لا يلبث أن يبدأ بين الشعب والقصر . . وكان سعد زغلول لا يوافق على أن تنجح الثورة إلى القصر . وكانت صفة زغلول تقول صراحة : « كيف تلعب وفرد الشعب إلى قصر الملك لتطالبه بالإفراج عن سعد زغلول ١٢ إن الشعب هو الذى يجب أن يحطم قفص السجن ، لا الملك الذى هو عدو الشعب ! » .

وقطع مذكرات الأنصارى مرة أخرى . . ونجد فى مذكرات سعد زغلول فى

يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ما يأتى : « أخبرتنى الست (صفية زغلول) أنها تأثرت جداً عند ما رأت الوفد يذهبون إلى قصر عابدين ، ويلتسمون القفوعى ، إذ افتركت أن هذا الالتباس ضمة من كرامتى ، والنجاح فيه يغفل يدنا عن العمل ، ويسلبنا قوة القيام بالواجب الذى تحملناه . روت لى ذلك ، وهى شديدة التأثير ، فأعجبت بدقة شعورها . وعلو نفسها . وزادت محبتها فى قلبى ، وميزلتها فى نفسى علواً . ولقد قالت لى إنها اشتركت فى المنشور الذى وضعه الوفد احتجاجاً على الحكومتين الإنجليزية والمصرية ، بخصوص إبعادى فى سيشيل ، مع كون جوها يضر صحى ، وحرضت عليه (وهو المنشور الذى حكم من أجله بالإعدام على أعضاء الوفد الذين وقعوه) وأنها لو خيرت بين أن تسلم روحها ، وخروجهم من السجن ، لاختارت تسليم روحها ! . فامتألت إعجاباً بها ، وإكباراً لها . ولا ورد التفرد من أهلهم بقرب الإفراج عنهم ، بكت ، حناناً عليهم ، وسروراً بهم . وأجابتنى بأنها شعرت عند تلاوته بدافق من السرور ملأ قلبها دفعة واحدة ، حتى فاضت به دموعها .. فما زادنى هذا البكاء منها ، إلا سروراً بها ، وقلت : حقاً إن القلب هو الإنسان ! » .

انتهى ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته ، ونعود إلى مذكرات الأستاذ محمد الأتصارى :

« ثم بدأنا العمل على الفور : وبدأ سعد زغلول تعليماته السرية لى كامل سليم فى القاهرة ، وإلى سعيد زغلول فى الزقازيق ، وإلى حامد محمود فى لندن ، وإلى على الشمسى فى جنيف ، وإلى الجمعيات المصرية فى تولوز ، وباريس وبرلين ، وإنسبروك وغيرها . وكان سعد زغلول مهتماً بهذه الجمعيات المؤلفة من الطلبة المصريين فى أوروبا اهتماماً عظيماً ، فقد كانت هذه الجمعيات نشطة جداً ، كانت

على اتصال وثيق بجميع الأحزاب الاشتراكية في أوروبا ، وكان سعد زغلول يرسل عدداً من الزعماء الاشتراكيين في العالم بخطابات مستمرة ، يشرح فيها قضية استقلال مصر . وقد يذهل الناس إذا علموا أن سعد زغلول كان متحمساً لمبادئ حزب العمال البريطاني ، متتبِعاً لتقدمه وانطلاقه ، مهتماً بأخبار هذا الحزب الصغير الذي بدأ يكتسح إنجلترا . . وقد لا يعرف الناس أن الزعيم المصري سعد زغلول ساهم مالياً في إنشاء جريدة (الدلي هيرالد) ، لسان حال حزب العمال البريطاني ، وأنه اشترى سراً بعض أسهم هذه الجريدة . . وكان سعد زغلول يدرس مبادئ حزب العمال الاشتراكية ، وكان متشوقاً لمعرفة نتيجة تطبيق هذه المبادئ في إنجلترا . وقد كانت هذه المبادئ شيئاً جديداً في تلك الأيام . وكان سعد زغلول ينكر علناً أنه مهتم بهذه المبادئ ، وكان حزب المحافظين والأحرار أصحاب الأغلبية وقتها يهتمون سعد زغلول بهذا . . ولكن كنت أشعر منه بهذا العطف وهذا الاهتمام بحزب العمال . ولقد شعرت بهذا عندما أمل على سعد زغلول إحدى التعليمات السرية — التي اعتبرها أهم تعليمات أهلاها على طوال تلك الفترة — فقد حدث أن تلقى سعد زغلول عدة تقارير من سفيره الرسمي في لندن ، الدكتور حامد محمود ، وكانت هذه التقارير تؤكد أن مبادئ حزب العمال بدأت تكتسح مبادئ المحافظين ، وأنه يتوقع أن حزب العمال سيتولى الحكم في بريطانيا لأول مرة خلال شهور ، وأن « رامزي ماكدونالد » صديق سعد زغلول وزعيم حزب العمال هو الذي سيؤلف الوزارة القادمة .

وأرسل سعد زغلول تعليماته السرية إلى الدكتور حامد محمود بأن يجتمع بمسرة ماكدونالد ويبلغه أن سعد زغلول يتمنى لحزب العمال النجاح ، لأن مبادئ حزب العمال تؤمن بحرية الشعوب . وطلب سعد زغلول في رسالته أن يكون الدكتور حامد

محمود على اتصال مباشر بزعماء حزب العمال ، وأن يشرح لهم قضية الشعب المصرى ، وأن يطلب إليهم أن يتمسكوا بهم فى الحكم بالمبادئ التى أعلنوها وهم فى المعارضة ! وأرسل الدكتور حامد محمود إلى سعد زغلول أن مستر ماكدونالد سعيد بهذا الاهتمام ، وأنه يؤكد أن حزب العمال لن يتخلى عن مبادئه عند ما يتولى الحكم ! .

الرسالة الخطيرة !

وعند ما وصل هذا التقرير إلى سعد زغلول استدعاني ، وكان جالساً على مكتبه فى الدور الأول ، فى بيته بجبل طارق وقال لى : « اكتب . . » ، وأمسكت القلم ، وبدأ يملأ على :

مصرى جليلاً — الدكتور حامد محمود — لندن :

« أبلغ ماستر ماكدونالد ، أن الشعب المصرى ينتظر من حكومة العمال أن تمنحه الاستقلال التام . وعندما تقول الاستقلال التام ، فعنى جلاء جميع القوات البريطانية عن بلادنا . . ونعنى أيضاً خلع الملك فؤاد ، إذ أننا نعتبره جزءاً لا يتجزأ من الاحتلال ، فهو معين بقرار من وزير خارجية بريطانيا فى ظل الحماية البريطانية ، ونحن نعلم أن مبادئ حزب العمال تنص على حق الشعب فى اختيار حاكمه .

ولذا فإن فى مقدمة مطالبنا أن يكون انتخاب رئيس الدولة فى بلادنا

المستقلة ، بإرادة الأمة ، وبانتخاب عام مباشر ، وأن يكون ذلك بعد الحصول على الاستقلال التام .

سعد زغلول

وانتظرنا بضعة أيام . . وإذا بالدكتور حامد محمود يرسل من لندن رسالة سرية إلى سعد زغلول يقول له فيها : « إنني عرضت مسألة خلع الملك على مسر ماكدونالد زعيم حزب العمال ، فامتعض من هذا الطلب ، وقال إن حزب العمال لا يستطيع أن يقبل مثل هذا ، وأنه على اتفاق مع حزب المحافظين وحزب الأحرار في ضرورة بقاء مصر ملكية » .

حامد محمود

وعندما تلقى سعد زغلول هذه الرسالة السرية ، وتوليت عرضها عليه ، قال سعد بامتعاض : « الإنجليز هم الإنجليز ، سواء كانوا من العمال أو من المحافظين ، لعنة الله على الجميع ! » .
وبعد شهور تولى حزب العمال البريطاني الحكم ، وثبت أن سعد زغلول كان على حق عندما قال إن الإنجليز هم الإنجليز ! .

فراش الموت

وتحول بيت سعد زغلول في المنفى إلى مركز لقيادة الثورة ! . وكان سعد يعمل في تلك الأيام ليل نهار ؛ يملئ على التعليقات ، والرسائل ، وهو في مكتبه . . . وهو سائر على قدميه للنزهة . . . وهو جالس في الحديقة . . . ونتج عن هذا أن انهارت قواه الصحية ، بسبب إجهاد معنى العمل . ذلك لأنه كان يعمل كشاب في

من العشرين ، في الوقت الذي كان يزيد عمره على الستين ! . واشتد المرض فجأة على سعد زغلول ، وناداني إلى غرفة نومه ، وكنا وحدهما ، وقال سعد : « سجل ما أقوله لك كتابة » . وأخرجت قلمي وكتبت : « إنني أخشى أن أموت هنا ، وتنتهي حياة أصحابي المنفيين في ميشيل ، ولا يعرف الشعب حقيقة ما جرى من الإنجليز معي . فقد حدث عند ما كنت في قلعة (عدن) ، مع أصحابي ، أن جاعني في سجن ضابط إنجليزي برتبة جنرال ، ومع ضابط كبير آخر ، ومعهما ضابط كبير من المخابرات البريطانية اسمه يعقوب . وطلب يعقوب أن يخرج معي في السيارة . وكان ذلك في أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان الضابط البريطاني يعقوب يتكلم معي بالعربية ، ويقترح أن أنتزعه معه ، فوافقت ، لأنني كنت عروماً من الخروج .. وركب يعقوب بجوارى ، وركب الجنرال بجوار السائق ، وجرى بيننا الحديث الآتي :

قال لي يعقوب ضابط المخابرات البريطانية : « إنك تستطيع أن تعود إلى مصر ملكاً إذا شئت . ويمكن للحكومة البريطانية أن تحقق لك هذا ، إذا تفاهمت معنا . وأن المطلوب هو ترك السودان ! » . فرددت على الضابط البريطاني على الفور : « أنا ليس لي ولد ، ولا مطمع في الحياة ، ولا أمل ، إلا استقلال بلادي ، وأن أراها حرة مستقلة . وإنني أفضل أن أكون خادماً في بلد مستقل حر ، على أن أكون ملكاً في مستعمرة بريطانية مستعبدة ! » .

وذهل الضابط البريطاني وقال : « هل ترفض أن تكون ملكاً على مصر ؟ » ، وقلت للرسول : « إنني لا أبحث عن وظيفة ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء عنه ! » . وعندئذ قال ضابط المخابرات البريطاني : « إنك تتعجل في

إصدار هذا القرار الخطير ، وإني أرجو أن تستشير زملائك في هذا العرض الهام ،
فقلت لضابط يعقوب : « إن هذا رأي النهائي ، ولا أقبل أن أستشير فيه أحداً ،
هذا هو رأي كل فرد في بلاده ، وأنا أعرف رأي زملائي دون أن أرجع إليهم ! » ،
فقال لي يعقوب : « إنني أتركك ٢٤ ساعة لتفكر . . » ، ثم أعادني إلى القلعة
بالسيارة .

وعند ما قابلت زملائي : فتح الله بركات ، وعاطف بركات ، ومصطفى النحاس ،
وسينوت جتا ، ومكرم ، ورويت لهم ما حدث ، قاموا وقبلوني ، وعانقوني ، وهم
يكون من شدة الفرح . . وبعد ذلك صدر الأمر بتقلي إلى جزيرة (سيشيل)
بمفردي ، عقاباً لي لأنني رفضت أن أكون ملكاً ! وفي البارجة الحربية التي نقلتني
إلى سيشيل وجدت ضابط الخابرات يعقوب مرة أخرى ، وطلب مني أن أوقع على
الدقر الذي يحمله ، إقراراً مني بأنه حصلت المقابلة ، وجرى هذا الحديث معه ،
فوقعت على الدقر كما طلب ! .

ثم قال لي سعد زغلول : « إن اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية أشار
إلى ذلك في جلسة مجلس العموم البريطاني » ، وأخرج سعد مضبطة مجلس العموم
البريطاني ، وفيها قول لورد كيرزون : « لقد يشنا من هذا الرجل الصلب العنيد ، ولم
نفهم ماذا يريد منا ، ولا أي مطمح له ! » .

...

حدث كل هذا في أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ . . وبعد ذلك أعلن الإنجليز
استقلال مصر ، بتحفظات تصریح ٢٨ فبراير ، وأصبح السلطان فؤاد هو الملك
فؤاد ! وهكذا قبل فؤاد الشروط ، فأصبح ملكاً ! ورفض سعد زغلول الشروط ،
فقلته البارجة البريطانية إلى جزيرة سيشيل السحيقة !

ومضت الأيام القاسية في منى جبل طارق ! . . وذات يوم شعرت أن سعد زغلول يذوى ، وأنه قد يموت في هذه القلعة ، فإن الجو الذى يحيط به ، والحياة المملة التى يعيشها ، أضعفت قواه ، وحطمت صحته ، وكنت أحس كأنه أسد فى قفص ، يحاول الخلاص ولا يستطيع ! . . وحدث مرة أننا كنا نسير فى الحديقة ، وممعنا عصفوراً يغنى فوق شجرة فقلت لسعد : « هل تسمع صوت العصفور ؟ » . قال سعد : « طبعاً يغنى ! لأنه حر طليق ! » ، وتأثرت من هذه الجملة . .

خطة لتهريب سعد من جبل طارق !

وبدأت أفكر فى طريقة لتهريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ! . وزاد تصميمى عند ما سمعت « الدكتور لوكهولد » الذى يعالج سعد يقول : « لو استمر هنا مدة أخرى فإنه سيموت ! » . . وقررت أن أعمل بأى طريقة على تهريب سعد زغلول ، ولم أخبره بما اعتزمت ، وجلست أضع الخطة ، خطة تهريب سعد زغلول من منفاه ! وبدأت أدرس الحراسة الموضوعة على القلعة ، ومواعيد تغيير الحراس ، ومواعيد البوليس السرى ، والطريقة التى اتبعتها المخابرات البريطانية فى مراقبة سعد . ودرست الطريق من القلعة إلى الحدود الإسبانية . . والحراسة الموضوعة على الحدود . ثم وطلت علاقتى بأحد سائقى السيارات الإسبان ، الذى سيتولى الاشتراك معنا فى عملية تهريب سعد زغلول ، وكانت الخطة أن نهرب سعد زغلول إلى إسبانيا ، ومن هناك يذهب إلى سويسرا ، لأن سويسرا لا تسلم المجرمين السياسيين - وكانت بريطانيا تعتبر سعد زغلول مجرمًا سياسيًا ! - وكانت فكرتى أن سعد زغلول يستطيع فى سويسرا أن يزاوِل نشاطه السياسى ، ويستطيع أن يؤثر فى ثورة مصر ، وهو طليق ، أكثر مما يستطيع وهو مسجون فى هذه القلعة ! .

وكان سيترك في تنفيذ هذه الخطة عدد من أعضاء الجهاز السرى الموجودين في عواصم أوروبا ! ودرست الطريقة التي هرب بها رلى عهد ألمانيا السابق ، الذى كان معتقلا فى جبل طارق ، واستطاع الفرار . وقد كان كل المطلوب هو إخفاء سعد زغلول عن الحراس ! وعن البوليس السرى الذى يتبعه على دراجة ، عند ما يراه خارجا من باب المنزل . . وقد وصلت إلى نتيجة بأن تهريب سعد زغلول ممكن بالنهار أفضل من الليل ، لأن النهار ملء بالحركة ، أما الليل فتزداد فيه الحراسة . .

وعرضت الخطة كاملة على سعد زغلول بكل تفاصيلها . وقد كانت الخطة :

١ - يهرب سعد زغلول وجرمه فقط

٢ - تبقى السيدة فهيمة ثابت والطاهى أحمد بدران والحادمة سكيته فى داخل المنزل ، ويتظاهرون بأن سعد زغلول لا يزال موجودا معهم . . حتى يتم خروج سعد زغلول من أراضى جبل طارق ، وبعد أن تصلهم إشارة معينة ، بأنهما خرجا من إسبانيا ، يبلغون السلطات باختفائهما ! .

٣ - أعددنا جوازات مزورة ليستطيع سعد وصفيه زغلول الخروج من إسبانيا .

٤ - أعددنا المكان الذى يتزل فيه سعد زغلول فى إسبانيا ، ويختفى فيه إلى أن يتم تدبير خروجه من إسبانيا إلى سويسرا .

٥ - رتبنا السيارة التى سيختفى فى داخلها سعد زغلول وصفيه زغلول وحصلنا لها على جواز المرور ! .

وجمع سعد زغلول الخطة بكل تفاصيلها دون أن يناقشني فيها . وعندما آتمت عرضها عليه قال سعد : « إنها خطة ممتازة . . ولكني أعطيت هنا كلمة شرف ألا أحاول الحرب ! » .

« واهتزت عند ما سمعته ينطق » كلمة شرف » : وعرفت أن لا فائدة من محاولة إقناعه بهذه الخطة التي مكثنا ندرسها حوالى العشرين يوماً ! .

كلمة الشرف !

وهنا نقطع مذكرات الانتصاري مرة أخرى ، ونبحث عن (كلمة الشرف) التي أعطاهها سعد ، وكيف أعطاهها ؟ . . إن مذكرات سعد زغلول تقول إنه أعطاهها يوم وصوله إلى جبل طارق ، فقد كتب يصف وصوله لأول مرة إلى الجبل ، وكيف صعد رجال الحكومة لاستقباله في البارجة الجربية التي أقلته إلى المنق الجليد ، وكتب سعد يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ في مذكراته يقول :

« عند الساعة ٩ حضر القومندان الثاني ، وكان أحياناً يتكلم معي بعض الكلمات وقال : « إنك تنزل هنا على الرحب والسعة ، كضيف لا كسجين ، وستجد منزلاً معداً لك ، فيه كل أسباب الراحة » . فشكرته وانصرف . ثم حضر مستر جري وود ، سكرتير حاكم جبل طارق ، وبلغني سلامه ، وأخبرني بمثل ذلك ، وأظهر كثيراً من اللطف . ثم حضر رئيس أركان الحرب ، وهو يجيد الكلام باللغة الفرنسية ، فبلغني سلام الحاكم العام ، وأنه أعد أوتومبيلين لركوبي ، وركوب خدي ، ولكن أحدهما أبطأ ، وانتظرنا حضوره بعد نصف ساعة . فأخذ هذا الرجل يبدى أسفه على هذا التأخير ، وتلطف في القول كثيراً . وقد دعني على ظهر السفينة

قومندانها وضباطها ، وقد وصلت إلى المنزل فوجدته رجيًا ، وله حديقة واسعة ، وفيها كثير من التواريخ المرتفعة والمنخفضة ، ويشتمل على بعض ملحقات مهجورة . ويظهر أن المنزل كان مهجوراً ، ثم أعد حديثاً ، وهو يشتمل على دورين ، كل منهما فيه عدة غرف ، منها الواسع العالي ، ومنها الضيق اللواطي ، وكله مفروش بأشياء لا بأس بها ، وإن كان بينها كثير من القديم البالي . ولا انتهت من الاطلاع عليه ، حل بي دوار ، وجلست مع هؤلاء في الصالة ، التي كانت رائحة البوية التي تتصاعد منها تضاعف أثره ، ودوار البحر ، وكنت تعباً ، فاستأذنتهم في الراحة .

« وقبل البدء في رؤية المنزل ، وعقب وصولنا ، ناوئي رئيس البوليس السرى ، الذى وجدناه في البيت ، ورقة تشتمل على الأحكام الخاصة باعتقالى في هذه الجهة . فاعترضه كل من السكرتير ورئيس أركان الحرب ، بأن هذا لا أهية له ، وأن هذا شكلى ، لا ينبغي الالتفات إليه . وأخذ أحدهما الورقة ، مانعاً لى من قراءتها ، وألقاها على أحد الكراسى ، وكرر عبارته الخاصة بأنى حر ، بشرط عدم الخروج من الحدود الإنجليزية . . . فشكرته ، وطلبت أن يبلغ الحاكم شكرى ، وقد كان أحدهما أشار أثناء وجودى في الباخرة إلى أنه لا مانع من زيارة الحاكم . فقلت إنى أفعل ذلك ، ولكن بعد برهة نزل أحدهما فيها إلى البر ، بحجة استعجاله أحد الأتومبيلين الذى تخلف ، وطاد ، ولا ركبنا الأتومبيل ، سألته عما إذا كنا ذاهبين إلى الحاكم أولاً المنزل ، فقال : « لا . . بل إلى الأخير » ، ففهمت أن الحاكم لم ير أن أراه ، ولم أره إلى الآن ، ولم أجد بالمنزل « جنائى » ، ووجدت فيه خادمتين أسبانيتين ، لا تعرفان غير الأسبانية . وارتحت لهذا الاستعداد لأنى وجدته خلاف ما توهمته ، من الإبعاد بى إلى هذه الجهة

وشكرت الله شكراً جزيلاً . وما وجدته كثير من الأشياء التي تختص بالأكل والشرب ، أى المأكولات والمشروبات ، كما وجدت محل السفرة ولوازمها لا بأس بها ، وكذلك سراير النوم ، وأودتها ، إذ لم أر مثل ذلك في غير هذه الجهات .

« ومكثت في البيت يومين تعبان من أثر السفر . وكنت أشعر من حين لآخر كأن الأرض تدور بي ، وبنوع من الغثيان . وقد حضر الطبيب من طرف الحكومة ، وفحصني في اليوم التالي ، واستفهم مني عن حالتي ، وأخذ من وقتها يحضر كل يوم ويجلس معي ، وفيه ظرف وأمانة ، وقد أحضر لي خبزاً من لندن ، وأخبرني أخيراً أنه تلقى تعليقات بأن هذا الخبز (خبز السكر) يكون على نفقة الحكومة ، ولكن مايزيد عن العيش كالمربة وغيرها فيكون على حسابك .

وقلت : « إني متشكر » . وفي اليوم التالي لحضوره ، والذي بعده ، تردد على «سكرتير الحاكم . وقال : إن الحكومة قد رقت لك شهرين خمسين جنيهًا ، وأن الحكومة أودعتها في بنك وتسحب منها ما يلزمك عند الحاجة ، فلاحظت له أن مثل هذا المبلغ كان مرتباً لي في (سيشيل) ، ومسموحاً لي مع ذلك أن أجلب من مالي ما أريد ، مع أن بين المعيشة في الجهتين فرقاً هائلاً . فقال : « إن هذا المبلغ ترتب باعتبار أنه أكثر مما كان مرتباً هناك ، وأنه لا جرم عليك في أن تجلب من أموالك ما تشاء ، وأنت حر تمام الحرية فيه » . قلت : « إن كان الأمر كذلك فلا أهمية لما ترتبه الحكومة » . ثم قال : « إن الأفضل إن نودع المبلغ في البنك ، ونرسل إليك دفتر شيكات ، للسحب بموجبه » . قلت : « كما تشاء » . وانصرف مكرراً عبارة أنك حر ، وأنت ضيف لا سجين . ولكني وجدت رجلاً من البوليس يلزم باب المنزل ، ليل نهار ، ويتبعني حيث أسير ! وكان في أول

الأمر يعتمد ، ولكنه كلفه طال الزمان كان يقرب ، فاستغريت من هذه المراقبة المتناقضة لجميع التصريحات السابقة ، وقلت في ذلك للحكيم متعجباً مستفهماً عن هذا الاحتياط ، مع كوني قلت إني لا أحاول الحرب . قال : « لمن أعطيت هذا القول ؟ إن كنت تعطيه فلا أظن أن هذه المراقبة تبقى ! » . . . وبعد ذلك صادفت في الطريق رئيس البوليس فقال : « إن أعطيت كلمة شرف بألا تخرج من الحديد الإنجليزية ، رفضت هذه المراقبة ! » . . . قلت : « قد أعطيتها » . قال : « كذلك » ورفضها من ذلك الحين .

• • •

انتهت مذكرات سعد زغلول . . ونعود إلى مذكرات الأستاذ الأنصاري :
« وبعد مدة طويلة علمنا أن الدكتور لوكله ، الطبيب البريطاني للعلاج ، كتب تقريراً للحكومة الإنجليزية عن صحة سعد زغلول ، أنها في انهيار مستمر ، وأنه يخشى أن يموت في القلعة ، فيحدث موته انفجاراً في مصر ! . . وفي الوقت نفسه تقدم ٨٠ نائباً من فواب حزب العمال بطلب الإفراج عن سعد بسبب ضعف صحته . . »

« وصدر قرار بالإفراج عن سعد زغلول . . وسافر سعد زغلول إلى (طلوز) ، ومنها بالسكة الحديد إلى مارسييا . وطلب مني أن ألتحق به في مارسييا . وفي مدينة مارسييا قابلني الأستاذ حسين نشأت شقيق حسن نشأت باشا ، وكان طالباً بجامعة تولوز ، وكان شقيقه حسن نشأت ينزل في (أوتيل نوي) ، وكان تحت مراقبة المخابرات البريطانية ، فإن بريطانيا كانت قد أبعدته عن منصبه في القصر الملكي ، وعن مصر كلها ، وسمى الملك فؤاد في إزالة سوء الظاهر ، وسمحت له السلطات

البريطانية بالعودة إلى مصر . . . وجامنى الأستاذ حسين نشأت وقال إنه مكلف من
بشقيقه حسن نشأت باشا أن أبلغ سعد زغلول الرسالة الآتية (وأملأها على) :
١ — إن جلالة الملك فؤاد يسره جداً أن يقبل سعد زغلول رئاسة الوزارة بعد
الانتخابات .

٢ — يؤكد جلالة الملك لسعد زغلول أن الانتخابات ستكون حرة .
٣ — يرجو جلالة الملك من سعد زغلول أن يبعد عنه رجال الخديو ، مثل على
الشمسى ، وحنى ناجى ، والسيد حسين القصبى . ومسيو جاك سيون (الذى كان فى
استقبال سعد فى مارسيليا) .

٤ — إن حسن نشأت يعمل فى القصر الملكى كجندى من جنود سعد ،
ومستعد لتلبية كل تعليماته ، وللتعاون مع سعد فى خدمة البلد .
٥ — إن حسن نشأت رفض أن يكون وزيراً فى جميع الوزارات السابقة ،
وقد كان هو الذى يؤلفها ويختار من يشاء ويحذف من يشاء ، لأنها وزارات عابرة ،
ولكنه مستعد أن يدخل وزيراً فى وزارة سعد زغلول لأنه يعلم أنها ستكون وزارة دائمة
يؤيدها الشعب .

« وقابلت على الفور سعد زغلول فى الفندق الذى يقيم به فى مارسيليا ، وعرضت
عليه رسالة حسن نشأت ، وهز سعد زغلول رأسه عندما قرأ أن الملك يطلب إبعاد
بعض أنصاره من حوله بحجة أنهم من أنصار الخديو . . وقال : « هؤلاء اشتركوا فى
الثورة ، وليس من حقى أن أبعدهم ! » ، ثم قال سعد زغلول : « وعلى كل حال أنا
لا أريد أن أكون رئيساً للوزارة ! إن مقعد الوزارة مركز شائك وكل واحد له مطعم
ومطلب . . سبحانه من يرضى العباد جميعاً . وأنا أشعر أن منصبى كزعيم أمة أكبر

كثيراً من منصب رئيس وزراء ، بل من منصب هذا الملك ! .

• • •

« ولقد قبل سعد بعد ذلك رئاسة الوزارة ، وكانت هذه غلطة في رأيي ! . . وفي رأي الشخصي أنه لو أن سعد زغلول عين حسن نشأت وزيراً في وزارته ، وعين عبد الحليم البيلي وزيراً في وزارته ، لما قتل السردار ! . . وأربما لم يضرب سعد زغلول وهو رئيس الوزارة بالرصاص ! .

محمد الأنصاري

• • •

وهذه السطور القليلة التي ختم بها الأنصاري مذكراته قد تساعد على حل اللغز الذي وجدته في مذكرات سعد زغلول ! .

■ ٧ أبظطال ... و٧ مشانق !

■ دور المرأة المصرية في الجهاز السرى

الساعة الخامسة والنصف صباحا . دق عتيف على باب بيت حمد الباسل باشا
وكيل الوفد، ضباط إنجليز ، وحنود برياسة البكباشى « أبلت » يقتحمون الباب ،
ويدخلون غرفة نوم حمد الباسل شاهرين المدافع والمسدسات ، يوقظونه من النوم . .
ويعلنونه بأن جناب القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أصدر أمراً بالقبض
عليه وتفتيش منزله ومصادرة كل الأوراق التى فيه !!

ويتذكر حمد الباسل أن فى جيب محفظته ورقة خطيرة : إنها خطاب بخط
يد سعد زغلول ! إنه الخطاب الذى أعاد حمد الباسل إلى الوفد ، بعد أن اختلف
مع سعد زغلول وانقطع عنه ، إنه الخطاب الذى كتبه سعد إليه ليلة القبض عليه
ونفيه إلى سيشل ، وأرسله مع الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص . هكذا
الخطاب الذى رسم سياسة الثورة بعد القبض على قائدها . إن نص الخطاب
هو :

« عزيزى حمد

الانجاء إلى اعتقالى . واجبك أن تعود إلى الوفد وتنسئ الخلاف الذى بيننا
الموقف يستوجب الاعتماد . . رد الأمة هو المقاومة السلبية . . علم التعاون من

الإنجليز . . . مقاطعة البنوك الإنجليزية . . . مقاطعة الشركات الإنجليزية . . . الامتناع
عن تشكيل أى وزارة . . . مقاطعة السفن الإنجليزية . . . مقاطعة التجارة الإنجليزية .
تشجيع البنوك الوطنية . . .

سعد زغلول

وخشى حمد الباسل أن يقع هذا الخطاب الخطير في يد البوليس الحربى البريطانى،
فكوّر هذه الرسالة في يده، ثم وضعها في قفه وشرب عليها كوب ماء وبلعها ١ . . . وراح
الإنجليز يفتشون كل شئ: الرجال والسيدات والتعلم . . . وحمد الباسل نفسه ،
والسطح ، والبدروم ، والمكتب ، ثم يصادرون كل ما في البيت من أوراق ومشتورات ..
وفي الوقت الذى كان يحدث فيه هذا في بيت حمد الباسل ، كانت عمليات
قبض أخرى تجرى لاعتقال باقى قادة الثورة . وكان سعد زغلول في ذلك الوقت
مثليا في سيشل ، وكانت الأخبار السرية منقطعة بينه وبين القاهرة ، بسبب
الرقابة الشديدة الموضوعة عليه هناك . وبقي سعد زغلول في سيشل من يوم ٢٥ يوليو
سنة ١٩٢٢ إلى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ يجهل ما يحدث في القاهرة، وفي يوم
٣ أغسطس ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« ورد تليفراف من فخرى عبد النور بتاريخ أمس ، يسأل عن الصحة ويعبر
عن شعور الألوף ، ولكنه ورد بمضيا من « فخرى عبد النور بالنيابة عن الأعضاء
الجلدد . وبعد أن تأكدت جيدا من هذا الإمضاء، فهمنا أن الأعضاء القداى
قبض عليهم وحل محلهم آخرون . ولكننا استهجننا إغفال ذكر أسماء أولئك الآخرين ،
ورحنا نخمن الأسباب التى دعت لهذا القبض ، ففنا من ظن أنه ربما حدثت أمور
شديدة ، اتخذها الإنجليز ذريعة لقتبض عليهم ١ . . . وخطر ببالى أن الحكومة

متحوشة بهم ، وتلقى مسئولية الحوادث الجنائية ضد الإنجليز عليهم . كما تبين فيما ورد في بركة روتر ، وزد عيد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء على طلب اللورد ألتني المندوب السامي البريطاني التعويض عن القتولين ، وأن هذا التحرش أدى إلى القبض عليهم ، عندما تَصَوَّت حكومة ثروت بالإنجليز عليهم . وبدل ما تجر به السلطة في مصر من الشدة ضد أصحابنا وضد آثارنا ، على أنها تريد محونا من صحيفة الوطن ، حتى لا يكون للاستقلال عنوان ، ولا في صدور الأمة آمال . ولكن الله فوق كل حاكم قاهر ، وهو لا يفلح عمل الظالمين .

وقد أرسل كل من سينوت حنا ومكرم عبيد تليفزيون : الأول إلى مدام وأصف غالى وحسين الشريبي ، والثاني إلى مرقص حنا . . بالاستفهام عن الصحة للاطمئنان بالجواب

يوم الجمعة ٤ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« تمت البارحة أحسن من الليالي السابقة ، وأصبحت ميالا إلى اللبس التام (ارتداء جميع ملابسى) ففعلت ، وأفطرت على كبد الحروف وقلبه كالعادة في العيد الكبير ، ثم جلست لكتابة هذه الكلمات :

« لا يحتمل الشيء في نظر الإنسان أكثر من الحاجة إليه ! . .

« يتألم الإنسان من مصيبة غيره ، بمقدار ما يكون عرضة لمثلها . . فإذا كان في مأمن من وقوع نظيرها عليه ، أو كان واقفا فيها ، خف عليه وقعها ! . . بهلنا . . فسرت سر كوننا أننا لم نتألم ألما شديداً لما دلّ عليه تليفزيون فخرى عبد النور . . « ويخف الألم كثيراً ، إذا كان متوقعا ، كما في حالتنا . . لأننا نقدر أن الشدة

التي تستعملها السلطة ضد الحرية تزيد هذه الحرية تأججا في الصدور ونماء في النفوس .

« ويل لمن في مصر من الأحرار ، فهم عرضة لكل شر ، ولا تفزع لهم إلا إلى الله الرحمن الرحيم ، فإلههم العلف بهم .
« اليوم العيد الأكبر عندنا ، جعله الله بشير خير ، ثاني أيام النعمين وفاتحة أيام السوء » .

الاثنين ٧ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم تصل ردود التلغرافات التي أرسلت إلى هنا - إلى كل من مرتضى حنا ومدام واصف غالى وحسين الشريفي - ولم يجيبوا عليها . نأكد لنا تقريبا صحة ما فهمنا من تلغراف فخرى عبد النور الوارد في ٣ أغسطس ، ويصير هذا يقينا إذا لم ترد اليوم تلغرافات بالحواب . »

الثلاثاء ٨ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« ورد على سينوت حنا وتلغراف من مدام واصف غالى بأنها رآته أمس في صحة جيدة ، ومن حسين الشريفي أنه رأى أخاه كذلك في صحة عظيمة ، وتلغراف من المصري السعدى بالسؤال عن الصحة ، وبأنه حدث اجتماع في العيد في بيت الأمة . . فاستوثقنا من كل ذلك أن القبض تم على أعضاء الوفد . ورحنا فخمنا عن الأسباب ، فنؤمن بأنهم أصدروا منشورا شديدا للهجة بالاحتجاج على إيقلائنا هنا ، حتى نزلت بنا الأمراض ، أو كادت تفتك بنا . . ومن قاتل إن الحكومة متحرشة بهم ، وأعلنت هذا التحرش خصوصا في جواب رئيسهم

(عبد الخالق ثروت باشا) على طلب اللورد ألاني التعويض عن قتل الأجانب ،
وأنها ألقت القبض عليهم تنفيذا لما تحرشت به . وما بها من حاجة إلى سبب تبديه ،
لأنها غير مشولة عما تفعل ، لعدم وجود من يسألها ، وربما اختارت هذا الوقت
ظرفا لعملها ، لكن البرلمان الإنجليزي معطلا فيه ، والله أعلم وأرحم ! . ويرى
بعض الإخوان أن هذا القبض آخر نفس تلفظه الحكومة ، ويدل على اشتداد
الحناق بها ، بقوة الأمة . وأن الإقدام عليه مما يزيد الاضطراب ، ويقوى روح
المعارضة ، ويزيد نار السخط لديها ! . . . ويرى آخرون أنه دليل قوة الحكومة ،
وشعورها بضعف خصومها ، وأنها أرادت به - وبما تقلمه من الاضطهادات -
محو آثارهم ، حتى يخلو الجو لها . . . وفي تصدر فخري عبد النور للزعامة علامة
على ضعف المعارضة ، كما أن من علاماتها تكلم أساء من تصدروا لقيادتها بعد
المقبوض عليهم . وأنا إلى هذا الرأي أميل ، وإلى صوابه أشهد كرها ! .

« وما من زمن مر بمصر من عهد الاحتلال شر من هذا الوقت ، ولا حكومة
أسوأ من حكومتها . ولا أدرى إذا كان الإنجليز عندما أعلنوا استقلالها القبطى قصلوا
هذه النتيجة ، أى قصلوا أن يكونوا العاملين في مصر ، من غير أن يكونوا مسئولين ،
لا أمام برلمانهم لإعلان هذا الاستقلال ، ولا أمام العالم . وبهذا لا يخشون حسابا
ولا عقابا ، فلا حول ولا قوة إلا بالله . . . »

وهكذا جاء العيد

الخميس ١٠ أغسطس (١٩٢٢)

« وضعنا أمس جوابات تلغراف المعايدة لترسل اليوم، والتهاني في هذا العيد أقل بكثير عن العيد السابق، ولعل السبب هو القبض على أعضاء الوفد وانقباض الناس، أو شدة خوفهم. ورد تلغراف على سينوت حنا من صديق له يباريس يسأله عن الصحة، فاستنتج منه هو أن مرسله علم أولاً بالمرض، وثانياً باحتجاج أعضاء الوفد عليه، وثالثاً بالقبض عليهم بسبب هذا الاحتجاج... ما أكثر أوهام المعتقلين، فهم يتوهمون في كل دقيقة على أيديهم أمراً بإخلاء سبيلهم... يستنتجون أبعد النتائج من أوهي الوقائع، ويؤولون كل حادث لصالح قضيتهم ويتفاهلون من كل خبر. اليوم ورد تلغراف لمكرم من خطيبته «عايدة»، ابنة مرقص حنا، مؤرخ في ٨ أغسطس، بأنها عادت مع العائلة من سوريا، ورأت أباهما بخير... وآخر مؤرخ ٩ أغسطس من محمود حنا، ابن أخت مرقص حنا، بأنه رأى مرقص حنا في جلسة اليوم... فاستنتجنا من عودة عايدة من سوريا قبل الميعاد أن العودة حصلت بناء على القبض، وأن هذا حصل على الأقل من قبل عودة العائلة بأسبوع، أي من نحو ١٥ يوماً. وقع لدينا هذا أسوأ موقع، لأننا نعلم أن القضاء العسكري في مصر ظالم، وأنه لا معنى للمحاكمة أمامه إلا الحكم بأقصى العقوبة على من أوقفه سوء البخت في الاتهام... وأن الحكومة اختارت هذه الطريقة لثلبس الحق بالباطل، وتلجم أفواه المعارضين والناقدين بلجام من حديد... وقد أرسل مصطفى النحاس بك تلغرافاً إلى فخري عبد الحور بالاستفسار عن أحوال زملائه، ويتوهم مكرم والنحاس أنه لابد من وقوع حوادث جسام بسبب هذه القضية الظالمة، لأن الأمة لم تعد تستطيع صبرا على هذه المعاملة البالغة

حد الظلم والقسوة ، وتريد الحكومة بمثل القبض على أولئك الأحرار والحكم عليهم ، أن يخلو لها الجحيم في الانتخابات ، وما يتبعها من الإجراءات التي تمهد بها الطريق لاتفاق تضييع به حقوق البلاد ضياعا لا مرد له !
ويظهر أن القبض حصل في بحر المدة من ٢٧ يوليو إلى ٣ أغسطس ، وقد حارت الأفكار في سببه حيرة شديدة ، والله كشاف الكروب »

الاثنين ١٤ أغسطس (١٩٢٢)

« ورد على مكرم تلغراف من حرم مرقص حنا بالآ يأخذ قلقى ، وبأن خطة المتهمين كانت خطة عظيمة ، وقد قالوا إنهم مذنبون ورفضوا الدفاع عن أنفسهم ، « وهناك أخبار سارة بالنسبة لكم أيضا » .. فأول مكرم وصاحبه - مصطفى النحاس وسينوت حنا - أن المتهمين صرحوا بأنهم مذنبون .. أنهم أتوا العمل الذي نسب إليهم .. أنهم فعلوا ما فعلوه خلسة لأوطانهم ، مخالفين الأوامر ، وللسلطة أن تحكم عليهم بما تشاء .. هؤلاء الأصحاب يرجعون دائما أن العمل المنسوب إلى القبض عليهم موضوعه منشور فيه احتجاج على معاملتنا وسوء صحتنا ..

.. ولم يقع هذا التأويل من نفسى موقع الارتياح ، لأنه بعيد جدا أن يقول للمتهمين إنهم مذنبون ، ويسهلون بذلك للمحكمة أن تحكم عليهم .. وربما كان القصد من هذه العبارة أن المحكمة اعتبرتهم مدانين ، ولم تسمح لهم بالدفاع كما ينبغي ! .. والاطمئنان الذى تدعو إليه البرقية إنما كان لتفاعة التهمة ، أما العبارة الأخيرة : « هناك أخبار سارة لكم أيضا » ، فربما كانت حرم مرقص حنا قد استقتها من مصدر موثوق به ، ولم توردها هنا مجرد التطمين في الظروف الحاضرة ، فرماها أن هناك نية في قتلنا ..

والله أعلم . ولا ينبغي أن نذهب في التكهنات إلى بعيد ، ولا أن نميل إلى تأويل يسرنا ساعة : ثم ينقلب إلى ضده ! »

الثلاثاء ١٥ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم أتم إلا نوما متقطعاً . وأصبحت شاعراً بشيء من التعب . وخطر ببالي أنه ربما كانت الخطة المقررة عبارة عن إباء المتهمين أن ينفذوا أوامر ربما كانت صدرت إليهم بالكف عن الاشتغال بالسياسة . فساقوهم إلى المحاكمة . فأصروا على معارضتهم ! . . خطر هذا الخطر بالبال أثناء الأرق والله أعلم . ورأيت في المنام أن نظارة كبيرة عندي كسرت زجاجتها قِطعاً . وشعرت الآن بشيء من الرق في العين اليمنى ! »

• • •

ونقل الإنجليز سعد زغلول من جزيرة سيشل إلى جبل طارق . وهو لا يعرف ما جرى لحمد الباسل وزملائه ! . . وفي يوم الثلاثاء ١٧ أكتوبر (سنة ١٩٢٢) كتب يقول :

« قرأت بكل إعجاب وافتخار مقالته حمد الباسل أمام المحكمة العسكرية يوم محاكمته هو وإخوانه . ووافقه كل إخوانه في التهمة عليه . مما حق أن يسطر في كل قلب . ويرسم في كل خاطر . ولقد رأيته مطابقاً كل المطابقة لما خمنت يوم ورد لنا في سيشل لتغراف من مدام مرقص حنا بأنهم قالوا إنهم مذنبون . وكانت خطة دفاعهم عن أنفسهم موجبة للفخر والإعجاب ، فقلت إنها لا تكون كذلك إلا إذا كانوا صرحوا بأنهم غير مذنبين : ولا يعرفون لهذه المحكمة سلطاناً عليهم ولا اختصاصاً بهم !

ونازعنى فى ذلك مكرم عيبد ومصطفى النحاس وسينوت حنا . ولقد كان النحاس أشجع معارضة ، ولكن رأيه الذى أصر عليه هو أن المحاكمة كانت بسبب مشورات احتجوا فيها على الحكومة بالنسبة لمعاملتى . وكنت أستبعد ذلك ، لأن مثل هذا الاحتجاج مهما كان شديداً ، لا شيء فيه ، ولا يستلزم محاكمة ، ولقد صلت تخمينه (تخمين النحاس) وكان الحكم عليهم بالإعدام لهذا السبب غريباً جداً ! ولكن أظن أن الخطوة التى سلكوها فى الدفاع هى مما يفخر به كل مصرى ، وهى التى وصلت بالسلطة إلى هذا الحد البالغ من العقوبة ، وهى التى سببت معاملتهم بتلك القسوة البالغة فى السجن .

• • •

وننتقل الآن من سيثل وجبل طارق إلى القاهرة لنعرف قصة هؤلاء السبعة الذين حكم عليهم بالإعدام !

وصفهم مراسل جريدة « الحوزال » الباريسية فى القاهرة بأنهم كانوا سبعة « أسود » فى قفص ! ولكن السجنائين أنفسهم كانوا يشعرون أنهم هم الذين فى القفص ! . . . وفى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ دخل ضابط إنجليزى قشلاقات قصر النيل ، وسلم الزعماء السبعة ورقة اتهامهم أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا :

المتهمون : حمد الباسل / وصبا واصف . جورج خياط ، علوى الجزار . مراد الشريعى . مرقص خالى . واصف خالى .

التهمة الأولى : أنهم ارتكبوا جريمة ضد القانون العسكرى البريطانى ، لأنهم ارتكبوا جريمة طبع ونشر منشور ، يجرى على كراهية واحتقار حكومة صاحب الجلالة ملك إنجلترا !

التهمة الثانية : أنهم ارتكبوا جريمة ضد الحكم العرفي في مصر بتوقيعهم في ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢ منشوراً الغرض منه إثارة الكراهية ضد النظام الحاضر ، وهذا مخالف لمنشور القائد العام البريطاني في مصر .

وتلا الضابط البريطاني عليهم قرار الاتهام ، ثم سالم : « هل لديكم ما تقولون ؟ » . . . فلم يجيبوا ! . . . لقد رفضوا الإجابة على أسئلة المحقق ورفضوا أن يدفعوا التهمة كانت مصر كلها ورامهم ، وهذا أقوى من أى دفاع ! . . . وقالت جريدة « المورنج بوست » الإنجليزية يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ : بدت القاهرة مدينة شبه مهجورة ، لا حديث للناس إلا محاكمة زعماء الثورة السبعة ، الحملة شديدة ضد حكومة مصر ، كيف سمحت بأن يحاكم سبعة من كبار المصريين أمام محكمة بريطانية ؟ إن وزارة عبد الحالى ثروث باشا تترنح تحت مطارق السخط العام !

وكانت مأساة ! لقد أعلن استقلال مصر في ١٥ مارس ، وقدم سبعة من زعماء مصر لمحكمة بريطانية بعد ذلك بأقل من خمسة شهور ! . . . وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ عقدت المحكمة العسكرية البريطانية جلستها الأولى ، مصر كلها خرجت لتشهد محاكمة زعمائها ، مراسلو الصحف الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والإيطالية يحتلون الصفوف الأولى .

ودخلت هيئة المحكمة ، كل الأعضاء إنجليز : الرئيس الكولونيل « لوسن » ، والأعضاء الكولونيل « ويكهام » ، « ولاجور » « كوك كولسر » « ولاجور » « كورتس » ، « والكابتن » « أنجهام » . . . وجلس في كرسي نائب الأحكام المستر « بوستون » المحامي البريطاني . وجلس في كرسي المدعى العام « المستر ماكسويل » !

كل شيء إنجليزي . . حتى حاجب الجلسة !

وتلا رئيس المحكمة أمرا من القائد العام البريطاني بتأليف المحكمة ! . . ودخل المتهمون إلى قاعة الجلسة ، فوقف الحاضرون جميعا ! إنها أول مرة يقف فيها الحاضرون لمتهمين ! . . دخل حمد الباسل أولا ، ثم ويصا واصف ، ثم جورج خياط ، ثم علوي الجزار ، ثم مراد الشريعي ، ثم مرقص حنا ، ثم واصف غالي . وكانوا باسمين ! . . ودخل رئيس المحكمة العسكرية البريطانية نظارته ، وتطلع في وجوههم ! إنه يعجب أن يرى سبعة رجال يستقبلون الموت باسمين ! . . وطلب المحامي الإنجليزي المستر « ماريون » التأجيل . . . ورفضت المحكمة . وقال المحامي إن المحكمة غير مختصة ، وأن تضريح ٢٨ فبراير أعلن أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن المتهمين لا يعترفون بهذا التصريح ، ولكنهم يرفضون أن يحاكموا أمام محكمة إنجليزية ! . . واختلت المحكمة للمداولة . . وبعد دقائق عادت تقول إن هذا الاعتراض مرفوض ! . . وقال نائب الأحكام لحمد الباسل : « هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » قال حمد الباسل : « مع احترامي للهيئة ، ونسكى بأنها غير مختصة بمحاكمتنا ، وتصميمي على ذلك ، أقرر أنني لست مذنبا ! » فسأله : « وعن تهمة مخالفة منشور القائد البريطاني العام في مصر ؟ » أجاب حمد الباسل : « عن الكل ! » . واتجه نائب الأحكام إلى ويصا واصف وقال : « وأنت ؟ هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » فقال ويصا واصف : « إن هذه المحكمة غير مختصة ، وأنا غير مذنب ! »

واتجه نائب الأحكام إلى كل عضو من المتهمين ، فأجابوا جميعا قس

الجواب . . ووقفت مستر مكسويل ، المدعي العام ، يقول :

« في ٢٢ يوليو وجد عيد اللطيف محمود — المستخلم في البوطة — منشورات غير معنونة في صندوق الخطابات ، فأوصلها إلى رئيسه ، وظهر أنها منشورات من قيادة الثورة ، منقح عليها من المتهمين . وفي اليوم التالي قبض على رجل في مديرية البحيرة ومعه عدد من نسخ منشور موجه من قيادة الثورة إلى الشعب ، وسأقلم شاهدا هو الضابط مرقص فهمي ليقول لكم ما هي قيادة الثورة ؟ ومن هم أعضاؤها ؟ إنهم كانوا موضوعين تحت رقابة البوليس . إنهم كانوا يلعبون إلى بيت سعد زغلول للاجتماع فيه ، تارة أفرادا ، وأخرى جماعات . لقد فتش البكباشي « أبلت بك » منزل سعد زغلول ، وهو المركز الذي يجتمع فيه قادة الثورة ، وفيه وجدت صورة المنشور ، ومنشورات أخرى كانت تصدرها قيادة الثورة في الماضي . هذا منشور في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول يهاجم بريطانيا ! هذا منشور في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا منشور في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلغراف في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ ضد بريطانيا مرسل إلى رئيس جمهورية أمريكا بإمضاء سعد زغلول ! هذا منشور في أول أكتوبر سنة ١٩١٩ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلغراف ضد بريطانيا إلى رئيس الحكومة الإيطالية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩١٩ والإمضاء سعد زغلول ! هذا تلغراف أيضا بنفس التاريخ ضد بريطانيا موجه إلى وزير خارجية أمريكا من سعد زغلول ! هذه بركة إلى مجلس العموم !

كل ورقة من هذه الأوراق مخالفة للقانون ! كل منشور يهاجم الأحكام العرفية ! كل منشور يطالب بإخراج الإنجليز من مصر ! إننا ضابطنا في منزل سعد زغلول

ألف نسخة من منشور يحرض على الثورة ، ويهاجم الإنجليز ، ويهدد الحكومة ، ويطالب بمقاطعة البضائع الإنجليزية . . . والبنوك الإنجليزية . . . والسفن الإنجليزية . . . والمخلات التجارية الإنجليزية . . . ووجدنا مسودة مكتوبة بالقلم الرصاص ، وعليها تصحيح ، وترجمة فرنسية له ، وجدولا بأسماء من يقومون بتوزيع المنشور . فتشنا منزل حمد الباسل ، وجدنا خطابا من شخص اسمه إبراهيم فهمي يخبره أنه اتفق مع مطبعة كرامة على طبع خمسة آلاف نسخة ، و ينتظر أمره . وضبطنا بمنزل حمد الباسل خطابا إلى جورج خياط بنير إمضاء ، يعرض عليه صورة النداء . إن هذا كله يثبت أن أعضاء هذه اللجنة لا يعملون إلا بعد أن يتفقوا على عملهم ، كل واحد منهم مسئول عن أعمال اللجنة .

وهنا هز المتهمون السبعة رؤوسهم ، علامة على أنهم على اتفاق . وقام الحامي الإنجليزي ستر مارينوت وقال إن الحامين قرروا الاتسحاب . إن كل طلب طلبناه ورفضتموه ا رفضتم التأجيل ، والمتهمون لا يريدون أن يقولوا شيئا . وادعتم قررتم أنكم مخصون فلا عمل لنا هنا !

وانسحب الحامي الإنجليزي ، وشبه جميع الحامين . . . وانضت نائب الأحكام البريطاني وقال : « هل يتقدم أحد للدفاع عن المتهمين ؟ » . وتلفت القضاة إلى مكان الدفاع فوجدوه خاليا . . . وقال للمعي البريطاني العام إنه يرى أن يؤجل كلامه ، لتبحث المحكمة العسكرية الموقف الجديد ، فإن المتهمين ليس لهم من يافع عنهم ، وهم لا يريدون الدفاع عن أنفسهم !

ورفضت الجلسة ، وعادت بعد الظهر لتستأنف محاكمة زعماء الثورة بنير دفاعا ! ووقف للمعي العام يقول : « هذه المنشورات تصور التآمر ضد زغلول بأنه بطل مصر العظيم ! إنها تقول إنه نفي من البلاد بسبب طغيان الإنجليز واستبداد الأحكام العرفية !

إنهم يتهمون حكومة ثروت باشا بأنها تحكم البلاد بالحديد والنار.. افهوا جيداً معنى الحديد والنار ، إنهم يقولون إن مصر ستناضل إنجلترا كما فعلت أيرلندا . وبعد ذلك وقعت حوادث الاعتداء : كل يوم يقتل إنجليزي ، ضابط ، جندي ، موظف ! لقد وجدنا بمنزل سعد زغلول كتاباً صغيراً فيه أسماء جميع المحال التجارية التي تباع بضائع إنجليزية لمقاطعتها ، وجدنا منشوراً عليه توقيع هؤلاء المتهمين بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ يقولون فيه : « على المصريين أن يسحبوا ودايتهم من المصارف الإنجليزية ، كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر ، حتى يبلغ رأس ماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له أن يساعد في إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصريتين ! » . . .

إن هذا المنشور يطالب التاجر المصري أن يحتم على عملائه في الخارج ألا يشحنوا بضائعهم على سفن إنجليزية ، وليس المصري أن يسافر على مركب إنجليزي ! وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن البريطانية ، أو إدخال بضائعها الجدرك وتموينها بالفحم ! . . إن المنشور يحتم على كل مصري ألا يعامل شركات التأمين البريطانية معاملة جديدة ، متى انتهت عقود التأمين التي تكون مددها قصيرة جداً ، كالتأمين ضد السرقة أو الحريق أو الإلغاف ، لا يجوز المصري تجديدها إلا في شركات غير إنجليزية ، إن المنشور يطالب المصريين بتفضيل المصنوعات الوطنية ، والإعلان عنها ، وتشجيع الإقبال عليها في كل مجلس وفي كل مكان ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري لأن أرباحه تبقى في البلاد ولا تتسرب إلى الخارج ، وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة . أما التاجر الإنجليزي فتجب مقاطعته مقاطعة تامة . وكذلك أكل بضاعة مستوردة من أصل إنجليزي . . أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز . .

مهما كانت جنسية المتجر ، ولو كان مصرياً ! . . إن المنشور يطالب المصريين

أن ييشرو بهذا النظام الجديد ، ويداع في الجوامع ، والكنائس ، وجميع النقابات ،
والهيئات المنظمة . . وفي كل عائلة ، وفي كل قرية ، وفي جميع الجهات . إن
المنشور يحمل كل امرأة في مصر مسئولة عن تنفيذ هذه القرارات ! إن المنشور ينتهى
بهذه العبارات :

« أيها المصريون . . »

« إن المقاطعة وطن التعاون! أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فأحكموا استعماله ،
ولا تدعوه يسقط من أيديكم نهضت به صدوركم وجوهكم ، وذودوا به عن أنفسكم إلى
النهاية يسلمكم إلى النصر . ، وليكن ذلك عقيدة في أعماق نفوسكم ، ودينا يملك
عليكم مشاعركم . أثبتوا به أنكم شعب متحد في غايته ، منظم في خطواته ، ذو هزيمة
صلبة ، وبجهودات مستمرة ، وتفصحيات متوالية . حرام أن تبس أجسادكم صناعة
إنجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة إنجليزي ، واعلموا أنه بقدر
ما يكون إحكامكم في استعمال سلاحكم ، وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم ، يكون
احترامه لعظيم وطنيتكم ، وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ، وميتين إجماعكم بحقوقكم . . .
« أيها المصريون . . اذكروا على الدوام أن الله معنا ، والحق في جانبنا ، والتضامن
في صفوفنا ، وأن النصر آت لا ريب فيه »

إن هذا القرار الخطير وقعه حمد الباسل ، وويصا واصف ، وجورج خياط ،
ومرغص حنا ، وعلى الجزار ، ومراد الشريمي ، وواصف غالى .
ثم سكت المدعي الإنجليزي العام قليلا وقال : « إن كل هذا هو الثورة ! ومن
أجل ذلك أطلب اليكم على هؤلاء السبعة جميعا بالإعدام ! »
وجلس المدعي الإنجليزي العام ، وهو يظن أنه وضع المشقة حول رؤوس
المصريين السبعة . .

واستدعى رئيس المحكمة الشهود . . وجاء البكباشي « أبليت بك » وضابط
الدوليس يشهدون بأنهم وجدوا هذه المنشورات عند المتهمين السبعة، وبلغت نائب
الأحكام إلى المتهمين واحداً واحداً : « هل يريد أحد من المتهمين مناقشة
الشاهد ؟ » فلم يجب أحد. واستدعى أبو بكر النمرdash بك المفتش بوزارة الداخلية :

س : هل تسلمت في ٣١ يوليو أوراق البكباشي أبليت ؟

ج : نعم ، وكانت الأوراق في غرفة مخومة بالشنع الأحمر .

س : هل فحصت هذه الأوراق ؟

ج : نعم ، فحصت معظمها بمساعدة زميلي عبد السلام محمود المفتش في
الأمن العام .

س : هلنا الخطاب من على بك ماهر ؟

ج : نعم .

س : هل يقول فيه إنه نظرا إلى سياسة الوفد المستقلة فهو مضطر إلى الاستقالة ؟

ج : نعم .

س : هل تاريخه أول مارس ؟

ج : نعم .

س : وهذا الخطاب من سعد زغلول في أول أبريل سنة ١٩٢٢ من متفاه في

سيشل يسأل فيه واصف غالى عن السبب في عدم ذكر اسم على ماهر

في تغريف أرسله الزعماء السبعة إليه ، ويتساءل عن سبب خروجه ؟

ج : نعم .

س : هل كل منشور وجدته موقع عليه من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل وجدت منشورات بمنزل جورج خياط ؟

ج : نعم .

وهنا وقف المدعى الإنجليزي العام وقال : « يجب أن تلاحظوا أن هؤلاء المتهمين كانوا يعلمون أن سعد زغلول قرر أن يخلو مصر حتى أيرلندا ، التي ثارت على الإنجليز ، وكانت تقتل الإنجليز ! فكانوا والحالة هذه يجب أن يقدروا خطورة نشر منشور كالذي أذاعوه ، والذي يحاكون بسببه ! إن ١٦ جريمة قتل ضد الإنجليز وقعت بعد أن قال سعد زغلول : « فلنفعل كما تفعل أيرلندا ! » . إن الذي فعله سعد زغلول في هذه المدة أكثر مما فعلته أيرلندا ! »

وعاد نائب الأحكام يسأل للمرداش بك :

س : هل وجدت في بيت مرقص حنا منشورات مؤرخة ١ مارس و ٢ مارس و ٤ أبريل و ٢٤ أبريل ؟

ج : لم أفحص أوراق مرقص حنا ، والذي فحصها هو زميلي عبد السلام بك محمود .

س : هل وجدت منشورات في خفية حمد الباسل موقعة من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل كانت كلها كذلك ؟

ج : كان بعضها يحمل إمضاء على الشمسي .

س : قل لنا الإمضاءات التي رأيتموها على كل منشور .

ج : إن منشور ١ مارس موقّع عليه من حمد الباسل وويصا واصف

وعلى ماهر وجورج خياط ومارقوس حنا وفراد الشريحي وعلي

البحزار وعلى الشمسي وواصف غالي . ومنشور ٣ مارس عليه توقيع

هؤلاء جميعا . منشور ٨ مارس هو قرار لجنة السيدات بمقاطعة
الإنجليز. منشور ٢٤ مارس موقع عليه من المتهمين. منشور ٤ أبريل
و ٢٠ أبريل موقع عليه من المتهمين .

س : كم نسخة وصلت من منشور ١٨ يوليو في بيت سعد زقلول ؟
ج : مئات .

س : ألا يمكن حصر العدد ؟
ج : ألفان تقريبا .

وسأل نائب الأحكام المتهمين : « هل أحد منكم يريد سؤال الشاهد ؟ »
فهمزوا رؤوسهم علامة الرضخ البات ، وسئل عبد السلام محمود فقال إنه مضطرب
بين أوراق ويصا وأصعب منشورا بعنوان : « إلى الأمام أيها المصريون ! إلى
المقاطعة ! » . ووجد هذا المنشور عند مرقص حنا ، ووجد عند المتهمين كراسة
خمراء فيها أسماء المحال التجارية الإنجليزية في مصر التي يجب مقاطعتها ، وذكر
الشاهد أنه وجد عند كل متهم من المتهمين منشورات . ووقف نائب الأحكام
والنفت إلى حمد الباسل وقال : « هل تريد أن تتقدم إلى المحكمة بصفة شاهد أو
تقدم لما شهدوا آخرين ؟ » . قال حمد الباسل بصوت رهيب : « كلا ، لا أقدم
كشاهد ، ولا أريد أن أقدم شهودا . ولكن لي كلمة أريد أن أقولها . . . » . وسئل
للمتهمين الآخرون نفس السؤال ، الواحد تلو الآخر ، فقالوا ما قال حمد الباسل . . .
وظهر النفيظ على وجه نائب الأحكام فالنفت إلى حمد الباسل وقال له :

« ماذا تريد أن تقول ؟ »

ووقف حمد الباسل في ثوبه العربي المهيب وقال :

« باسم الشعب المصري . . . إننا نحن الركلاء عن هذا الشعب ، المكلفون

المطالبة باستقلاله ، ولذا لا نستطيع أن نعترف بأى حال من الأحوال بقضاء محكمة أجنبية ! ولو أن هذه المحكمة العسكرية الإنجليزية تأخذ بتصريح الحكومة الإنجليزية ، أو تعتبره تصريحاً جدياً ، وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ككلام حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها علم اختصاصها بمحاكمتنا ! إن لكم أن تحكموا علينا ، ولكن ليس لكم أن نحاكمونا ! ... مهما تكن العقوبة التي يروق لكم أن تشرّفونا بها ، فإننا ستقابلها بالسرور والفتنار ، لأنها خطوة إلى الأمام في طريق المجد ، الذي تسير فيه مصر إلى مصيرها المالح ! ولو خرجنا من السجن فسنعود إلى جهادنا مرة أخرى . . . ولو متنا ، فإن مصر لن تموت !

حكمت المحكمة بالإعدام ، فهتفوا : نحيا مصر !

ثم سأل نائب الأحكام باقى المتهمين ، فقال كل واحد منهم إن تصريح حمد الباسل هو باسمنا جميعاً !
وارتسمت الكتابة على وجوه القضاة ، وسادت فترة من الصمت قطعها نائيب الأحكام بتلخيص القضية ، ثم طلب الحكم على السبعة بالإعدام .
وانخلت المحكمة للمداولة ، وبعد نصف ساعة عادت إلى الانعقاد ، وبدا على وجوه القضاة أنهم قرروا الحكم بالإعدام ! . . . وقال الرئيس المترجم : « هل للتهمين : هل لديهم شيء يقولونه لتخفيف العقوبة ؟ » ، فأسلم المترجم واحداً واحداً ، فلم يجب أحد منهم ! .. وتوجه المترجم نحو حمد الباسل وقال : « هل لديك شيء تقولونه لتخفيف العقوبة ؟ »
حمد الباسل : لا . . .

المترجم : ويصا واصف ؟

ويصا واصف : لا . . .

المترجم : مراد الشرعبي ؟

مراد الشرعبي : لا . . .

المترجم : علوي الجزار ؟

علوي الجزار : لا . . .

المترجم : جورج خياط ؟

جورج خياط : لا ، مفيش . .

المترجم : مرقص حنا ؟

مرقص حنا : كذلك . .

المترجم : واصف غالي ؟

واصف غالي : كذلك . .

فقال رئيس المحكمة : إن المحاكمة انتهت ، وسنعرض الحكم على القائد العام البريطاني .

وصاح حمد الباسل : « نموت ونحيا مصر ! » . . ودوت المحكمة كلها بهتاف

كالرعد : « نحيا مصر . يحيا الاستقلال . يحيا سعد زغلول ! »

وكان الحتاف رهيبا ، وثافت رئيس المحكمة ورائه ، ثم أسرع في خطاه !

ولجتمع القضاة ، وأصدروا الحكم بالإجماع بإعدام المتهمين السبعة . . وأرسلوا الحكم إلى

اللورد ألنبي المنسوب الساسي البريطاني ، فصادق عليه ، وأرسله إلى وزارة الخارجية

البريطانية لتصادق عليه ، وطلب الموافقة على تنفيذ الإعدام . واجتمع مجلس

الوزراء البريطاني وبحث الموضوع الخطير . . ورأت أغلبية الوزراء أن تنفيذ

الإعدام سيؤدي إلى اندلاع ثورة لا نهاية لها .

وقرر مجلس الوزراء البريطاني تعليل الحكم على كل منهم بسبع سنوات ،
وغرامة خمسة آلاف جنيه .. وأرسل لورد ألنبي يعرض على التخفيف .. ورد وزير
الخارجية البريطانية بأن مجلس الوزراء لا يريد تغيير قراره .. وأدخل الزعماء إلى
السجن في صباح يوم السبت

قيادة جديدة وبيان جديد

وفي ظهر يوم السبت تألفت قيادة جديدة من : شيخ العرب المصري السعدى ،
ومحمد نجيب الغرابي الحامى ، والسيد حسين القصبي ، وفخرى عبد النور ،
والدكتور نجيب إسكندر - الطبيب بمصلحة الصحة - والشيخ مصطفى القبايلى ،
العالم بالأزهر ، وراغب إسكندر الحامى .

وأصدرت قيادة الثورة الجديدة بيانا من نار ، أشد من البيان الذى حكم
من أجله على السبعة بالإعدام ! .. وفى مساء يوم السبت نفسه أطلق مجاهدين النار
على مستر براون مدير قسم البساتين . وفى يوم السبت جرح اثنان من البريطانيين ..
وقامت مصر كلها : مظاهرات فى الشوارع ، إضرابات فى المدارس ، نساء
يقفن أمام القشلاق البريطانى يهتفن بالإنجليزية والعربية بسقوط الإنجليز ، حرق
عربات الترام .. وفى يوم الاثنين ذهب البكباشى « من » مفتش البوليس إلى
قشلاق المنيل ، وقابل مع قائد المعسكر السبعة المتهمين ، وكان بعضهم يلعب
الورق ، والبعض يدخن السجائر ، فتلا البكباشى « من » الحكم عليهم بالإعدام ..
ثم سكت .

ولم يتحركوا ! ..

وعاد بعد دقيقة يقول إن الحكم عدل إلى سبع سنوات . . فوقفوا جميعا وهتفوا :
« لتحي مصر ! » ، واستأنفوا لعب الورق . وعقب ذلك حضر مئات الجنود
البريطانيين ، ونقلوا المعتقلين في سيارة عسكرية إلى سجن مصر .
وفي يوم الاثنين أصدرت قيادة الثورة بيانا جديداً من نار !

اعتقال أعضاء القيادة الجديدة !

وفي يوم الثلاثاء أصدر القائد البريطاني أمرا بالقبض على محمد نجيب الغرابي ،
وفخرى عبد النور ، ومحمود فهمي النقراشي ، والشيخ مصطفى القاياتي ، وحسن
يس ، ووضعوا في السجن الحربي البريطاني في القلعة ، ثم نقلوا إلى ثكنة قصر
النبيل . وكتبت جريدة المورننج بوست في يوم ١٩ أغسطس مقالا بتوقيع الكولونيل
جيمس المنصور بالبرلان الإنجليزي جاء فيه أن أنصار سعد زغلول أبلغوه أنهم قرروا
القيام بمحاكمة قتل عامة ضد الإنجليز لإخراجهم من البلد . . . وفي يوم السبت
١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ نشرت الوثائق المصرية أمرا من اللورد ألنبي قائد عام
القوات البريطانية في القطار المصري والمندوب السامي البريطاني بمصادرة أموال
محمد الباسل وزملائه . . . وفي يوم الاثنين قبضت السلطات البريطانية على حامد
العبد ، وعبد الرؤوف العبد ، وصالح الدين العبد ، وحسن سلامة الحامى ، ومحمود
ناصر ضابط الكشافة النوية . . .

وقامت إضرابات في كل مكان . . .

وبدا الجو ينذر بالانفجار . . .

وكان الإنجليز قد عرفوا أنهم يجب أن يعملوا شيئا لمحاولة تخفيف الضغط العام ،
فأعلنوا يوم ١٨ أغسطس أنهم نقلوا سعد زغلول من منفاه السحيق في جزيرة سيشل

بالحيط الهندى إلى صخرة جبل طارق ! وكان الأطباء قد أجننوا على أن جوميشل
سيقتل سعد زغلول . ولكن رأى العام لم ير فى هذا ترفعية كافية ، واستمرت
الحوادث ! . . وشاع أن الإنجليز يعاملون الزعماء المسجونين أسوأ معاملة ، فقامت
قيامة رأى العام : أضرب الطلبة ، أضرب عمال المتابر . واضطرت القيادة البريطانية
أن تطلب من الحكومة نشر بلاغ رسمى ، فى يوم الثلاثاء ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢
أصدرت وزارة الداخلية البلاغ التالى :

« إن السبعة المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية مسجونين فى سجن للنشبة
بالقاهرة (سجن مصر الآن) وهم لا يؤدون أى عمل ، ويعاملون بنفس المعاملة التى
يعامل بها المحكوم عليهم من المحاكم القنصلية والمختلطة . وما أشنع من خلق رؤوسهم
غير صحيح ، وطعامهم يأتيهم من الخارج تحت مراقبة تودى بكل عناية » .

واستمرت المظاهرات ! . . واضطرت القيادة البريطانية إلى تسير دوريات
إنجليزية فى شوارع القاهرة للإرهاب . واستمرت الحوادث والاعتقالات ! . وفى يوم
٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الويكلى ستيمستر جازيت) مقالا
المتاحيا قالت فيه : « الحالة فى مصر تدعو إلى الجزع الشديد ، فنحن لا نتصور
لسعد زغلول ، إنما تقرر الحقيقة ، فإنه يفعل ما فعله « دى فاليرا » . . ولكن يجب
أن نعلم أنه من حماقة أن نجعل معارضة الحكومة ومعارضة الحماية البريطانية ذنبا
يحاكم عليه مرتكبه أمام المحاكم العسكرية البريطانية العليا . إننا لو فعلنا ذلك
لوجب معاقبة مصر كلها ! » .

• • •

وحاش الشعب يمشى أمام سجن مصر بالليل والنهار . . يهتف ويصرخ . .
ويحاول أن يوصل صوته إلى السبعة المرحومين داخل الزنزانات !

في الزنانات .. مع المجرمين!

نحن الآن في عنبر رقم ٧ « انفرادي » بسجن قرو ميدان ! العنبر فيه ١٢ زنانة ، من رقم ٣١ إلى رقم ٤٢ :

الزنانة رقم ٣١ فيها محكوم عليه بالسجن سنة ، لأنه ضبط يتاجر بالأفيون ..
الزنانة رقم ٣٢ فيها « حمد الباسل » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة ! ..
الزنانة رقم ٣٣ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات في جريمة هتك عرض ،
الزنانة رقم ٣٤ فيها « مرقص حنا » نقيب المحامين في المحاكم الأهلية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة !
الزنانة رقم ٣٥ فيها محكوم عليه بالسجن ٥ سنوات في جريمة الاشتراك في قتل ! ..
الزنانة رقم ٣٦ فيها « ويصا واصف » نقيب المحامين أمام المحاكم المختلطة ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة .
الزنانة رقم ٣٧ فيها « مراد الشريعي » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لنفس السبب .
الزنانة رقم ٣٨ فيها محكوم عليه بالسجن سنة ونصف سنة في جريمة سرقة مواشى ! ..
الزنانة رقم ٣٩ فيها « جورج خياط » ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة .
الزنانة رقم ٤٠ فيها « حلوى الجزائر » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لنفس السبب .
الزنانة رقم ٤١ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، لجريمة

ليف عصاية لتهريب المخدرات . الزنزاة رقم ٤٢ فيها « واصف غالى » ، محكوم عليه
لسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة .
والشاويش عبد المادى المسئول عن العنبر رقم ٧ (افرادى) لن يسمح لنا
خول الزنزانات ! إن المسجونين فى هذه الزنزانات لايسمح لهم القانون بمقابلة
حد ! ولكننا نستطيع أن ندخل الزنزاة مع مرقص حنا ، قبيب الحمامين ، ووزير
كشغال والمالية بعد ذلك ! . . إننا ندخل هذه الزنزانات مع مذكراته التى
حصلت عليها ، التى هى - فى رأى - من الأجزاء التى تنتم مذكرات سعد زغلول
رسائله السرية وقصص أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . إنها مذكرات رجل
نكم عليه بالإعدام ! . . ولنترك مذكرات مرقص حنا تروى القصة من أطراف :
أتخذنا إلى قشلاق قصر النيل ، ثم إلى المحكمة العسكرية البريطانية العليا ،
إلى الزنزاة رقم ٣٤ بسجن قرة ميدان !
كتب مرقص حنا فى مذكراته يقول :

عمليات القبض ! - ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢

« اليوم الساعة السادسة صباحا ، استيقظت من النوم على نقر الباب ، وإذا
أمور قسم عابدين ، ومعهم ضابط إنجليزى وصاكر إنجليز ، دخلوا المنزل ،
طلبوا منى أن أرافقهم إلى قشلاق قصر النيل . اجتهدت أن أتكلم فى التليفون ،
يعلونى أحد لأن الجميع نيام . لا يوجد أحد فى المنزل سوى ، لأن زوجتى
أولادى بالشام ، والخدام لم يحضر الآن . لبست ونظمت حقيبى ، فأنزلنا الجنود .
جئت المنزل محاطا بنحو الثلاثين عسكريا إنجليزيا ، ومعهم أوتومبيل كبير (لورى)
كبوا فيه ، أما أنا فركبت مع الضابط فى عربة أخرى عادية . وصلنا قصر النيل ،

فوجدت هناك حمد الجاسل ، وواصف غالى اللذين حضرا قبل بلحظة صغيرة . طلبوا مني أن أذكر كل ما أريده من المنزل ، ففعلت . حضر بعد ذلك مراد الشريف في الساعة الحادية عشرة ، وقد حضر مباحا من سبالوط ، وعندما علم بقرار القبض علينا قدم نفسه . ثم حضر طوى الجزار الساعة السابعة مساء ، لأنه كان في شين الكوم ، اعتقدا كلنا أن الغرض من القبض علينا هو التقي إلى شطرح البلاد ، كما كان شأن سعد وأصحابه . قبض على واصل غالى وهو مريض ، كان عند والديه ، أما زوجته فتأبى في أوربا .

٢٦ يوليو سنة ١٩٢٢

وحضرونا واصل اليوم ، وقد قام من رأس البر ليلاً ، ولم يجهلوا النهار ، حتى لا تحصل مظاهرات . لم تفهم سبب القبض علينا ، ولا الداعي المباشر إليه ، ولم نعلم بنهجة موجهة ضلنا . إنهم لظالمون ومعتوهون ، سياسة خرقاء ان توصلهم إلى شيء : أعملنا التفكير كثيراً ، فلم نجد مسوغاً لهذا القبض ، إذ لم نرتكب أقل مخالفة للقانون أو النظام . استولى على الكادر ، لعدم وجود زوجتي وأولادى بمصر ، ولا أظنه يزول حتى يحضروا . مكنت مع واصل غالى في غرفة واحدة ، إننى أميل إليه بكل جوارحي ، وأحتفى به ، وأرقى إليه لا كأخ فقط بل كأبن . لم يحضر زائر لنا ، وإنما زارنا الجنرال كومنجريرف قائد القوات البريطانية في مصر ، وكان ظريفاً جميلاً ، وأنا الذى توليت الحديث معه ، لأننى أنا الوحيد الذى يعرف الإنجليزية . يظهر أن الزيارة ممنوعة . . لماذا ؟ بعثت بتلغراف لأولادى بالشام . إننى أفكر فى حلم عند وصول هذا التلغراف إليهم ، وهم لم يحض عليهم بالشام أكثر من ١٥ يوماً تقريباً .

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر اليوم جورج خياط ، أخبرنا أنه قبض عليه بالإسكندرية . قضى الليل بقتلاق مصطفى باشا ، ثم سافر إلى مصر حتى وصل إلينا . وقد أخبرنا أنه علم من توفيق دوس بك المحامي أن التهمة الموجهة إلينا هي المؤامرة على قتل الإنجليز . »

٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢

« قرأنا في الجرائد ما نقلته من تلغرافات لندن ، عن الصحف الإنجليزية ، من أننا حررنا على القتل وعلى أعمال القوة ، وأن مسر هورمسورث وكيل الخارجية البريطانية صرح بذلك في البرلمان ، ردا على سؤال وجه إليه في مجلس العموم . إن غياب أولادى لم يفقدنى الشجاعة لحظة واحدة . ولكنه ملأنى ألما وكدرا . كل منا يتشجع ويشجع إخوانه ، كل منا يتصور أنه الشجاع ، وبعضهم لا يفرق بين الأكم والشجاعة ، ولكننا دائبون على لعب الطاولة ، والورق ، والضحك ! . أرسلنا احتجاجا إلى لورد ألابنى على تصريحات مسر هورمسورث وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم البريطاني ، وقلنا له إننا نحاربك بسلاح الحق والعدل والقانون . بالسلاح المشروع ، ونحتج على نسبة أعمال التهديد إلينا »

٢٩ يوليو سنة ١٩٢٢

« لقد فحصت نفسى فحصا دقيقا : هل أنا خائف ؟ كلا وألف كلا ! إنما أنا متألم لغياب أولادى ، ويلوح لى أنى أشد زملائى تعلقا بزوجتى وأولادى ، إنى واثق أنه إذا حضر أولادى ، يزول ألى تماما ، وليكن مايريد الله . قال بعض

الحامين لأحده الزملاء إن المنشورات لا توقيع عليها ، فيمكن إنكارها ! إن المسألة ليست مسألة دفاع ، وإنما مسألة كرامة ، واحترام شخصي . بل أكثر من ذلك ، إنها مسألة أمة بأسرها ، أضلنا على عاتقنا الدفاع عنها ، فكيف ننكر عملنا ؟ ونحن إنما وكلنا من قبل الأمة للقيام بهذا العمل ، وهو عمل مشروع ، والبيان بيان مشروع ، ولا يتقبل ضميرنا أى زور أو خبطية . وقد ذكرت الجرائد أن مستر هورسورث وكيل الخارجية البريطانية عاد فصرح بالبرلمان أن الغرض هو إبعادنا عن الحياة العادية ، لتمكين وزارة ثروت باشا من المضي في عملها ! إن هؤلاء الناس لا يستحيون من الله ولا من الناس ... بعد أن يتهمنا أمام العالم أجمع بأننا مجرمون ، نعرضنا على أعمال القتل والقتل ، لا يخلج من التصريح بأن الغرض محدد إبعادنا من وجه الوزارة . . . لا عدل ولا شرف ولا حياة ! وإذا لا يكتفون إذن بالإبعاد ؟ . . . نشرت الجرائد أنه تقرر إحالتنا على محكمة عسكرية نهائيا . سواءنا ذلك كل الإساءة ، وآلمنا جداً ، ولكننا تسلحنا بسلح الشجاعة والحق ، ومضينا في أحياتنا اليومية كالعادة ، غير أن نومنا غير هادئ ، ووددنا لو أنه تقرر نفينا إلى خارج البلاد ، ذلك خير من محاكمة ظالمة !

واصف غالى ليس معنا ، لأنه نقل إلى المستشفى بسبب مرضه .

٣٠ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر مأمور قسم عابدين ، وأخبرنى أنهم سيفتشون منزلى ، وسألنى عن المفاتيح . علمت أن منازل بعض زملائى فتشت ، أوستفتش اليوم . فهمنا من ذلك أن قرار الإحالة على محاكمة عسكرية بريطانية صحيح . فى الظهور ، علمت أن التفتيش تم ، وأنهم أخلوا بعض الأوراق من منزلى ، ومن منازل الآخرين ،

باعدا مراد الشريعى فإنهم لم يجدوا بمنزله شيئا . لم أهتم بذلك على الإطلاق ،
بأن أوراق كلها أوراق عادية ، وكللك زملائى ، وقد استغرق اهتمامى ملاماً فؤادى ،
بودة أولادى . فهمنا أننا سنحال — طبعا — بالتهمة التى ذكرها مستر هورسورث
كانت شائعة فى البلد ، وهى التحريض على الإجرام . ولاشك أن ذلك كان يحرك
ما كنا ، ولكننا كنا فى شجاعة تامة . وما يستلفت النظر أنى ظننت دائماً أن المسألة
زلية وشكلية أكثر منها حقيقية ، لأن الله لا يرضى الظلم بهذه الشناعة ! »

٣١ يوليو سنة ١٩٢٢

« ماذنبنا ، سوى أننا دافعنا ، بنام الشرف والهمة والإخلاص ، عن بلادنا
من حقوقها ؟ هل هذا جرم ؟ فى عرف من ؟ إن العقاب على هذا الأمر كالعقاب
على الأكل والشرب . . لا يمكن أن يصل الظلم إلى هذه الدرجة ! غريب أن يسمى
سبه شريفاً ذلك الذى يسمى الدفاع عن الوطن إجراماً ! إن الدفاع عن الوطن
بسيطة سامية ، كيف يكون شريفاً وهو يعاقب الناس على الفضيلة ؟ كيف يكون
ريفاً ذلك الذى يستعمل قوته وسلاحه ضد أمة عزلاء ، ليسطو عليها ، ويغتالها
بده ؟ ما الفرق بين هذا وبين العصابة التى تقبض على المارين ، فتسلبهم أموالهم
زافهم ؟ ما حاجته فى ذلك ؟ إن حجة الإنجليز أن أمتهم محتاجة إلى هذه البلاد !
من السارق فى حاجة إلى ما يسرق ؟ إن صبح ذلك ، كانت الأمم الصغيرة
حق لها فى الحياة ! إنهم يريدون عقابنا لابتلاع اللقمة ! فليكن ! ولكن ماذا
بد أولئك المصريين الذين يتولون الحكم ، ويدفعون الإنجليز إلى هذا العمل ، وبأى
نف أصفهم ؟ إن أخط الكلمات لا تكفى لوصفهم ! »

أول أغسطس سنة ١٩٢٢

« إن الله رحيم كريم . لقد أبقى على تضامنتنا ، فأبقى على مظهر الأمة المصرية وشرفها أمام العالم ؛ حصل اليوم التحقيق ، فوجدنا الضابط نائب الأحكام ، ومستر ماكسويل المدعى العام ، ثم محمد بدر الدين مراقب الأمن العام . لم يسألنا الضابط الإنجليزي القائم بوظيفة نائب الأحكام ، سمع الشهود بأننا أعضاء في الوفد . . ثم سمع شهادة بأن البيان الأخير طبع ونشر . ثم سمع شهود تفتيش بيوتنا »

٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهى الأمر ! تأكدنا من إحالتنا على محكمة عسكرية ، لكن ماهي النتيجة ؟ لم نفهمها ! فكرنا في تعيين محام للاستشارة ، قررنا استدعاء أحمد حسن وبجدي ، وانتخبنا المحامي « مورتى » الذي لم نجد سواه بسبب إجازات الصيف . »

٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر توفيق دوس وأخبرنا أن قرار الاتهام سيعان إلينا قريباً ، وأن مستر مكسويل المدعى العام العسكري العام يشتغل به . حضر أحمد حسن المحامي في المساء ، وأفهمنا أنه علم بالتهمة ، وأنها المؤامرة والتحريض على القتل . إن ثروت يريد أن يبقى على كرسيه ، مهما ضحى في سبيله من الضحايا ، ولا غرابة في ذلك لأنهم لا قلب له ولا ضمير ! وثروت يخدم بلاده ! ؟ إن هذا المضحك مبلّ ! إن هذه الخدمة تستلزم التضحية ، بل هو يهزأ بمن يضحى بنفسه ، ويرى أن الحكمة والمهارة

أن ينال المرء مبتغاه الشخصي بأى وسيلة من الوسائل ، وأن التضحية مهزلة وجنوناً . .
عاد واصف غالى من المستشفى ، صحته أحسن كثيراً ، وعدت إلى الاهتمام به
وبصحته . .

٤ أغسطس سنة ١٩٢٢

« زارنى أولادى وزوجتى اليوم ، إبنى لا أستطيع أن أعبر عما شملنى من الفرح
والسرور والجلل عند مقابلتهم . لقد تغيرت ! جاءوا وزال منى كل ألم ، وظهر
على البشر والفرح . فعلاً أصبحت رجلاً جديداً ، سرفى جداً أنهم مملوون شجاعة .
كلهم يكادون أن يكونوا مسرورين للشرف الذى نالنى ، رغماً عن ألهم الطبيعى
لابتعادى عنهم . ومن الصدف الغريبة أن قرار الاتهام وصل عند وصولهم ،
مع أن اليوم هو اليوم الأول من أيام عيد الأضحى ! ولاشك أن الإنجليز قصدوا الإيلام
بإرسال قرار الاتهام لنا فى هذا اليوم بالذات !

اطلعنا على قرار الاتهام ، وإذا بالتهم مضحكة ، مى الطعن على الحكومة !
والحقيقة أننا لم نطعن على الحكومة ، بل على الوزارة ، ولأعقاب على هذا ، والطعن
على الحكومة جنحة ! . . لماذا عدل الإنجليز عن تهمتهم الأولى ؟ إنهم لا يبالون
بالأدلة ولا بالقضاء . وأى تهمة ، هذه التهمة الجديدة ؟ ألم يكن من الأشرف
أن يعدلوا عن الاتهام بالمرّة ؟ »

٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

« اطلعنا على نص قرار الاتهام ، وعلى نص الأوراق التى ضبطت عندنا ،
لا شئ ، لا شئ سوى البيانات والخطب . علمت أن الخزانة التى فى بيتى نقلت

إلى القسم . لقد كنا وطننا النفس على مقابلة الحقنة مهما بلغت ، وقد انتظر بعضنا الحكم بأقصى عقاب ، لأن من يتهمنا كذبا بأننا نخوض على أعمال القوة ، لا يقف أمام أى حكم ظالم . كنت أعتقد أن الإنجليز ، رغمًا عن سياستهم الخرفاء ، لا يمكن أن يرتكبوا ظلما شخصيا . ولكن حادثة دنشواى أولا دلتنى على أن لورد كرومر رجلان : رجل الحياة العادية . ورجل السياسة . وأن رجل السياسة لا يقف أمامه الظلم الشنيع . . . ورأيت حوادث ظلم أخرى من عام ١٩١٩ إلى الآن ، ولكنى مع ذلك كنت لأجزم بالظلم الشخصى ، لأنى اعتدت ألا أكون رأيا جازيا إلا بعد الاطلاع على كل ما يعبر فى المسألة . ولكن حادثتنا دلتنى على أن الإنجليز لا يقفون مطلقا أمام الظلم ، وأن السياسة لا تقف أمامه !

نحن نخوض على القتل ؟ . . نحن قتلة ؟ أنا قاتل ؟ إنهم يعلمون حق العلم أن هذا كذب ومستحيل . ومع ذلك قلت فى نفسى : لعل ضميرهم دفعهم إلى تعديل هذا الاتهام ، وبالاتهام الجديد ، ولعلمهم يريادون بهذا الاتهام الجديد مجرد عدم الظهور بالفشل . إن للحق سلطانا لا يغلب . . . وصلتنا ورقة بأن الجلسة تحددت ليوم الأربعاء ٩ أغسطس أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا . هل ندافع عن أنفسنا ؟ وكيف ندافع ؟ اتفقنا على الدفاع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية ، أما الموضوع فاختلطنا فيه : اثنان منا - واصف غالى . وأنا - صممنا على عدم الدفاع فى الموضوع بتاتا . لأننا لا نعترف للمحكمة باختصاص ، ولأنه لا يليق منا ، ونحن وكلاء الأمة . أن نسلم بهذا الاختصاص ، هذا فضلا عن أننا أمام محكمة عسكرية لا ندرى للدفاع من قيمة أمامها . ومهما كان الأمر . فإن الدفاع إنكار لخطتنا وبرناجنا . وقد انضم حمد الباسل إلينا ، بسكوته أولا عن المعارضة مع الآخرين . ثم بتصريحه برأيه . أما الآخرون فصمموا على الدفاع . ولعلنا

أوعزوا إلى المحامين أن يحضروا ، فأخذ مجدى وأحمد حسن ومستر مورتى فى تحضير الدفاع ، فتركناهم يفعلون ، مع بقائنا على رأينا .

٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« عدنا إلى اللداواة فى أمر الامتناع عن الدفاع ، فلم ننجح فى إقناعهم . واستمر المحامون يحضرون الدفاع ، ويلوح لى أنهم جميعا يجهاون أحكام القانون الإنجليزى ، ويتخطون . وه سابا حبشى » يساعدهم ، ولكنه يرى رأينا فى عدم الدفاع . وكل من يزورنا يعجب بخطة عدم الدفاع ، ويعيب الدفاع جداً . قلت لواحد منهم : « إن زوجتى أيضا ترى عدم الدفاع » . فأجابنى منفعل : « أما أنا فزوجتى ترى أن أبيع أملاكى ، وأدفع الثمن لمن يذافع عني ! » . وبعد مداوات طويلة لم يغير واحد منهم رأيه . وأحاط بى الألم بسبب هذا الخلاف ، لأنه لاشك عندى أن عدم الدفاع أشرف ، وأسمى ، وأليق بمركزنا ، وأننا نخدم بذلك بلادنا خدمة عظمى أمام العالم أجمع .

لأننى لم أياس مع ذلك من النجاح ، فلننتظر ! . . سرورى مع ذلك لا يفارقنى ، لأن زوجتى وأولادى يترددون على »

٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« سافر مستر مورتى المحامى الإنجليزى عنا لطلب التأجيل من المندوب السامى البريطانى ، فلم يقابله المندوب ، وعلى ذلك فالقضية ستنظر يوم الأربعاء ٩ أغسطس ، أخطرنا بذلك . أى عدالة هذه ؟ عدالة شكائية لاحقيقية ! عدنا للتكلم بشأن الامتناع عن الدفاع : الأغلبية للدفاع : ويصا واصف ، وعلوى الجزار ، وجورج خياط ،

ومراد الشرعي . ولكن مراد الشرعي يعز عليه ألا يكون في صف المتشددين ، ولو أنه يقول بضرورة الدفاع . وبعد الظهور كانت الستات موجودات (زوجات المتهمين) فتشدت مدام واصف غالى ودام مرقص حنا في ضرورة عدم الدفاع . ويظهر أن هذا أثر على مراد الشرعي ، فطلب من واصف غالى أن يجهز ما نقوله في الجلسة ، فجهزه واصف غالى بالفرنسية ، وعدلنا فيه ثم ترجمناه . وكان هذا سببا في أن المعارضين لم يحسروا على المعارضة ، وبذلك فازت الأقلية وتقد قرارها فعلا . وارتاح الحضور (زوجات المتهمين) لهذا القرار

٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهينا من قرار عدم الدفاع ، وقد سرت ، وسرت زوجتي وولدي يوسف مرقص حنا بهذا القرار كل السرور ، وكلفت بتلاوة البيان في الجلسة . وحضر حمد الباسل في غرفتي ، ورجاني أن أتركه يتلو هذا البيان ، فركته له ، وأجبتة إلى طلبه بلامناقشة ، فسر ذلك جداً ، وأنا شعرت أنني إذا لم أجه كان سيتألم جداً . إذن سنحاكم غداً ! فليكن ! إن وصف التهمة الأخير جعلنا لانتألم مطلقا ، أما الوصف الأول الذي ذكره ستر هورمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية بمجلس العموم ، وذكرته الجرائد الإنجليزية ، فكان مؤلا لنا جداً ، لذاته على الخصوص ، ولا قد يتسبب عليه . أما الوصف الحالي فشر ، ولكنه مكذوب كالأول ، لأننا لم نطعن على الحكومة ، بل طعننا على الوزارة ، وهذا مباح ، وبغيره يصبح الوزير إلما ، كلما فعل شيئا وجب التسبب بحمله . إن الإنجليزي ، وهو الرجل البرلماني الضمير ، لا يمكن أن يفسر هذا جرما ، اللهم إلا إذا كان المقصود ارتكاب الظلم علنا ، وبغير حياء ، ولاخوف من الله ، وأظن هذا هو المقصود ! »

٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« قمنا صباحا ، ونحن هاشون ، ولو أن بنا بعض القلق . سرنا إلى المحكمة مخفورين ، ولما وصلنا ودخلنا الجلسة ، وقف لنا الحاضرون إجلالا ! وعلمنا أن وقت دخول المحكمة لم يقف لها إلا القليل ! السيدات بالجلسة ، وهن جالسات بالقرب منا . طلب المحامى مستر مورنى عدم الاختصاص ، بعد أن طلب التأجيل ، ورفضت المحكمة ، رفضت المحكمة عدم الاختصاص أيضا ! . . انسحب جميع المحامين الموجودين ، بعد أن أبان المحامى مستر مورنى أنه لا يقصد بانسحابه التعدى على المحكمة ، ولكنه مكلف بطلب عدم الاختصاص فقط .

خلت أربعة صفوف لانسحاب المحامين ، وكان لذلك تأثير هائل على الحضور وعلى المحكمة ! . . ظهر الارتباك الشديد على المحكمة ، وحينئذ أمر القاضى المترجم أن يسأل : هل من محام بالجلسة عن المتهمين ؟ . . فلم يجاوبه أحد . . ثم أمر القاضى المترجم بأن يسأل : هل من وكيل عن المتهمين ؟ . . فلم يجاوبه أحد : وسمنوا الشهود . . وفى كل مرة طلب القاضى منا أن نوجه أسئلة للشاهد ، فرفضنا ! أجبتنا على السؤال عن التهمة بالنفى . واستمرت الجلسة صباحا ، وبعد الظهر وقد قابلنا أولادنا فى الصباح ، وفى الاستراحة بالمحكمة »

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« استمرت الجلسة صباح اليوم . تلا حمد الباسل التصريح باسمننا ، وتلاه القاضى بالإنجليزية ، وكانت الترجمة جاهزة ، قدمناها له . كان لهذا التصريح تأثير بليغ ، إنه تصريح تاريخى ، وموقف بديع ! . . وأثناء سماع الشهود

كان بعض المتفرجين يقول إن عدم الدفاع خطأ ، خصوصاً عندما نال المدعى العام
مستر مكسويل إن جرائم هتلر الإنجليز زادت بسبب بياناتنا ، ولكن تلاوة التصريح
قضت قضاء تاماً على هذا الضعف ، وأظهرت قيادة الثورة في مؤلف كريم جليل ،
جدير بالأبطال والشجعان .

وقال رئيس المحكمة إنه سيرفع الحكم إلى القائد العام البريطاني . وناديننا :
لتحي مصر ، وليحي الاستقلال ! .

١١ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إذن نحن مذنبون ، طبقاً لقرار هذه المحكمة الغربية ! . إذن الطعن على الوزير
معاقب عليه ، كما قال القاضي الإنجليزي بيرستون إنه لرأى غريب ، من قبل قاض
إنجليزي على الخصوص ! إذن هي سياسة في سياسة ! إذن هي رواية وتصوير !
لا شك في ذلك ولا ريب . . إننا لم نرتكب شيئاً ، إن منشوراتنا غير معاقب عليها
طبقاً للقانون المصري وطبقاً للقانون الإنجليزي . . ما أحقر هذه السياسة التي تغير الرجال ،
وتسخر الرجال ، وتوجد الرجال الذين يرتكبون الظلم ، ويعاونون الظالمين !
إن المستبد الذي يأمر بالظلم ، ويتحمل « سرليته » لأشرف من ذلك الذي يشترك
في ارتكاب الظلم وراء مهزلة صورية ، وخلف أشكال قانونية ! . كيف يقسم
هؤلاء الناس اليمين ، ثم ينساقون وراء رأي البير ، ويرتكبون الظلم لأن السياسة
تريد هذا الظلم ؟ » .

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إننا ننتظر — على كل حال — حكماً متناسباً مع الجريمة المؤهومة ! وقد أخبرنا
أن الحكم سيكون بالغرامة ، أو بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ ! هل هذا

صحيح ؟ لاندري ! ولكنى لا أزال أعتقد أنه مهما كان الحكم ، فلن يقبل اللورد
 النبي إلا أن يلغيه لأنه لاجرم على الإطلاق ! . . ولكن هل توجد فجالة ؟
 ألسن وأهما ؟ إن سيداتنا وأولادنا مستعدون لقبول الحكم أيا كان ! إنهم مستعدون
 أن يتحملوا بعلنا عنهم زمنا ما ، ونحن على مثل هذا الاستعداد . إننى سعد زغلول
 وأصحاب سعد زغلول لا مبرر له على الإطلاق ، بل هو ظلم محض ، لكن - على
 الأقل - لم يلوثوا العدالة القضائية بارتكابه ويجعلها تمثل مهزلة ، نتحمل فيها مسئولية
 هذا الظلم .

أما أن يسلك الإنجليز معنا طريق القضاء - صوريا - وأن يرتكبوا الظلم باسم
 العدل والقانون ، بل باسم الله الذى أقسموا به ! إن هذا أزال ما كان باقيا عندى
 من شيء من الاعتقاد بأن الإنجليز لا يمكن أن يرتكبوه ! . . ومع ذلك فلننتظر !
 لقد أعجب الناس إعجابا شديدا بموقفنا أثناء المحاكمة ، ولاشك أننا أعطينا مثل
 الشجاعة والبطولة والكرامة . إن هذا لربح عظيم لنا ، ولصبر وللمصريين . إن كان
 الإنجليز يظنون أنهم بذلك يخدمون سياستهم ومركزهم فى مصر ، فهم مخطئون خطأ
 فظيما ؛ لأن هذه السياسة تؤدى إلى العكس تماما . إن الذى فهمناه . ونفهمه ،
 أن اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى ينساق فى هذه السياسة بمشورة المستر
 إيموس المستشار القضائى ، وأن مستر إيموس هذا هو العوبة فى يد ثروت باشا .
 إنى أعرف إيموس ، وأعرف أنه رجل واقعى ، فكيف يسير بهذا الذى يخالف
 سليقته تماما ؟ . . لاشك أنه منسوق بثروت باشا وأعوانه .

١٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« علمنا أن جنابة فظيعة ارتكبت أمس على مستر براون وأولاده . . إنه لجرم
 شنيع . هل هو سياسى ؟ إن كان سياسيا . وهذا مالاأظنه ، فالمسئولية واقعة على سياسة

الاضطهاد والشدة التي يسلكها الإنجليز . تكدرنا كلنا لوقوع هذه الخناية ، إن المحرض على هذه الخنايات ، إن صح أنها سياسية ، هم رجال هذه السياسة البريطانية ، لا مطالبة الأمة بحققها . إن المصريين أمة هادئة ساكنة لم تكن تعرف الجرائم السياسية ، فن دفعها إليها ؟ أنتم وسياستكم دون سواكم . ومن الغريب أنهم ورجالهم وبوليسهم لا يعرفون الجائنين ، ويقولون إن الجرائم وبياناتنا هي المحرصة عليها .

الإعدام !

١٤ : أغسطس سنة ١٩٢٢

« الساعة الحادية عشرة صباحا ، أخطرونا أن ضابطا بريطانيا سيحضرون ويتلوعلينا الحكم . اجتمعنا : . حضر الضابط ومعه مترجم ، وهو أحمد أفندي رفاعي على ما ظن . تلا الضابط الحكم باللغة الإنجليزية ، فإذا هو قاض بالإعدام ! ووقف الضابط عند ذلك ، وترجم المترجم الحكم بالإعدام . ثم استمر الضابط البريطاني . وقال إن اللورد ألنبي خفض الحكم إلى الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وغرامة خمسة آلاف جنيه .

صاح حمد الباسل : « تمينا مصر ! . . وفي الحال دعوت دينا وأصف للعب الطاولة ، وبدأنا نلعب ، وإذا بحمد الباسل يلومنا على ذلك ، ويقول إن هذا غير طبيعي : كيف يحكم علينا بهذا الحكم وأنتم تلعبون الطاولة ؟ فكففنا عن اللعب . والواقع أن هذا الحكم لم يؤثر علينا مطلقا ، ولا أزال أعتقد أنها مهزلة ، وأنه يستحيل أن يضرنا علينا تنفيذ هذا الحكم . وجاء الضابط الإنجليزي ، ونبهوا علينا بالاستعداد للقيام إلى سجن قره ميدان بعد عشر دقائق .

ووصلنا السجن الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ ظهرا ، ومعنا ضابط إنجليزي من
الحكمدارية ، وسلم الضابط الإنجليزي الحكم لمأمور السجن عبد الرحمن أفندي
سرى ، وانصرف . وسأل المأمور تليفونيا ، اللواء وتجنهم باشا مدير مصلحة السجن ،
عن أى نظام يتبع معنا ؟ فقال اللواء وتجنهم باشا : « النظام السياسى » إلى أن تصل
تعليمات أخرى . وكان مأمور السجن واللواء وتجنهم باشا يجهلان بالحكم علينا .
ويجهلان بوصولنا إلى قرو ميدان ١ أكلت مع واصف غالى أكل المستثنى ،
لأنهم منعوا أكلنا من الدخول ، وأشار عبد الرحمن سرى لمأمور السجن بضرورة
لبسنا ملابس السجن . سألته عن القراءة ليلا ، فقال : « إن النور ضعيف » .
دخلنا السجن الساعة ٣ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر .

١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

« لا يمكن أن أصف التأثير الذى وقع علينا أمس ، كأن تأثيراً سيئاً جداً . رأينا أنفسنا وسط الجنة والمجرمين ، ولبسنا ملابسهم ، وإذا بنا نقضى حاجتنا ونأخذ حماماتنا أمام المحبوسين ، ولو أن المحبوسين اجتهدوا أن يدخلوا المكان وقت ذهابنا على قدر الاستطاعة . وقابلنا كثيرين ممن عرفونا ، وساعدونا فى إحضار ملابس السجن وقياسها . . . وحين دخلنا الزنازة الباعة السادسة ، وأقفل الباب ، شعرت كأن قبراً أقفل علينا ! أخذت الإنجيل ، وقرأت على الشباك ، وأنا أقف على كرمى ، لأن النور محرم ، وعندما أظلمت الدنيا جلست ، ورقدت على السرير ، حتى أخذنى النوم بعد ساعة أو ساعة ونصف . نمت نوماً لا بأس به ، لأن العشاء عادة عبارة عن حالة طحينية وعيش ، فضلاً عن انعدام الشهية ، وفتحت الأبواب الساعة السادسة

صباحاً ! . . . عندنا شايوش اسمه عبد الهادى . ييكى كلما رآنا . أو كلما أقفل الباب علينا ! علمنا أنه مفروض علينا البقاء فى الزنزانة مقفلة إلى ميعاد الطواير ، وياكل كل واحد فى زنزانه ، وهى مقفلة » .

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« تعب واصف غالى تعباً شديداً من الزنزانة ، حتى قال : إني أكاد أكون فى حالة فرح . إني ميت لا محالة . شكرونا تعبنا لأنفسنا ، فإذا بنا متألون جداً من هلم الحال . ومن وجودنا وسط القتلة والمجرمين . سمح لنا بالأكل من منازلنا . كتبنا لشكوى اللواء وتنجهام باشا مدير السجون ، فقبل لنا إنه يجب أن يكتب كل منا شكوى على جدة . لأنه لا يجوز لنا الاجتماع معاً ، ولا الكلام معاً ، ففعلنا . . . واصف غالى تعب جداً ، ونحن كذلك . جاء الطبيب وهو الدكتور حجار ، ففحصنا وسمح بالسريرنهارا لبعضنا . يزورنا طبيب صباحاً ، وطبيب مساءً ، وكل منا له الحق فى أن يعرض نفسه عليه فى أى وقت شاء . أحد الأطباء يتحاشانا جداً . ويريد أن يكتفى بخيره شره ! قيل لنا إن كل شئ فى يد الحكيمباشى ! زارنا الحكيمباشى . وهو رجل نحيف ، ناشف ، ذو وجه ضئيل . لاعمى له : ولا شكل محدود . إن أشد آلامنا من وجودنا بالزنزانة المقفلة . علمنا أن مأمور السجن عبد الرحمن سرى نقل ، لأن اللواء وتنجهام باشا مدير السجون كلمه ليلا تليونيها : فلم يجده ! » .

١٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر المأمور الجديد أمين حافظ ، وشهرته غير حسنة . لا يسمح لنا بإبقاء شئ »

فى الزنزاة سوى الصابونة ! حتى فرشة الأسنان يجب أن تكون بأمر الطبيب ، وملابس النوم تنقل للمخزن ! فرش السرير عبارة عن مرتبة قش وبطانتى صوف خشن جداً ، والمخلدة قش أيضا . وهى واطية ، ولرفعها أضغ بطانية مطبقة تحتها ! أكاد لا أكل إلا القليل ظهرا، أما ليلا فلا أكل مطلقا سوى قرقوشة واحدة ، أو قطعة جينة . والباقي كله يأخذه الشاويشية . وصلتنا الكتب ، وقد تسليت نوعا بها ، ولكنى أقرأ وأنا متضايق . الضباط عبد الرحمن يضايقنا ، يمنع فتح الباب ، أو اجتماعنا ، ولكننا مع ذلك لانهم له ، إن عقليته كعقلية نفر ! الدخان ممنوع ، ولذلك أبطلته ، الجرائد محرومة . نقل واصف غالى للمستشفى اليوم صباحا ، فسير تاح طبعا أكثر منا .

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

« كل الضباط والشاويشية يأسون لحالتنا ، ولكن الشاويشية أشجع من الضباط ، وأكثر إحساسا من الضباط ! لاحظنا أن الضباط جبناء للغاية ، يخافون اللواء وتنجهم كل الخوف ، بل يرتجفون منه ! وإذا حدثناهم ، لا يستحون أن يقولوا لنا : « هل يرضيكم قطع عيشنا أو نقلنا ؟ » . إلخ ! » ويتجاهلون أننا ضحينا بأنفسنا ! ثبت لنا من جديد أن الإنجليز لا يستسيغون ولا يرقون إلا الجبناء ، والأشخاص الذين يكونون آلة بين أيديهم . لا شخصية مطلقاً هؤلاء الضباط !

أجتهدت فى قراءة الجرائد . إن بعض المستخلمين الصغار أكثر من الكبار شجاعة وإقداما ، واستعدادا للتضحية فى سبيل راحتنا . . . واجتهدت أن أكل ظهرا مع مراد الشريعى ، وكان الشاويش يغمض عينيه ! »

١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إن الضابط عبد الرحمن لا يرى أمام عينيه سوى وظيفته ، والمحافظة عليها ، وعدم إغضاب إله اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون ! لا يحسن الكلام ، ولا يعرف التلطف ، فإذا أراد ، ظهر بجلاله أنه يخالف طبيعته ! هو وأمور السجن يخافان أن يحسنا معاملتنا ، أو يتساهلنا في مواعيد التفتيش ! إنهما يكتفیان . بالقول بأن حالتنا لن تستمر ! إن عدم إضاءة الزنزانة يتعبنا ، ويقولنا جدا ، فما معنى هذا ؟ ولماذا يحرم المسجون من النور ، مع أن النور يعينه على القراءة والكتابة ، أى على الاشتغال بشيء حسن ، وبتربية نفسه وتغذية روحه ، وإثراء معلوماته ، فلماذا يحرمون هذا في السجن ؟ هل الغرض التعذيب أو الإصلاح ، خصوصا في سجن معد لارتكاب الجنح ؟

رأينا اليوم الجلد ، وهو فظيع جداً ، جدير بقرون الوحشية ، أوزمن الظلمات . ومن الغريب أن جميع الضباط والشاوشية يرونه طبيعيا وضروريا ! وهناك عقوبة أخرى وهى حبس التأديب ، وهو حبس في غرفة لا شبك فيها ، سوى منور في السقف ، وبها برش وجردل ، ويأكل المسجون فيها خبزا وماء فقط ، ولا يخرج في الطابورا وقد اقترح بعضهم (الضابط حسن صفوت) أن تكون مظلمة ، بلا نور مطلقا نهائيا ، أما ليلا فالنور محرم في كل مكان ، عدا الفسحات للشاوشية والخفراء . . . فظائع في فظائع ! . . لاشك أن المحبوس يخرج وأخلاقه قد انحطت ، وفؤاده قد تعود القساوة والشر ، يخرج وهو أسوأ مما كان ، بل ربما كان طيبا فيخرج شريرا . . لا طريقة للتربية أو التعلم على الإطلاق في السجن ، أما الورش فاعمل فيها

سطحي ظاهرى ، وأما الوعظ فى الأسبوع مرة ، فلا قيمة له ولانتيجة .
علمنا أننا لن نشتغل فى الورش ، ولا فى أى شىء . ، بعد انقضاء العشرة
الأيام الأولى ، التى يسمونها أيام الحجر الصحى ، أى عدم الاختلاط .

٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حركة غير عادية ! عدو من كل جهة ! نزع كل شىء زائد من الغرف !
إقفال الزنانات كلها ! سكوت تام ! إسراع فى التنظيف ! .. من كل جهة تسمع :
« الباشا جاء . . الباشا حضر ! » . نعم حضر اللواء وتنجهام باشا : إله السجن ،
وشيطانه ، كما نشاء ! ارتعدت مفاصل الموظفين ، وارتجت قلوبهم ، وكل منهم
يطلب إلى الله أن يخرج الرجل بغير أن يلاحظ عليه نقصا فى عمله ، أو عيبا فى
تصرفاته ! ونحن كذلك أقفلت علينا الأبواب ! وبعد خروجه علمنا أن حمد الباسل
قابله . فأخبره وتنجهام باشا أنه يخبر وزارة الداخلية بشأن النظام الذى يتبع معنا ،
ولم يصله رد للآن ، وأنه يود مساعدتنا ، وأنه وضعنا تحت النظام السياسى من تلقاء
نفسه ! أما الحكمم فيقضى بوضعنا فى ليمان أبى زعبل ! وقال وتنجهام باشا إنه
فى انتظار رأى « الباشا وزير » ! لأأظن أنه مسرع فى الرد ، بل يعتمد الإبطاء ! »

المرأة المصرية فى الجهاز السرى

انتهت مذكرات المرحوم مرقص حنا باشا نقيب المحامين ، ووزير الأشغال
والمالية . . ولعل من أهم مافى هذه المذكرات دور المرأة المصرية وكيف استطاعت
زوجات المتهمين من قادة الثورة إقناعهم بأن يرفضوا الدفاع عن أنفسهم ،
وأرادى ذلك إلى الحكم بإعدامهم ، فوقفوا هذا الموقف العظيم . . ولكن المرأة المصرية

لعبت في هذا الوقت بالذات دوراً جريئاً ! في تلك الأيام أصدرت السلطنة البرطانية العسكرية أمراً بعدم ذكر اسم سعد زغلول ، لافي جريدة . ولا في مجلة . ولا في كتاب . ولا في منشور ! .. وجمعت صفية زغلول زوجات المثنيين السبعة . وعدداً من السيدات المشتغلات بالحركة الوطنية . وقالت لمن إن الإنجليز منعوا ذكر اسم سعد لكي ينسأه المصريون . وينجب أن نتحدى هذا القرار ، وأن نؤلف خطايا من كل سيدة من السيدات الموجودات ، مهبتها أن تكتب على كل ورقة بنكوت بالعبودية والإنجليزية جملة « يحيا سعد » !

ومكثت السيدات بضعة أيام يعملن ليل نهار في بيت سعد زغلول ! أحضرن كل مالدیهن من أوراق البنكوت ، وما لدى أهلهن . وأصدقائهن . . ثم طلبت صفية زغلول محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر وأبلغتهما بقرار خطايا السيدات . وبدأت تنتشر في كل البيوت عمليات الكتابة على أوراق البنكوت . . ثم اتصل الجهاز السري بصياغة الحكومة في الأقاليم ، وراحوا يكتبون كلمة « يحيا سعد » على كل ما يجمعونه من جنيهاات الضرائب ! ثم اتصل الجهاز السري بموظفي خزانة وزارة المالية . وتمسوا للفكرة وبدأوا هم الآخرون يسهرون الليال في كتابة كلمة « يحيا سعد » . . وانضم المصريون الذين يعملون في البنوك والمعامل التجارية إلى هذه الحركة السرية . وفوجئ الإنجليز بأن كل ورقة بنكوت في مصر كتب عليها « يحيا سعد » ! . . حتى إن الوزراء قبضوا مرتباتهم أوراق بنكوت مكتوبا عليها « يحيا سعد » ! وكبار الإنجليز في الحكومة المصرية قبضوا مرتباتهم وعليها كلمة « يحيا سعد » ! وبلغ من حماس صغار التجار وقتئذ أنهم كانوا يرفضون قبول أى ورقة من فئة الجنيه ليس مكتوبا عليها « يحيا سعد » ! وكانوا يقوون للشترى : « هذا جنيته براني » !!

وهاج اللورد ألباني ، وهاجت وزارة ثروت ، وفكروا في إلغاء أوراق البنكنوت !
ولكنهم كانوا يحتاجون إلى طبع أوراق بنكنوت جديدة في لندن ، وكان هذا يستغرق
في تلك الأيام ستة شهور ! ثم بدأت حملة اشترك فيها سعاة البريد ، وهي أن يكتبوا
كلمة « يحيا سعد » على كل خطاب . . ثم بدأ كل من يرسل خطابا يكتب كلمة
« يحيا سعد » ! وصادرت مصلحة البوستة الخطابات الأولى ، ثم فوجئت بأن كل خطاب
مكتوب عليه « يحيا سعد » . . حتى خطابات الحكومة الرسمية ! وفي الوقت نفسه
بدأت حملة كتابة « يحيا سعد » على كل جدران البيوت ، أو بناء حكوى !

وغزت المطربة منيرة المهدية أغنية : يا بلح زغلول . . يا حليوه يا بلح ! .
وخرجت مصر كلها تغنى في الشوارع : يا بلح زغلول ! واضطرت السلطة البريطانية
أن تلغى قرارها بمنع ذكر اسم سعد زغلول في الصحف !

ثم حدثت قضية الحكيم على الزعماء السبعة . . وإساءة معاملتهم في سجن
قره ميدان . . وبدأت خلايا السيدات تعمل ! خطابات تصل إلى زوجات الوزراء ،
تهديدات بالقتل ! أصبحت كل سيدة عضوا في جمعية « اليد السوداء » ! إن خطابات
التهديد التي كانت تصل إلى كل وزير في الوزارة وصلت إلى متوسط مائة خطاب
في اليوم ، من كل بلد وكل قرية في مصر ! . . وعجزت الحكومة والأمن العام عن
أن يعرفوا أين توجد جمعية اليد السوداء ، التي تهدد بقتل الوزراء إذا لم تحسن معاملة
المسجونين السبعة . وانزعجت زوجات الوزراء وبنات الوزراء ! وانزعجت زوجات
كبار الموظفين الإنجليز في مصر . . واضطر مجلس الوزراء برياسة ثروت أن يصدر
قرارا تحت هذا الضغط - بإلغاء قراره بأن يرتدى الزعماء السبعة ملابس السجن
الزرقاء !

* * *

وفي ملكرات مرقص خنا (يوم أول سبتمبر سنة ١٩٢٢) كتب يقول :
« الساعة الواحدة بعد الظهر أخبرنا اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون
بأن نلبس ملابسنا . . في الحال خلعنا ملابس السجن ، ولبسنا ملابسنا العادية .
وقد استبشر الجميع بأن ذلك فاعمة امتيازات أخرى ، وقال وتنجهام باشا إنه
سيحضر غداً لمقابلتنا . »

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢

« حضر وتنجهام ، وقابلنا جميعاً بالمكتب . وانفعل جورج خياط لمجرد عدم
وجود الكراسي للجلوس عليها في غرفته ! فصرخ بأعلى صوته : « أحضر لنا الكراسي ،
وأمر الشاويش بإحضارها ! ثم جلس على الترابيزة حتى نجى الكراسي . » فأحضرت
الكراسي على الفور . . وقال لنا وتنجهام باشا إنه سيسمح لنا بالتدخين ، وفتح
الزنازة نهائياً ، وأخذ حمام بالمستشفى ، واستعداً ، محلات الراحة الخاصة بالضباط ١١ ،

خلايا سرية للعمل في السجن

لم تفعل المرأة المصرية هذا فقط ! إنها نظمت خلايا سرية لعملية التهريب
داخل السجن ! فبرغم الحراسة الشديدة ، وبرغم تعليمات وتنجهام باشا . . وبرغم
ذعر الضباط من سعادة الباشا اللواء ، فقد بدأت الرسائل السرية تدخل السجن !
وبدأ قادة الثورة يتصلون من الزنازة بسمد زغلول في جبل طارق ، وبقيادة الثورة
في القاهرة . واستمرت عملية الضغط على الإنجليز . . وتقرر نقل المعتقلين من سجن

مصر إلى معتقل في ألماتة . . ولكنه معتقل يحرمه الإنجليز ! كان الشاويش المصرى عبد الهادى هو الصلة بين زنانات سجن مصر ، وخلايا السيدات السرية ! كان هو الذى يوصل الرسائل السرية ! وفوجئ الجهاز السرى للثورة بأن الحراسة على قادة الثورة السبعة فى معسكر ألماتة الحربى يتولاها الإنجليز وحدهم ! اللديبان على باب المعسكر إنجليزى ، الحراسة داخل المعسكر من جنود وضباط البوليس الحربى البريطانى ، طبيب المعتقل إنجليزى ، الخدم اللذين يعملون فى المعسكر كلهم من الإنجليز ! وصدرت التعليمات إلى خلايا السيدات بأن تبحث عن زوجات الضباط والصلوات الإنجليز اللذين يتولون العمل فى معسكر الاعتقال . . ومحاولة عمل صداقات معهم . ولكن المحاولة فشلت ، لأن الضباط الإنجليز كانوا يصابون بالذعر إذا رأوا مصرىاً أو مصرية بقرب بيوتهم ، بسبب كثرة الاغتيالات !

وكانت السيدة إستر فهمى ويصا ، هى التى ترأس الخلية التى تقوم بإرهاب زوجات الإنجليز ، وبإثارة الرعب فى قلوبهن إذا لم تتحسن معاملة الزعماء المعتقلين !! وانهالت رسائل التهديد بالقتل على زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ! وتلقت زوجات موظفى دار المنسوب السامى البريطانى خطابات باللغة الإنجليزية هذا نصها : « إن سبع سيدات مصريات محرومات من أزواجهن لمدة سبع سنوات ، إن سبعة من قادة الثورة يعاملون فى معسكر الاعتقال معاملة المجرمين . إذا لم تتحسن هذه المعاملة فوراً فستحرمين من زوجك ، لا سبع سنوات فقط ، وإنما إلى الأبد ! » وأصبحت زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى دار المنسوب السامى برعب ! وفشلت المحاولات التى بلها اللورد ألبنى لتهديتهن ، وأصدر لورد ألبنى تعليمات بأن توضع حراسة مشددة على زوجات موظفى دار المنسوب السامى البريطانى ، وعلى بيوتهن ، ولكن هذه الإجراءات لم تؤد إلى إزالة الذعر المنتشر ! وعندما ذهب

السيلة إستر فهمى ويصا بعد ذلك لمقابلة اللورد ألنبي تطلب منه إصدار الأمر بتحسين معاملة المحكوم عليهم ، اعترف المندوب السامى بأن جميع زوجات الموظفين فى دار المندوب السامى تقلمن بنفس الطلب !

ولكن نقل المحكوم عليهم من سجن مصر إلى معسكر الجيش البريطانى عقّد مشكلة الجهاز السرى ! . . وذات يوم جاء للجهاز السرى تقرير من خلية السيدات فى مصر الجديدة بأن مسز « كاترين كار » هى زوجة السيرجنت كار الصول فى الجيش البريطانى الذى يشرف على الحراسة الليلية للمعتقلين . . وأن والدها أيرلندى من حزب (السين فين) ، وأنه قتل برصاص الإنجليز من بضع سنوات . . وأنها مستعدة أن تقوم بأى خدمة ، وأن زوجها تحت سيطرتها التامة !

وبدأ على الفور الاتصال بمسز كاترين كار ! ورتب معها الجهاز السرى أن يسلمها الرسائل السرية ، ويتولى السيرجنت كار وضعها فى سلة طعام العشاء الى تقدم للمعتقلين ! وهكذا لا يعرف المعتقلون من الذى وضع هذه الرسائل السرية فى طعامهم ! . . واستمرت العملية بهذه الطريقة الغريبة !

صفية زغلول فى الزنزانة !

ولم يستطع الجهاز السرى أن يهرب الرسائل السرية فقط إلى المحكوم عليهم بالإعدام ، وإنما استطاع مرة أن يهرب إلى داخل السجن صفية زغلول نفسها ! . . فقد رأت قيادة الثورة أنه لو استطاعت صفية زغلول أن تدخل المعتقل وتقابل زعماء الثورة المعتقلين لرفعت روحهم المعنوية ! ولكن كيف يحدث هذا ، وهناك

أوامر مشددة بعدم الزيارة ١٩ . . وذهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى الضابط النوبتجى فى المعتقل ، وقالوا له : إن هناك سيدة عجوزاً ، ترغب فى زيارة المعتقلين ، إنها أمهم جميعاً ! فقال الضابط الإنجليزى : كيف يكون لكل هؤلاء الأشخاص المختلفى الأسماء أم واحدة ! قالوا له : « إنها أمهم الروحية التى ربهم جميعاً ! . . إنك حاربت يا سيدى ، وعرفت معنى الحرب ، فتصور أنك كنت معتقلاً فى قبضة الألمان ، وأن والدتك ، أو سيدة مثل والدتك ، طلبت السماح لها بأن تراك قبل أن ينفذوا فيك حكم الإعدام ، فهل كنت لا تتألم إذا رفض الحراس الألمان أن يسمحوا لها بزيارتك ١٩ »

وتأثر الضابط النوبتجى وقال : « هل تعدنى السيدة بالألّا تسعى لتهريب المعتقلين أو لعمل أى شىء من شأنه أن يوقفنى فى مسئولية عسكرية ؟ . . » وقدم أعضاء الجهاز السرى هذا العهد ! . . وفوجئ حمد الباسل وزملاؤه بأن رأوا أمامهم صفية زغلول ! وبقيت معهم حوالى الساعة ، تشجعهم ، ثم انصرفت دون أن تعرف السلطات البريطانية بهذه الزيارة !

تقرير سرى فى سلة الطعام!

وتكررت الرسائل السرية !

وذاذ مساء فتح مرقص حنا سلة الطعام التى فيها عشاؤه ، ووجد فيها تقريراً سرياً من الأستاذ عبد القادر حمزة - الذى كان يعمل فى جهاز المعلومات للثورة - وهذا هو نص التقرير السرى أنشره كاملاً ليرى القراء طريقة التقارير السرية التى يكتبها الجهاز السرى للمعلومات لقيادة الثورة :

« سيدى الأستاذ مرقص بك

« كان مستر كار - نائب المندوب السامى البريطانى - قد طلب من إبراهيم راتب (عضو الوفد) أن يحملنى على مقابلته ، وذلك منذ ثمانية أو تسعة أيام . وقد بلغنى ذلك ، ولكنى تأنيت ، كما أخبرتك أمس ، حتى تكرر الطلب ، حيثئذ تواعدنا على المقابلة فى دار الحماية (دار المندوب السامى) فى الساعة السادسة والنصف بعد الظهر من يوم الاثنين الماضى ، واستمر الحديث من الساعة السادسة وخمس دقائق إلى الساعة الثامنة . بدأ مستر كار بأن قدم لى سيجارة ، وقال : يظهر أننى معروف بينكم بأننى رجل شديد ! قلت : « لا . . ولكنك معروف بيننا أنك راغب فى إصلاح ما فسد ، بيد أننا لا نرى لهذا الإصلاح أثراً . . فابتسم مستر كار وقال : « إذن لى سمعة حسنة لى حد ما ، ويمكننا حيثئذ أن نتكلم بصراحة . فضحكت وقلت : « لاتعجل ، فإنك لم تصلح بعد شيئاً ، . . أن تصلح كثيراً ، لترفع المظالم التى ارتكبت . »

« ثم كلمنى مستر كار كلاماً طويلاً ، لا أرى لزوماً لكتابته هنا : « . . خاص بى . وإنما أذكر مجمله ، فأقول إنه صرح لى بأنه كان الأمر باعده إلى وإفصال جريدة البلاغ ، لاعتقاده أنى عملت إظهاره أمام المصريين بمظهر الرجل الذى يدبر المؤامرات ضدكم ، ومن ذلك ما كتبت عنه ، فى دعوته على ياسا يكن وعبد الخالق ثروت باشا إلى ذمته ، وفى حضوره وليمة فى كلوب محمد حوتم الأحرار الدستوريين . وقد قلت له هنا : « لماذا تكره أن يعرف عنك أنك صديق لهؤلاء الناس ، فى حين أنهم أصدقاؤك فعلاً ؟ » . فقال : « نعم لى أعرفهم ، ولكنى لا أدبر مؤامرة معهم . » قلت : « إن الرجل القوي الذى يعرف أنه يستطيع بقوته أن ينفذ ما يريد ، ليس محتاجاً إلى تدبير مؤامرات ، إذ المؤامرات إنما تكون من

تُشأن الضعيف الذى يريد أن يصل من طريق الحيلة إلى ما لا يصل إليه من طريق القوة . وأنت على كل حال تخدم وطنك . وتنفذ سياسة لحكومتك ، أما الذين لا يخدمون وطنهم ، بل يعملون بالعكس على إلحاق الأذى بوطنهم ، فهم الآخرون ! » : فقال مستر كار : « أنت تعنى بذلك عدلى باشا وثروت باشا ، وأمنالهما ، وكأنك حينئذ تريد أن تقول إنى أترك لهم أن يتآمروا علىّ ، ويخدعوني ، » ثم تبسم وقال : « أشكرك على هذا المديح ! » قلت : « قد لا يخدمونك أنت شخصياً ، ولكنهم — على كل حال — خدعوا ساستكم طول العام الماضى ، وجعلوكم تعتقدون مالا يمكن أن يكون ! » .

وقال لى مستر كار إنه فى الواقع دعا عدلى باشا وثروت باشا إلى ذهيته ، ودعا أيضاً مستر إيموس (المستشار القضائى) ، ولكن كان الغرض من الاجتماع تقديم خدمة لمصر ، لأنه كان قبل ذلك بيوم قد تكلم مع عدلى باشا فى إلغاء الأحكام العرفية ، وكانا قد اتفقا على ذلك ، ولكن بما أنهما رجلان سياسيان ، وإلغاء الأحكام العرفية يستلزم البحث فيه من الوجهة القضائية ، فقد طلب عدلى باشا أن يحضر معه فى اليوم التالى ثروت باشا . وطلب مستر كار أن يحضر مستر إيموس ، وذلك للبحث فى المسألة من أوجهها القضائية . وبعد أن شرح لى مستر كار ذلك قال : « هذا كان الغرض من الاجتماع فى ذهبتى ، فهو اجتماع كان يراد منه تقديم خدمة لمصر » . فقلت : « لو أننى عرفت ذلك ، لقبلت أن أكون واحداً من المجتمعين ، ليكون فيكم على الأقل واحد من غير الرجال الذين وضعوا سياسة ٢٨ فبراير » . واستمر الكلام على هذا النحو قليلا ، ثم انتقل إلى الانتخابات ، واشترك المنفيين والمسجونين والمعتقلين فيها ، وهو ما كتبت لكم أمس ولا لزوم لإعادته .

« وتكلمنا فى سعد زغلول وعدلى باشا ، فكان من رأيه أن عدلى باشا هو الرجل

الوحيد الحكيم في مصر ، فقلت له : « إن عدلى باشا رجل خلقتموه أنتم - وعضدتموه بنفوذكم ، ولولا ذلك ، ما كان له وجود ، وأنتم تعرفون ذلك - ولكنكم ترون فيه رجلاً يقبل منكم إعطاء الألقاظ ، دون مدلولاتها ، فأنتم تؤيدونه لهذا الغرض وحده » . فقال مستر كار : « ولكن سعد باشا ليس رجلاً عالياً » . قالت : « وهل تظن حينئذ أنه شاعر ، يعيش في الخيال ، أو تظن أنه عديم التجربة ؟ » . قال : « أعترف بأنه خطيب ، ولكن لا أظنه يزيد على ذلك » . قلت : « لا يقول ذلك إلا رجل يجهل سعد باشا » . قال : « لا تؤاخذنى ، فإنى - في الحقيقة - لم أعرفه ، ولم أحادثه ، لأننى حليث عهد بمصر وساستها » . قلت : « لو أنك عرفت وحدته ، لكان لك فيه رأى آخر ، ولعرفت أن الرجل الذى عالج منصب الوزارة عدة مرات والذى شهد له كل الذين احتكوا به في العمل - سواء كانوا إنجليزاً أو غير إنجليز - بالمقدرة والكفاءة ، ليس خيالاً ، ومع ذلك ألم تقرأ تقرير لجنة ملنر ؟ » . فقال مستر كار : « نعم ، قرأته جيداً » . قلت : « وهل رأيت فيه أن العمل الذى كان سعد باشا يعمله في مفاوضاته مع لجنة ملنر كان عمل رجل خيال ؟ » قال : « ولكن سعد باشا لم يقبل مشروع ملنر » . قلت : « لم يقبله ، غير أنه قدم تحفظات تجعل كلمة الاستقلال التى فيه ، ذات معنى ، فرفضتم أنتم ، وبعد رفضكم هذه التحفظات ، اضطرتهم إلى إعطاء أهمها ، وهو إلغاء الحماية ، وإقالة بعض المستشارين في الوزارات ، ولم تستفيدوا من هذا الإعطاء شيئاً » . فقال مستر كار : « وماذا تريد ؟ إن سعد باشا هو شخصية غير مرغوب فيها في لندن » . قلت : « وماذا ؟ هل لذلك من سبب غير ما نعرفه من أنكم لا تريدون أن تعرفوا لمصر بشئ اعترافاً صحيحاً ؟ » فقال : « لا أدري » . ولم يرد أن يجيب !

• • •

وانتقل إلى مستر كار بعد ذلك فجأة إلى البروجندا التي للمصريين في لندن ، فقال : « كان من أعظم غلطات سعد باشا أنه احتجى في جريدة الديلي هيرالد (لسان حال حزب العمال البريطانى) . إنها جريدة محقرة ، تعطى الإنجليز صورة سيئة في كل ما تكتب فيه ! » . فقلت : « لا أعرف ما هي قيمة حكمك هذا على جريدة الديلي هيرالد ، لأنى لست خبيراً بالجرائد الإنجليزية ، ولكن أى ذنب لسعد باشا فيما فعله ؟ ضع نفسك مكانه ، وقل لى بإخلاص هل كنت تفعل غير ما فعله ؟ إنه ذهب إلى لندن ، وبحث فيها عن جرائد توصل آراءه إلى الرأى العام البريطانى ، فلم يجد غير الديلي هيرالد ، فاشترى بعض أسهمها ، فهذه الجريدة تدافع الآن عنه ، وعن آرائه ، وعن القضية المصرية بالإجمال دفاعاً عادلاً ! » . قال مستر كار : « لو كنت مكان سعد باشا لقطعت صليّ الديلي هيرالد ! » فقلت له : « لا أصدق أنك ترفض أن يكون لك نصير في بلد أنت محتاج فيه لكل من ينصرك ، ومع ذلك كيف تتصور أن يقطع سعد باشا الآن صلته بهذه الجريدة ؟ » . قال مستر كار : « ما عليه إلا أن يكفّ عن أن يدفع لها النقود التي يرسلها إليها من وقت لآخر » . قلت : « اسمح لى أن أقول إن معلوماتك في هذا خطأ محض ، فإنه لا سعد باشا ولا أحد غيره من أنصاره دفع لهذه الجريدة نقوداً . أما قطع الصلة فع أنه غير مرغوب فيه ، فهو مستحيل أيضاً ، لأنه لا يمكن تصوره إلا في حالة واحدة ، هي أن يبيع سعد باشا الأسهم التي في يده ، فهل نظن أنه إذا عرضها للبيع يجد من يشتريها ؟ » . قال : « كلا » . قلت : « إذن ليس القطع ممكناً ، وهو غير مرغوب فيه كما قلت لك ، لأننا محتاجون لكل جريدة ترفع صوتنا في لندن » . فقال مستر كار : « أنتم تعتمدون أيضاً على رجل غير محترم في نظر الرأى العام البريطانى ! » . فقلت : « من هو ؟ » . قال : « هو

لأنجلون ديفيز . . إنكم تدفعون له نقوداً لتشتروا خدمته . ولكنه لا يمكن أن ينفياكم بشيء . أتريدون نصيحة مني ؟ أصبح لكم باحلاً من بأن تعتمدوا على رجال مثل مستر « سپور » الرجل المحترم ! » . قلت : « فأناك تتصور أن المال لديها كثير ، لأنعرف ماذا تفعل به . حتى تدفعه لمأه الخريفة . أو هذا الرجل . . أؤكده لك أني لم أعلم إلى هذه الساعة أن أحداً من المصريين يدفع لمستر « لأنجلون ديفيز » نقوداً ! » . فقال مستر كار : « أنت إذن لا تعرف ما هنالك . . فاستخير تعرف الحقيقة ! » . . قلت : « ألم تصادروا أموال الثروة ؟ وأموال الزغوليين ؟ لا . لا . دع هذا ، إذا أردت أن تعرف نظرية المصريين في استعانتهم بأحرار إنجليز . فنظرينهم هي أنهم يرحبون بكل من يؤيدهم منهم ، ويرفع صوتهم . وهم لا ينفثون في ذلك إلا إلى شيء واحد هو خدمة قضيتهم » .

وتكلمنا بعد ذلك في الدستور ، فقال مستر كار : « ما رأيك فيه ؟ » . قلت : « رأي أنه ناقص ، ومعتل التنفيذ » . فقال : « أحب أن أعرف شيئاً من انتقاداتك على الدستور في ذاته ؟ » . قلت : « أول هذه الانتقادات أنه لم يذكر حدود الدولة المصرية ، وأنه أغفل السودان ... » ، فقاطعتي قائلاً : « لا . لا . لا . دع مسألة السودان جانباً ، وكلمني في غيرها » . قلت : « إننا نحن المصريين لا يمكن أن نتنازل عن التمسك بالسودان ، ومع ذلك فهناك غير هذا النقص . . في الدستور نقائص رجعية كثيرة ، منها أن الدستور قرر حرية الصحافة ثم هلمها ! » .

وكان نص الدستور أمامه ، فأخذه مستر كار ، وقرأ المادة الخاصة بحرية الصحافة ثم قال : « إنك تشير بذلك إلى القيد الأخير في المادة ؟ » . قلت : « نعم . وهو قيد مبهم ، تستطيع معه كل حكومة مستبدة أن تزهد الصحف ، بدعوى

المحافظة على النظام الاجتماعي ! « فضحك وقال : « إنني أحب ذلك ! « قلت :
« أنت إذن عدو الصحافة ! » .

* * *

وسألني مستر كار عن انتقاد آخر ، قلت : « إن حرية الاجتماع قررت ،
ثم هدمت ! وإن المسؤولية الوزارية قررت ، ثم أعطى الوزراء مخرجاً منها بإرجائهم
الاقتراع ثمانية أيام ، كى يتسع لديهم الوقت ، لنس المسائل واستالة النواب ! » .
فقال : « إن أمراً كهذا يوجد في دستور بولندا ! » . قلت : « ألم تجدوا لنا
إلا دستور بولندا تأخذ منه ؟ » . وسألني مستر كار عن انتقاد آخر ، قلت :
« إن المادة الخاصة بتعديل الدستور تجعل التعديل مستحيلاً ، إذا لم يكن الملك
راضياً به ! » . فنازعني مستر كار في ذلك ، وقال : « إن البرلمان يستطيع أن
يجبر الملك على التعديل ، كما يجبره على أى قانون آخر ، بالطريق البرلماني » .
قلت : « كلا ! أنت مخطئ في هذا » . قال : « بيني وبينك نص المادة ! » .
قلت : « اقرأها ! » . فبحث مستر كار عنها ، ثم قرأها بإمعان وقال : « صدقت :
ولكن الملك فؤاد لا يحسر على أن يقف في وجه الشعب ! » . قلت : « وهل الدستور
يوضع ، ليكون منظوراً فيه أن هذا الملك يحسر ، وذاك لا يحسر ؟ » . فقال : « إنني
مندهش من ملاحظتك هذه ، فقد كنت أظن أنكم لا تذكرون سلطة الملك ! » .
قلت : « إذن كنت تظن أننا إذا طلبنا السلطة للشعب فإنما نطلبها ونحن لا نعرف
معناها ! » . قال : « وماذا كنتم تقولون لو أن الدستور صدر ، كما كان نسيم باشا
قد وضعه ؟ » . قلت : « كنا نحتج أكثر مما نحتج اليوم ! » .

عبد القادر حمزة

ولقد كان ما يضايق حكومة المحافظين في إنجلترا اتصالات سعد زغلول بالاشراكين

فى إنجلترا . وأنه اشترى أسهماً فى جريدة (الدبلى هيرالد) لسان حال حزب العمال ، وأنه كان على اتصال مستمر بأحد الاشتراكيين المتطرفين وهو مستر « لانجلدون ديثيز » من العمال المتطرفين . وكان الشاعفون يتهمون العمال بأن مبادتهم هدامة ستخرب بريطانيا !! وكانوا فى فرع من الاتصال الوثيق بين سعد زغلول وبينهم ، وكان مما يثير الإنجليز أيضاً أعمال العنف التى يقوم بها الجهاز السرى . والتى لم تنقطع طوال الثورة ! لقد استطاع الجهاز السرى أن يجعل حياة الموظفين الإنجليز فى مصر غير محتمة ! إن بين يدى بركة أرسلها لورد ألنبي أثناء الثورة إلى لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية هذا نصها : « من الفيلد مارشال الفيكونت ألنبي ، إلى ماركيز كيرزون أوف كيدلستون ، (وصلت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ تلغرافياً) : « القاهرة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ : إن مستشار وزارة الداخلية ، ومستشار وزارة المالية بالنيابة ، ومستشار وزارة المعارف ، والمستشار القضائى بالنيابة ، مجتمعون على أن أى قرار لايعترف بمبدأ استقلال مصر ، أو أى قرار يتمسك بالحماية من المؤكد أن يثير مغامرة خطيرة تؤدى إلى ثورة فى أنحاء البلاد ، وتؤدى إلى فوضى إدارية ، وتجعل الحكم مستحيلاً . . من المستحيل مباشرة أى سيطرة بريطانية بدون التعاون المصرى الكامل فى كل فروع الإدارة . ظهر ذلك فى ربيع ١٩١٩ عندما حدثت محاولة للحكم بدون وزارة مصرية ، ومع إضراب جزء كبير من الموظفين المصريين . ولم تكن حكومة جلالة ملك بريطانيا مستعدة لتقديم إرضاء جوهري لأمانى الشعب المصرى فسيكون من المستحيل تكوين أى وزارة . . لقد استطاعت قوتنا العسكرية الشديدة وهى تعمل بعنف ، أن نحافظ على قدر معين من الأمن للحياة والممتلكات فى المدن الكبرى ، ولكن المهمة ستكون أكثر صعوبة فى الأقاليم » (انتهت بركة لورد ألنبي السرية) .

واستمرت حوادث العنف والاعتقالات ضد الإنجليز ، إلى أول فبراير سنة ١٩٢٢ ..
وبدأ الإنجليز يلوحون بإلغاء الحماية ! وأعلنوا أن لورد ألنبي سافر إلى لندن ليتفق
على إعلان الاستقلال !
ولكن الجهاز السرى لم يؤخذ بالألفاظ !

* * *

أصدر نائب اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى أمراً إلى البوليس بعمل
دوريات مسلحة ، برئاسة ضابط إنجليزى ، تقف عند مفترق الطرق ، لتفتيش
المارة راجلين أو ركوباً وضبط ما معهم من الأسلحة ، وإطلاق الرصاص فوراً
على كل مسلح يحاول الفرار من التفتيش ! واحتلت الدوريات العسكرية جميع
منافذ الشوارع الكبرى فى العاصمة ، وتمولت فى جميع الأحياء بالليل والنهار :
وكانت توقف السيارات والعربات الحنطور وعربات النقل ، وتفتشها ! وتوهمت
أن أعضاء الجهاز السرى يتنكرون بالملايات اللف ، ويخفون داخل الملايات اللف
المسلحات . . ! وتقرر الاستعانة بسيدات مالطيات - من اللائى يعملن فى الجيش
البريطانى - لتتولى السيدات تفتيش المصريات المشتبه فيهن ! وأصدر نائب اللورد
ألنبي أمراً إلى السلطات البريطانية فى يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ بتفتيش ١٣٤٠ منزلاً
ومحلات تجارياً فى العاصمة فى جميع الأحياء ، بحثاً عن الأسلحة التى يقتل بها الإنجليز !
ولكن الاعتقالات استمرت .

* * *

وفى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر . برايس
هوبكنس . أحد كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ، وحمل إلى المستشفى فى حالة
خطرة . وفى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٢ وجدت جثة المستر . جوردان . أحد كبار

الموظفين الإنجليز ملقاة في شبرا بعد قتله بالرصاص . وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على «مستر براون» أحد كبار موظفى وزاره المعارف ببحوار داره فى جاردن سيقى . وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أيضاً أطلق الرصاص على المستر «بيتش» المهتمس بمصلحة السكة الحديد فى جهة المطرية . وفى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ وجهت القنصليات البريطانية فى جميع المدن التحذير التالى إلى جميع رعايا بريطانيا :

« نظرا للحوادث الأخيرة ، تنذر القنصلية البريطانية جميع الرعايا البريطانيين ألا يسيروا فى الأماكن الخالية خصوصاً بعد الظلام . وأن يسيروا ، بقدر الأمكان ، مع رفقة غيرهم . ويجدر بالرعايا البريطانيين ، فوق ذلك ، أن يحملوا مسلمات » .

• • •

وفى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ أذاعت وزارة الداخلية المصرية البلاغ التالى : « نصبح القنصل البريطانى لجميع الرعايا الإنجليز بأن يتسلحوا بالمسدسات ، ولا يسيروا فى الأحياء غير المطروقة أو فى الظلام منفردين » . وفى نفس اليوم اتصل قائد عام الجيوش البريطانية بالسلطان فؤاد وأبلغه أن الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية فى ذعر ، لأنهم لا يستطيعون أن يسيروا فى الشوارع فى المدن إلى أعمالهم ، ويطلبون أن يركبوا سيارات للذهاب إلى أعمالهم والعودة منها ، وأمر السلطان باتخاذ اللازم لإجابة طلب القائد العام . وفى يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الإيجيشيان جازيت) تقول إنها تسجل الخزي والعار على الشعب المصرى بسبب هذه الاغتيالات المتكررة على الرعايا الإنجليز ، ورفض المصريين الذين يشاهدون هذه الحوادث التبليغ عنها ، والشهادة ضد المعتدين . ثم قالت :

« إن الحكومة المصرية رخصت على أثر وقوع هذه الاعتداءات المتكررة ، لجميع الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية بركوب سيارات على حساب الحكومة المصرية ذهاباً وإياباً ، من دورهم إلى أماكن أعمالهم وبالعكس ! »



الفصل التاسع

سِرُّ الأسطر الستة المشطوبة !
القصر يدير المؤامرات لا غتيال زعيم الثورة
المسدس الذى اخفى بعد إطلاق
الرصاص على سعد !

فى مذكرات سعد زغلول ستة سطور مشطوبة — شطباً غليظاً ، حتى لا تظهر كلمة واحدة أو حرف واحد من هذه الكلمات المختفية ! — ويغلب على الظن أن سعد زغلول هو الذى شطب بنفسه هذه الكلمات من مذكراته . . فها هى هذه السطور المشطوبة ؟ . . ولماذا شطبها سعد زغلول ؟ . . إنها بتاريخ يوم الأحد ١٤ يونيو سنة ١٩٢٥ ، وكان سعد زغلول خارج الحكم ، بعد مصرع السردار بسبعة شهور ، وبعد القبض على الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وبعد أن أعلن الملك فؤاد والإنجليز حرباً شعواء على سعد ، وحاصروا بيته ، وطاردوا رجاله ، وراحوا يتهمون به بأنه هو الذى دبر قتل الإنجليز ، وأنه خارج على العرش ، وأنه يريد الجمهورية ، وبعد أن حل الملك فؤاد مجلس النواب مرتين . وكانت المرة الأخيرة فى أول يوم انعقد فيه مجلس النواب ، لأن المجلس انتخب سعد زغلول رئيساً وأسقط عبد الخالق ثروت باشا مرشح الأحزاب التى كان يؤيدها القصر فى تلك الأيام ! وبعد أن أنشأ الملك حزب الاتحاد للقضاء على سعد زغلول ! فهل شطب سعد زغلول هذه السطور الستة لأن فيها أشياء خطيرة ، ولأنه عرف أن بيته عرضة للتفتيش ، فرأى أن يحذف هذه السطور ويمر عليها غلة مرات حتى

لا تظهر ولا تبين ! فلا بد أن هذه السطور خطيرة جدا ، لأن المذكرات مليئة بالأراء الخطيرة التي لم يحذف سعد زغلول كلمة منها !

إنني حاولت أن أقرأ ما وراء الكلمات المشطوبة في المذكرات نفسها . فلم أستطع ، ولم أجد خيطاً رفيعاً . أستطيع أن أمسك به ، ليوصلني إلى العبارات المحذوفة . ولست أعرف لماذا لم يقطع سعد زغلول الورقة كلها ؟ لعله أراد بذلك أن يضع المؤرخين الذين ستقع في أيديهم المذكرات أمام لغز محير ، يقفون عنده طويلاً ، ويحاولون أن يكتشفوا سره الغريب . . . ولكنني أستنتج أن سعد زغلول كتب في هذه السطور المشطوبة أنه يأسف لأن ثورة ١٩١٩ لم تمض في سياستها لخلق الملك فؤاد وإعلان الجمهورية ، وأنه يتوهم الملك فؤاد بأنه دبر اغتياله أكثر من مرة ! . . . ولكن كيف يمكن للمؤرخ أن يستنتج هذا الاستنتاج الخطير الكبير ، مع أنه لا توجد كلمة واحدة في السطور الستة المشطوبة ، يمكن أن نقرأها العين : أو المنظار المكبر ؟ كيف يمكن الكشف عن مجهول ، أو عن شيء مظلم ، حالاك السواد ، ليس فيه أي بصيص من نور ؟

ونحاول أن نشمل عوداً من الثقاب التي طرقتنا في هذا الظلام . إن صفحة المذكرات بين أيدينا ، سياق الكلام في الصفحة المشطوبة نفسها يدل على أن المحذوف هو شيء عن الملك فؤاد ، أو شيء عن الملك فؤاد والورد الذي الذي كان يؤيد الملك ، وكان يعارض بشدة في خلقه ، أو إعلان الجمهورية ، ويعتبر وجوده على العرش لا يقل أهمية عن جيش الاحتلال ! فهل المحذوف من الكلمات يتعلق بهذا ؟

ولكن لا يمكنني هذا للاستنتاج الذي وصلت إليه . . . ولهذا لا بد من أن نشمل عود ثقاب آخر ، لعله يساعدنا أكثر على الرؤية في الظلام . . . إن المكتوب في هذه

الصفحة يتعلق بمقابلة جرت بين الأستاذ حسن صبري بك المحامي - الذي صار فيما بعد حسن صبري باشا رئيس مجلس الوزراء في عام ١٩٤٠ - وبين الملك فؤاد .

لقد كتب سعد زغلول يقول : « أخبرني اليوم حسن صبري بك المحامي أن حسن نشأت باشا (رئيس الديوان الملكي بالنيابة) دعاه لمقابلة جلالاته ، فذهب في الساعة الثالثة ، ومكث لديه إلى ما بعد الساعة الرابعة ، فوجده (الملك) مصفر الوجه ، مكتئباً . وسأله الملك عن الحالة . . فعرض « حسن صبري » أنها سيئة . وقال له الملك : « إنه عاملني (يقصد عامل سعد زغلول) أحسن معاملة ، وأنه كان ينتظر أن أنهي المسألة المصرية بالمفاوضة ، فما أنهيتها . وأنه اجتهد في جبر خاطري الكثير بعد إخفاقها ، بتلغراف ملوء بالالطف والعطف ، وأنه كان متفقاً معي على الرضا بما وصلت إليه ، ولكن من حولي غيروا فكري ، وأني قابلت لطفه بالأخطا الذين اجتمعوا أمام السراي هاتفين : « الثورة أو سعد ! » . ثم قال (الملك) إنه يحب الاتحاد والوفاق ، وأن الاتحاديين (حزب القصر) يسمعون في الاتحاد بأن يضموا إليهم السعديين والدستوريين ، وضم الأخيرين ذمماً شديداً . ولم يوقر الملك عدلي (يكنى باشا) ولا حسين رشدي باشا ، ولا عبدالحالقي ثروت باشا ، ولا إسماعيل صدق باشا . وطعن (الملك) في غيرهم من الوزراء الدستوريين طعناً بليغاً ، إلى غير ذلك مما لا أذكر تفصيله . ولم يتضح لي الغرض من هذه المقابلة ، ولكن يظهر أنها لحمل حسن صبري على أن يكون في صفه ، وأن يذكره بخير ، وألا يكون مع الخديو ، والله أعلم . وإني أثبت هذه الرواية بكل تحفظ ، وقد أخبرني فتح الله (بركات باشا) أن حسن صبري أكد عليه مراراً أن يكتم خبر هذه المقابلة إلا عني ، ونقل (حسن صبري) أن المودعين للورد ألبني (المندوب السامي) في المحطة كانوا قليلين ، وأن من بينهم أحمد خشبة . »

ثم بلى ذلك ستة سطور مشطوبة . . فهل انتهى الكلام عن الملك هنا ، وهل السطور المشطوبة هي عن اللورد ألدني مثلا ، لمناسبة استقالته من منصب المنسوب السامى وسفره إلى لندن ؟ . . قطعاً لا . . لأن سعد زغلول يقول بعد هذه السطور المشطوبة مباشرة : « فأتى أن أذكر فيما قاله جلالته لحسن صبرى أن الوزراء حملوه على حل مجلس النواب ، واستعانوا عليه بالإنجليز ، وكانوا يريدون إلغاء الدستور أيضاً » .

انتهى الكلام الموجود في الصفحة التي بها السطور الستة المشطوبة ! ومعنى هذا أن الجزء المشطوب بين الكلامين هو قطعاً عن الملك فؤاد ، كما يظهر بوضوح من سياق الحديث .

ولكن أين ما يجعلنا نستتج أن الكلام هو عن الملك فؤاد ، وأنه دبر اغتيال سعد زغلول مرتين ؟ . . إن الذى نعلمه ، ويعلمه الذين عاصروا سعد زغلول ، أنه كان يعتقد أن الملك فؤاد أراد أن يخلعه بعد عودته في عام ١٩٢٠ من مفاوضات مع لورد ملر ، وأن السلطان فؤاد علم أن سعد زغلول أثار في المفاوضات الرسمية . أن معنى الاستقلال هو خلع السلطان فؤاد ، لأنه أثر من آثار الحماية البريطانية ، ولأنه معين بقرار من وزير الخارجية البريطانية ، ولأن الاستقلال معناه هو أن ينتخب الشعب حاكمه انتخاباً حراً ، بعد جلاء القوات الإنجليزية ، ولهذا السبب دبر السلطان فؤاد مؤامرة لاغتيال سعد زغلول في أثناء قيامه برحلته في الأقاليم ، وأنه اتفق مع عبدالحق ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ ، ومع مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ، ومع محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام ، على هذا الاغتيال !

ولكن علمنا وعلم المعاصرين لا قيمة له أمام التاريخ ، فالتاريخ يترك وثائق

ومستندات ، وهو لا يعترف بالمذكرات ، ولا برواية الشهود ، بعد مضي أكثر من أربعين سنة على الحوادث !

وهكذا نعود إلى الظلام من جديد . . نعود لنشعل عوداً ثالثاً من النقاب ! . .
لقد أذعنا من قبل في فصل سابق ننس :تعليمات السرية التي أرسلها سعد زغلول من باريس يوم ١٥ أبريل ١٩٢٠ إلى عبدالرحمن فهمي رئيس الجهاز السري في القاهرة ، وقد جاء فيها عن مركز السلطان بالحرف الواحد : « يمكن محاربة هذا المشروع بالنشرات السرية التي يجب أن تتضمن التحذير من الاقتراب من هذا المركز (مركز رئيس الدولة) إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، تحت سلطة الإنجليز ، مهما كان اسم هذه السلطة - حماية أو مخالفة - يعد خيانة للأمة » . . وعلى أثر هذه التعليمات طبع الجهاز السري مئات الألوف من المنشورات تقول إن الشعب وحده هو الذي ينتخب رئيس الدولة ، بعد حصول مصر على استقلالها التام ، وأن السلطان فؤاد - الذي يجلس على العرش ، في ظل الحماية البريطانية - هو خائن للأمة ! . .
ولكن هذه التعليمات التي أرسلها سعد زغلول يومها ، كانت تعليمات سرية ، ولم تظهر إلا بعد ذلك بأربع وأربعين سنة . . فلعل السلطان فؤاد لم يعرف يومها بنوايا سعد زغلول نحو الجمهورية ، ولكننا نجد بعد ذلك من الوثائق ما يدل على أن الملك فؤاد علم بنوايا سعد زغلول ضد العرش . . ففي الصفحة رقم ٢٠٣٣ من مذكرات سعد زغلول يصف اجتماعه مع اللورد ملتر في وزارة المستعمرات البريطانية في يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ ، بحضور عدلى يكن ومحمد محمود ولطفى السيد ، وكيف قال سعد زغلول : « إننا لا نمانع أن تشتمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية . جمهورية أو ملكية ، لا مانع من اشتغال المعاهدة على ذلك » . . وفي صفحة ٢٠٥١

من مذكرات سعد زغلول ، ورد أن مستر رولند مندوب اللورد ملتر في المفاوضات عرض عليه برفقة من لورد ملتر إلى اللورد اللنبي المندوب السامى يقول فيها إن المفاوضات ستكون على أساس أن مصر مملكة دستورية ، وأنه لم يحصل كلام في المفاوضات على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة ، وأن المفاوضات ستكون بأمر السلطان ، وأن سعد زغلول اعترض على ذلك في حضور عدلى يكن المندوب ملتر . وقال بالحرف الواحد : « نحن نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى إنسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان ! » . . . ولقد كان عدلى يكن هو أحد أمهات أسرة محمد على . وابنته متزوجة من شريف صبرى شقيق زوجة السلطان . . وليس من المعقول أن يخفى ما حدث في لندن عن السلطان !

بل لقد ظهر أن سر الخلاف بين عدلى وسعد هو هذا الموضوع بالذات ، وإن كان قيل يومها إن الخلاف كان على رئاسة المفاوضات . فالخلاف هو أن سعد زغلول رفض مشروع الاتفاق الذى قدمه لورد ملتر . وكان عدلى يكن وأنصاره يطالبون بقبوله . . . ولقد كتبت أقوال كثيرة في هذا الصدد في كتب التاريخ !

لماذا لم يوافق سعد على مشروع ملتر ؟ ! إننا نجدنا وثيقة تثبت أن من أسباب هذا الخلاف ، بل في مقدمتها . تمسك الإنجليز بالعرش ! ! وأن سعد زغلول كان مستعدا لأن يقبل معاهدة مع بريطانيا ، إذا اعترفت بحق الشعب في أن يختار حاكمه . . وكان سعد يعتقد أنه إذا تخلص الشعب من الحاكم الذى عينته بريطانيا بقرار من وزير خارجيتها ، استطاع الشعب بعد ذلك أن يتخلص من الإنجليز أنفسهم !

وهذه هي نفس خطوات ثورة ٢٣ يوليو ، فلولا أنها تخلصت من الملك ، ثم

تخلصت من أسرة محمد على كلها . لما استطاعت أن تتخلص من جيش الاحتلال البريطاني ولكن الإنجليز في عام ١٩٢١ تمسكوا ببقاء السلطان ، اعتبره قاعدة بربرانية لا تقل أهمية عن جيش الاحتلال وبقاء الموظفين الإنجليز ...يطرين على حكومة مصر ! . . . وقد كان الدكتور حامد محمود هو رسول سعد زغلول السرى . وكان المستر بلنت المؤرخ البريطاني المشهور وصديق عراي ، هو الواسطة بين سعد زغلول ولورد ملتر في المفاوضات . .

إذن فلنشعل عود ثقاب آخر . . ونجد في مذكرات سعد زغلول تقريراً سريعاً كتبه الدكتور حامد محمود عن مقابلته لمستر بلنت ، والتقرير مؤرخ ٢ و ٣ يناير سنة ١٩٢١ وهو بخط الدكتور حامد محمود ، وفيه ما يأتي : « وقد أسف جداً (مستر بلنت) على ما أخبرته به من تشدد الإنجليز بعدم خلع السلطان ، وقال إنها نقطة مضرة جداً بمصر (مع أني أخبرته من قبل عن هذه المسألة نفسها . ولكنه نسي) . ومستر بلنت يقول أيضاً إن السلطان لن يستمر مدى الدهر ، وكفى أخبرته أنه قبل أن تتحل علاقات السلطان مع مصر لسبب من الأسباب ، سيكون السلطان قد ألحق بمصر كل الضرر بمقتضى هذا المشروع (مشروع المعاهدة) .

* * *

وتقرير حامد محمود لسرى يدل بوضوح على أن سعد زغلول كان يعمل على أن تتضمن المعاهدة بين مصر وبريطانيا إعطاء الشعب الحق في خلع السلطان ، وفي انتخاب حاكمه ، بينما أن الإنجليز يصرون على بقاء السلطان ، وإصرارهم على بقاء قوة حرية في مصر ، وإصرارهم على أن تكون لهم امتيازات في الحكم ، وألا تعقد أى معاهدة بدون رأيهم !

ولقد كتب سعد زغلول في مذكراته صفحة ٢٢٦٨ : « إن التشبث ببقاء

السلطان . مع كراهية الأمة وأغلب الإنجليز له . وأن الدول في الامتيازات لهم . وأن تكون لهم قوة حربية . وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم . كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بثقافة الحماية دون اسمها . ولو كنت آمناً مع هذا على بقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التصرف في أمورنا الداخلية . لكن أول القائلين بالانفاق . . ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الإنجليز في وظائفهم أول الأمر . . كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الانفاق . لأنه يحتوي على عوامل التخريب التي لا بد أن تؤثر في البناء الجديد قبل تمامه .

• • •

ولقد بدأ الانقسام بين عدلى وسعد على هذه المسألة . وهذا يفسر إصرار السلطان على أن يؤلف هو وفد المفاوضات . وعلى ألا يكون وفد المفاوضات ممثلاً للشعب المصرى . وإنما ممثلاً لسلطان مصر ! فالسلطان إذن . عرف أن سعد زغلول كان يريد أن يتخلص منه . ولهذا كان من الطبيعي أن يحاول هو أن يتخلص من سعد زغلول . ومن الثورة كلها ! وإذا كان سعد يستطيع أن يتخلص من السلطان بثورة ، فإن السلطان يستطيع أن يتخلص من سعد برصاصة !

وبقى أن نثبت أن الإنجليز أرادوا التخلص من سعد زغلول ! . . إن من الطبيعي أن يفكر الإنجليز في التخلص من سعد . ولكن المسألة لا يكتفى فيها بالاستنتاج . إننا نريد أن نثبت هنا كيف اتحدت إرادة السلطان وإرادة الإنجليز على أن مصلحة الطرفين في التخلص من سعد زغلول بعد أن عاد إلى مصر في أبريل عام ١٩٢١ ، واستقبل استقبال الفاتحين وأصبح كذا وصفته جريدة التيمس يوم وصوله (أعظم رجلى في العالم) !

وقال عبد العزيز فهدى في مذكراته . . . استقبل الشعب سعد زغلول استقبال

الفاحين، أى أنه لم يبق في البلد أمير ولا وزير ولا حفير إلا هرع الملاقاته.. رؤوس عالية تنحني.. وتشبث سعد بأنه رئيس الأمة، فله رئاسة الوفد، فنيه عدلى إلى أن دعواه خطيرة، لأن للأمة رئيساً واحداً، هو — إذ ذاك — عظمة السلطان فؤاد.. وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرئاسة، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة، يابأها كل نظام، فقد رفضها عدلى. عندئذ قامت القيامة، وأخذ سعد يخطب قائلا عبارته المشهورة: «إن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس!»

فهل يكتفى كل هذا؟ لا.. بل يجب أن نشعل عدة أعواد أخرى من الثقاب لئرى على ضوءها ما كان يجرى وراء الستار! وهنا نجد أن خير ما فعل هو أن نأتى بصورة كاملة للموقف في مصر بعد أن بدأ الخلاف يدب بين سعد زغلول وعدلى.. فقد حدث أن دعا سعد زغلول في تلك الأيام عدداً من أعضاء حزب العمال في مجلس العموم البريطانى الذى يمثل المعارضة لزيارة مصر، ليشهدوا بأنفسهم سياسة حكومتهم الغاشمة ضد الشعب المصرى، وكيف أنها فرضت على أغلبية الشعب المصرى المفاوضات الذين يفاوضونها في الاستقلال، بغير إرادة هذا الشعب، حتى أصبح «جورج الخامس هو الذى يفاوض جورج الخامس» بتعبير سعد زغلول المشهور. وأصبحت حكومة «عدلى يكن» بفزع من هذه الدعوة، وإنى أعتمد هنا على مذكرات مستشار عدلى يكن باشا نفسه في المفاوضات في تلك الأيام، وهو الدكتور يوسف نحاس الذى صحبه مع الوفد الرسمى إلى إنجلترا وفرنسا. وهنا نحن نشعل العود الأخير من علبة الكبريت لئرى على ضوءه ما يجرى في الظلام!

ثروت يستعجد . . بعدلى يكن !

كتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته « صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث » صفحتى ٥٤ و ٥٥ :

« دعانى عدلى يكن باشا إلى الغداء فى فندق (ماجستيك) بمدينة لميشى .
تحدثنا طويلا . نفى كل منا لأخيه مكنون قلبه . تلقى عدلى خطاباً من الوزارة
الخارجية البريطانية جاء فيه أن ثروت (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية)
لا يوافق على سفر أعضاء من البرلمان البريطانى إلى القطر المسمى ، وذلك خشية أن
يكون وجودهم سبباً فى اضطراب الأمن العام ، على أن لورد كيرزون (وزير الخارجية
البريطانية) لا يستطيع أن يأبى عليهم جوازات السفر ، اللهم إلا إذا طلبت الحكومة
المصرية إليه ذلك رسمياً ، لأن منهم تصرف خطير ضد الحرية ، بيد أن عدلى يكن
باشا رئيس الوزراء لا يريد أن يتحمل تبعه هذا الطلب الصريح الرسمى .

فأعددت مشروع رد قلت فيه : « إن أولئك البرلمانيين يستطيعون السفر ، ولكن
بصفتهم الشخصية . على ألا يباح لهم التحرى فى المسائل السياسية أو التدخل فى أمورنا
الداخلية ، لأنه ليست لهم صفة رسمية ، أو توكيل لذلك ، وأن زغلول سيستخدمهم فى
إذكاء الاضطرابات القائمة ، فما يساور ثروت من مخاوف له ما يبرره ، وفضلاً عن ذلك
فإن البلاد قد أعلنت بكل صراحة استنكارها لكل تدخل أجنبى فى مسائلنا الداخلية ،
وما علينا إلا أن نضع تحت نظر لورد كيرزون هذه الاعتبارات ، تاركين له الحرية
فى أن يرفض التصريح بإعطاء جوازات السفر ، أو أن يقيد إعطاءها بشروط .
وقد تسلم عدلى منى مشروع الخطاب الذى وضعته ، على أننى لم أعلم النص الذى

وضعه بالاشتراك مع رشدى باشا نائب رئيس الوزراء ، وكان (عدلى) قد استدعاه من أجل ذلك .

ولم تستطع حكومة المحافظين أن تمنع نواب المعارضين من حزب العمال من السفر إلى مصر . . وسافروا إلى مصر فعلا . وبدأ سعد يقوم برحلات في الأقاليم ، ومعه نواب حزب العمال ، الذين يشهدون بأنفسهم من استقبال الشعب كيف أن حكومة لويد جورج تفاوض حكومة عدلى يكن التى تمثل الأعيان فقط ! . . وأبرق ثروت برقية سرية إلى عدلى يكن يقول له فيها : « إن حكمدار بوليس بورسعيد الإنجليزى حاول أن يمنع سعد زغلول من الزيارة فصاح فيه سعد : « أنت جبان ! » وتراجع الحكمدار . وشتم سعد زغلول الحكومة »

* * *

وكتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته صفحة ٦٠ : « ذهبت لمقابلة عدلى صباح يوم ٢ أكتوبر ، فلما التقينا قلت له : « كيف تسمح حكومتنا بأن تُشتم على ملأ من الناس ؟ وأن يُرمى حكمدار البوليس — وهو يقوم بتأدية واجبه — بأنه جبان والحكومة لا تحرك ساكناً ، ولا تتخذ أية إجراءات بشأن هذه التصرفات المثيرة ؟ . . إن نفوذ سعد يمتد ، وأسهمه في صعود ، وإن وصول النواب البريطانيين — وقد كنا نتوقع أن يكون وجودهم صدمة للوفد — قد شد أزره ، وقوى من نفوذه ، كل ذلك يعزى وأنت يا باشا صامت لا تقول شيئاً » ، وطالبت بتوجيه نداء إلى الأمة نناشدها أن تغلذ إلى السكينة والاتحاد . وكان عبد الحميد بدوى (باشا) حاضراً أثناء الحديث ، فعارض رأى قائلا : « إن سواد الشعب لا يستسيغ مثل هذا النداء ، وقد يكون من الأجدى أن نوجه نداء إلى سعد شخصيا ، أما أن نتوجه إلى البلد بنداء ، فقد يؤوّل هذا بأننا قد أصبحنا من المستضعفين » . فرددت قائلا : « إن ما ألاحظه على وقدنا ،

والإسكندرية احتفالا عظيما ، وخرجت لتحييتهم في الطرقات جموع غتلفة الألوان ،
مختلفة الأشكال ، وقد سارعت الحكومة فأصدرت الأوامر المشددة لمنع المظاهرات .
وعلى الرغم من ذلك ، فإن شروعات صغيرة تطوف الشوارع هائفة اسعد والاستقلال ،
ويظهر على الحكومة شىء من التردد المتوسف ، فقد وجهت وزارة الداخلية إلى سعد
زغلول يوم أمس كتابا مفاده أن زيارته لمدينة طنطا غير مرغوب فيها ، لأسباب
تتعلق بالأمن العام ، ونفس هذا التنبيه قد أعطى إلى مسر سوان (أحد زعماء حزب
العمال البريطانى) وزملائه ، من الجنرال كوينيجريف (القائد العام لقوات الاحتلال
فى مصر) . . وفى المساء حصل تغيير كلى ، فإن هذين الحظرين اللذين انتشر
أمرهما انتشارا عظيما وصارا حديث الناس ، قد ألغيا ، وأصبح سعد والنواب البريطانيون
أحرارا فى تنقلاتهم يذهبون حيث يشاءون . ولك أن تتصور الأثر المكدر الذى أحدثه
هذا التراجع فى أنحاء البلاد ، والتشجيع الذى ظفر به أصدقاء سعد ، ويؤكدون أن
هذه التعليلات الأخيرة مصدرها لندن ، وعلى كىل حال فإنه فشل غير مستحب
للحكومة لأنه يقلل من هيبتها ، وكان بالاستطاعة تفادى هذه السقطة ، مادامت
الحكومة عالة منذ أمد بعيد بالمهدف الحقيقى الذى تهدف إليه زيارة النواب البريطانيين
لمصر ، وإنى شخصيا لآجل متالم من كل ذلك . . »

ثم يقول الدكتور يوسف نحاس فى صفحة ٦٩ : « وبعد أن اطلع صدق على
هذا الخطاب قال لى : « إن من بين أعضاء وفدنا كثيرا من منتقديه ، منهم محمود
عزى وزير الحرية الذى تفوه بالكلمات الآتية : « إن مفاوضاتنا يعضون فى مفاوضاتهم
كما لو كانوا نساء ! » . . وأكد لى صدق أن هذه الكلمات قد قيلت فعلا ! »

الاستخفاف بالصحافة وعدم اكترائه للرأى العام وللجماهير ، إن هذه الروح هى أكبر عدو لنا ، وهى أشد إضراراً بنا من أى شىء آخر ، ولا يصح فى الأذهان أن نقول إن الجمهور لا يفهم ، ويجب علينا ألا ندع وسيلة ما من شأنها أن تشعر البلاد بوجودنا ، وأننا لم نحد - ولن نحد - ولا قيد شعرة عن برنامجنا ، وهذا النداء سيكون وثيقة من الوثائق التاريخية .

ويظهر أن بدوى لا يعبأ كثيراً بالتاريخ ، إذ أنه قال هازاً كتفيه : « ها . . ها . . التاريخ !! »

ذهبت إلى عدلى فى الساعة الثالثة بعد الظهر فقال لى إنه قد وصلت أخبار جديدة أكثر تفاؤلاً ، « وأن روح المصريين يعزى لعظمة جدا ، فقد أبرق إلى ثروت أن سعداً قد قبل مقابلة فاترة فى بورسعيد ، وأن فشله فى المنصورة كان ذريعاً . . ولكن ثروت نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية كان يندع من القاهرة عدلى يكن رئيس الوزراء فى باريس ! فالواقع أن الشعب خرج كله لاستقبال سعد زغلول وضيوفه فى الأقاليم ! »

يتفاوضون كالنساء !

وفى مذكرات الدكتور يوسف نحاس صفحة ٦٨ :

باريس - الثلاثاء ٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ :

« زرت إسماعيل صدق باشا فى غرفته ، وأطلعت على كتاب وصلنى من أشيل صقلى (رئيس تحرير جريدة الحورثال ديكير) جاء فيه أن مستر سوان وزملاءه النواب البريطانيين هم بين ظهرانينا منذ خمسة أيام ، وقد احتفل بهم فى القاهرة

الأمير عمر طوسون

في هذا الوقت أيضاً بدأ كبار الملوك ينفضون نهائياً عن سعد زغلول ، وينضمون إلى معسكر عدلي يكن . وفي صفحة ٧٠ كتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته يقول :

« باريس -- الأربعاء ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ : اجتمعت بعدلي أنا وإسماعيل صدقي ، وقلت له إن محمود أبو النصر كتب إلى بأن البرنس عمر دوسون قد تخلى عن سعد وأخذ يتقدمه . فقال لي عدلي : « عرفت الآن لماذا أرسل إلى عمر طوسون برقية تعزية في وفاة قريبة لي قرابة بعيدة ! » .

الإنجليز سيقبضون على سعد

وكتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته صفحتي ٩٥ و٩٦ :

« الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ : في الساعة الثانية والنصف قابل المستر لويد جورج (رئيس الوزراء البريطاني) عدلي يكن باشا (رئيس الوزراء المصري) وكان كيرزون وزير الخارجية مع المستر لويد جورج ، فاستأذن كيرزون بالانصراف . واعتذر لويد جورج بأنه غير متمكن من اللغة الفرنسية واستحضر آنسة لترجم الحديث ، ولكنها لم تكن بتخلق اللغة الفرنسية حذقا يمكنها من اضطلاعها بمهمتها ، فاضطر عدلي أحيانا أن يصحح ترجمتها . . وقال لويد جورج لعدلي : « إن مايلنر زغلول ضدنا في مصر من بذور الحقد قد نفرنا ، وأجفل رأينا

العام والبرلمان والوزارة .. وإن زغلول لأكبر عدو لاستقلالكم ، وإنه لرجل لا يحتمل ..
ونحن نثق بك ولكن ليس لنا الثقة بوزارة برئاسة زغلول .

ثم قال الدكتور يوسف نحاس : « إن عدلى لتساوره الشكوك خشية أن يلقي
البريطانيون القبض على زغلول ! »

* * *

وفي صفحتى ٩٣ و ٩٤ كتب الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى باشا
فى مذكراته : « استرضيت مع عدلى باشا فى سيارته ظهرا ، فألقيت حالته المعنوية
متداعية ، وعادته آلام معدته التى كان يشكو منها ، فأخذت أمسى عنه . . .
سلمت معه بأن القوضى ضاربة أطنابها فى البلاد ، وأبدت شديد أسنى لضعف
ثروت وقلت إنه كان من الواجب عليه أن يحول بين سعد ورحلته إلى الصعيد .
فكان جواب عدلى أن المستر سكود الذى ناب عن اللورد ألفنى (المندوب السامى
البريطانى) فى أثناء تنجيه فى إجازة ، عارض هذا المنع الذى أصدره ثروت ، فلم
يكن فى وسعه إلا التسليم ، وهذا لشما هو بفيض ! . . »

* * *

انتهت مذكرات الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى يكن فى المفاوضات .
ولكن ماذا فعل ثروت باشا عندما أصر أحد النواب العمال على أن يسافروا مع
سعد زغلول إلى الأقايم ١٩ . . هنا وضعت الحطة للتخلص من سعد زغلول !
خطة المحاولة الأولى لاغتيال سعد ، التى نستنتج منها أن سعداً أشار إليها فى السطور
السته المشطوبة فى مذكراته . . وهنا تنتهى علية الكبريت التى معنا . . فقد أشعلنا
كل أعواد القناب التى كانت فيها !

أراد الملك قتل !

لاتزال السطور الستة في مذكرات سعد زغلول مطموسة . إننا أضلنا شعاعا بسيطا في ظلامها الدامس ، وليها الأسود ، ولكننا لم نستطع أن نضيء كل النور ! إن خبراء الخطوط الذين فحصوا السطور المشطوبة تبينوا فيها حرف « ك » في آخر كلمة ملك ، مكتوبا في هذه السطور خمس مرات ، بنفس الطريقة التي يكتب بها سعد زغلول كلمة « الملك » ، ومعنى هذا أن سعد كرر في هذه السطور الستة المشطوبة اسم الملك فؤاد خمس مرات ! فالحديث المشطوب — إذن — كان عن الملك . وقد قلنا إن سعد زغلول كان يتصور دائما ، منذ عام ١٩٢١ أن السلطان فؤاد — الذي أصبح فيما بعد الملك فؤاد — اتفق مع عبد الحالق ثروت باشا (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سنة ١٩٢١) ومع الإنجليز ، على قتله ! . . . ولكن لم يكن لدى سعد زغلول دليل على الجريمة . . . كان لديه وقائع ، وشبهات ، وشكوك ، وريب ، وكان لديه كذلك خطة اغتياله كما قدمها له جهاز معلوماته في أثناء رحلته في الصعيد . . . ولقد رأى سعد زغلول من التصرفات التي حدثت في رحلته ما جعله يتأكد من هذه المعلومات ، ويعتقد أن خطة اغتياله كانت مسألة متفقا عليها بين جميع السلطات !

• • •

وقد تلقى سعد زغلول في أثناء رحلته في الصعيد مذكرة من جهاز المعلومات في الثورة ، وترك للأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ أن يروى في مذكراته ما حدث :

انتدبت من الجهاز السرى لمراقبة سعد زغلول في رحلته النيلية إلى الصعيد .
وقبل أن نصل إلى أسبوط تلقيت من جهاز المعاومات في الثورة مذكرة خطيرة
بادرت بعرضها على الفور على سعد زغلول وهذا نصها : « وضع محمد بدر الدين
مراقب الأمن العام خطة لقتل سعد زغلول في الصعيد ، وعرض الخطة على ثروت
باشا رئيس الوزراء بالنيابة ووزير الداخلية فأقرها ، وعرضها على الورد أفندي المنتدوب
السامى البريطانى فأقرها ، وعرضها على السلطان فؤاد ، فأقرها ، باعتبار أن هذا هو
الطريق الوحيد للخلاص من الثورة ! . . وكانت الخطة في منتهى البساطة :

- ١ - أن يرتدى عدد من الخفراء ملابس الأهالى .
- ٢ - أن يتحدثوا بشعبيا في أسبوط عند وصول سعد زغلول .
- ٣ - أن يكتب محمد بدر الدين إلى سعد زغلول يحذره من النزول من
الباحرة النيلية في أسبوط ، مخافة الاعتداء على حياته من الجماهير !
- ٤ - أن يصدق سعد زغلول أن الجماهير تريد أن تعتدى عليه ، ويستحذى
الحكومة وينزل إلى أسبوط ، ليظهر بأنه الزعيم الشعبى . .
- ٥ - يتحدث شعب ، ويطلق الرصاص ، ويصاب سعد زغلول برصاصات . .
وتصبح الحكومة غير مسؤولة عن قتله لأنها حذرتة ! » .

هذا هو ما ورد في مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى
لثورة ١٩١٩ . ولكن كل هذه التفاصيل استنتاجات أو أخبار حصل عليها جهاز
المعاومات للثورة في تلك الأيام ، وقدمها إلى سعد زغلول . . ولكنها ليست إثباتات
يمكن أن يعتمد عليها التاريخ في إصدار حكمه في جريمة كهذه !

* * *

وكتب الأستاذ محمد الأنصارى في مذكراته :

« وحدث بعد ذلك أن وصل إلى الباخرة ضابط مصرى من قبل الأميرالاي محمود سائى «مد الأورطة المصرية المربطة على شاطئ النيل فى أسيوط ، وسلمنى رسالة سرية من محمود سائى إلى سعد زغلول هذا نصها : «بلغتنا معلومات أن الحكومة تريد اغتيالكم عند وصولكم إلى أسيوط . إن ضباط الأورطة وبنودها مخططون أن يحموكم بأرواحهم . إننا نطلب أن ترسو الباخرة « نوبيا » فى حدود الشاطئ المحدد للأورطة ، لتكون فى حمايتها وحراستها ، حفاظا لحياة زعيمنا من مؤامرة الاغتيال » . وعرضت الرسالة السرية على سعد زغلول ، فأمر بأن ترسو الباخرة حيث طلب الأميرالاي محمود سائى ، الذى كان من أنصار ثورة ١٩١٩ . ولكن محاولة اغتيال سعد زغلول استمرت . . وقد أطلق الرصاص فعلا على الباخرة فى المكان الذى كان يقف فيه سعد زغلول ليخطب إبلهامير أ ولكن الرصاصة لم تقتل سعد زغلول ، وإنما قتلت أحد أنصار الحكومة وهو خفير تنكر . . . »

انتهت هذه الصفحة من مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

خطاب إلى السلطان

وقد كتب سعد زغلول خطابا إلى السلطان فؤاد يحث فيه على حكومته ويتهمها فى الخطاب بأنها : « عمدت أخيراً إلى أخطر الوسائل ، وأشدّها سلباً للطمأنينة ، وضراً بالنظام ، ذلك أنها أباحت لبعض المتتمين للوزارة بأن يستأجر بعض الأشرار ، ويؤويهم بأسلحتهم وعصبيهم فى أسيوط ، لإحداث بعض الشغب

عند قدومنا ، وقبلنا أحدثوه بأن هدموا الزيتيات التي كانت منصوبة ، وضربوا المختطفين ، وأغرقوا بعضهم ، وأسألوهم دم الآخرين . وتأكدنا أن الإشارة التي أعطيت لارتكاب هذا الشغب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام ، وعرض القبض على المشايخين السفاكين ، أمر مراقب الأمن العام بمنى من التزول إلى المدينة ، وكتب إلى بلك ، ولم أرد معارضته منعا للفتنة ، وضنا لأيام ملككم أن تخضب بالدماء ، فبارحنا أسويط إلى جرجا .

« غير أننا علمنا في أثناء الطريق من مصادر موثوق بها ، أن مدير جرجا أخبر مراقب الأمن العام (محمد بدر الدين) بأنه سيحدث في سوهاج عند قدومنا إليها أشد مما حدث في أسويط ، وأنه أمر مأموري المراكز بأن يرسلوا المتشردين والمشبهين مع الأسلحة إلى سوهاج ، كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية ، وأكثر خفرائها ، في رى الأهالي ، وكلف كل غلبة أن يستحضر من ناحيته عددا من الأنصار بنيابيتهم ، وتنقل في المراكز أمس ، وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على أن يعارضوا بالقوة زيارتي لمدينة سوهاج » .

• • •

وفي صفحة ٣٧١ من كتاب سعد زغلول للأستاذ العقاد قال : « كان مدير الأمن العام والمفتش . الإنجليزي يطوفان الأقاليم لتحريض كل من يأنسون فيه معارضة لسعد على المقاومة ، والاستعداد للمهاجمة . وفي أسويط أعدت « الإدارة » مئات من الخفراء لابسين الملابس الأهلية ، مزودين بسلاح الحكومة . وأرسلت في دار على مقربة من مرمى السفينة أناسا من أتباع السراة المبتشقين عن الوفد المصري - يتبعونهم للخدمة والعصبية لا للرأى السيامى والعقيدة » .

وفي صفحة ٣٧٢ من نفس الكتاب : « وبينما كانت جماهير القرى تلتقي بأنفسها

في غمار الليل ، وتستهدف الضرب والقتل والفرق لتسبح إلى الباخرة وتسمع سعد زغلول متأنها ودعائها ، كان المديرون والموظفون في كل مكان يحولون بين سعد والزبول إلى البرصانة من الجماهير ، ومحافظة على حياته من الأعداء السياسيين .. ولم لا ؟ . فلعل عددا من هؤلاء كان مستعدا في غمار المجتمعين بأسويط لإطلاق الرصاص على سعد ، والنتيجة بحياته ، بين الخفراء المشغولين بالمحافظة على النظام والجماهير المشغولة بالدفاع عن نفسها أو الملهولة من هول الحادث الشنيع ! ،

من الذي أطلق النار ؟

وعندما أطلقت النيران في أسويط قتل أحد الخفراء المتنكرين وقيل إن الذي أطلق الرصاص هو الأستاذ حامد جودة . وتقدم حامد جودة فعلا معترفا بالقتل طالبا سماع الشهود من الفريقين ، حتى يكشف بذلك المؤامرة كلها ، فأبى المحقق أن يدين في محضر التحقيق هذا الإقرار . وكان سعد زغلول يؤكد أن الرصاص أطلقه رجال الحكومة ، وأنه هو الذي كان مقصوداً بهذا الرصاص ! . . وكان ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يؤكد أن هذه تخيلات في رأس سعد زغلول . . وأن الذي أطلق الرصاص هم أنصار سعد وحدهم ، وأن الخفير قتل برصاصة أحد أنصار سعد زغلول ! . . وجاء النائب العموي وقال إنه حقق المسألة وثبت أن الرصاص أطلق من أنصار سعد زغلول فعلا ، وأن الرصاصة التي قتلت الخفير هي من رصاص أنصار سعد زغلول ! . . . ووجدت الحكومة بتقديم أنصار سعد زغلول إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد !

واجتمع الوزراء برئاسة ثروت وبم حضور النائب العام ، وبحشا في تقديم سعد زغلول نفسه إلى محكمة الجنائيات بتهمة أنه المحرض على إحداث شغب في أسبوط ، وأنه حرض على الاعتداء على رجال السلطة التنفيذية ، وأن أنصاره هم الذين أطلقوا الرصاص ، وقتلوا خفير الحكومة ! وتحمس الوزراء لتقديم سعد زغلول إلى محكمة الجنائيات ، وتحمس معهم النائب العام الذي تولى بنفسه التحقيق ! . . وكان المقصود من هذا تغطية مؤامرة اغتيال سعد زغلول في أسبوط ! . . وفيجأة توقف التحقيق ، وبقي السر في هذا. التوقف مكتوما من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٨ ، عندما نشر الدكتور « سيدنى سميت » الطبيب الشرعى مذكراته ، وهو الذى فحص جثة الخفير وجثث اللذين أصيبوا بالرصاص في أسبوط ، وظهرت الحقيقة ! وفى صفحتى ٨٨ و ٨٩ من المذكرات يقول الدكتور سيدنى سميت بالحرف الواحد :

« كان سعد زغلول يقوم برحلة خطافية في الصعيد عندما وقعت بعض الاضطرابات ، وأطلقت النار على بعض الأهالى ، وأدت تحريات النيابة إلى أن كل الضحايا أصيبوا بنيران أنصار سعد زغلول . وفحص الدكتور عامر الجثث فلم يطمئن إلى صحة استنتاج النيابة ، وأرسلت العينات إلى معمل الطب الشرعى لفحصها ، فلم يظهر من العلامات التى بالجثث أنها ناتجة من رصاص مسدسات أو شحنة من طلقة نارية . بل كانت العلامات مطابقة للطلقات المربعة الشكل التى يستخدمها خفراء الحكومة الرسميون ! واستطعت أن أتأكد من ذلك عندما اكتشفت طلقة أحد الخفراء ملتصقة بالدم في داخل أحد الأتواب ! وقدمت تقريراً برأى إلى النيابة العامة ، وقالت إن النار أطلقت من رجال الحكومة لا من رجال سعد زغلول ! وكان من الواضح أن هذا التقرير يزعم الحكومة كثيراً ، لأن الحكومة

أعلنت في تصريحات رسمية علنية أن أنصار سعد زغلول هم الذين أطلقوا النار ! .
وأرسل النائب العام في طلبى ، وسألنى النائب العام : « لماذا تفترض يا دكتور أن
خفراء الحكومة مسئولون عن هذه الوفيات بإطلاق النار ؟ إن أمامى دليلا حاسما
على أن أنصار سعد زغلول مسئولون وحدهم عن إطلاق النار ، وعن كل طلقة
من الطلقات » . قلت : « قد يكون الأمر كذلك يا صاحب السعادة ، ولكن إذا
كان هؤلاء الناس قد قتلوا بيد أنصار سعد زغلول ، فلا بد أن أنصار سعد زغلول
مزدودون بأسلحة حكومية وبلخائر حكومية ! » قال النائب العام : « يؤسفنى أن
تقف هذا الموقف ، وإنى أود — نظرا للأدلة التى عرضتها عليك — أن تعيد النظر
فى تقريرك ! » . قلت : « يا صاحب السعادة ، إن تقريرى يتعلق بما وجدته فعلا ،
ولن أعيد النظر فيه . إن ما تفعلونه بتقريرى أمر لا يهمنى ، ولكنى لا أستطيع أن
أغير التقرير ! »

« وهذا ما كان . ألغت الحكومة المحاكمات التى كانت على وشك أن تبدأ ،
وأخشى أن يكون تقريرى قد وضع على الرف ، إذ أننى لم أسمع عنه كلمة بعد
ذلك ! » .

• • •

انتهت مذكرات الدكتور سيدنى سميث كبير الأطباء الشرعيين فى مصر
فهل يكفى هذا لإثبات أن ثروت باشا ، وبدر الدين مراقب الأمن العام ، اللذين كانا
يعملان مع السلطان والورد اللبى ، هما اللذان دبوا اغتيال سعد زغلول ؟ !
لا بد من وثيقة أخرى تؤيد كل هذا ! لا بد من اعتراف ، أو شهادة مكتوبة تقول
صراحة إن ثروت باشا وبدر الدين دبوا فعلا اغتيال سعد زغلول فى أثناء رحلاته فى
الأقاليم فى تلك الأيام . . وهتا نجد مذكرات قاضى كان رئيسا لمحكمة استئناف

مصر ، إن فيها الدليل الخطير ! ففى مذكرات عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر ، ووزير الأشغال السابق ، كتب فى يوم ٧ مارس سنة ١٩٢٨ ، بعنوان « حديث مع محمود يوسف رشاد باشا » :

« قال لى محمود رشاد باشا إن ثروت باشا ، عند زيارة سعد باشا للمنصورة — وكان رشاد باشا عندئذ مديرا للدقهلية — كان ثروت يريد قتل سعد باشا بالفعل ، لأن بدر الدين بك (مراقب الأمن العام) يومئذ حضر إلى المنصورة وأسرّ الأمر إلى حكمدار البوليس قائلا له : « نريد أن نخلص من سعد باشا هنا » ، فنقل الحكمدار الأمر إلى المدير (محمود رشاد باشا نفسه) . وحضر حمام يقول إنه يريد أن يمشى فى حفلة سعد باشا ومعه ١٥٠ نفرا من البحر الصغير لينادوا : « يحيا عدلى باشا ! » . وعلم المدير محمود رشاد باشا أنهم يحملون نبايت ، وقال المدير للمحامى أمام بدر الدين ، إنه إذا فعل ذلك فسوف يحبسه هو ومن معه . وعندئذ اعترض بدر الدين ، وطلب فى النهاية إلى المدير رشاد باشا أن يطلب تعليمات ثروت باشا (وزير الداخلية) تليفونيا ، وأبى المدير رشاد باشا ذلك . ثم تلقى المدير رشاد باشا تليفونا من ثروت باشا يقول له : « سيحضر عندكم سعد باشا ، وبالطبع سيحصل هيجان فى الخيمة ، والباقي معروف ! . فاهمنى ؟ » . . . ويفسر رشاد باشا (مدير الدقهلية يومئذ) ذلك مع ما قاله بدر الدين للحكمدار ، بأن ثروت باشا كان يريد قتل سعد زغلول ! » .

ثم تمضى مذكرات عبد العظيم راشد باشا فتقول : « وأضاف رشاد باشا إلى ما تقدم أنه لام محفوظ باشا على ما صنع نحو سعد باشا بأسىوط . ويقول رشاد باشا إن جواب محفوظ باشا كان بمثابة اعتراف ، حيث قال : « إنه طلب منه قتل سعد باشا ، ولكنه رفض ! » .

انتهى ما كتبه المرحوم عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر في مذكراته . وقد كان سعد زغلول واقفا من المؤامرة التي دبرها السلطان فؤاد والإنجليز وثروت باشا لاغتياله ، وعهدوا إلى محمد بدر الدين بالتنفيذ . ولقد أطلق محمود النحاس عضواً للجهاز السرى لثورة ١٩١٩ الرصاص عقب ذلك بشهور على محمد بدر الدين ، فأصابه في صدره بجروح بليغة ولم يقتله . . وعندما مات بدر الدين بعد ذلك بثلاث سنوات موتاً طبيعياً ، بأزمة قلبية في قطار بفرنسا ، وكان الملك قد أنعم عليه بلقب الباشوية ، وأصبح بدر الدين باشا ، كتب سعد زغلول في مذكراته يوم الجمعة ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ يقول :

« نعت أخبار أوروبا وفاة بدر الدين باشا في السكة الحديد بين مرسيليا وباريس . وكثير من الناس شتموا فيه ، ولكن لا ينبغي أن يشمت في الموت شامت ، لأنه مصيبة عامة لا يخلو منها إنسان ، ولا يعرف أحد متى تنزل به ، ولا بأى أرض تدركه . على أن الشتمات في عمومها ، من أخلاق الأدياء ، لا من صفات الشرفاء . . »

انتهت قصة محاولة اغتيال سعد زغلول الأولى . . ولكننا نريد أن نثبت أن الملك فؤاد أراد أن يقتل سعد زغلول مرتين ، وأن السطور المشطوبة في مذكراته تشير إلى ذلك . والمحاولة الأولى قد وقعت عام ١٩٢١ ، وبعد أن فشلت المحاولة بشهور قبض الإنجليز على سعد ونفوه إلى عدن ثم إلى سيشل ، ثم إلى جبل طارق . وهنا قد يقول قائل : « لعل الملك فؤاد أراد ، في المرة الأولى ، أن يقتل سعد زغلول بالرصاص في عام ١٩٢١ ، ولعله في المرة الثانية أراد أن يقتله سياسياً . . »

والواقع أن الملك فؤاد تحالف مع الإنجليز ووزارة زيور باشا وأعلنوا الحرب على سعد زغلول بعد استقالته عقب مصرع السردار . . وكانت حرباً شعواء ، قاسية ، مستمرة ، وحشية ، استعملت فيها كل الوسائل والأسلحة للقضاء على سعد زغلول

وثورة ١٩١٩ . وفي مذكرات سعد زغلول صورة هذه الحرب ، وأسبابها ، وهي صورة أيضاً عن الطبقة العالية وأصحاب المناصب الكبيرة ، الذين لا يستطيعون أن يصمدوا للطغيان ، ولا أن يثبتوا أمام الاضطهاد ، وكيف جاء وقت من الأوقات كان كبار موظفي الدولة يعاملون بسعد زغلول كمنبوذ ، يخشون مصافحته ، ويتخفون من محادثته ، خشية أن يغضب السلطان !

وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ : « الحالة العامة الآن في البلاد رديئة جداً ، فإن الحكومة أصبحت استبدادية ، بالمعنى المطلق ، فهي لا تحترم حقاً ، ولا عدلاً ، ولا قانوناً ، ولا تحجم عن أى منكر يحقق غرضها ، وغرضها إلغاء النهضة القومية ، وإماتها ، بحيث ينصرف الناس عن الاشتغال بالسياسة ، ويعدلون عن المطالبة بالاستقلال عدولاً تاماً ، ويستبدلون الحركة العامة التي ابتدأوها ، وخطت بهم خطوات واسعة ، بالسكون المطلق عنها ، وبذلك ينهياً لما الوصول إلى الحصول على مجلس نواب من المستسلمين الذين لا هم لهم من الحياة ، إلا أن يملأوا بطونهم وجيوبهم ، وحيثما تتمكن من الاتفاق مع الإنجليز على ما يرضيهم ! . . . والوسائل التي توصل - في اعتبارها - إلى هذا الغرض متعددة ومختلفة ، ومنها الترغيب والترهيب للموظفين ، بترقية كل من يكون فيه استعداد لأن يتخلى عن ذمته وعقله الحكومة ، فلا يستحسن إلا ما استحسنه ، ولا يستقبح إلا ما استقبحه ، ولا يتردد في تنفيذ ما أرادت ، مهما كان فيه من الظلم والغدر ، أو بحرمان كل من قعدت ذمته عن اتباع هواها ، وأيت أخلاقه أن يظلم ظلمها ، من كل ترقية ، وإبعاده عن مكان راحته ، إلى مكان تكون متوافرة فيه أسباب الشقاء ، أو برفته ، أو تنزيل درجته . . . ومنها تعطيل مصالح الذين يكون فيهم شعور وطني وحياة قومية ، وضرب من يمكن ضربه منهم ، وسجنهم ، والتمثيل بهم ، بسبب ، وبغير سبب ، وتلفيق التهم الباطلة عليهم ! »

وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم ٣ يونيو سنة ١٩٢٥ : « كنت أمس بمأتم إبراهيم سعيد باشا ، وجلست بجانب الشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر ، وشمرت منه الحذر . محادثتي ، فأردت أن أفسد عليه حذره ، فأقبلت عليه ، أسأله معنى آية كان يتلوها المقرئ من القرآن ، فأخذ يشرحها : ولكن بصوت عال ، علوا مخالفا لعادته ، ولا ينبغي أن يكون عليه مجلس يتلى فيه القرآن ! . . وفهمت من تعليه صوبه ، أنه يريد بها الإشهاد على أنه لم يحادثني في غير أمر شرعي ! . . وعند خروجي من الحريمة رأيت أحد المديرين ، فلم يكذب يسلم حتى ولتي مسرعا ! ولا عدت من التزعة إلى المأتم ، مرجع من المنصرفين من المأتم من أماي سراعا ، حتى لا يسلموا ، وما عرفت منهم أحدا . أوردت ذلك إشارة لما ألم بالنفوس من ضعف ، وما حل بالعزائم من خور . وليس هذا وحده دليل هذه الحالة ، ولكن أدلتها لاتخفى . ولقد يصعب على أن أفهم أن الإنجليز يسارعون إلى خطة تقويتنا من هذا الضعف وتخرجنا من هذا المأزق ، لأنهم يكونون إذن حقيق ، وما عهدناهم كذلك . إن تلك غمة ليس لما إلا نهاية الله تكشفها ! »

• • •

وفي يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول : « لا أمل أصلا إلى ما تناقله المقرئون من دار المندوب السامي ، ويطوفون به على الأذهان ، من أن الإنجليز غير راضين عن الحالة الحاضرة ، ويريدون تبديلها ، وأنهم غير راضين عن الملك ومحل قوته نشأت باشا ! . . يقولون هذا ، ولا يأتون بقصة لعدم هذا الرضاء ، وكل الدلائل تدل على أن جلالته سائر في طريق تؤدي إلى غايتهم ، وهي التي ترى إلى إضعاف الحركة الوطنية ، بل إلى إزالتها . وهذا حزب الاتحاد ،

يتقدم كل يوم في هذا الطريق ، بما تجمع له الإدارة من الأمراء ، وماتسوق إليه من الأعضاء ، وما يبيته في صدور الناس من الخوف من الملك ، ومن اتقاء غضبه ، يعلم الاستمرار في مناصرة السعديين والإنسلاخ عنهم ، إلى هذا الحزب المشتوم . نعم هذا اعتقادي ، ولولا بقية حياة في كثير من الناس ، لانتسوا منهم (الإنجليز) إنقاذهم . ولكن هل يتعد القطر القار إذا وقع في الفخ ؟ وهل يبقى العصف على مال طلبه منه المروق ؟ . . يارب ! لا سبيل للنجاة إلا منك ، وبالاتكال عليك ، ولوت شريف ، خير من الل ! »

• • •

ولكن الذي قرأناه بين السطور المشطوبة يوحي إلينا بأن محاولة القتل لم تكن محاولة قتل سياسي فقط ، وإنما هي محاولة قتل بالرمصاص ! وأن الملك فؤاد حاول أن يقتله مرتين ! . ونعود نقلب صفحات مذكرات سعد زغلول من آخرها ! إننا نقف فجأة أمام إحدى صفحات مذكراته في عام ١٩٢٦ ، ونجد فيها شيئاً ، أو أشياء ، قد تصلح أن تكون خيطاً يوصلنا إلى ما نريد . إن سعد زغلول يكتب يوم الأربعاء ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ما يأتي : « كان قد زارني محمد محب باشا (صديق الملك فؤاد) ووزير المالية السابق من بضعة أيام ، واستسحقني ببعض عبارات لينة ، ووجدت من نفسي عطفاً عليه ، ولكنني سمعت أمس من محمد محمود خليل عبارات عنه لا تطمئن خاطر من جهته ، وتشير إلى أنه من أنصار السراي وأعداء الوفد . وقد غابت عن ذاكرتي هذه العبارات ، ولكن أثرها باق في النفس ، وبهذه المناسبة يؤسفني أن تصور أملاً في الذين تبخلوا عنا ، ونلاحظ أن ما لاحقنا من أذى ، كان مصدوره معاملتنا من خير . حضر الباشا المذكور عند وصولنا إلى هذه النقطة ، واستأذن علينا في الصعود إلينا فأذن له ، ونحن في انتظار لقائه ، جعل الله منه خيراً ! . .

وجاء عجب ، وقال إنه من بضعة أيام قابل الملك ، فوجدته متأثراً من التهجيم عليه ، فدافع عنى أمامه ، بما لم أفهمه تمام الفهم . وقال عجب إنه تكلم فى الأمر مع 'عدل' باشا طويلا ، ولكنى لم أفهم منه ما الذى انتهى إليه كلامهما . وكل ما فهمته منه ، وهو كثير الكلام ، وكثير التكرار ، أن الاتفاق مع الملك لازم لمصلحة الأمة ، وأنه يجب السعى إليه ، فوافقته كل الموافقة على ذلك ، وأوضحته له أننى لم أفعل شيئا ضد هذا (الملك) . . وأنه أحزننى أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرنى عليه مرتين ! ولا أدرى لماذا هو ضدى ، مع أنى لا أحاكسه فى شيء ، ولا أزاحمه على شيء ، فله عرش الأصناف ولى عرش القلوب ، أعرف أيهما أرفع ! لقد حافظت على احترامه ووقفت عند الواجب له . وحدث أنى استفهمت فى أحد الأعياد ما إذا كان يقابلنى إذا حضرت ، فلم أفر بخطاب . وإنى أحترمه ، ولكن لا أعبد إلا الله . ومن المستحيل أن أذهب إليه بغير دعوة منه إلخ : . وجاء فى كلامى له أن الملك لا يملك أن يعطينى مايرضىنى ، فلا أرغب فى رتبة ، ولا نيشان ، ولا وظيفة ، ولا أريد إلا أن أموت حرا ، كما ولدت حرا ، وسيان هدى غضبه ورضاه إلخ . . .

• • •

انتهى ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته يوم ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ، ويهمنى من هذه السطور ثلاثة ، هى قول سعد : « أحزننى أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرنى عليه مرتين » . . فاهما المرتان اللتان أظهر الله فيهما سعد زغلول على الملك فزاد وجعله يفشل فى مسعاه ! ؟ إننا عرفنا المرة الأولى فى محاولة اغتيال سعد زغلول فى عام ١٩٢١ أثناء رحلاته فى الأقاليم . . فاهى المرة الثانية ؟ . . لعل سعد

زغلول يقصد محاولة اغتياله في يوليو سنة ١٩٢٤ عندما كان رئيسا للوزارة .
ولكن الغريب ، والمريب ، أن سعد زغلول لم يكتب في مذكراته سنة ١٩٢٤ كلمة
واحدة عن حادث إطلاق الرصاص عليه في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ ، ولا عن التحقيق
الذى يجرى ، ولا عن القاتل ، ولا عن المحرض ! . : مع أن سعد زغلول
اعتاد في مذكراته أن يكتب كل شيء : إذا أصيب يبرد ، إذا أصيب بحسر هضم ،
إذا ارتفعت كمية السكر ، إذا أصيب بأرق ، إذا ارتفعت درجة حرارته .. ولكنك
لا تجد كلمة واحدة في تلك السنة كلها عن الرصاصات التى أطلقت عليه ، لا بعد
الحادث ، ولا بعد خروجه من المستشفى ، ولا بعد ذلك بشهر ، أو بشهرين أو
ثلاثة أشهر !

وتقلب مذكرات سعد زغلول في عام ١٩٢٥ . . فجأة تتوقف قليلا !
في يوم الجمعة ١٢ يوليو سنة ١٩٢٥ ، كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :
« في مثل هذا اليوم من العام الماضى ، كان الاعتداء على حياتى في محطة القاهرة ،
وكان لهذا الحادث رجة عظيمة ، في مصر وأقطانها . واليوم ليس له ذكر ، لاني
جريدة ، ولا في كتاب » . إن هذه السطور القليلة فيها مرارة ، ولكن فيها شكاً
وريباً ! . ما هو السر في الستار الذى أسدل فجأة على محاولة اغتيال سعد زغلول ؟
والاذا هذا الصمت المريب ؟ إن سعد زغلول يبدو في هذه السطور كأنه يرى أن
سرا خفيا هو الذى أدى إلى إسفال الصمت والنسيان على هذا الحادث الخطير . .
فلمصلحة من هذا الصمت الذى يبدو فيه من الرثرة أكثر من الكلام ؟

ولكن بعد صفحات من المذكرات يبرز بطران غريبان بين هذه السطور
الكثيرة ! في يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد في مذكراته عن علاقة
حسن نشأت بمحمود إسماعيل في قضية السردار ، ثم قال : « وأكيد لي أسس

بعضهم أن مكتب محمود اسماعيل - أثناء وجود حسن نشأت بالأوقاف - عثر فيه على رصاص ، وقُدم إلى نشأت فأخلجه ، ولم يظهر له من بعد أثر . . ولقد كان نشأت وكيلاً لوزارة الأوقاف عندما أطلق الرصاص على سعد زغلول في يوليو سنة ١٩٢٤ ، فهل يقصد سعد زغلول أن لهذا الرصاص علاقة بالرصاص الذى أطلق عليه وهو رئيس للوزراء ١٩ وهل هو يريد أن يقول إن نشأت وكيل الأوقاف له صلة بمحاولة اغتياله وهو رئيس للوزراء ١٩ وخاصة أن نشأت كان في ذلك الوقت على صلة وثيقة بالملك ، وكان مستشاره الأول ، حتى إنه عين بعد حادث إطلاق الرصاص بأسابيع وكيلاً لديوان الملك ورئيساً له بالنيابة ١ . ولكن هذه الإشارة العابرة لا تدل بعد على اتهام صريح ولا تؤيد كل التأييد استنتاجنا بأن السنة السطور المشطوبة من المذكرات تقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغلول وهو رئيس للوزراء ١ . . ولذا يجب أن نمضى فى البحث والتنقيب لعنا نجد فى الصفحات التالية ما يؤكد حملتنا وتخميننا واستنتاجنا بأن سعد زغلول قال فيما قال فى السطور المشطوبة إن الملك هو الذى دبر محاولة اغتياله وهو رئيس الوزراء .

إشاعات فى كثير من الجهات !

ونمضى قلب مذكرات سعد زغلول . . وإذا بنا نجد شيئاً خطيراً ، لعله يزيد الضوء كثيراً على السنة السطور المشطوبة شطباً غليظاً فى مذكرات سعد زغلول . فى يوم الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول يقول بالحرف الواحد : « الإشاعات متواترة فى كثير من الجهات بأن الاعتداء على حياتى كان بتدبير نشأت (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) ، وأن أخا المتهم مستعد لأن يبدى معلومات هامة فى هذا الخصوص » . وهذا اتهام خطير ، ولا يكتبه سعد زغلول إلا إذا كان

واثقاً مما يقول ، فإن كل ما كتبه عن الإشاعات ، عن التحقيق في قضية السرداز مثلاً ، ظهر أنه منقول عن التحقيقات بدقة ! فما الذى جعل سعد زغلول يسجل هذه الإشاعات المتواترة ؟ لابد أن لديه معلومات — أو على الأقل شكوكا — فى أن تدبير إطلاق الرصاص عليه كان من حسن نشأت باشا ، وهو وكيل للأوقاف ومستشار للملك ، ولكن هل حسن نشأت باشا هو الذى دبر الاغتيال ، وهل دبره بدون علم الملك ؟ ! وهل من المعقول أن يقتل الملك رئيس وزرائه ؟ إن والد الملك فؤاد فعل هذا الشيء مع وزيرة الأول . . . فى صفحة ٧٤ من كتاب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى « عصر إسماعيل » يروى المؤلف أن الخديو إسماعيل قتل وزيره الأول إسماعيل صديق باشا وزير المالية ، فاستدعاه إلى قصر عابدين وصحبه إلى قصر الجزيرة ، حيث قبض عليه وأمر بقتله ، وألقى بجثته فى النيل . وقال الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ذلك : « ولعمري إن هذه الوسيلة فى التخلص من الرجل ، ليست بما تستسيغه الشرائع والنظم والأخلاق ، فإن اغتيال الناس غدرا عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء بله الملوك والأمراء . فهل يمكن أن نستنتج من هذا أن الملك فؤاد أراد أن يفعل مع رئيس وزرائه سعد زغلول ما فعله جده محمد على من قبل ، وما فعله أبوه ؟

ولكن لماذا يحاول الملك فؤاد قتل رئيس وزرائه سعد زغلول . ؟ لقد كان سعد يحاول أن يخلع السلطان فؤاد فى الثورة ، وحاول أن يخلع الملك فؤاد وهو فى جبل طارق ، وحاول أن يكون من حق الشعب تعديل مواد الدستور وبينها النصوص الخاصة بالعرش . ثم جرت الانتخابات ونال سعد زغلول الأغلبية ، وتظاهر الملك فؤاد بأنه سيحرم إرادة الأمة . . . وراح فؤاد يتظاهر بصداقة سعد زغلول ، فلماذا يدبر اغتياله ؟ . . إن سعد زغلول مضر على اتهام

الملك . . وقد كتب اتهامه الأول 'نشأت باشا بأنه هو الذى دبر حادث إطلاق الرصاص عليه ، وهو رئيس الوزراء ، كتبه سعد فى مذكراته يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . وبعد ذلك بخمسة أيام فقط عاد سعد يكتب هذا الاتهام بصورة أقوى وأوضح . فقد كتب سعد زغلول فى مذكراته يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ما يأتى بالحرف الواحد : « لقد غدر الملك بى ، وقابل إخلاصى له بالنكابة بى ، ويظهر أنه كان ينوى لى السوء من أول الأمر ، وإنما كان يصانئنى حتى قيل وتواتر ، خصوصاً فى هذه الأيام ، أن نشأت هو الذى دبر حادث الاعتداء على حياتى ، وأن الإنجليز اشتبهوا فى ذلك ، وهم مهتمون بالبحث عنه مع مقتل السردار » . انتهى ما كتبه سعد زغلول . ولكن الإنجليز لم يهتموا وقتها بالبحث عن دبر إطلاق الرصاص على سعد زغلول ! . . لأنهم كانوا يعرفون ! . . ولأن المسلس الذى أطلق منه الرصاص على سعد زغلول اختفى . . واختفى فى جيب شخص يعرفه الإنجليز جيداً ! . . فمن هو ؟ .

من الذى أخفى المسلس ؟ . . ومن الذى دبر الجريمة ؟

فى صباح يوم السبت ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ دخل سعد زغلول محطة القاهرة ليركب القطار إلى الإسكندرية . الجماهير مزدحمة . المتطلبات تدوى بحياة سعد زغلول . الشعب يتزاحم لتحيته . جدران وأسقف المحطة تهتز من صراخ الشعب الذى يدوى كالرعد ! وفجأة انطلقت عدة رصاصات ! وإذا بسعد زغلول يضغ يده على صدره والدم يسيل منه ! . . إن شاباً يرتدى بدلة رمادية برز من إحدى هربات الدرجة الثانية وأطلق الرصاص على سعد زغلول ، فأصابه فى ساعده الأيمن وبس أعلى الثدي ، ودخلت رصاصة تحت القلب . وقبضت الجماهير على المعتدى ، وكادت تقتلك به .

وأُقلعه البوليس بصحوبة ١ وظهر أن اسمه عبد اللطيف عبد الحانق، وهو طالب طب
يلتحق بجامعة ألمانيا، وفضل إلى القاهرة قبل وقوع الحادث بشهر، وعمره ٢٢ سنة.
وقتل سعد زغلول إلى قاعة الاستراحة في المحطة ، والدنم يتزف منه . ورأى سعد
الناس ييكون ، فقال لهم : « لا تمزقوا ، إذا مات سعد فإن ميداء لا يموت ، أنتم من
بعلنى فاستمروا في تنفيذ برنامجكم الوطنى . لنمت في سبيل الوطن .. نموت
نحن وليحي الوطن ! لا تكتسبوا ولا تهتموا . إلى الأمام دائما ، إلى الأمام ! »

وقتل سعد إلى المستشفى ، واستطاع الأطباء استخراج رصاصة . ولكن الرصاصة
الثانية بقيت في جسمه لم يستطيعوا استخراجها لأنها كانت تحت القلب . وبقيت
في موضعها إلى أن مات سعد بعد ذلك بثلاثة أحوام ١ . . إن إطلاق الرصاص
على رئيس الوزراء يحدث مثله في كل بلاد العالم، إن جميع قادة العالم تعرضوا لحوادث
الاغتيال والمحاولات الاغتيال . . ولكن الشهء الغرب أن المسلس الذى استعمله الحانق
في محاولة اغتيال سعد زغلول ، اختفى . . على الرغم من أن الحانق أكد أن ليس
له شركاء ١١ . . ولكن الشء الأغرأ أن الأستاذ محمود سليمان غنام الحامى شهد
في التحقيق بأنه رأى الضابط إنجرام بك يضع المسلس في جيبه ، وإذا بالضابط
الإنجليزى ينكر في التحقيق أنه وضع المسلس في جيبه ، ويقول إنه وضع في جيبه
يد منشته السوداء التى كسرت في الزحام ١ . . وأكد محمود غنام أنه رأى إنجرام
بك يأخذ المسلس من يد الحانق ، ويضعه في جيبه . . وجاء عدد كبير من الشهود
يدلون بهذه الشهادة نفسها . . وأمر النائب العام بوضع إنجرام بك بين عدد
من ضباط البوليس الإنجليز ، وأجرى عملية عرض له أمام الشهود . . وإذا بالشهود جميعا
يخرجون إنجرام بك ، ويقولون إنه هو الذى أخذ المسلس من الحانق ووضعه في جيبه !
والشء الغريب الثانى أن حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومئذ سارع

إلى حضور التحقيق ، ليلا ونهارا . بينما وكيل الأوقاف ليس له علاقة بالتحقيقات وكل ما هو معروف عنه أنه أقرب المقررين للملك فؤاد ومستشاره الأول ، وسيطه لدى سعد زغلول ! . . . والشئ الغريب الثالث أن القصر الملكي كان مهتماً بإثبات أن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون، وجاء الطبيب الإنجليزي الدكتور روجن باشا كبير أطباء الأمراض العقلية يشهد بأن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون ! . . . والشئ الغريب الرابع أنه اللين كانوا يشرفون على التحقيق من رجال البوليس كانوا تحت إمره لإنجرام بك وكيل الحكمदार الذى أخفى المسدس أداة الجريمة في محاولة اغتيال رئيس الوزراء . . . والشئ الغريب الخامس أن البوليس لم يظهر اهتماما بأن يعرف الذين كانوا على علاقة بالطالب عبد اللطيف عبد الخالق في ألمانيا ، والذين شجعوه على العودة فجأة إلى القاهرة بدون سبب معقول . وأن إنجرام بك قال من اليوم الأول لمن اتهم مجنون ولاداعى للبحث عن شركائه ، فإذا لم يكن له شركاء فأين اختفى المسدس ؟ هذا سؤال لم يحاول إنجرام بك ولا غيره الإجابة عليه !

والشئ الغريب السادس أنه بغد استقالة سعد زغلول مباشرة ، حفظ التحقيق ! . . . والشئ الغريب السابع أنه بعد أن أودع عبد اللطيف عبد الخالق مستشفى الأمراض العقلية . صدر أمر من المستشفى بأن يمنع أى شخص من زيارته، إلا بعد الاتصال بمصاحب الندوة أحمد زيور باشا رئيس الوزراء الجديد ووزير الداخلية ! . . . والشئ الغريب الثامن أنه بعد ذلك بعامين نشرت مجلة السياسة الأسبوعية مسابقة في الشطرنج ، فإذا بالفائز الأول فيها هو عبد اللطيف عبد الخالق نزيل مستشفى المجانين . والمفروض أنه مجنون ، فكيف يستطيع مجنون أن يحل مسابقة عويصة في الشطرنج ؟ هذا سؤال لم يستطيع أحد أن يجيب عليه ! ! . . . والشئ الغريب التاسع أنه عرف بعد أن أذيع أن الملك فؤاد أرسل إلى سعد زغلول رسالة

لمناسبة إصابته يقول له فيها: «إن صحتك آمن شيء في الدولة»، بعد هذه الرسالة الرقيقة عرف أنه عندما جاء خبر إطلاق الرصاص على سعد إلى الملك فؤاد - وكان يومها في قصر المنتزه في الإسكندرية - قال الملك فؤاد لسعيد ذو الفقار باشا كبير الأمانة ، تليفونيا : « اذهب وزر سعد باشا . . فإذا كانت إصابته قاتلة فتستمر التشريعات . وإذا لم تكن قاتلة ، تلغى التشريعات ! . . » وذهب سعيد ذو الفقار باشا ومع الدكتور محمد شاهين باشا طبيب الملك الخاص إلى المستشفى ، وعرفا أن الإصابة غير قاتلة . . وصدر الأمر بإسعال تشريعات عيد الأضحى !

وكان سعد زغلول يشعر أن في جريمة الاعتداء على حياته شيئا مريا . . ثم بدأت المعلومات تتسرب عن تدبير حادث الاعتداء ، ومن هنا كتب سعد زغلول في مذكراته يقول إن الإشاعات تواترت عن أن حسن نشأت هو الذى دبر الاغتيال . . فلقد قيل إن عواصم أوروبا كانت في ذلك الوقت مليئة بمجوسيس القصر الملكى ، ورجال الملك فؤاد ، قد انتهز الملك الفرصة - قبل الانتخابات - وملأ جميع مناصب المقوضيات المصرية في الخارج برجال القصر ، وبماسيب القصر وعماله القصر ! وكان نشاط هؤلاء العملاء على أشده في ألمانيا ، بسبب نشاط جمعيات الطلبة فيها ، وبسبب ما تردد يومها من أن للخليو السابق اتصالات ببعض المصريين في ألمانيا . . وحدث أن عرف أحد عملاء القصر الطالب عبد الطيف عبد الخالق الذى كان يدرس الطب ، ثم تحول إلى دراسة الكيمياء وعرف أنه مخبول وأنه مفرور وأنه مصاب بداء العظمة فراح يملأ رأسه بأفكار : هى أنه يستطيع أن يقضى على سعد زغلول ، وأنه إذا تخلص منه استطاع أن يؤلف حزبا ، ويترجمه ويحقق لمصر ما لم يستطعه سعد زغلول ! . . والذين عرفوا عبد الطيف عبد الخالق في ألمانيا من الطلبة المصريين يقولون إنه كان من السهل التأثير عليه ، سهل الانقياد وهو

فى الوقت نفسه غريب الأطوار ، مملوء بأفكار العظمة ، وأنه يرغب فى أن يقوم بعمل ضخم . واتصل عميل القصر الملكى بالملك فؤاد ، وعرض عليه الفكرة ، فرحب بها الملك . . واتصل الملك بصديقه إنجرام بك فرحب بالفكرة . فالإنجليز المشعلون يريدون أيضا التخلص من سعد زغلول . وكان الملك فى تلك الأيام قد ضاق بسعد زغلول بسبب الخلاف بينهما على تعيين أعضاء مجلس الشيوخ . الملك يقول إن هذا من حقه ، وسعد زغلول يقول إن الملك يملك ولا يتحكم . وأن هذا من حق الوزارة لا من حق الملك . . وهدد سعد باستفتاء الشعب . وتخضع الملك لسعد زغلول !

وكان جميع الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية ساخطين ، لأن الوزراء يتدخلون فيما لا يعينهم . . وقد تعود الموظفون الإنجليز أن يكونوا هم الحكام . وبدأ سعد زغلول فعلا يتخلص منهم واحدا واحدا . . وتضايق الإنجليز . لأن سعد زغلول انتصر على الملك فى معركة تعيين الشيوخ . وكان هذا فى الأيام الأولى لتأليف الوزارة . وتظاهر الملك بأن هذه المسألة لم تترك أثرًا فى نفسه . ولكنه أضمرها ضد سعد زغلول . . ثم كان أن جىء بعبد اللطيف عبد الحائق إلى القاهرة ، وبكى فيها بضعة أسابيع يراقب سعد زغلول . ثم أعلن فى الصحف أن سعدا سياتفر فى يوم السبت إلى الإسكندرية ، ليعرض تشريعات عيد الأضحى . وحددت الصحف موعد السفر . وكانت هذه هى الفرصة المطلوبة . . ثم ذهب عبد اللطيف عبد الحائق مع رجل القصر الخفى إلى محطة القاهرة ، وأطلق عبد اللطيف عبد الحائق الرصاص . . وانتزع إنجرام بك المسلس منه ووضعه فى جيبه ، ثم انتهز فرصة الزحام وأعطاه لرجل القصر الخفى الذى كان مع عبد اللطيف عبد الحائق فى المحطة !!

ومعنى هذا بوضوح أن هناك شركاء كانوا يعلمون بالحادثة وموعده ، وأنهم أشاعوا على الفور أن أرميا هو الذى ضرب سعد زغلول بالرصاص ، لتحويل الأنظار

عن القصر . . ثم لما فشلت هذه المحاولة قال رجال القصر أنفسهم — وفي مقدمتهم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمراء — إن القصر لديه معلومات بأن هذه حركة دبرها الخديو عباس مع رجال الحزب الوطنى ، وأن نشأت باشا قال نفس هذا الكلام للمحققين الذين اتجهوا لهذا الاتجاه الكاذب ، وتاهوا فيه . ثم عندما تبين للملك أن المحققين تأكدوا من أن هذا الاتهام مخلق . . أوعز إلى زوج ابنته محمود فخري باشا وزير مصر المفضى فى باريس بأن يبرق للحكومة المصرية بأن هناك مؤامرة من الخديو عباس لخلع الملك فؤاد . وبعد ذلك استدعى حسن نشأت باشا محمود فهمى القيسى مدير الأمن ، وأبلغه أن لدى القصر معلومات بأن هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم ! . وإذا بالتحقيق يتوقف فى محاولة اغتيال سعد زغلول ، وينقلب إلى تحقيق فى مؤامرة دبرها الخديو لخلع الملك ! . . وهى مؤامرة وهمية لا أساس لها !

وبين يديّ مذكرات المرحوم مرقص حنا باشا وزير الأشغال فى وزارة سعد زغلول ، وأحد أعضاء الوفد الذين حكم عليهم بالإعدام . . إنه يكتب بتاريخ يوم السبت ١١ يوليو سنة ١٩٢٤ فيقول : الساعة ٧ و١٠ صباحا ، كنت أنا والغرابي (نجيب باشا الغرابي وزير الأوقاف) بالصالون الملحق بقطار الساعة ٧ والدقيقة ١٥ ، فى انتظار باقى الوزراء للسفر إلى الإسكندرية لحضور التشريفات فى اليوم التالى وهو يوم العيد ، وإذا بهتاف من الجماهير العديدة ينبئنا بحضور سعد ، تلاه حضور حاجب على عجل ، متزعج انزعاجا شديداً وأخبرنا أن سعد أطلق عليه الرصاص . فنزلنا مهرولين نحوه ، واخترقنا الجماهير للوصول إليه . وجلدناه محمولا على كرسى ، وأوصل إلى قاعة من قاعات المحطة ، ومع الدكتور حسن كامل ، ثم حضر مظلوم باشا (رئيس مجلس النواب) . ثم كشف الدكتور على صدره فلذا به مصاب فى ثديه وذراعه اليمنى ، والدماء تسيل منهما . وقد كان

حافظاً لكل قواه ، ويوصينا بأن نستمر من بعده على مبدئه ، ويوصى الجماهير بأن تستمر في جهادها إلى الأمام .

وطال بنا الانتظار ، ولم يحضر طبيب ولا جراح ، ولم يهشوا له ما ينقل عليه إلى المستشفى . وأخيراً نقل على كرسيه إلى عربة المستشفى ، فأبى سعد أن يحمل إليها ، فقل في الأتومبيل إلى مستشفى (بابايانو) . ونظروا لأنه معطل بسبب سفر الدكتور ، نقل إلى مستشفى الدكتور على إبراهيم رامت ، وهناك بقي إلى أن خرج منه يوم الخميس ١٧ يوليو .

« وثبت من قرائن التحقيق أن الجريمة دبرت في برلين وفي مصر ، بواسطة الحزب الوطنى أو بعض رجاله ، بالاتفاق مع الخديو . والحجة الظاهرة أنهم يريدون إحداث اضطرابات ، حتى يتمكن الخديو من الرجوع إلى العرش ! وقد كان المفروض من المؤامرة قتل سعد زغلول والوزراء وأعضاء الوفد وإحداث اضطرابات ، وللوصول إلى الغرض الأخير أشاعوا بعد ارتكاب الجريمة أن القاتل «أرمى» الجنسية ، لينفذوا الجماهير إلى الالتحام مع الأجانب ! . . وقد انتشرت الإشاعة في لحظة واحدة في جميع أنحاء القطر ، مما يدل على أن هناك تدبيراً لنشرها فجأة في كل مكان . ومن الغريب أن المسلس الذى ارتكبت به الجريمة وهبطه بعض الطلبة أنخفى . . بعد أن أخذه بالقوة عسكري بوليس . . » (انتهت مذكرات مرقص حنا باشا)

ومذكرات مرقص باشا التى كتبت في يومى ١٢ و ١٧ يوليو سنة ١٩٢٤ قاطمة بما استنتجته سعد زغلول بعد ذلك من أن المراد كان إطلاق إشاعة الخديو والحزب الوطنى وقبل ذلك الأرمى ، للتضليل وإخفاء أن القصر هو الذى كان وراء إطلاق الرصاص على سعد . . ولقد ثبت أن الحزب الوطنى بعيد عن هذا الحادث ، وثبت أن الخديو عباس لا علاقة له بهذا الحادث . ولم يكن له من القوة والنوذ والسلطان ما يعمل في

استطاعة أنصاره القلائل أن ينشروا هذه الإشاعة في جميع أنحاء القطر في وقت واحد!... وإنما الملك فؤاد نفسه هو الذي كان يملك هذه القوة في تلك الأيام!

* * *

وفي يوم الأحد ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٤ كتب مرقص حنا باشا في مذكراته:
« الساعة ٣ بعد الظهر : بعد أن تناولنا الغداء في منزل سعد حجاز واصف غالى باشا (وزير الخارجية) الوزراء ، وأطلعنا على تلفراف وصله من محمود فخري سفير مصر في باريس ، أخبره فيه أن شخصا يدعى (كرياس) أبلغه أن هناك مؤامرة لقتل الملك والوزراء ، وإحداث اضطرابات في يوم ١٥ أغسطس يقوم بتنفيذها قائد تركي موجود بفندق الكونتنتال تحت اسم مستعار ، واسمه الحقيقي أحمد شكرى باشا ، وآخر أرمنى يدعى (تكران) موجود في لوكاندة (ونلسور) بالإسكندرية تحت اسم مستعار ، وثالث موجود بشارع العباسية نمرة ١٧ ، ورابعة تدعى « إميليا ثلثينا » مقيمة بشارع الرمل نمرة ٨٤ ، واثان موجودان على ظهر باخرة آتية من أمريكا وتصل إلى مصر في أواخر يوليو ، وأن أوراق هذه المؤامرة موجودة بشارع العباسية وبشارع الرمل ! . . وأن هناك آخر ترسل إليه الخطابات باسم مستعار من شباك البوسطة . . وقد أعلن سعد أنه قادم للإسكندرية يوم الثلاثاء ليبحر يوم الجمعة لأوروبا للاستشفاء ثم للمفاوضات ، إن تهيأت الظروف لصالح مصر » .

انتهت مذكرات مرقص حنا باشا ، وقد ثبت بعد ذلك أن هذه المؤامرة من أولها إلى آخرها لا أساس لها من الصحة ! وأن المقصود بها صرف النظر عن التحقيق الذى يجري فيمن هو الذى وراء إطلاق النار على سعد زغلول ، ومن هو الذى أختفى المسدس ؟ . . هذا كله هو الذى جعل سعد زغلول يتهم في مذكراته الملك فؤاد ونشأت باشا بأنهما دبرا اغتياله !

ولقد رأيت أن أرجع إلى الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكي بالنيابة في تلك الأيام . فكلفت الأستاذين « أحمد زين » نائب رئيس تحرير الأخبار و « محمد فهمي عبد اللطيف » رئيس قسم المراجعة . بسماع أقوال الدكتور حسن نشأت في هذه الاتهامات . وهذا هو تقريرهما عن الاجتماع الذي عقده معه في مكتب أخبار اليوم بالإسكندرية : هذا هو النص الحرفي لأجوبة حسن نشأت عن الأسئلة . وقد لاحظنا أنه يتهرب من الإجابة . وأنه يحاول أن يبنى عن نفسه أى علاقة بحادث إطلاق الرصاص على سعد زغول بطريقة تثير الشبهات . وقد أبلغنا أنه مستعد للإجابة على أية أسئلة أخرى لو أردنا . . . فسألناه : « في مذكرات سعد زغول ما يشير إلى أن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغول وهو رئيس الوزارة في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ . عندما أطلق عليه شاب يدعى عبد اللطيف عبد الحالح الرصاص في محطة القاهرة ؟ » .

وأجاب الدكتور نشأت : « ليس من المعقول أن يكون الملك فؤاد قد دعا سعد زغول لرئاسة الوزارة في أوائل عام ١٩٢٤ ويدبر اغتياله في يوليو سنة ١٩٢٤ وأنناه توليه الحكم . وقد كان سعد زغول يومها يستعد للسفر إلى لندن والتفاوض مع الإنجليز . . » . وسألناه : « وفي مذكرات سعد زغول ما يشير إلى أنك أنت الذى دبرت حادث الاعتداء على حياة سعد زغول ! » . وأجاب الدكتور نشأت : « هذا غير صحيح ! » . . . وسألناه : « وفي مذكرات سعد زغول أنه في سنة ١٩٢٤ عندما كنت أنت وكيلا لوزارة الأوقاف . وكان سعد زغول رئيسا للوزارة ، عثروا في غرفة مكتب محمود إسماعيل بوزارة الأوقاف على رصاص . ونقل هذا الرصاص إلى مكتبك ، ثم اختفى بعد ذلك ؟ » ومحمود إسماعيل هو أحد الذين أعدوا قضية مصرع السردار ؟ » . وأجاب حسن نشأت : « أنا لا أذكر ذلك . وإنما أذكر أن البوليس

حضر إلى في ليلة من الليالي ، وكنت في الإسكندرية ، وأخبرني أن هناك محاولة لاختيالي ووضعوا حراسة مشددة لمدة أسبوعين على منزلي ، ولكن لم يحدث شيء . . . وسألتاه : « ألم تحقق النيابة معك في هذا الموضوع خلال التحقيق معك في حادث السردار ؟ » وأجاب حسن نشأت : « لم تسألني النيابة في حادث السردار إلا عن واقعة واحدة ، هي إذا كان عبد الحليم البيلي جاء يطلب مني قتل عمود إسماعيل من دمنهور إلى القاهرة ؟ »

• • •

ونستأذن الدكتور حسن نشأت في أن تقطع باقي التقرير لنقول إنه يبدو أن سيادته قد نسي نظراً لأن الحادث وقع منذ أربعين سنة ، ولكن الوثائق لا تنسى أبداً : إن بين يدي صورة فوتوغرافية للتحقيق الذي أجراه المرحوم محمد طاهر نور باشا النائب العام في قضية مقتل السردار مع حسن نشأت باشا . . وقد استغرق ١٩ صفحة في القضية ، من صفحة ٢٧١ إلى صفحة ٢٨٩ ، واستمر ثلاث ساعات إلا ١٥ دقيقة (طبقاً لما جاء في نص التحقيق) . ولم يسأل النائب العام في هذا التحقيق الدكتور حسن نشأت كشاهد ، بل دليل أنه لم يطلب منه أن يحلف اليمين . . فقد بدأ النائب العام التحقيق في صفحة ٢٧١ بما يأتي : « فتح المحضر في يوم الأحد ٢٢ جماد الآخر ١٣٤٤ الموافق ١٠ يناير ١٩٢٦ الساعة التاسعة و٣٠ دقيقة إفرنكي صباحاً ، بالمكان والمدينة السابقة . . حيث استحضرننا حسن نشأت باشا ، وبسؤاله قرر اسمه كما ذكر أن عمره ٣٧ سنة ومولود ومقيم بمصر » . ثم بدأت الأسئلة ، لم يذكر فيها النائب العام أن حسن نشأت باشا أقسم اليمين ، فالنائب العام إذن كان يسأله كمتهم ، لا كشاهد ! . . هذا أولاً . . أما مسألة الرصاص فقد ورد في صفحة ٢٨١ من التحقيق مع حسن نشأت باشا ما يأتي بالحرف الواحد :

س : (من النائب العام) هل تذكر لما كنت وكيلًا لوزارة الأوقاف أنه ضبط
رصاص بأحد الدوايب الموجودة بالمكتب الذى يشتغل فيه محمود إسماعيل ؟

ج : (من حسن نشأت باشا) فى يوم من الأيام قررت ضم قسم إلى قسم آخر ،
وهو قسم الإيرادات إلى قسم الزراعة . وعند نقل الأمتعة من غرفة إلى الغرفة الجديدة ،
أحضرتى - لا أذكر إذا كان إبراهيم بك فهمى وقتها ، أو مصطفى أفندى الماحى
سكرتيرى - نحو عشرين رصاصة من حجم رصاص ريفولفرات (مسدسات)
الحبس المصرى ، فى جريدة لا أذكر اسمها ، وإنما التفت إلى تاريخها فكان
سنة ١٩١٩ . وقال لى إن هذا وجد فى دولاب فى إحدى الغرف - بنوار مكتب
محمود إسماعيل . وكان هذا فى أوائل سنة ١٩٢٣ أو أوائل سنة ١٩٢٤ لا أذكر ،
ولم أعر اسم محمود إسماعيل أى اهتمام أكثر من غيره . غير أنى تذكرت التحقيق
الذى كان يعمل فى مسألة خطاب تهديد أرسل ليجي باشا إبراهيم فطلبت منهم
أن يسألوه ، فعادوا وقالوا لى إن الدولاب معد لاستعمال جميع الموظفين الموجودين فى
هذه الغرفة ، ولا يمكن البت بالمرة فى أنه لمحمود إسماعيل . ولما رأيت أن الجريدة
الملفوف فيها الرصاص هى من سنة ١٩١٩ . فكرت أن أحد الموظفين كان عنده
هذا الرصاص فى سنة ١٩١٩ . ولما صدرت أوامر السلطة العسكرية بإعدام ما يوجد
من هذا ، أخفاه فى الوزارة . وهذا لم يمنعنى من اتخاذ الاحتياطات . فقد حضر
عندى القيسى باشا فى حينها بمكتبى وأخبرته بالمسألة ، وطلبت منه أن يلتفت ويراقب
محمود إسماعيل هذا . وقد قال لى إن منزله فُتس بالفعل فى مسألة خطاب التهديد ، وأنه
مراقب بالفعل ، وترك الأمر .

وفى صفحة ٢٧٩ ينتهى التحقيق مع حسن نشأت . . وفى نفس الصفحة يبدأ

تحقيق. مصطفى حننى بك رئيس النيابة مع محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام الذى خلف اليمين ، ثم بدأ سؤاله طبقا لما جاء فى صفحة ٢٩٠ :
س (مصطفى حننى بك) : هل تذكرن سعادتك أن حسن نشأت باشا أبلغكم أمرا يتعلق بمحمود إسماعيل فى سنة ١٩٢٣ أو سنة ١٩٢٤ ؟

ج (من محمود فهمى القيسى باشا) : أما فى سنة ١٩٢٣ فلا يمكن أن يكون حصل تبليغ فى أوائلها ، لآنى انتدبت للعمل بصفى وكيل الأمن العام فى ٥ أبريل من السنة المذكورة ، وعلى كل حال فلم أبلغ عن شيء خاص بمحمود إسماعيل المذكور فى نفس السنة ولا فى سنة ١٩٢٤ .

س (من مصطفى حننى بك) : حسن نشأت باشا قرر فى أقواله أنه فى زيارة من سعادتك له أبلغكم خبر العثور على رصاصات فى دواب بالقرب من مكتب محمود إسماعيل وطلب من سعادتك مراقبة هذا الشخص ، والالتفات إليه ؟
ج (من محمود فهمى القيسى باشا) : لا ، لم يحصل !

انتهى ما نقلناه حرفيا من محضر التحقيق فى قضية السردار . ومن الغريب أنه فى هذا التحقيق بالذات وردت جملة عجيبة على لسان حسن نشأت باشا فى صفحة ٢٨٧ من التحقيق أثارت اهتمام النائب العام للدرجة أنه وضع بجوارها علامة (+) . وهذه الجملة التى قلنا نشأت فى التحقيق هى بالحرف الواحد : « لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا ، ألم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟ » . وهنا يحسن — أمانة للتاريخ — أن أقول سؤال النائب العام وجواب حسن نشأت كما هو :
س (من النائب العام) : هل علمت بأن شفيق منصور قرر فى التحقيقات الأولى أن محمود إسماعيل كان معرضا على ارتكاب الجريمة من أشخاص بكرهون سعد باشا ويقصدون بها إسقاطه ؟

ج (منه حسن نشأت باشا) : قرأت هذا في الجرائد العلنية . وأعتبره سخيفا إذا كان المقصود بذلك هو شخصي لأنه ماذا يقصد بمثل هذه الجريمة ؟ إن كان إسقاط سعد باشا أى تقديمه استقالته فقد قلحها بالكتابة فعلا يوم ١٤ نوفمبر ، ومازالت موجودة في محفوظات الديوان العالي ، لأنه سوى عليه أن يسحبها . أما إذا كانوا يريدون بالإسقاط إسقاطا في نظر الأمة . فأظنهم يعلمون أنه لا يمكن إسقاط سعد باشا بمثل هذا . وفوق هذا لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا ألم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟

انتهى محضر التحقيق في قضية السردار ، ونعود إلى رد الدكتور حسن نشأت عن الاتهامات ، سأله أحمد زين ومحمد فهمي عبد اللطيف : « الذين حضروا التحقيق في قضية إطلاق الرصاص على سعد زغلول يقولون إنك حضرت هذا التحقيق وأنت وكيل وزارة الأوقاف ، فلماذا تمحضر التحقيق وتتهم به هذا الاهتمام ، وليس من اختصاصات منصب وكيل وزارة الأوقاف التحقيق في جريمة محاولة قتل رئيس الوزراء ؟ » . وأجاب حسن نشأت : « أنا لم أحضر التحقيق في حادث اغتيال سعد زغلول . والذي حدث أن الملك فؤاد لاحظ تباطؤا في التحقيق ، وإظهارا لعطفه على رئيس وزرائه ، أرسلنى أسأل عن السبب فقال لى سعد زغلول إن المسألة انتهت ولا يعتدى على سعد زغلول إلا مجنون ! »

وهنا نستأذن الدكتور حسن نشأت في أن نقطع تقريره لحظة لنقول إنه جاء في كتاب الأستاذ عباس محمود العقاد « سعد زغلول » صفحة ٤٥٣ ما يأتى بالحرف الواسد . « وأشرف على التحقيق بعض الوزراء . واستمر على الإشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومذاك . وبعد بحث طويل أحيل الجاني إلى الكشف الطبي ، فقرر الدكتور روجن كبير الأطباء العقلين أنه مجنون ، وتقرر

اعتقاله في مستشفى المجاذيب ، وهو المعتدى الوحيد على الوزراء الذي صار إلى هنا .
المصير .

انتهى رد الدكتور حسن نشأت نائب رئيس الديوان الملكي في عهد الملك
فؤاد وانتهى ردنا عليه !

• • •

وتلقيت من السيد فؤاد صالح رئيس إدارة تفتيش النيابة سابقا الكتاب التالي :
« كنت أعمل مع مستر هيوز مدير إدارة النيابة ، وعندما وقع حادث الاعتداء على
سعد زغلول انتدبت لحضور العرض ، وتحقيق واقعة اختفاء المسلس ، وكانت
الإشاعات بدأت تتهم الملك فؤاد والإنجليز بأنهم أرادوا قتل سعد زغلول . وتساءل
الناس عن سر اختفاء المسلس ، وجاء شهود يشهدون بأنهم رأوا المتهم ينفى بالمسلس
عقب إطلاق الرصاص على رصيف المحطة ، وأن إنجرام بك وكيل الحكمदार انقطع
للمسلس ووضعه في جيب بتطلونه الخلقى . واستدعت النيابة إنجرام بك ومعه ثلاثة
من الضباط الإنجليز يشبهونه في الطول والعرض - فقد كان قارع الطول يمتلى
الجسم - وأجرت النيابة في حضوري العرض في الغرفة التي يشغلها الآن موظفو
نيابة أمن الدولة بالدور الثاني بمحكمة مصر . . وإذا بجميع الشهود يعرفون على
إنجرام بك ! وكان من بينهم الضابط حسين فخرى الذي كان يعمل ياورا لرئيس
الوزراء . ثم انتقلت مع رئيس النيابة إلى الغرفة المجاورة . . ووجه رئيس النيابة سؤالا
لإنجرام بك ، فلماذا لإنجرام بك يهدده بالرفق ! . . وأكد الضابط حسين فخرى
أن لإنجرام أخذ مسلس القاتل ووضعه في جيب بتطلونه الخلقى ! وراح إنجرام يشتمه
أمام المحقق ، ورفع كرسيا أراد أن يضربه به ! . . وجلست وأثبتت كل هذا في التحقيق
وأقلت المحضر ، وسلمته إلى المرحوم سيد مصطفى باشا رئيس النيابة وتحتد :

ثم اختفى المخطر من ذلك التاريخ ! ولا يوجد له أثر في النيابة ! ولقد وجدت من مباشرى التحقيق أن الجريمة تمت بتدبير من الملك فؤاد والإنجليز ، وإنجرام بك هو الذى رسم الخطة ، وهو الذى طلب من عبد اللطيف عبد الحالى ادعاء الجنين !

وإلى أعلن هذه الشهادة للحق والتاريخ . .

فؤاد صالح

رئيس إدارة تفتيش النيابة سابقا

وهنا نفتح قوساً كبيراً !!

إن حادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول وهجر البوليس عن أن يكشف عن شركاء الجنائي أو يحدد المسدس الذى ارتكب به الحادث ، كان يجب أن يفتح عيني قائد ثورة ١٩١٩ لحقيقة خطيرة وهى أن الجهاز الرسمى للدولة لا يمكن الاعتماد عليه . وكان من الخطأ أن الجهاز السرى للثورة توقف عن العمل بعد تولي سعد رئاسة الوزارة ، فإن هذا الجهاز الذى كان يقاتل ، ويكشف عن المؤامرات ، ويقوم بعملية المظاهرات للثورة ، كان يجب أن يبقى تحت الأرض فى الوقت الذى تتولى فيه الثورة الحكم ! ولقد كان سعد زغلول على حق عندما تولي الوزارة ولم يختر فى أول الأمر أى عضو من أعضاء الجهاز السرى فى وزارته ، وإذا كان سعد زغلول يتحدى الإنجليز ويختار اثنين من قادة الجهاز فى منصب وزير المعارف وفى منصب وكيل الداخلية فإن هذه المظاهرة الوطنية أفقدت الجهاز السرى فاعليته . فلم يكن من الممكن أن يتولى أحمد ماهر وزارة المعارف ويدبر الجهاز السرى فى الوقت نفسه

أو أن يتولى النقراشى منصب وكيل الداخلية وإدارة الأجهزة الأخرى السرية . إن العمل فى الجهاز السرى لثورة يحتاج إلى تفرغ ، يحتاج إلى ١٤ ساعة من العمل المتواصل ! وقد كان يحسن أن يكتفى أحمد ماهر والنقراشى بعضوية البرلمان ، ويواصل تنظيم الجهاز السرى ، استعدادا ليوم موعود ! . فإن الثورات تخطئ خطأ كبيرا إذا وضعت كل أوراقها فوق المائدة ، بل يجب أن تحتفظ دائما بورقة مغطاة فى يدها ، تستطيع أن تكسب بها فى الوقت المناسب ، وتستطيع أن تتحرك بها إذا شلت الأجهزة العلنية ، أو توقفت عن العمل نتيجة إصابتها بضربة مفاجئة !

ولسنا نعرف ما الذى جعل سعد زغلول يغير - بعد سبعة أشهر - سياسته فى الحكم عن سياسته فى الثورة . فالمعروف أن سعد زغلول عارض فى أن يكون أحمد ماهر والنقراشى عضوين فى الوفد ورفض أن يوقعا قرارات الوفد التى كان يوقعا باقى الأعضاء ، فینفيا إلى سيشل أو يحكم عليهما بالإعدام ، أو يعتقلا فى قشلاق قصر النيل أو فى الواحات بينما كان سعد زغلول قد أعطاهما تفويضا بأن يتوليا اختيار أعضاء الوفد من قائمة تركها معهما قبل نفيه إلى سيشل ، تحوى قائمة بأسماء الطبقات التى تحمل كل واحدة منها عمل الأخرى إذا اعتقلت أو حكم عليهما بالإعدام !

فكيف رأى سعد زغلول أن اللذين لهما حق اختيار أعضاء الوفد لا يكونان عضوين فى الوفد ؟ السبب أنه أراد أن يبعد الجهاز السرى للثورة عن الظهور . أن يقيه قوة خفية تعمل تحت الأرض ولا تصل إليها يد الإنجليز . وقد يدعش القارىء إذا علم أن اسم النقراشى وأحمد ماهر لم يظهرا كعضوين فى الوفد إلا بعد وفاة سعد زغلول ! وعندما أريد انتخاب خليفة له ، قال الأعضاء : كيف لا يكون فى الوفد العضوان اللذان توليا اختيار أعضاء الوفد ؟ وعندئذ فقط ظهر

اسما ماهر والتقراشي كمضوين في الوفد . فإذا كان هذا هو مبلغ حرص سعد زغلول على بقاء الجهاز السرى بعيدا عن القيادة السياسية الفاعلة ، وعن الظهور على مسرح السياسة ، فلماذا لم يستمر سعد على هذه الطريقة الثورية البعيدة النظر ؟ . . لو حدث هذا لما أفلتت الخلية التي اغتالت السردار من سيطرة الجهاز السرى ، ولوجد قادة الجهاز السرى وقتا للسيطرة على جميع الخلايا ، وتنظيمها وإعدادها لليوم الذى يصطدم فيه سعد مع الملك ، أو مع الإنجليز ١ . . ولو كان لابد من الاستفادة من الذين يديرون الجهاز السرى بإشرافهم في وزارة الثورة ، فقد كان لابد من تخصيص عضو آخر في الجهاز لتولى هذه القيادة . . وعندئذ كان في استطاعة الجهاز السرى - وهو تحت الأرض - أن يحفظ للثورة انطلاقها وانفصاعها وقدرتها على الضرب واستعدادها للانطلاق . . ولما حدث الشلل للثورة عقب القبض على أحمد ماهر والتقراشي وعبد الرحمن فهمي . . إن الذي يدير الجهاز السرى للثورة لا يجوز أن يكون وزيرا ، أو وكيل وزارة ، أو في أى منصب كبير في الدولة . ويجب أن يشرم أن العمل الخطير الذى يقوم هو به أهم بكثير من العمل الذى يقوم به الوزير ! . . ولا نشك في أنه لو حدث هذا لاستطاع الجهاز أن يكشف بعبقريته المؤامرة على قتل سعد زغلول ، والمؤامرة على اغتيال السردار ، ومؤامرة الملك مع الإنجليز . . ولكن الخطأ أن أعضاء الجهاز السرى تحولوا إلى سياسيين وخروجوا على المكشوف ، وانقل نشاطهم من تحت الأرض إلى منبر البرلمان . . وهكذا انقطع التيار الكهربائي الذى يربط القاعدة بالقيادة ، وتحول الجهاز السرى إلى جهاز سياسى يدير الانتخابات ، ويرشح النواب ، ويشترك اشتراكا واضحا في الحكم . . ولا يمكن أن يقال هنا إن سعد زغلول أراد أن يسترضى قادة الجهاز السرى بتعيينهم وزراء . . فإن الذين يتعاملون ويسمون حتى إنهم يتصارعون

على الموت ، لا يصغرون ويتزلون للتنافس على مقاعد الوزارة . . الذين كانوا يتطلعون
إلى المشاق ، لا يخفضون عيونهم طمعا في مقاعد الحكم . . ومن هنا نعتقد أن
أكبر خطأ لثورة سنة ١٩١٩ أنها أوقفت نشاط جهازها السرى بعد أن تولت الحكم .
ليس معنى هذا أن يستمر الجهاز في القيام بارتكاب الحوادث . . ولكن معناه أن
يبقى النظام السرى ويدعم نفسه ، وينظم صفوفه ، ويزيد عدد خلاياه ، ويكون
أشبه بالقلب للثورة : ينبض ويتحرك ويدبر أعضاء الجسم ، دون أن تراه
العيون !

وهذا هو الذى كان يحدث في ثورة ١٩١٩ . . كان الوفد واللجنة المركزية
الوفد هما الصورة التى تظهر أمام الجماهير : توقع البيانات ، وتلقى
الخطب ، وتقيم الزيارات ، وتوقع الاحتجاجات . . بينما الجهاز السرى يقوم
بالأعمال الخطيرة والأساسية للثورة ، ولنتصور ماذا كان يحدث لو أن الجهاز السرى
تحرك بعد مصرع الشردار ؟ . . ما كان رئيس الوزراء أحمد زيور يستطيع أن
يبقى في الحكم ٢٤ ساعة . . وما كان الملك فؤاد يستطيع أن يبقى على العرش بضعة
أيام . . وما كانت بريطانيا يبورجها وأساطيلها ومظاهراتها الحرة في الشوارع
بقادرة أن توقف انطلاق ثورة ١٩١٩ وتحولها من ثورة إلى حركة سياسية ، تنبع
الأساليب السياسية في المظاهرات والاجتماعات والانتخابات ! . . وقد يكون علو
سعد زغلول أنه يشعر بأن الشعب لم يكن مستعداً للقتال المستمر . . لقد كان
يشكو بعد مصرع الشردار من روح التخاذل من كثيرين من الذين حوله . .
ومن أن عدد زائريه قد قل . . وأن الحماسة قد خفت . . ولكن الرد على ذلك أن
وجود الجهاز السرى كان قادراً أن يحول هذا التحول إلى نشاط ، وهذا السكين إلى
حركة ، وهذا التواكل إلى انطلاق . . ولا توقفت الثورة ، وأصبح كل هدفها إقناذ

زعماء الجهاز السرى من المشقة ! ولا ترك الجهاز السرى الملك يدبر المؤامرات لاغتتيال
زعيم الثورة ، ويتحالف مع الإنجليز لإبادة سعد !
وهنا تقفل القوس الكبير ! . .

لقد بقى المسلسل الذى انطلق فى صدر سعد زقلول لغزا !
وبقى الرجل الذى صحب القاتل إلى المحطة لغزا !
وبقى جنون القاتل لغزا !

إلى أن جاء سعد زقلول فى المذكرات يقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر
اغتياله ! . . ومن الطريف أن الأطباء الذين قرروا أن عبد اللطيف عبد الحالى
مجنون ، ذكروا فى تقاريرهم أن من دلائل جنونه - كما ورد فى صفحة ٥ من تقريرهم - أنه
فكر فى تأليف حزب ضد دولة سعد باشا وأغلبية البلاد ! فقد رأى خمسة أطباء أن
هذا دليل على الجنون ! وكان تاريخ هذا التقرير ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ . وبعد ٤٥ يوما
قطعت - أى فى أوائل يناير ١٩٢٥ - ألف الملك فؤاد حزب الاتحاد . . وكان هدفه
أن يكون ضد سعد وأغلبية البلاد !

ولم ير أحد وقتها سببا لاقتراح إحالة صاحب الجلالة إلى مستشفى المجاذيب !
ولقد كان من أخطاء الجهاز السرى أنه عجز عن الكشف عن المسلسل
المختفى ، وهو الذى كشف عن مئات من الخبايا والأسرار . . وكان يضرب المثل
بقوة جهاز المعلومات للثورة وكفائته ، حتى إنه لم يحدث مرة أن قررت السلطة
المسكوية البريطانية اعتقال أحد أعضاء الجهاز السرى ، أو أحد زعماء الثورة ،
إلا وعلم به جهاز المعلومات قبل تنفيذ القرار ! . . فكان يختفى من يتقرر
أن يختفى . . وكانت الأوراق السرية كلها تحرق فيدخل رجال السلطة البريطانية
وفتشون المنازل فلا يثرون على أى ورقة هامة . . ولا أى دليل !

الوثائق الخطية



اين السلطان

شور ٣٥

في الجاه حتى من جدد التيجان على وجوه اهل بيته المراءه . ثم في الارض السيهه يسى
من سواد الآخبر والطين لا يسود به عيش العرب . وفي الاستان يمشى الملكى السعرة وأكل
الحلم الحار ويظهر بخت الحظ وتندم لعتاب والده . في (ماهرين) عى ونود الزور حيث
مررت الاستبان والتفتين . حال السيهه الاكابر عرقن لاسدا كارت الاصله
فيها افراس قلم والامه في مائه متناطح واجرامها فخره . غصن به دور لك . والامه بجرم
طبا (وطن) ان علق اكثر من غصه من اشجار ليندا تداغا ثم يسم ويوشم من تكلفت
والقولات .

يقوم على رأس الامه رجل لا يمتدح . موز الامه . وبنى غيلدا من لا خذل فيه الصخرى
سوت صرخت توتينا الحليه .

فلما يوم نوى عرقه انه وجع حربي . مولى باطلا لانه تشابها ونسب . فما به لاجبه مظهر
العلماء للشوكة وما به لم يأت شيء من عالم اسرار الظلم . مثل عزي موهب يري في
الكتوبه . بشرتهم مثل داني موهب يري . بلا شيبه مثل ليوناردى بيلمان مثل دنيروزو
يل ما به قد انفس في حاة للذات والشووه . وما به كتب طيه في وقت تحب على الليلى يا ان يشرى
ثم ضعه ان الما تظنا لمو ولرب استاع وتماثر في الاموال والازواج
أهلا لم ان تصور بشه . أهلا صبر شوا اسيل في ناله اما كانت الامه تبيع الى منزل سد
وغلزل . ويرجع لفسان تركه ورجل حرسه الى (حله السان) . لينظر هل موت (خلة) أم كان من
المسلمين

بحرض متعب . سلطة مصر المتعب . على قبرى كال الدين ضل لم ينه أبوه (حيف) ووجه
الانجبار . من عه رجلا زعماء . لا يعرف من أمور لك . عا نهر والهرمه بأجوده على القومى .
ليتوا على عه ملك بجموع على أمم الارحوم سلقه .

وعنت . اد بعد دنت في الارض . تلك عروبى . سمعت اجد . وسوت أيقه أنى من
لا من . وكيد (حكومتى ليجرا فرسا) . من عباس كيد . زعت أحسنه فرسا . وفرط روسياه

عزیزوں کے لئے

رحمۃ نصیحة و بعد فانک تجتہ عند صہ عبد الجبار
 اہد ارباب الجواز سری لکھ قلام و قید و قفس
 اے تعلیم اے والدہ المرحوم اے یہ برفا ہوا لکھی
 ادرہای نے الجواز سری لکھ
 داری انا لکھی ادرہای صہ عبد الجبار لکھ
 الجواز سری لکھ ایل لکھ فصلاً نہ مذکرانی
 السریۃ ابرہہ اے رفیق شیشامہ لکھ سرحد
 الجواز العجیب لکھ
 مدیر لکھ بوزارہ لکھ و تعلیم لکھ

خطاب الہ کتور سید محمد ناشا الہ مصطفیٰ امین

عزیزوں کے لئے

عہد جہی فی اورہہ سہر جہولہ سریہ بانن لکھ فی ۱۹۵۰
 نہہ عہد وزیر الدہشاد و المہم و المہم لکھ شہید لکھ
 نہہ ہر دفعہ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ
 لکھ فی لکھ ۱۹۵۰
 لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ
 لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ
 لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ

خطاب عضو الجہاز سری الہ مصطفیٰ امین

عزیز من مصطفیٰ امین
 ان افریقہ انت و ہم امہ عندنا کماہ ہمکا خستہ سنو شہانہ بستانہ
 رملوں ۱۹۱۹ء و کشتہ اردو کا جو پریم کتابہ ہوتے قباہ امہ
 بول، شرویانہ کہ ضدہ الکتابہ انصہک و یلرب
 دیکھہ ضاک تھہ لم اودھا۔ کما ولا لوی انسانہ صوفیہ
 دوریں ہوتے ۱۹۱۹ء
 و تھہ صوفیہ

محمد انصاری
 مدیر ادارہ مالدار و الشریف
 محلہ المرحہ ساہی

خطاب محمد انصاری الی مصطفیٰ امین

عزیز من مصطفیٰ امین
 امہ بختہ
 الا تا جوتہ لریا مائلہ ہا دکر المرحوم ہیم سبہامہ شہانہ ہترہ
 سلیفہ القباہ ہم صوفیہ شاعریہ بریکہ لہ راوہ ثورہ سلطانہ
 و امہ امہ۔ قدم لہا رنک قصہ صوفیہ کراہی السریہ عبد الجبار ہری
 و ثورہ ۱۹۱۹ء
 تا۔ قترہ امہ تھہو صوفیہ اصحابہ ہوا نہ ہری، در حیا و دہقانہ مع سبارک
 لہ قترہ امہ، الا ہا۔ ہا ہریہ، لہ لہ ہیم عبد الجبار ہری
 ہریہ

صورتہ خطاب عضو الجہاز السری الی مصطفیٰ امین

اما مذكوران فيكفين تقديرك لعل ان هذا يستدبر ملك
 هو الذي لا يقدر على
 و هو مستدركه باكثر من واحد على والى والى باب في بابا وماند
 معوية للثلاث لعل ملك في ملكا واما
 و هو عذري انكم ستفيع واكرم شفع وانتم ترون ان
 و هو انتم لم انكم في المسألة لاوية ملقة ولا أحب ان
 انكم في ملقة انت في الحبوس فانتم لم انكم ملقة في ملقة
 واما فخر حقيق ولكن أحب انكم ملقة في ملقة في ملقة
 واما كذا لك فاحمد فخره فاحمد لك من دون انتم فخر
 في كذا بالملقة او بالملقة فاحمد او بالملقة بالملقة
 واما فخر والى والى والى والى والى والى
 فضل في انكم اسلمت وانشروها كذا او فضل في كذا من
 الى دار اخبار اليوم بكم في كذا وانشروها كذا
 الى كذا الى كذا في كذا وانشروها كذا
 عذري مصطفى

ابراهيم قدس سره في كذا استلزم في كذا التام في كذا
 واصل في كذا استلزم في كذا
 كذا في كذا
 كذا في كذا

économique, et cette raison majeure : « L'Alsace ne saurait passer de la Haute-Silésie. Au contraire, la Pologne n'en a pas besoin. »

Il y a plus : la Délégation allemande soutient que la Pologne elle-même n'est pas un *Stützpunkt* de population indiscutablement polonaise. Elle nous enseigne ainsi le pouvoir d'un moisie hors de sa place. « Indiscutablement ! Qu'est-ce qui, à ce compte, est indiscutablement polonais ; quel pays, quelle province est indiscutablement - quoi que ce soit ? Rien, que ce qui est allemand. Ainsi Dantzig et ses environs, la Prusse orientale, la Prusse occidentale, *Westphalen* et les cercles qui l'entourent. Tout ce que l'Allemagne veut garder est indiscutablement allemand, tout ce qu'elle ne veut pas perdre n'est point indiscutablement polonais. Comment renoncerait-elle à ce jeu, puisque, à tous les coups, elle y gagne ? Elle y a gagné un plebiscite : « En raison de l'affirmation que la Haute-Silésie, quoique habitée par une *majorité* de Polonais, est *à proportion* : 2 à 1 (1 250 000 contre 650 000, d'après le recensement allemand de 1910), désire rester allemande, accorde la lettre d'arrêt. — et la réponse est bien plus explicite, — les puissances consentent à ce *plebiscite* la question de savoir si la Haute-Silésie doit faire partie de l'Allemagne ou de la Pologne soit affirmée par le vote des habitants eux-mêmes. — Au *plebiscite*, elle y a gagné du charbon : « Afin d'empêcher que l'Allemagne ne soit arbitrairement privée des matières nécessaires à son *industrie*, un article a été ajouté au traité, prévoyant que les produits minéraux, y compris le charbon, produits dans tout le *plebiscite* transférés de la Haute-Silésie, pourront être achetés par l'Allemagne *à des prix* réduits que par les *Polonais* eux-mêmes. » Songez donc ! La séparation prévue de la majeure partie de ce territoire *constitue* une violation, que rien ne justifie. L'organisation géographique et économique de l'Empire allemand. » Enfin, *sur* ce point, *indéniablement*, *indéniablement* allemand ! *même*

En Alsace-Lorraine, Dieu merci, il ne gagne ou ne regagne et ne *perd* pas un pied, pas une pierre. La lettre d'arrêt est muette sur ce sujet, à quelques récriminations appuyées de lances et *spéciale* *tradition* *allemande*. Que l'Allemagne se soit *évidemment* abandonnée. La réponse se contente de répondre en substance que non seulement la question est *polonaise* qu'elle ne sera pas *polonaise*. Sur le terrain bouillier de la Sèvre, s'il n'est pas fait de concessions *nécessaires* se rappelle qu'à la suite d'une des notes *allemandes* de la *note* de Broch-Lortz-Bantzen, une concession a *enfin* été faite, en

children? Keep them in any other line of effort and decency. We will have to have some strong guarantee, not, in case of enforced idleness, the standard of living in the worst of the utterly afflicted. Barring that, going to be encouraged, and if this in the process, that it

any kind of despatch, even though there may also be reference made to a High Court in giving decisions. I am authorized to say that the Government is taking the most careful consideration of the Bill, and are fully satisfied that they will not be bound by it, and that they will not be bound by the provisions of the Bill, if they have force in its present form. They will have nothing to do with it, and you will have to bring it before the House upon those terms, and you will have to prove the provisions of the Bill.

[illegible]

following measures for general insurance
 against unemployment. I would like to
 trace the history of the proposed Clause 13
 and to discuss it. The proposed New
 Law No. 10 and 304 of the old Act
 and they have a significant relation
 to industrial development and its
 relationship with the State. When the
 Bill of 1934 was introduced, bringing the
 function of the insurance under the State,
 it had a complaint that the State was
 doing its power. There was just only
 the objection to the methods which were
 to be employed, and that was an objection
 because the State was to carry them
 out. It was felt that since the business
 of insurance became a matter of State
 administration, it was done so for good,
 and for all time. It was said that it
 would affect private enterprise and would
 have all come upon the State. In re-
 sponse to it for the State to initiate
 and regulate methods of organization
 in such matters as difficulty, uncer-
 tainty, and matters which are not likely
 to be carried by private enterprise,
 and that since the State has gone in and
 organized such matters, they should be
 carried over from the State by voluntary
 organizations. They should not be run by
 the State, but since the State should be
 reserved the power and duty of over-
 sight, and to play part in the actual ad-
 ministration, that is one thing that ought
 to be done with regard to unemployment
 insurance. I was asked by the Minister
 of Labour for the Government to play on
 the possibility of bringing into the hands
 of industrial organizations of self-government
 constituted organizations (Clause 13 and 30). The hon.
 Member Mr. Pottier (Mr. Chinn) was
 anxious to coordinate systems, and not
 to have in this the three parties
 Government, the Labour, the Trades Union, the
 Employer, and the whole community gen-
 erally all come in as all these who are
 interested in industry and look forward
 to it, when the State will be brought
 in and the State will have
 power to carry them out.

[illegible]

لم أفتح قفص الحرة اربع واربعين سنة

ولكنني اعتقدت انه لم أفتح قفص الحرة مرة بعد ان ورد الي
في اوراق المرحوم سعد زغلول السرية التي ينشرها
السيد الوستاوي مطبوعا في اخبار اليوم
وبما قبلت معتظرا ان اذكر لذلك مرة في حياتي
قصة التعليلات السرية التي كان يرسلها
زغلول مع بائري لا قيادة الثورة بالقاهرة

حبيب الله
المستشار بكتبة المتحف
ابن

خطاب من الرجل الذي كان يحمل رموز تطلعات الثورة سنة ١٩١٩

عزيزي الوستاوي عطفك امير

تحية لمحب

لهذه قصة من قصص المرحوم السري
في ثورة ١٩١٩ اقدمك اليها لكي
انه تعرف صفحة سرية من صفحات
ثورة الثورة

دار جوبيل التوجيه في صنع امير
صومعة لانشاء الثورة بين يدي الحبل
الحاضر

١٩١٩ / ١٨ / ٢٠
١٩١٩ / ١٨ / ٢٠

خطاب من الشاب الذي أتى قبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا سنة ١٩١٩

فهرست

٥ مقدمة الكتاب المتنوع
	الفصل الأول :
٩ * سعد زغلول يعمل لاعلان الجمهورية !
	الفصل الثانى :
٦٥ * الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .. كيف تم تكوينه وما هى أعماله ؟
	الفصل الثالث :
٨٥ * الثورة ترد على الارهاب الانجليزى
	الفصل الرابع :
١٠٧ * حرب القنابل والاغتيالات !
	الفصل الخامس :
٢١٥ * القبض على رئيس الجهاز السرى : التهمة هى : خلع السلطان !
	الفصل السادس :
٢٣١ * أزمة فى لندن من أجل عبد الرحمن فهمى !
	الفصل السابع :
	* خطة جديدة للجهاز السرى يرسمها سعد فى المنفى بين جبل طارق والزقازيق
٢٦٧ * تهريب الرسائل السرية فى الأحذية !
	الفصل الثامن :
٣٢٧ * دور المرأة المصرية فى الجهاز السرى
	الفصل التاسع :
٣٨٧ * المندس الذى اختفى بعد إطلاق الرصاص على سعد !

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ٨٨٥٦ / ١٩٩٠

الترقيم الدولى 3 - 0081 - 08 - 977 ISBN

« تصدر مطبوعات كتاب اليوم »

الكتاب الممنوع

أسرار ثورة ١٩١٩

[في جزئين]

للكاتب الكبير
مصطفى أمين



انتظر صدوره في يناير

الكتاب الممنوع

.. في هذا الكتاب ملحة ثورة ١٩١٩ خاصة جانبها الخفي
كيف دارت الحرب الخفية بين الجهاز السري للثورة وبين مخابرات
بريطانيا التي كانت عظمى وقتئذ . كيف استطاع شعب فقير جانح
أن يمرغ اكبر قوة وقتئذ في الوحل . لقد ظل زعماء الثورة وزعماء
جهازها السري صامتون دائما لان الوقت لم يكن مناسباً لاداعه
اسرارها

واخيرا .. نشر مصطفى امين الاسرار الكبرى للثورة في هذا
الكتاب . في عام ١٩٦٣ بدا محاوله نشر هذا الكتاب ولكن قرأه
صدر وقتها بمنعه . كان مصطفى امين شاهداً على أحداث الثورة
منذ البداية . إذ ولد في بيت الامة وعاش فيه . ثم وجد نفسه بعد
ذلك صديقا لزعمائها الذين انتمنوه على اسرارهم . ومن خلال هذا
الموقع الفريد يقدم دراما الثورة . وجوانبها السرية جدا .
وتراجيديا الشهداء البسطاء الذين سقطوا . ستقرأ عن كل منهم في
هذا الكتاب الذي كان ممنوعاً . واصبح الآن متاحاً للجميع

(مطابع الاخبار)

٥
جنيهات